# علوم القرآن

عند العلامة آية الله السيد محمد حسين الطباطبائي قدس سره

«دراسة مقارنة»

| | |
|---|---|
| الـــكـــتـــاب: | علوم القرآن عند العلامة آية الله السيد محمد حسين الطباطبائي قدس سره «دراسة مقارنة» |
| تـــألـــيـــف: | الشيخ عارف هنديجاني فرد |
| نـــشـــر: | جمعية القرآن الكريم للتوجيه والإرشاد |
| الطبعة الأولى: | ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م |

جميع حقوق الطبع محفوظة

# علوم القرآن

## عند العلامة آية الله

## السيد محمد حسين الطباطبائي قدس سره

«دراسة مقارنة»

بسم الله الرحمن الرحيم

# إهداء

من العبد الفقير

إلى رسول الله وخاتم النبيين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم

وإلى أمير المؤمنين وسيّد الوصيين علي بن ابي طالب عليه السلام

وإلى بضعة المصطفى فاطمة الزهراء سيّدة نساء العالمين عليها السلام

وإلى سيّديّ شباب أهل الجنة الحسن والحسين عليهما السلام

وإلى التسعة المعصومين من ذرّية الحسين عليهم السلام

سيّما بقيّة الله في الأرضين الحجة بن الحسن عجل الله فرجه الشريف

وإلى آية الله العظمى الإمام الخميني العظيم قدس سره

وإلى نائبه بالحق آية الله العظمى الإمام الخامنئي ولي أمر المسلمين دام ظله

أقدّم هذه الدراسة القرآنية والجهد المتواضع سائلين المولى تعالى القبول والتوفيق

**المؤلف**

# المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيِّد رسله وصفوة خلقه محمد وعترته الطاهرين.

يقول الله تعالى ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[١].

لا شكّ ولا ريب في أن القرآن هو كتاب الله المنزل على رسوله لهداية الناس وإرشادهم وتزكيتهم وإخراجهم من الظلمات إلى النور، وهو كتاب دستور لجميع البشرية من زمن نزوله إلى الأبديّة، وهو الفرقان الذي يفرق بين الحق والباطل، والتبيان لكل شيء، والهادي لسبل الخير والصلاح، والمحذّر عن كل شرّ وضلال، وهو كتاب الله القويم الذي لا يعتريه أي خطأ واشتباه، ولا تمسّه أيدي المضلّين، وهو الرابط بين الخالق وخَلقِه، والمبيِّن لأحكام الله وشرائعه، وهو الكتاب الذي أعجز الكل من الجنّ والإنس من أن يأتوا بمثله حتى سورة واحدة وأخبرهم بأنهم لا يقدرون على ذلك ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا، وهو الكتاب الذي بشّر المتقين بالرحمة والرضوان وأوعد الكافرين بالغضب والنيران، وهو الكتاب الذي له بطون مختلفة وتأويلات عديدة كما أخبر الله سبحانه عنه ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾[٢]. ولتنوير البشرية بمفاهيمه ومعانيه وتطبيقه على مختلف شؤون الحياة الفردية والاجتماعية اهتمَّ المسلمون حين صدوره من المشرِّع الحكيم إلى رسوله العظيم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم في حفظه وتفسيره، وهذا الاعتناء والاهتمام قد

(١) سورة النحل، الآيتان: ٤٣ ـ ٤٤.

(٢) آل عمران، الآية: ٧.

استمرّ بعد وفاته صلوات الله عليه قرناً بعد قرن، فأخذ علماء الإسلام دقائق تفسيره ومعانيه من معادن الحكمة والثقل الآخر للكتاب الكريم اللذين تركهما الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم وأخبر بأنهما لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض، وهم أهل بيت الوحي ومن خُوطب به، وهذه السيرة المباركة مستمرّة إلى يومنا هذا وإن شاء الله ستستمرّ إلى زمان ظهور الحجّة ابن الحسن المهدي أرواحنا لتراب مقدمه الفداء.

إذن؛ لا يمكن بحال من الأحوال الاستغناء عن المبيّن لكتاب الله، وهو النبي ثم أهل بيته الطيِّبين الطاهرين، تبعاً لما اختصهم الله به من العلم والحكمة، وأنزل فيهم ثناءه المجيد، حيث قال الله جلَّ اسمه: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾[١].

ومن أولئك الأفذاذ الذين سلكوا في تفسيرهم نهج الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته الأطهار هو العلامة السيّد محمّد حسين الطباطبائي قدس سره صاحب تفسير الميزان.

## مزايا تفسير الميزان:

١ ـ جمع بين نمطي التفسير: الموضوعي والترتيبيّ، فقد فسَّر القرآن آية فآية وسورة فسورة، لكنّه إلى جنب ذلك، نراه يجمع الآيات المتناسبة بعضها مع بعض ليبحث عن الموضوع الجامع بينها، كلّما مرَّ بآية ذات هدف موضوعي، وكانت لها نظائر منبثّة في سائر القرآن.

٢ ـ عنايته التامّة بجانب الوحدة الموضوعيّة السائدة في القرآن، كل سورة هي ذات هدف أو أهداف معيّنة، هي تشكّل بنيان السورة بالذّات، فلا تتمّ السورة إلاّ عند اكتمال الهدف الموضوعي الذي رامته السورة، ولذلك نجد السور تتفاوت في عدد آياتها.

(١) سورة الزمر، الآية: ٩.

٣ ـ الاستعانة بمنهج «**تفسير القرآن بالقرآن**»، فقد حقّق القرآن هذا الأمر وأوجده بعيان؛ إذ نراه يعتمد في «**تفسيره**» على القرآن ذاته، فيرى أنّ غير القرآن غير صالح لتفسير القرآن، بعد أن كان تبياناً لكلّ شيء فيا تُرى كيف يكون القرآن تبياناً لكلّ شيء ولا يكون تبياناً لنفسه؟!

يقول العلاّمة الطباطبائي: «**الطريقة المرضية في التفسير هي أن نفسّر القرآن بالقرآن، ونشخّص المصاديق ونعرّفها بالخواص الّتي تعطيها الآيات، كما قال الله تعالى:** ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾[(١)] .

وحاشا القرآن أن يكون تبياناً لكلّ شيء ولا يكون تبياناً لنفسه»[(٢)] ويمكن القول بحقّ إنّ «**الميزان في تفسير القرآن**» هو من التفاسير الجامعة لكلّ مناهج وألوان التفسير حيث تجد أنّ السيّد الطباطبائي قدس سره جمع إلى جانب منهج تفسير القرآن بالقرآن منهج التفسير الروائي والفلسفي والتاريخي والاجتماعي...

## منهجه العلمي والتفسيري:

لقد كان العلاّمة مفكّراً وفيلسوفاً وحكيماً متألّهاً، لم يكن ليمرّ على المطالب العلمية بسهولة، فإذا لم يصل إلى عمق المطلب ويكشف جميع جوانبه لم يكن يرفع عنه أبداً، إذ كان ميّالاً بفطرته إلى التفكير في المسائل الكليّة العائدة إلى الكون وقوانينه، فأحاط بالمناهج الفلسفية المختلفة.

لم يكن يخرج عن دائرة البرهان في الأبحاث الفلسفية، ولم يخلط بين المسائل الفلسفية والمسائل الشهودية والعرفانية والذوقية.

كان يحرص كثيراً أن ينحصر البحث في كل فرع من العلوم حول مسائل ذلك العلم وموضوعاته وأحكامه دون الخلط بين العلوم.

كان السيد الطباطبائي مفكراً كبيراً وكان لتفكيره أبعاد مختلفة، في التفسير

---

(١) سورة النحل، الآية: ٨٩.

(٢) تفسير الميزان، العلامة الطباطبائي، ج١، ص٩.

والفلسفة كما في العرفان والأخلاق. وبلغ القمّة في دراسة العرفان النظري ولكنّه ضمّ إليه العرفان العملي بتهذيب النفس والتقوى. فكان جامعاً بين العلم والعمل، فقد كان ضليعاً بالعلوم النظرية في الوقت نفسه الذي كان حريصاً على مراقبة نفسه وتربية طلاّبه.

أما بالنسبة لمنهجه التفسيري، فقد اعتمد منهج تفسير الآيات بالآيات، فجعل أساس تفكيره رفع إبهام القرآن بالقرآن. وقد صرّح أن هذا الأسلوب هو أسلوب أستاذه الميرزا علي القاضي. وكان العلاّمة الطباطبائي بعدما ينتهي من تفسير الآيات يعقبها ببحوث إجتماعية وفلسفية وأخلاقية وتاريخية. وقد خدم تفسير «**الميزان**» الحديث، فعرض قسماً من الأحاديث الواردة حول الآيات على القرآن الكريم وفصل الموافق على المخالف.

وقد حظي العلاّمة الطباطبائي بمنزلةٍ رفيعةٍ عند كثير من علماء عصره ومراجعه، لا سيما السيد البروجردي، مرجع الطائفة آنذاك، الذي كان يشيد بتفسير الميزان ويحرص على قراءة أجزائه التي تُطبع تباعاً.

## البصمات التي تركها على الفكر الإسلامي:

**تتجلّى شخصية الإنسان:** بأعماله وآثاره التي يتركها في جيله، وقد ترك السيّد الطباطبائي بصمات واضحة على الفكر الإسلامي، وأوجد تحوّلاً جَذرياً في الجامعة الإسلامية، ونحن نشير إلى أهمّها:

١ ـ وضع أُسُساً بديعة لتفسير القرآن الكريم حتى صار أُسوةً للآخرين.

٢ ـ إشاعة التفكير الفلسفي في الأوساط العلمية.

٣ ـ السعي في تبيين المسائل الفلسفية بصورة واضحة وملموسة.

٤ ـ السعي في نشر آثار أئمة أهل البيت عليهم السلام، والحثّ على مطالعتها بدقة وإمعان، كما شارك في تحشية «**بحار الأنوار**» في طبعتها الجديدة إلى الجزء الخامس

إلى أن عاقته العوائق عن الإكمال. و«**ايمى الله**» لو تمّ المشروع لكان كنزاً ثميناً للشيعة الإمامية.

٥ ـ الجمع بين الحقائق القرآنية وما أُثر عن أئمّة أهل البيت في تفسير الآيات، فقد قام باستخراج ما جاء في الروايات حول تفسير الآيات، بعد الإمعان فيها عن نفسها.

٦ ـ إشاعة الفكر الشيعي في العالم، من خلال اللقاءات التي كان يجريها مع الشخصيات العالمية ومراسلتهم.

٧ ـ صبُّ الاهتمام لحلّ مشكلات الآثار.

٨ ـ الحثُّ على تهذيب النفس وتربية جيل مؤهّل إلى كسب الفضائل الأخلاقية.

٩ ـ تربية شخصيات علمية وفكرية عديدة بين مدرّس ومفكّر فهم عطائهم العلمي.

١٠ ـ الآثار العلمية والتآليف القيّمة وهي بين مطبوع وغير مطبوع.

## البحث عن تفسيره جدير بالعناية:

يعتبر كتاب الميزان في تفسير القرآن، للعلاّمة قدس سره واحداً من أشهر وأهمّ كتب التفسير في واقعنا المعاصر، ونظراً لشهرته اخترنا هذا التفسير ليكون نموذجاً لبحثنا.

وتفسيره جامع حافل بمباحث نظريّة تحليلية ذات صبغة فلسفية في الأغلب، جمع فيه المؤلّف إلى جانب الأنماط التفسيرية السائدة، أموراً ممّا أثارته النهضة الحديثة في التفسير، فقد تصدّى لما يثيره أعداء الإسلام من شبهات، وما يضلّلون به من تشويه للمفاهيم الإسلامية، بروح اجتماعية واعية، على أساس من القرآن الكريم.

هذا قليل من كثير مما يمكن الحديث عنه عمّا يتعلّق بالعلاّمة قدس سره وتفسيره، سيأتي بيانه لأنه جدير بالبحث والاهتمام بعد توضيح منهجية هذا الكتاب وإظهار

تقسيمه، فقد قسّم إلى ثلاثة أبواب وكل باب إلى ثلاثة فصول وخاتمة في آخره وهي على الشكل التالي:

**الباب الأول:** تحدّث عن العلاّمة الطباطبائي: عصره، حياته، وعلمه.

**الفصل الأول:** تناول الحديث عن عصر الطباطبائي، مدخل الفصل؛ ثمَّ تعرَّض أولاً: إلى البيئة العلميّة في النجف الأشرف؛ ثانياً: تكلّم عن العلاّمة الطباطبائي والسيد القاضي؛ ثالثاً: تكلّم عن العلاّمة الطباطبائي في قم المقدّسة.

**وأما الفصل الثاني:** تناول الحديث عن حياة العلاّمة الطباطبائي؛ فبعد المدخل؛ تعرَّض أولاً: لاسمه ونسبه؛ وثانياً: حياته ونشأته الدراسية: وفيه: أ نشأته؛ ب ـ أساتذته؛ ج ـ تلامذته؛ د ـ مؤلفاته؛ هـ وفاته؛ وثالثاً: مكانته بين أقرانه؛ ورابعاً: مكانته الاجتماعيّة والعلميّة.

**وفي الفصل الثالث:** تناول الحديث عن حقيقة القرآن وأسلوب التفسير؛ فبعد تمهيد الفصل؛ تعرَّض أولاً: عن حقيقة القرآن ومراتب المعرفة؛ وثانياً: أسلوب الطباطبائي في تفسير القرآن؛ وثالثاً: مبادئ القرآن العامة وأسلوب التفسير؛ وفيه: أ ـ القرآن هدى ونور وتبيان؛ ب ـ المبادئ القرآنيّة العامة.

**وأماالباب الثاني:** تحدّث عن منهج الطباطبائي: خصائص ومميزات؛ فبعد التمهيد، تحدّث عن: الفصل الأول: منهج الطباطبائي في التفسير، وفيه أولاً: منهج تفسير القرآن بالقرآن؛ وهنا: أ ـ في بيان المبهم والجزئي في التفسير؛ ب ـ في بيان المُحكم والموضوعي؛ وثانياً: منهج الطباطبائي ومناهج المفسرين، وفيه:

أ ـ الطباطبائي والمناهج التفسيرية؛

ب ـ منهج الطباطبائي بين القبول والرفض؛ وثالثاً: دلالة السياق في تفسير الطباطبائي، وفيه:

أ ـ السياق في الآيات.

ب ـ السياق في الروايات.

**وأما الفصل الثاني:** التأويل والتفسير عند الطباطبائي، وفيه أولاً: تأويل القرآن عند الطباطبائي؛ وثانياً: بين التفسير والتأويل؛ وثالثاً: الظاهر والباطن عند الطباطبائي.

**وفي الفصل الثالث:** تناول الحديث فيه عن القرآن والراسخين في العلم، وفيه أولاً: علم التأويل والراسخون في العلم؛ وثانياً: بين الراسخين في العلم والربّانيين: وثالثاً: القرآن والمطهّرون عند الطباطبائي.

**وأما الباب الثالث:** تحدّث عن علوم القرآن وأثرها في منهج الطباطبائي، فبعد تمهيد الباب ذكر: الفصل الأول: نزول القرآن: أسبابه والأقوال فيه؛ وفيه أولاً: الإنزال والتنزيل عند الطباطبائي؛ وثانياً: المكّي والمدني عند الطباطبائي؛ وثالثاً: الطباطبائي وأسباب النزول.

**وأما الفصل الثاني:** النسخ عند الطباطبائي، وفيه أولاً: النسخ التكويني؛ وثانياً: النسخ التشريعي؛ وثانياً: نسخ الحكم دون التلاوة.

**وفي الفصل الثالث:** تناول الحديث فيه عن المحكم والمتشابه عند الطباطبائي، فبعد تمهيد الفصل ذكر: أولاً: المُحكم والمتشابه في اللغة والاصطلاح؛ وثانياً المحكمات أُمُّ الكتاب؛ وثانياً: المحكم والمتشابه عند الطباطبائي. وفي نهاية الكتاب خاتمة وخلاصة واستنتاج.

نسأل الله أن ينال إعجابكم، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

# الباب الأول

## العلاّمة الطباطبائي:
## عصره وحياته وعلمه

# تمهيد الباب

ولد العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي وترعرع بين أحضان أسرة عرفت بالعلم والفضل، ولم يحد عن سيرة آبائه وأجداده في حب العلم والاجتهاد في طلبه، فقد اشتهر منذ صغره بذكائه الحاد ونبوغه المميز. درس اللغة الفارسية والقرآن الكريم واللغة العربية وآدابها، وأنهى مرحلة السطوح على يد اساتذة مدينة تبريز المشهورين.

في هذا الوقت كان نجم مدينة النجف الأشرف يتلألأ كالكوكب الدري، حيث كانت عاصمة العلم في ذاك الزمان، وكان الطلاب يزدلفون إليها من كل حدب وصوب، ليغترفوا من ينبوع علومها ومعارفها الخالصة. كل ذلك بفضل العلماء الكبار الذين اتخذوا من تلك المدينة محطاً لرحالهم، فقد برز منهم المجتهدون والفقهاء والمراجع العظام، وكان لهم الفضل في وصول الحوزة العلمية إلى قمة مجدها وعصرها الذهبي في العلوم والمعارف. وقد سمح الاستقرار السياسي والاجتماعي، في النجف المقدسة، للحوزة أن تأخذ دورها العلمي الريادي فبلغت بذلك ذروتها.

لقد أدرك العلامة الطباطبائي أن من يريد أن يبلغ قمة العلوم الاسلامية والأدبية والعرفانية والفلسفية، عليه أن يتوجه إلى النجف الأشرف، لذلك سافر إليها وبقي فيها لمدة عشر سنوات، ينهل من علومها المختلفة، ويتتلمذ فيها على يد كبار العلماء والمراجع. وقد كان للسيد علي آغا القاضي التبريزي الأثر الكبير على شخصية العلامة الطباطبائي وحياته الأخلاقية والفكرية والروحية، ولاسيما فيما يتعلق بالتفسير، فقد تربى على يديه في السير والسلوك والعرفان العلمي

والمجاهدات النفسانية والرياضات الشرعية، فكانت تلك الفترة من حياته مرحلة النضوج العلمي والفلسفي والفكري؛ وبذلك يكون العلامة السيد الطباطبائي قد طوى أهم مرحلة فكرية وعلمية في حياته.

بعد دراسته في النجف الأشرف عاد إلى إيران موطنه الأصلي، ثم توجه إلى مدينة قم المقدسة، حيث سطع نجمه هناك، وذاعت شهرته، خصوصاً في الفلسفة، حيث يعد العلامة الطباطبائي محيي العلوم العقلية والفلسفية في مدرسة قم. وقد تربى على يديه جيل من العلماء والفلاسفة الكبار. وتعد هذه الفترة من عمره الشريف مرحلة زاخرة بالعطاء والإنتاج العلمي في شتى الحقول؛ ولقد أبدع في التأليف والتدريس والتربية والتعليم.

هذا الباب يتناول ثلاثة فصول:

تناولت في الفصل الأول عصر العلامة الطباطبائي، حيث البيئة العلمية في النجف الأشرف التي صقلت شخصيته وأثرت على بنائه الفكري العام، وأثر اساتذته في نضوجه العلمي والفلسفي والأخلاقي، لاسيما أُستاذه الكبير السيد علي القاضي الذي طبعه بشخصيته في الأخلاق والسير والسلوك. يضاف إلى ذلك نشاطه العلمي في مدينة قم المقدسة حيث جدد فيها العلوم العقلية والفلسفية.

وحاولت في الفصل الثاني تناول حياته الشخصية؛ إسمه ونسبه، ونشأته الدراسية، وأساتذته وتلامذته ومؤلفاته، كذلك يتحدث هذا الفصل عن مكانته بين أقرانه، بالإضافة إلى مكانته الاجتماعية والعلمية، وشذرات من أقوال العلماء من أقرانه وتلامذته في حقه.

وأما الفصل الثالث، فقد تحدّثنا فيه عن حقيقة القرآن ومراتب المعرفة عند الطباطبائي، إضافة إلى أسلوبه في تفسير القرآن والمبادئ التي استند إليها في تفسيره، وهي مبادئ القرآن التي شكّلت الخلفية الواضحة والثابتة لكل أعماله ومعارفه، وخاصة في تفسير الميزان؛ حيث نجده يستدلّ بالآية على الآية، فإذا لم

يجد أي دليل في الآية لما يبحث عنه، عمد إلى تفسير الآية المطلوبة بما لا يتناقض مع أي آية أخرى من آيات القرآن. فكلّ ما كان يتناقض مع الآيات القرآنية، كان العلاّمة يرفضه، لإيمانه بأنّ تناقض الآيات مع بعضها البعض لا يتوافق مع ميزة الإعجاز التي يتمتّع بها كتاب الله تعالى.

كما أشرنا في هذا الفصل أيضاً إلى مراتب المعرفة التي لها دور كبير في فهم حقائق القرآن. وبما أنّ المراتب المعرفية تختلف باختلاف القرب والبعد من مصدرها الحقيقي، فلا بدَّ أن يكون لذلك أثره في فهم واستيعاب الحقائق والمعارف القرآنية.

# الفصل الأول

## عصر السيد الطباطبائي

مدخل الفصل.

أولاً: البيئة العلمية في النجف وأثرها على الطباطبائي.

ثانياً: العلامة الطباطبائي والسيد القاضي.

ثالثاً: العلامة الطباطبائي في قم المقدسة.

# مدخل

عندما يتناول الباحث شخصية ما في التاريخ، لاسيما شخصية فذة كالعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، الذي عزّ نظيره في مسائل كثيرة، فلا يمكن الإحاطة بجوانب شخصيته وأبعادها الفكرية والثقافية والأدبية، بعيداً عن البيئة التي عاش فيها وتأثر بها.

إن البيئة التي يعيش المرء فيها تترك ـ دائماً ـ آثارها على شخصيته، لاسيما من الناحية المعنوية، بالإضافة إلى الأحاسيس والعواطف، فإذا كان الحديث عن شخصية علمية وفكرية، فعندها يصبح للبيئة العلمية التي عاشت تلك الشخصية بين حناياها أهمية خاصة. وكما أن هناك أشخاصاً عظاماً تركوا بصماتهم على صفحات التاريخ، فإنه يوجد أيضاً أماكن ومدن كانت ولا تزال منارة وضاءة على غرّة التاريخ، قد خُلد اسمها عبر العصور والأزمنة.

هذا الفصل يتحدث عن البيئة العلمية في النجف الأشرف، حيث حلّ فيها العلامة الطباطبائي طالباً لعشر سنوات، ينهل من علومها الدينية ومعارفها وآدابها وثقافتها، مستفيداً من الثورة العلمية في القرن الرابع عشر الهجري، حيث حازت النجف الأشرف الزعامة العلمية والدينية، فغدت عاصمة العلم الشهيرة وقبلة عالم التشيع، يقصدها كل طالب علم ومعرفة في الشرق.

ويشير هذا الفصل إلى أهم العلماء الذين تركوا آثارهم الفكرية والعلمية والثقافية والسلوكية على الحوزة وطلابها، لاسيما الميرزا السيد علي القاضي، لما كان له تأثير كبير على شخصية العلامة الطباطبائي العلمية والفكرية والسلوكية. هذا بالإضافة إلى البيئة العلمية في مدينة قم المقدسة، ونشاط العلامة الطباطبائي العلمي والتربوي فيها.

## أولاً: البيئة العلمية في النجف وأثرها على الطباطبائي

منذ حل شيخ الطائفة الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس سره[١]، رائد الحركة الفكرية والعلمية الجديد، أصبحت هذه المدينة المشرفة مركزاً علمياً وجامعةً دينية، يحط رحله فيها كل من يروم العلم والمعرفة، ويتوافد إليها الطلاب من مختلف البلاد[٢]. ففي عصره غدت تربتها محط رحل الوافدين ورواد العلم وطلابه، يغترفون من معين علمها وبحر معرفتها الغزير، ويرتوون من عذبها النمير، حتى أضحت تضج بالعلماء، فلا تمر بدار من دورها ولا مسجد من مساجدها ولا محفل من محافلها إلاّ وتسمع أصوات المذاكرة بالمواضيع العلمية والدينية، وترى حلقات الحديث والتدريس على أنواعها، فغدت النجف الأشرف كعبة عشاق العلم، ومقصد العلماء والفقهاء وطلاب المعرفة؛ هذا بالإضافة إلى التشرف بمجاورة قبر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام معدن العلم، وينبوع الحكمة والفضل[٣].

لقد حازت النجف الرياسة العلمية والزعامة الدينية من القرن الخامس حتى اليوم، وإن اختلفت في بعض العصور شدة وضعفاً، قلة وكثرة، ولكن لم ينقطع عنها العلم أبداً، فغدت من العواصم العلمية الشهيرة، فكما بث الشيخ الطوسي فيها الروح العلمية، كذلك زرع فيها رجالاً عظماء كاملين في شتى العلوم الدينية[٤].

تطورت الحوزة العلمية في النجف الأشرف، وبدأت الحركة العلمية بالتوسع والانتشار، حتى بلغت الذروة في القرن الرابع عشر الهجري، وتعمقت في علوم أصول الفقه، على يد صاحب الكفاية (الآخوند الخرساني) وتلامذته أمثال: الشيخ النائيني والشيخ الكومباني، كذلك بدأ الاهتمام العلمي يزداد ويتعمق في البحوث

---

(١) توفي في النجف الأشرف سنة ٤٤٨ هـ.

(٢) أنظر: مجلة رسالة النجف، تصدر عن جامعة النجف الأشرف للعلوم الدينية السنة الأولى، ٢٠٠٥م/١٤٢٥هـ، العدد صفر، ص٤٧. كذلك ينظر: العدد الثامن عشر، ٢٠١٠م، ص١١٠، حول هجرة الشيخ الطوسي إلى النجف الأشرف.

(٣) مجلة نور الإسلام، تصدر عن مؤسسة الإمام الحسين عليه السلام الخيرية ـ الثقافية، بيروت، دار الرضا، السنة الثالثة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، العدد: ٣١ ـ ٣٢، ص٨٤، ٨٥.

(٤) آل محبوبه، جعفر بن الشيخ باقر، ماضي النجف وحاضرها، مطبعة العرفان، صيدا، ط١، ١٣٥٣هـ، ص٢٧٥.

والدرس والتأليف في شتى أنواع العلوم والمعارف الدينية، بالإضافة إلى الأخلاق والسلوك والعرفان بشقيه النظري والعلمي، كل ذلك في جو من التقى والورع والتهجد والتعبد الخالص البعيد من المصطلحات العرفانية الموروثة من المدارس والفلسفات البائدة، أو التوجيهات الروحية الضعيفة؛ فكان السيد الشيرازي الكبير والشيخ حبيب الله الرشتي والسيد حسين الكوهكمري[١].

في هذا القرن بلغت النجف الأشرف قمة مجدها الفكري، حيث يعد نقطة تحول كبرى في تاريخها العلمي والثقافي، فأخذت النجف مكاناً واسعاً ومرموقاً في الأوساط العلمية، في العالمين العربي والإسلامي، فأصبحت كالأزهر قبلة القاصدين من سائر أرجاء المعمورة. وكانت مدارسها ومعاهدها في الصحن الحيدري الشريف وأسواقها تموج برجال العلم، وبطائفة من الروحانيين، قوامها العلماء وطلاب العلوم الدينية والخطباء وأرباب المنابر من أولي الوعظ والإرشاد[٢].

لقد احتضنت البيئة العلمية في النجف الأشرف كبار المفكرين والعلماء وطلاب المعارف الدينية من العراق وخارجه، من العالمين العربي والإسلامي، فغدت حرة طليقة في مناهجها الدراسية ومعاهدها العلمية، منها يستمد العالم الإسلامي تعاليم أهل البيت عليهم السلام ؛ وبذلك أصبحت مدينة النجف الأشرف تحمل لواء الحركة العلمية والثقافية والأدبية، وقد برز في هذا القرن علماء كبار، وفقهاء ومراجع عظام، كان لهم الأثر البالغ في الحركة العلمية، وقد درس على أيديهم الآلاف من طلبة العلم، وتخرج كبار العلماء من النجوم الذين قدموا خدمات علمية جمة للعالمين العربي والإسلامي، وهم فخر الشيعة والأمة الإسلامية، وكان من هؤلاء العلماء الكبار:

١ ـ الشيخ ميرزا حسين النوري بن الميرزا محمد تقي المازندراني[٣].

---

(١) راجع: الغروي، السيد محمد، مع علماء النجف الأشرف، بيروت، دار الثقلين، ط١، ١٩٩٩م، ج٢، ص١٠ و١٤.

(٢) سبتي، الشيخ كاظم، كاشف الغطاء، مقدمة كتاب منتقى الدرر، ج١، ص٨.

(٣) توفي في النجف الأشرف عام ١٨٩٩م.

٢ ـ السيد عبد الحسين شرف الدين العاملي[١].

٣ ـ الميرزا محمد حسين النائيني العالم الجليل المدقق صاحب التنقيب والتحقيق، أصولي فقيه له الآراء السديدة في علمي الأصول والفقه، متين في الحكمة والفلسفة. لقد كان صاحب فكر ومدرسة، وتخرج على يديه مجموعة من العلماء، أبرزهم الأُستاذ الكبير آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي، والجدير ذكره أن الميرزا النائيني كان أستاذ العلامة الطباطبائي في الفقه والأصول؛ كما أنّه تسلَّم الزعامة والمرجعية للطائفة الشيعية، وله آراء ومناقشات على العلماء السابقين في علم الأصول، كتبها وسجلها تلاميذه في تقريرات لدروس أستاذهم النائيني[٢].

٤ ـ السيد حسين البادكوبي من أجلاء العلماء وأفاضل الفلاسفة، اشتهر بالفلسفة والعلوم العقلية، كان محققاً، وسطع نجمه في النجف والأوساط العلمية، وقد درس السيد الطباطبائي الفلسفة على يديه[٣].

٥ ـ السيد أبو القاسم الخوانساري وهو عالم أديب ورياضي بارع، تتلمذ العلامة الطباطبائي على يده في الرياضيات[٤].

٦ ـ العلامة الشيخ محمد جواد البلاغي، كان له أثر واضح على عصره وعلى الحوزة العلمية في النجف الأشرف، حيث طبعها بكتاباته ومؤلفاته، وعالج المعضلات والمشكلات العلمية، ورد على الأباطيل والانحرافات[٥].

هذا بالإضافة إلى علماء ومدرسين وفلاسفة ومتألهين كبار، كان العلامة الطباطبائي يجلهم كثيراً، ويأتي على ذكرهم أمام طلابه دائماً، فيبين لطلابه

(١) ولد سنة ١٢٩٠هـ وتوفي عام ١٣٧٧هـ.
(٢) ولد الشيخ النائيني في بلدة نائين سنة ١٢٧٧هـ.
(٣) توفي في النجف سنة ١٣٥٣هـ.
(٤) ولد سنة ١٣١٣هـ.
(٥) ولد سنة ١٢٨٥هـ.ق، وتوفي سنة١٣٤٢هـ.ق، في النجف الأشرف ودفن فيها.

سيرة هؤلاء العلماء ونهجهم، ومسلكهم الأخلاقي؛ فكان يحدثهم «**عن سير وسلوك العرفاء الأجلاء، وخاصة عن أحوال المرحوم الآخوند الملا حسين قلي الهمداني وتلامذته المبرزين، كالسيد أحمد الكربلائي الطهراني والحاج الميرزا جواد آقا الملكي التبريزي والحاج الشيخ محمد البهاري والسيد محمد سعيد الحبوبي، وعن سيرة ونهج المرحوم ابن طاووس وبحر العلوم، وعن استاذه المرحوم القاضي رحمة الله عليهم أجمعين**»(١). وقد كان للسيد علي آغا القاضي التبريزي أثر كبير على شخصية العلامة الطباطبائي وحياته الأخلاقية والفكرية والروحية في السير والسلوك العرفاني، ولاسيما فيما يتعلق بالتفسير(٢). ويمكن القول أن السيد الطباطبائي كان من مريدي القاضي التبريزي. وسيأتي البحث حول شخصية القاضي وتأثيره على فكر الطباطبائي بشيء من التفصيل.

بلغت مدرسة النجف الأشرف مجدها الذهبي في عصر هؤلاء العلماء والمراجع الكبار، وقد ذكر السيد محمد الغروي في كتابه (مع علماء النجف الأشرف) تحت عنوان: المدارس الدينية في النجف الأشرف، أكثر من أربعين مدرسة دينية عدا المدارس التي هدمت على أيدي السلطات الغاشمة(٣). فقد حظيت هذه المدارس، ومجالس هؤلاء العلماء بشتى أنواع العلوم والمعارف والآداب؛ من فقه وأُصول وفلسفة وعلم كلام ومنطق وأخلاق، بحيث غدا الطلاب ينهلون من هذه المعارف وفق الطريقة الإسلامية المعروفة، دون أن يتلقى الأستاذ أجراً ولا يتحمل الطالب عبئاً مالياً، وذلك تنزيهاً للعلم من التكسب والاتجار، وعن أية وسيلة تجر منفعة دنيوية(٤).

وقد استعان الكثيرون من رجال العلم والفكر والأدب، وكذلك المستشرقون،

---

(١) الحسيني الطهراني، السيد محمد حسين، الشمس الساطعة، رسالة في ذكر العالم الرباني العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي التبريزي، تعريب: عباس نور الدين وعبد الرحيم مبارك، بيروت، دار المحجة البيضاء، ط١، ١٩٩٧م، ص١٦.

(٢) الحيدري، السيد كمال، أصول التفسير والتأويل، مقارنة منهجية بين آراء الطباطبائي وأبرز المفسرين، دار فراقد، إيران، ط٢، ٢٠٠٦م، ص١١.

(٣) الغروي، السيد محمد، مع علماء النجف الأشرف، مصدر سابق، ج١، ص٣٨.

(٤) را: مغنية، محمد جواد، حول الدراسة في النجف الأشرف، مجلة العرفان، الجزء السابع، مجلد ٤٩ لسنة ١٣٨١هـ، ص٩٢٢.

بعلماء النجف ومفكريها، فقصد هؤلاء الحوزات ومراكز العلم للحصول على المخطوطات النادرة والفريدة، واستعانوا بالخبرات العلمية في النجف في التحقيق والتأليف وحل المسائل الرياضية المستعصية. وقد ذكر ـ على سبيل المثال ـ أنه عندما كانت تستعصي مسألة رياضية على أساتذة الرياضيات في بغداد ويعجزون عن حلها، كانوا يأتون إلى النجف الأشرف ليتشرفوا بخدمة السيد أبي القاسم الخونساري ليرفع إشكالهم ويحل المسألة[١].

أما على صعيد الأوضاع السياسية التي كانت تعيشها النجف الأشرف في تلك المرحلة، فيمكن القول أن مدينة النجف كانت متأثرة بتاريخ العراق السياسي العام باعتبارها مدينة من مدنه، وهذه الأحداث لا بد أن تنعكس على حياة العلامة الطباطبائي وشخصيته، حيث كان يعيش في تلك المرحلة في النجف[٢]. «**لأن من شأن المحيط أن يؤثر تأثيراً كبيراً في نشأة الفرد من الناحيتين العقلية والعاطفية معاً**»[٣].

لقد عاشت النجف الأشرف ثورات عدة، فثارت بداية على الأتراك، ثم ثارت على البريطانيين بعدما دخلوا العراق واحتلوه، وكانت قيادة الثورة من العلماء الذين تصدوا للاحتلال الإنكليزي[٤]. على أثر ذلك حوصرت النجف أربعين يوماً حتى جاع الناس وقلت مياه الشرب. وقد عدت هذه الثورة اللبنة الأولى في مدماك ثورة ١٩٢٠م.

انطلقت الثورة في أنحاء العراق وكان للعلماء الدور الكبير في إنجاحها، فقد أصدر آية الله الشيرازي بياناً دعا فيه العراقيين للانضمام إلى المظاهرات السلمية والمطالبة باستقلال العراق، وأفضت هذه الثورة بعد حوالي خمسة أشهر إلى تحقيق جانب كبير من مطالب العراقيين. واستمرت الثورة العراقية وعلى رأسها العلماء

---

(١) سيرة العلامة الطباطبائي، بقلم كبار العلماء والأعلام، بيروت، دار الهادي، ط١، ٢٠٠٠م، ص٧٣.

(٢) راجع: الأوسي، علي، الطباطبائي منهجه في تفسير الميزان، سبهر، طهران، ط١، ١٩٨٥م، ص٢٩.

(٣) الآصفي، محمد مهدي، مدرسة النجف وتطور الحركة الإسلامية فيها، مطبعة النعمان، النجف، ١٣٨٤هـ، ص٣.

(٤) الغروي، السيد محمد، مع علماء النجف الأشرف، مصدر سابق، ج٢، ص١٥.

حتى انجلت عنها الجيوش الإنكليزية بعد أن أبرمت معاهدة استقلال العراق في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م، لكن العراق بقي مقيداً بالنفوذ البريطاني إلى حد بعيد[١].

سمح الاستقرار السياسي والاجتماعي، في النجف الأشرف، للحوزة العلمية في تلك المرحلة، أن تأخذ دورها العلمي الريادي، فبلغت ذروتها، وتلألأت كالكوكب الدري، فغدت «**منبثق الأنوار وقد ربت أشعتها في جميع نقاط الشيعة الشاسعة، ومدت أسلاكها في كل بلد من بلدانها، فارتسمت صور خريجي تلك المدرسة العلمية على صفحات الدهر، تمثل رجال الدين وحملة العلم الذين قاموا بعبئه وبرعوا في كل فن من فنونه**»[٢]. يقول الأستاذ محمد علي الحوماني في أهمية النجف ودورها العلمي: «**ليس للشيعي ثقافة تنبثق من غير فجر النجف، ففي إيران والأفغان وتركستان والهند والصين شعراء عباقرة في لغات مختلفة قد انبثقت عبقريتهم من النجف، لأن دعاة الثقافة منهم. دينية كانت أو أدبية. إنما هم رسل النجف إلى تلك الأقطار**». ثم يضيف: «**وفي العراق وسوريا ولبنان واليمن والبحرين شعراء عباقرة في اللغة العربية، ومن الشيعة انبثقت عبقريتهم من النجف، وكانوا صادرين عن هذه الجامعة أو عمن هو صادر عنها**»[٣].

ويمكن القول أن الطلاب ازدلفوا من شتى بلدان العالم العربي والإسلامي إلى تلك المدرسة الكبرى، يتسابقون في نيل العلم والمعارف الدينية، ليعودوا إلى أوطانهم لنشر ما كسبوه من علوم ومعارف، حيث تخرج من هذه الجامعة الكبرى العلماء من الهند وإيران وبلاد الشام، ناهيك عن مدن العراق، حتى امتد نورها إلى بلاد أفريقيا، فكانوا بالآلاف ينتشرون في تلك البلاد، ينشرون تعاليم الإسلام السامية المتمثلة بعلوم أهل البيت عليهم السلام.

---

(١) راجع: الأوسي، علي، الطباطبائي ومنهجه في تفسير الميزان، مصدر سابق، ص٢٩ ـ ٣٢.

(٢) آل محبوبة، جعفر بن الشيخ باقر، ماضي النجف وحاضرها، مصدر سابق، ص٢٧٩.

(٣) الحوماني، محمد علي، وحي الرافدين، ج٢، ص٣٠٢ ـ ٣٠٣.

وكان السيد الطباطبائي أحد هؤلاء الطلاب الذين نهلوا من هذه العلوم والمعارف، حيث ورد إلى النجف الأشرف سنة ١٣٤٤هـ، وبقي فيها حدود عشر سنوات، حيث انتهت بعودته إلى مسقط رأسه تبريز سنة ١٣٥٤هـ، يتتلمذ على أيدي كبار العلماء، يحضر دروس الفقه والأصول والفلسفة والأخلاق والرياضيات، بالإضافة إلى السير والسلوك والعرفان العلمي. وتعد هذه المرحلة الهامة في حياته مرحلة النضج العلمي والفلسفي والفكري بصورة عامة[١]، فبعد أن أنهى السيد الطباطبائي دراسة مقدمات العلوم الدينية، توجه إلى مدينة النجف الأشرف سنة ١٣٤٤هـ لاستكمال دراسته. «**لكنه في بداية الأمر شعر مع عائلته بالغربة، فهم لا يعرفون أحداً في النجف، وكان حائراً ودائم التفكير من أين يبدأ، وماذا يدرس، وعند من؟... وفي أحد الأيام زاره عالم جليل في بيته، كان السيد الطباطبائي يعلم أنه عالم كبير وطلابه ومريدوه كثر، إنه الميرزا القاضي، لقد طمأنهم وآنسهم، ثم أوصاهم بتهذيب النفس وكسب الفضائل وانصرف، عند ذلك فهم العلامة الطباطبائي من أين يجب أن يبدأ. يقول الطباطبائي: «بعد عدة جلسات حضرتها عند السيد القاضي، قلت لزوجتي: كنت أظن أني قرأت كل شيء (في الفلسفة) حتى لو جاء ملا صدرا فلن يستطيع أن يضيف شيئاً على ما درسته وفهمته، لكن الآن، وبعدما رأيت هذا الشخص، شعرت أني لم أقرأ الحكمة والفلسفة ولم أفهم كلمة واحدة من (الأسفار)»**[٢].

حين استقر السيد الطباطبائي في النجف الأشرف، واطمأن إلى حاله، شرع بالدراسة وراح ينهل من تراث العلوم الإسلامية الغني، فحضر عند الحكيم السيد حسن البادكوبي، يتتلمذ على يديه في الفلسفة لمدة ست سنوات متتالية، درس فيها «**منظومة السبزواري**» و«**الأسفار الأربعة**» و«**المشاعر**» لملا صدرا و«**الشفاء**» لابن

---

(١) راجع: الرفاعي، عبد الجبار، تطور الدرس الفلسفي في الحوزة العلمية، بيروت، دار الهادي، ط٢، ٢٠٠٥م، ص١٢٨. نقلاً عن يادنامه مفسر كبير استاذ علامة سيد محمد حسين طباطبائي (الفارسية) انتشارات قم.

(٢) جعفريان، حبيبه، زندكى سيد محمد حسين الطباطبائي (بالفارسية)، انتشارات روايت فتح، طهران، ط٢، ١٣٨٤هـ.ش، ص١٢.

سينا، وكتاب «**أثولوجيا**» لأرسطو و«**الأخلاق**» لابن مسكويه. وكان لأستاذه البادكوبي أثر عميق في تنمية المنحى العقلي في شخصيته وترسيخ النزعة البرهانية في تفكيره، ولذلك وجهه إلى دراسة الرياضيات، ولم يقتصر على تدريسه الفلسفة فحسب، فاختار له أحد العلماء البارعين في العلوم الرياضية يومئذ في النجف الأشرف وهو السيد أبو القاسم الخونساري، وأمره أن يحضر دروسه، فقرأ عليه دورة كاملة في الرياضيات «**الحساب الاستدلالي، والجبر الاستدلالي، والهندسة المسطحة والفضائية**»[١]. وكان السيد أبو القاسم الخونساري أُستاذاً مشهوراً في الرياضيات، وكان الطباطبائي يقول: «**عندما كانت تستعصي مسألة رياضية على أساتذة الرياضيات في بغداد ويعجزون عن حلها، كانوا يأتون إلى النجف الأشرف ليتشرفوا بخدمة السيد أبي القاسم الخونساري ليرفع إشكالهم ويحل المسألة**»[٢].

درس بالإضافة إلى الفلسفة والرياضيات الفقه والأصول، وحضر عدة دورات كاملة عند كبار الأساتذة، حتى نهض بهذا العلم وأصبح أُستاذاً لامعاً. فقد أفاد من أصولي بارع هو الشيخ محمد حسين النائيني، ولازمه لثماني سنوات أنهى خلالها دورة كاملة في أصول الفقه. وحضر عند غيره من العلماء فاستفاد من دروس السيد أبي الحسن الأصفهاني الفقهية. كما وفق لتعلم «**كليات علم الرجال**» عند الحجة الكوهكمري. يقول الطهراني حول استاذه في هذا المضمار: «**أما في الفقه والأصول فقد كان أستاذاً صاحب ذوق فقهي متحرك قريب للواقع، وقد درس دورات عديدة في الفقه والأصول عند أساتذة كالمرحوم آية الله النائيني، والمرحوم آية الله الكمباني، حيث استغرقت دراسته في هذا المجال حوالي عشر سنوات**»[٣].

---

(١) الرفاعي، عبد الجبار، تطور الدرس الفلسفي في الحوزة العلمية، مصدر سابق ص١٢٨ ـ ١٢٩، نقلاً عن يادنامه مفسر كبير استاد علامه سيد محمد حسين طباطبائي (بالفارسية).

(٢) سيرة العلامة الطباطبائي، بقلم كبار العلماء والأعلام، مصدر سابق، ص٧٣. كذلك: محمد حسين الحسيني الطهراني، الشمس الساطعة، مصدر سابق، ص٢٠.

(٣) المصدر نفسه، ص٢١.

وقد كان الشيخ محمد حسين الأصفهاني (١٢٩٦ ـ ١٣٦١) فيلسوفاً وأصولياً بارعاً لازمه العلامة الطباطبائي لعشر سنوات متتالية، درس في ست سنوات منها أصول الفقه حيث أنهى دورة كاملة، فيما درس الفقه في أربع سنوات، وقد استغنى به عن غيره عندما كان يحضر دروسه[١].

وأمّا في المعارف الإلهية والأخلاق وفقه الحديث، فقد تتلمذ على يد نابغة زمانه العارف الكامل الميرزا السيد علي القاضي، كذلك تربى على يديه في السير والسلوك والعرفان العلمي والمجاهدات النفسانية والرياضات الشرعية[٢].

ويمكن القول: إنَّ النجف الأشرف غدت في هذه الفترة قبلة العلم والعلماء، يتوجه إليها طلاب العلم من كل حدب وصوب، حتى بلغت ذروة ازدهارها في القرن الرابع عشر، حيث اجتمع فيها كبار العلماء والفقهاء وفطاحل العلم، ومرد ذلك إلى عاملين اثنين، الأول وجود المراجع العظام والعلماء الكبار، والثاني هو الاستقرار السياسي والأمني النسبي الذي ساد البلاد. في هذه البيئة العلمية درس السيد الطباطبائي أهم العلوم التي كانت سائدة في تلك المرحلة، وعلى كبار العلماء والمراجع، حتى نهض بهذه العلوم، وبرع في الفلسفة، وفاق جميع أقرانه، فبلغ من الكمال الفكري والعلمي شأناً عظيماً.

## ثانياً: العلامة الطباطبائي والسيد علي القاضي

لقد تأثر العلامة الطباطبائي بالعارف الكبير والفقيه المقتدر، صاحب المكاشفات والكرامات الظاهرة، الحاج السيد الميرزا علي آغا التبريزي، الذي يعود نسبه الشريف إلى الإمام الحسن السبط عليه السلام[٣]. ذكره العلامة الشيخ آغا

(١) الرفاعي، عبد الجبار، تطور الدرس الفلسفي، مصدر سابق، ص١٢٩، نقلاً عن يادنامه.

(٢) الحسيني الطهراني، محمد حسين، الشمس الساطعة، م.س، ص٢١.

(٣) ولد السيد القاضي في الثالث عشر من شهر ذي الحجة من سنة ١٢٨٢هـ، في مدينة تبريز في شمال إيران وتوفي عن عمر ثلاث وثمانين عاماً، فانتقل إلى جوار ربه عز وجل في السادس من شهر ربيع الأول سنة ١٣٦٦هـ.

بزرك الطهراني في طبقات أعلام الشيعة فقال: «**هو السيد الميرزا علي آغا بن الميرزا حسين بن الميرزا أحمد بن الميرزا رحيم الطباطبائي التبريزي القاضي عالم مجتهد تقي ورع أخلاقي فاضل، وكان مستقيماً في سيرته كريما في خلقه شريفاً في ذاته**»(١).

يعد السيد القاضي من الأساتذة الكبار لسماحة العلامة الطباطبائي «**وقد استلهم من أخلاقه وتعاليمه وارتياضه أعمق تجربة روحية في السير والسلوك، مضافاً إلى استلهام أسلوب تفسير القرآن بالقرآن وفقه الحديث في منهجه، وهذا الاستاذ هو السيد الميرزا علي القاضي الطباطبائي (١٢٨٥ . ١٣٦٦هـ) المعروف بأنه «فريد عصره في تهذيب النفس والأخلاق، والسير والسلوك، وكافة المعارف الإلهية، والواردات القلبية، والمكاشفات الغيبية السبحانية والمشاهدات العينية**»(٢). وكان الميرزا علي القاضي متبحراً في علوم القرآن وتفسيره، وإليه يرجع الفضل في ابتكار طريقة تفسير القرآن بالقرآن. يصرح العلامة الطباطبائي بذلك فيقول: «**إن الذي علمنا منهج تفسير الآية بالآية هو أستاذنا المرحوم القاضي، وتابعنا نهجه في تفسير القرآن، كما كان يمتلك ذهناً وقاداً وأُفقاً واسعاً في فهم الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام وقد تعلمنا منه أيضاً طريقة فهم الأحاديث**»(٣).

كان العلامة الطباطبائي يحترم أستاذه الميرزا السيد القاضي ويجله، ويعده أُستاذه الكبير، فلقد درس صاحب تفسير الميزان على يد الكثيرين من العلماء الكبار، كالسيد النائيني والكمباني والسيد أبو الحسن الأصفهاني، لكن الميرزا علي

---

(١) الطهراني، الشيخ آغا بزرك، طبقات أعلام الشيعة ـ نقباء البشر في القرن الرابع عشر، القسم الرابع في الجزء الأول في أعلام القرن الرابع عشر، مشهد، دار المرتضى للنشر، مطبعة سعيد، ط٢، ١٤٠٤هـ، ص١٥٦٥.

(٢) الحيدري، السيد كمال، أُصول التفسير والتأويل، مصدر سابق، ص١١، كذلك: الرفاعي، عبد الجبار، تطور الدرس الفلسفي في الحوزة العلمية، مصدر سابق، ص١٧. نقلاً عن كتاب مهرتابان للعلامة محمد حسين حسيني الطهراني (باللغة الفارسية).

(٣) حاتم، عبد الرحمن، قدوة العارفين، دار الهادي، بيروت، ط١، ص٢٠٠١م، ص١٧، نقلاً عن: يادنامه علامة طباطبائي (بالفارسية).

القاضي كان. على الدوام. شيئاً آخر بالنسبة إليه، فهو عندما كان يقول كلمة أستاذ إنما كان يقصد بها فقط الميرزا علي القاضي وليس أحداً آخر[١]. وكانت تربطه بأستاذه علاقة خاصة ومميزة، فعندما قدم الطباطبائي إلى النجف الأشرف، واستأجر فيها منزلاً متواضعاً، كان حائراً في البداية فيما يتعلق بمستقبله الدراسي، ماذا يدرس وعند مَنْ مِنَ العلماء؟، وإذا بالباب يطرق، فجأة، وجد أمامه عالماً كبيراً نوراني الوجه جذاب الهيئة، وكان مما قاله السيد القاضي للعلامة الطباطبائي في ذلك اليوم: «**من جاء إلى النجف للدراسة فمن المستحسن أن يهتم أيضاً بتهذيب نفسه وتكميلها وعدم الغفلة عنها إضافة إلى طلب العلم**»[٢].

توطدت العلاقة بين الأستاذ وتلميذه بحيث أصبح التلميذ ملازماً لمعلمه، لا يفارقه ليلاً ولا نهاراً ولمدة خمس سنوات في النجف، ولقد استمرت علاقتهما حتى بعد أن سافر السيد الطباطبائي إلى إيران. ولقد ترك السيد القاضي أثراً كبيراً على فكر العلامة الطباطبائي وشخصيته، خصوصاً، فيما يتعلق بالأخلاق والتفسير. كان العلامة يقول: «**عندما تشرفت بالذهاب إلى النجف الأشرف للدراسة، كنت من حين لآخر أزور المرحوم القاضي للقرابة والرحمية الموجودة بيننا، حتى جاء ذلك اليوم الذي كنت فيه واقفاً على باب المدرسة والتقيت به عابراً، فلما وصل إليّ وضع يده على كتفي وقال: «يا بني! إذا كنت تريد الدنيا فعليك بصلاة الليل؛ وإذا كنت تريد الآخرة فعليك بصلاة الليل!»**. ولقد أثر فيّ هذا الكلام إلى الدرجة التي جعلتني لا أترك محضره طوال خمس سنوات حتى رجوعي إلى إيران؛ ولم أفرط بلحظة واحدة استطعت فيها أن أستفيد من فيضه. وقد تأصرت علاقتنا منذ رجوعي إلى الوطن حتى رحيله، وكان يلقي عليّ تعاليمه وإرشاداته كأستاذ مع

(١) راجع: جعفريان، حبيبه، حياة (زندكي) سيد محمد حسين طباطبائي، مصدر سابق، ص١٧.

(٢) راجع: حاتم، عبد الرحمن، قدوة العارفين، مصدر سابق، ص٦٠، كذلك: حبيبه جعفريان، حياة محمد حسين طباطبائي، مصدر سابق ص١٢.

تلميذه، وكنا نراسل بعضنا البعض»[١].

بالإضافة إلى تعلم المنهج التفسيري على يد أستاذه الكبير العارف الحكيم والنادر الفريد الميرزا السيد علي القاضي، كذلك تعلم على يديه المعارف الإلهية والأخلاق والفقه والحديث، وأشرف عليه في السير والسلوك والمجاهدات النفسية والرياضات الشرعية؛ وكان السيد القاضي وحيد نوعه في هذا الفن، وقد أخذ العلامة منه الكثير وتأثر بشخصيته الفريدة الكاملة، بحيث كان يلقبه بالأستاذ، وكلما كان يطلق هذه الكلمة دون تقييد فإنه يقصد المرحوم القاضي[٢].

كان العلامة الطباطبائي شديد التعلق بأستاذه القاضي، أحبه كثيراً، وكان يرى نفسه صغيراً أمامه؛ تلمس في شخصيته سمات العالم الرباني المليء بالعظمة والبهاء والحامل لأسرار التوحيد والملكات والمقامات[٣]. وكان يصفه بعبارات لم يصف فيها غيره. ومما قاله: «... **السيد الأجلّ، آية الحق، ونادرة الدهر، العالم العابد، الفقيه المحدث، الشاعر المفلق، سيد العلماء الربانيين المرحوم الحاج الميرزا علي القاضي الطباطبائي التبريزي، الذي كان أستاذنا في المعارف الإلهية والفقه والحديث والأخلاق**»[٤].

لقد تأثر العلامة الطباطبائي كثيراً بأستاذه، بحيث استطاع أن يكتسب الفضائل والكمالات والمقامات، ويدخل في الصالحين والأحرار، ويتنور بنور معرفة التوحيد، ويرد إلى الحرم الآمن، ويطوي بساط عالم الكثرة والاعتبار[٥]. حتى قال العلامة: «**إن كل ما عندنا هو من المرحوم القاضي**»[٦].

---

(١) الحسيني الطهراني، السيد محمد حسين، الشمس الساطعة، مصدر سابق، ص٢٤، ٢٥.
(٢) سيرة العلامة الطباطبائي، بقلم كبار العلماء والأعلام، مصدر سابق، ص٧٣.
(٣) الحسيني الطهراني، السيد محمد حسين، الشمس الساطعة، مصدر سابق، ص٢٣.
(٤) حاتم، عبد الرحمن، قدرة العارفين، مصدر سابق، ص١٩ ـ ٢٠، نقلاً عن مهرتابان.
(٥) الحسيني الطهراني، السيد محمد حسين، الشمس الساطعة، مصدر سابق، ص٢٧.
(٦) المصدر نفسه، ص٢٥.

## ثالثاً: العلامة الطباطبائي في قم المقدسة

تبدأ هذه المرحلة من تاريخ قدوم العلامة الطباطبائي إلى مدينة قم سنة ١٣٦٥هـ، إلى حين وافاه الأجل في الثامن من محرم الحرام عام ١٤٠٢هـ. وتعد هذه الفترة من عمره الشريف مرحلة زاخرة بالعطاء والإنتاج العلمي في شتى الحقول؛ في التدريس والتربية والتعليم(١). يقول العلامة حول قدومه إلى قم: «**ثم أغمضت العين عن أمر المعاش وتركت المدينة (تبريز) عائدا إلى قم المشرفة وحين نزلتها أحسست بنجاتي من السجن المؤلم، شاكراً العلي القدير، لأنه أجاب دعائي وأعطاني التوفيق والسداد في سبيل العلم وإعداد رجال الدين وتهيئة جيل صالح لخدمة الإسلام والشريعة المحمدية صلى الله عليه وآله وسلم**»(٢).

ويضيف الطباطبائي عن نفسه في تلك المرحلة: «**عندما استقر بي المقام في مدينة قم، أخذت بمطالعة المناهج الدراسية والمواد التي تدرس فيها، فوجدت أنها لا تستجيب لجميع متطلبات المجتمع الإسلامي الفكرية والعقائدية والعلمية، وأحسست أن مسؤوليتي الشرعية هي القيام بهذه الوظيفة، وكان أهم تلك النواقص في الحوزة العلمية ترتبط بتفسير القرآن الكريم والأبحاث العقلية، وعلى هذا الأساس بدأت تدريس هاتين المادتين، مع أني كنت على بيّنة أن الجو العلمي الذي يحكم الحوزة في ذلك الزمان، كان ينظر إلى من يهتم بهذه الأبحاث . وخصوصاً التفسير . نظرة من لا يستطيع التحقيق والتدقيق في الأبحاث الأصولية والفقهية، بل كانوا يعدون المشتغل بعلوم القرآن والتفسير أنَّه ضعيف في الجوانب الأخرى، ولكن مع هذا لم يكن عذرا مقبولا أمام الله (تعالى) في ترك التفسير، فبدأت بكتابة تفسير الميزان**»(٣).

---

(١) الحيدري، السيد كمال، أصول التفسير والتأويل، م.س، ص١٦.

(٢) الأمين، السيد محسن، أعيان الشيعة تحقيق وتخريج: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٩٢. ص٢٥٥.

(٣) كلبايكاني، علي رباني، إيضاح الحكمة، ترجمة وشرح بداية الحكمة، ج١، ص٧، (بالفارسية).

ذاعت شهرته في إيران، بعد أن هاجر إلى مدينة قم، وشرع بتدريس التفسير والحكمة والمعارف الإسلامية، وكان لمحاضراته في الحوزة العلمية في قم أثر بليغ في طلابها[١]. يقول العلامة الشيخ آغا بزرك الطهراني في ترجمته للسيد الطباطبائي: «**ثم هبط قم واشتغل فيها بالتدريس والإفادة، ومضت برهة فإذا به وقد سطع نجمه وحلّ المكانة اللائقة به من بين تلك الجموع وحف به جماعة من الطلاب، وهو اليوم أحد أعلام المدرسين بها ومن أركان الحوزة العلمية بقم، يحضر درسه ويستفيد من علومه جمع كثير من مختلف الطلاب يدرّس الفقه والأصول والفلسفة**»[٢]. «**وبموازاة ذلك عني الطباطبائي عناية فائقة بتربية تلاميذه وتزكيتهم، عبر تجربته الخاصة في الارتياض وما استقاه من قواعد السير والسلوك من أستاذه السيد علي القاضي في النجف الأشرف، فكان يواظب على تدريس خاصة تلامذته (رسالة السير والسلوك) المنسوبة للسيد بحر العلوم، حتى إذا ما فرغ منها عاد ليستأنف تدريسها من جديد**»[٣].

لم يبخل العلامة السيد الطباطبائي على تلامذته بشيء من العلم والمعرفة والأدب، فقد منحهم كل ما يملك، ومن أعماق روحه. ويوضح تلميذه الطهراني ذلك ويقول في شأن أستاذه: «**ماذا أقول في إنسان كانت حياتي وروحي ونفسي معه! فإذا كنت عارفاً بالله أو بالرسول أو بالإمام، فكل هذا ببركة رحمته ولطفه. فمنذ ذلك الوقت الذي أرسله الله إلينا فقد أعطانا كل شيء. وكان هو كل شيء، طويلاً شامخاً قصيراً، قصيراً في عين شموخه والنزول. في عين الأوج والصعود، كان في الحضيض. فمعنا نحن الطلاب العجولين المتسرعين، كان هادئاً ومعتدلاً، وكان يعامل كل واحد منا ويربيه طبق ذوقه وسليقته، واختلاف حدته وشدته،**

---

(١) الطباطبائي، محمد حسين، الشيعة في الإسلام ترجمة جعفر بهاء الدين، بيروت دار الولاء، ط١، ٢٠١٠م، المقدسة ص٧.

(٢) الطهراني، الشيخ آغا بزرك، طبقات أعلام الشيعة ـ نقباء البشر في القرن الرابع عشر، القسم الثاني في الجزء الأول، مصدر سابق، ص٦٤٥.

(٣) الرفاعي، عبد الجبار، تطور الدرس الفلسفي، مصدر سابق، ص١٣٢.

**وسرعته وبطئه، ويتعاهد بالتربية. ورغم الأمواج المتلاطمة لبحر الأسرار الإلهية في قلبه الزاهر، فقد كان دائم البشاشة والسماحة، شعاره الصمت، والنبرة الهادئة، ويستغرق دائماً في التفكير، وتعلو شفتيه ابتسامة لطيفة»**[١].

يضاف إلى ذلك كله، المباحثات واللقاءات التي أجراها مع الأستاذ هنري كوربن، والتي كان يحضرها جمع كبير من العلماء والفضلاء، تطرح فيها المسائل الدينية الإسلامية والمسيحية والفلسفية. وقد نشرت هذه المباحثات باللغات الأربع: الفارسية والعربية والفرنسية والإنجليزية. وكان العلامة يقول: كان كوربن يقرأ «**الصحيفة السجادية**» باستمرار، ويبكي أثناء قراءتها[٢].

هكذا كان الجو العلمي في الحوزة العلمية في قم المشرفة في زمن العلامة الطباطبائي، ومن ذلك يتضح دور هذا الحكيم المتأله، وأهميته في إعادة الاعتبار لعلوم التفسير والفلسفة والعرفان والأخلاق، فلولا جهوده لكادت أن تكون نسياً منسياً، غير أنه استطاع ـ بجهوده وجهاده العلمي والعملي ـ أي يجعلها دروساً أساسية في الحوزة العلمية في قم، وهذا نابع من التكليف الشرعي الذي كان يشعر أنه ملقى على كاهله، والإحساس بعمق الحاجة الفكرية والعقائدية في زمانه[٣].

استمر العلامة الطباطبائي في تحصيل الفلسفة وتدريسها، فأحاط بآراء الفلاسفة المسلمين، كما اطلع على نظريات فلاسفة الغرب، لاسيما أوروبا. يقول الشهيد مرتضى مطهري: «**إن الاستاذ العلامة الطباطبائي قد أنفق عمره في تحصيل الفلسفة وتدريسها، وأحاط بآراء ونظريات الفلاسفة المسلمين الكبار كالفارابي وابن سينا وشيخ الأشراق السهروردي وصدر المتألهين وغيرهم، وعلاوة على هذا، فإنه استوعب ـ بدافع فطري وذوق عميق ـ أفكار**

(١) الحسيني الطهراني، السيد محمد حسين، الشمس الساطعة، مصدر سابق، ص٧٥.

(٢) الحيدري، السيد كمال، دروس في الحكمة المتعالية، شرح كتاب بداية الحكمة، ج١، إيران، دار فراقد، ط٣، ص٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٩.

**الفلاسفة المحققين في أوروبا، وهو ينهض بعبء الفقه والأصول وتفسير القرآن، وبالإضافة إلى هذا فهو ينفرد بتدريس الحكمة الإلهية في الحوزة العلمية في قم»[١].**

**ويمكن تلخيص نشاطه العلمي في قم بالنقاط التالية:**

١ - إحياء العلوم العقلية والفلسفية والعقائدية، وذلك من خلال تدريسه الطلاب الكتب الأساسية في هذه العلوم؛ كالشفاء والأسفار الأربعة، وبذلك يكون قد أسس مدرسة فلسفية برهانية لنشر هذه المعارف وتعميقها. فقد عمل على صقل الفلسفة الإسلامية وتجذيرها لكي تتمكن من الوقوف على قدميها أمام تحديات الفكر الغربي، وذلك من خلال التأكيد على درس الفلسفة في الحوزة، وتربية عدد من العلماء، وتأليفه ما يزيد على العشرة كتب في الفلسفة والعقيدة، يأتي في مقدمتها كتابه «**أصول الفلسفة**» الذي وضعه في خمسة أجزاء طبعت مع تعليقات قيمة لتلميذه البارز الشهير آية الله مرتضى المطهري[٢].

٢ - تربية جيل من العلماء والمحققين في فروع العرفان والفلسفة والكلام والتفسير، وقد بلغ بعضهم رتبة الاجتهاد في هذه العلوم، بالإضافة إلى ذلك اهتم بتربية تلامذته وتزكيتهم، خاصة في السير والسلوك، فلعبوا أدواراً فكرية وسياسية رفيعة جداً، أمثال آية الله الشهيد المطهري، وآية الله البهشتي، والإمام موسى الصدر، وآية الله ناصر مكارم الشيرازي، والشيخ الشهيد محمد مفتاح، وآية الله السيد عبد الكريم الأردبيلي، والشيخ محمد تقي مصباح، وآية الله جوادي آملي، وآية الله حسن زاده آملي وآخرين[٣].

٣ - كذلك عمل على إيصال الفكر الإسلامي الأصيل إلى أوروبا، كما في المحادثات

---

(١) الطباطبائي، محمد حسين، أسس الفلسفة والمذهب الواقعي، تعليق الأستاذ الشهيد مرتضى مطهري، تعريب: محمد عبد المنعم الخاقاني، بيروت، دار التعارف، ج١، ص٢٣.

(٢) راجع: الحيدري، السيد كمال، أصول التفسير والتأويل، مصدر سابق، ص١٧ - ١٩.

(٣) الحيدري، السيد كمال، دروس في الحكمة المتعالية، شرح كتاب بداية الحكمة، مصدر سابق، ص١٠.

التي أجراها سماحته مع المستشرق الفرنسي هنري كوربن، والتي بدأت سنة ١٣٧٨هـ(١٩٥٨م»، وتواصلت أكثر من عشرين عاماً، وكانت اللقاءات تجري في طهران، وكان سماحته يسافر إليها من قم في الشهر مرتين[١]، وبفضلها اقترب كوربن من المذهب الإمامي، ودوّن المحاورات ونشرها في بلاده كما نشر فكر التشيع، ووصل الأمر بهنري كوربن إلى أن يقرأ الصحيفة السجادية ويبكي، وكانت لقاءاته مع الاستاذ هنري كوربن مستمرة في كل فصل خريف يحضرها جمع من الفضلاء والعلماء وتطرح فيها المسائل الدينية والفلسفية، فكانت مثمرة جداً. والجدير ذكره أن تلك المباحثات لم يكن لها نظير في العالم الإسلامي منذ القرون الوسطى حين كان التلاقح الفكري بين الإسلام والمسيحية[٢].

٤ - تأليف الكتب باللغتين العربية والفارسية، بالإضافة إلى التعليقات والرسائل المباحثات والمحاورات العلمية[٣]. على أن أهم هذه الكتب وأكبرها وأجلها (الميزان في تفسير القرآن) وهو موسوعة كبيرة في تفسير القرآن الكريم، في خمسة وعشرين جزءاً، كتبه بأسلوب رصين وطريقة فلسفية، وهو ليس تفسيراً صرفاً بل فيه بحوث في الفلسفة والتاريخ والإجتماع وغير ذلك[٤].

---

(١) راجع: حسيني الطهراني، سيد محمد حسين، مهرتابان، مصدر سابق، ص٧٤.

(٢) راجع الطباطبائي، السيد محمد حسين، الشيعة في الإسلام، مصدر سابق، ص٩. كذلك: محبوبة جعفريان، حياة السيد محمد حسين طباطبائي، ص٢٥، ٢٦.

(٣) الحيدري، السيد كمال، دروس في الحكمة المتعالية، شرح كتاب بداية الحكمة، ص١٠.

(٤) الطهراني، الشيخ آغا بزرك، طبقات أعلام الشيعة ـ نقباء البشر في القرن الرابع عشر، القسم الثاني في الجزء الأول، مصدر سابق، ص٦٤٥، ٦٤٦.

# الفصل الثاني

## حياة العلامة
## السيد الطباطبائي

مدخل الفصل.

أولاً: اسمه ونسبه

ثانياً: حياته ونشأته الدراسية

ثالثاً: مكانته بين أقرانه

رابعاً: مكانته العلمية والإجتماعية.

# مدخل

رجال عظام في العلم دخلوا التاريخ من أبوابه الكبيرة، فخلدوا وخلدت أعمالهم الفكرية والعلمية والثقافية والأدبية والفنية، وصاروا إذا ذكرت هذه الأعمال ذكروا، كذلك هنالك شخصيات قدمت للبشرية خدمات جليلة في شتى الأبعاد الحياتية والمعيشية والفكرية أيضاً، بحيث غدت البشرية مديونة لما قدموه. من هؤلاء الرجال العظام، العلامة الكبير السيد محمد حسين الطباطبائي المشهور بصاحب تفسير الميزان.

يتحدث هذا الفصل عن العلامة السيد الطباطبائي، فيشير إلى اسمه ونسبه ونشأته الدراسية التي تقسم إلى ثلاثة أقسام: تبريز[١]. حيث نشأ وتعلَّم بداية، ثم هاجر إلى النجف الأشرف، حيث درس العلوم الدينية والمعارف الإلهية، من فقه وأصول، ثم الفلسفة والرياضيات على أيدي كبار المراجع والعلماء، والمرحلة الثالثة قدومه إلى قم المقدسة، طالباً ومدرساً فيها حتى وافته المنية.

كذلك، في هذا الفصل إشارة إلى أساتذته وتلامذته ومؤلفاته، وذكر المباحثات التي كانت تدور بينه وبين الأستاذ هنري كوربان، كما نتحدث في هذا الفصل عن مكانته بين أقرانه، ومكانته الاجتماعية والعلمية، حيث برز العلامة الطباطبائي كأهم شخصية في «**فلسفة الشرق**»، هذا بالاضافة إلى تبحره في العلوم العقلية والنقلية والتفسير والعرفان والكلام والبرهان، وكذلك الأدب والشعر. وقد ملأت شهرته البلاد، فأسس لمدرسة جديدة في التربية والأخلاق، واكتسب حضوره أهمية خاصة في المعنويات والروحانيات والفضائل الأخلاقية، وترك آثاراً ما زالت البشرية تنهل من معينها الدافق، خصوصاً كتابه الذي عزّ نظيره: تفسير الميزان.

---

(١) مدينة تقع في غرب إيران وهي مركز محافظة ازربيجان على الحدود التركية.

## أولاً: اسمه ونسبه

هو السيد محمد حسين ابن السيد محمد ابن السيد محمد حسين الميرزا علي اصغر شيخ الاسلام بن الاميرزا محمد تقي القاضي بن الاميرزا محمد القاضي بن الاميرزا محمد علي القاضي بن الاميرزا صدر الدين محمد بن الاميرزا يوسف نقيب الاشراف بن الاميرزا صدر الدين محمد بن مجد الدين بن السيد اسماعيل بن الأمير علي أكبر الشهير بمير شاه بن سراج الدين الأمير عبد الوهاب بن الأمير عبد الغفار بن السيد عماد الدين أمير الحاج بن فخر الدين حسن بن كمال الدين محمد بن السيد حسن بن شهاب الدين علي بن عماد الدين علي بن السيد حمد بن السيد عماد الدين بن أبي الحسين علي الشهاب بن أبي الحسن محمد الشاعر بن أبي عبد الله أحمد الشاعر بن أبي جعفر محمد الأصغر بن أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم طبطبا بن اسماعيل الديباج بن إبراهيم الغمر بن الحسن المثنى بن الإمام الحسن بن علي عليه السلام وابن فاطمة بنت الإمام الحسين بن علي عليه السلام[(١)]. ويُلقب بالحسني، الحسيني، (والطباطبائي)[(٢)].

## ثانياً: حياته ونشأته الدراسية

### أ. حياته ونشأته الدراسية:

ولد في ٢٩ ذي الحجة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م، في مدينة تبريز، وقد اشتهرت أسرته منذ القدم بالفضل والعلم والرياسة، وكانت سلسلة أجداده الأربعة عشر الماضين من العلماء المعروفين فيها، توفيت والدته وعمره خمس سنوات، وتوفي والده عندما بلغ التاسعة من عمره، وفي هذه السن، ذهب إلى المدارس لتعلم القراءة والكتابة والقرآن الكريم والكتب الفارسية المتعارف عليها في ذلك الوقت، كما تعلم فن الخط

---

(١) حسيني الطهراني، سيد محمد سين، مهرتابان، ط٥، مشهد مقدس، علامه طباطبائي، ١٤٢٣هـ ص٣٣ ـ ٣٤.

(٢) راجع: الأوسي، علي الطباطبائي ومنهجه في تفسير الميزان، مصدر سابق، ص٣٦ و٣٧.

عند الأستاذ الميرزا علي النقي، ثم باشر بعد ذلك دراسة اللغة العربية والأدب العربي، وأنهى مرحلة السطوح عند الأساتذة المعروفين في مدينة تبريز. «**قال في ترجمته نفسه: ولدت في أسرة علمية بمدينة تبريز وقد حازت شهرة علمية منذ زمن بعيد في ذلك البلد، وفقدت أمي في الخامسة من عمري وأبي في التاسعة منه، فذقت بذلك ألم اليتم وأحسست به منذ صباي، ولكن الله قد منَّ علينا بيسر في المعيشة والمال... وبعد شطر من عمرنا ذهبنا إلى المدرسة وبإشراف معلم خاص كان يأتي إلى بيتنا كل يوم، وقد بدأنا بدراسة اللغة الفارسية وآدابها، وبعد ست سنوات متتالية فرغنا من تعلمها ومن الدراسات البدائية للأطفال. في تلك الأيام لم يكن للدراسات البدائية المدرسية برنامج خاص بل يتهيأ للطالب عند وروده المدرسة، وكل أحد يتعلم حسب ذوقه واستعداده للدراسة، وقد انتهيت من تعلم القرآن الكريم الذي كان يدرس قبل كل شيء ومن ثم من كتاب كلستان وبوستان لسعدي الشيرازي ونصاب الصبيان وأنوار سهيلي وأخلاق مصور وتاريخ معجم ومنشآت أمير نظام وإرشاد الحساب، وهكذا تمت دراستنا في الدور الأول في تعلم الأطفال**»[(١)].

في عام ١٣٤٤هـ، هاجر إلى النجف الأشرف ـ عاصمة العلم في ذاك الزمان ـ لإكمال دراسته الحوزوية، وبقي هناك عشر سنوات يحضر دروس الفقه والأصول عند العلماء الكبار آنذاك، فحضر دورة كاملة في بحث أُصول الشيخ محمد حسين الأصفهاني، التي استمرت ست سنوات، وحضر أبحاثه الفقهية أيضاً، كما حضر بحث فقه الميرزا النائيني لمدة ثماني سنوات، ودورة كاملة في علم الأصول، وبعض أبحاث السيد أبي الحسن الأصفهاني[(٢)].

درس الفلسفة الاسلامية على يد الفيلسوف السيد حسين البادكوبي لمدة ست

---

(١) الأمين، السيد محسن، أعيان الشيعة، مصدر سابق، ج٩، ص٢٥٤ ـ ٢٥٥.

(٢) را: م، ن، ص٢٥٥. وقا: مع الحيدري، كمال الدين، دروس في الحكمة المتعالية، م. س، ص٧.

سنوات، وقرأ عنده المنظومة للحكيم المولى هادي السبزواري، «**والحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة**»، و«**المشاعر**» لمجدد الفلسفة الاسلامية صدر الدين الشيرازي، ودورة كاملة لكتاب الشفاء لابن سينا، وكتاب أثولوجيا، وتمهيد القواعد لابن تركه الاصفهاني، والأخلاق لابن مسكويه، وقد حثه أستاذه السيد البادكوبي على دراسة الرياضيات لتقوية العقل الفلسفي والبرهاني لديه، فدرس الرياضيات على يد علامة زمانه في ذلك العلم أبي القاسم الخوانساري، حيث درس الهندسة والجبر إضافة إلى دورة كاملة في الرياضيات القديمة من «**الأصول**» لأقليدس إلى «**المجسطي**» لبطليموس.

أما في السير والسلوك والعرفان العلمي، فقد تتلمذ على يد نابغة زمانه العارف الكامل الميرزا علي القاضي قُدِّسَ سِرُّهُ. وقد نال السيد محمد حسين الطباطبائي في هذه الفترة الوجيزة (إحدى عشرة سنة) درجة الاجتهاد، فحصل على إجازة الاجتهاد والرواية من المحقق العلامة النائيني، وإجازة الرواية من عدد من الأعلام[١].

في عام ١٣٥٤هـ، عاد السيد الطباطبائي إلى تبريز برفقة أخيه السيد محمد حسن نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي طرأت على حياته، ومارس التدريس فيها لفترة عشر سنوات، وقد كانت تلك الفترة الزمانية من أصعب المراحل التي مر فيها السيد الطباطبائي من الناحية المادية والروحية؛ حيث اضطر إلى ترك الدرس والتدريس، وعمل في الفلاحة والزراعة لتأمين معاشه. يعبر السيد الطباطبائي عن هذه المرحلة بقوله: «**ثم اضطررت إلى العودة إلى الوطن إثر تدهور الأوضاع الاقتصادية ونزلت بمدينة تبريز مسقط رأسي وأقمت بها مدة أكثر من عشر سنين، ففي الحقيقة كانت تلك الأيام أيام تعيسة في حياتي،**

---

(١) انظر: الرفاعي، عبد الجبار، مبادىء الفلسفة الإسلامية، دار الهادي، ج١، ط١، ٢٠٠١م، ص٩٣. وكذلك: الأمين، السيد محسن، أعيان الشيعة، مصدر سابق، ج٩، ص٢٥٥.

**لأني بسبب الحاجة الماسة للإعاشة ولأمرار شؤون الحياة انشغلت عن التفكر والدراسة واشتغلت بالفلاحة والزراعة، وكنت أشعر بخسارة روحية عندما كنت هناك وكان يسود البؤس نفسي ويظلني غمام الألم والضجر، بسبب انشغالي عن الدراسة والتفكير»**[١].

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من استقرار القوات الروسية في مقاطعة أذربيجان، وتحسن وضعه الاقتصادي، وجد السيد الطباطبائي في هذه الظروف عوامل مشجعة لاستئناف الحياة العلمية من جديد، فهاجر إلى قم المقدسة عام ١٣٦٥هـ، وبدأ بتدريس علم التفسير والفلسفة والعلوم العقلية، وهي علوم لم تكن تدرس من قبل في الحوزة، وذلك جنباً إلى جنب مع العلوم الأخرى مثل الفقه والأصول. وتعد هذه الفترة من حياته زاهرة بالعطاء والإنتاج في التدريس والتربية والتأليف، فقد شرع منذ سنة ١٣٦٨هـ بتدريس الأخلاق والعرفان، ثم بتدريس رسالة السير والسلوك المنسوبة للعلامة بحر العلوم، ولقد كان يحضر درسه المئات من الطلاب، وبرز منهم العلماء الكبار الأفذاذ [٢]؛ أشهرهم: الشهيد الاستاذ مرتضى المطهري، وآية الله جوادي آملي، والأستاذ محمد تقي مصباح اليزدي، والشيخ أنصاري شيرازي، والدكتور مفتح، وغيرهم[٣].

**ب - أساتذته:**

تلقى العلامة الطباطبائي علومه على مجموعة من كبار الأستاذة الأفاضل، بحيث أن كل واحد منهم نبغ في علم أو أكثر، نذكر منهم الشيخ محمد حسين النائيني، درس على يديه أصول الفقه وأنهى عنده دورة كاملة، والشيخ محمد حسن الكمباني في الفقه والأصول، والسيد حسين البادكوبي في الفلسفة، تتلمذ على يده

---

(١) المصدر نفسه، ج٩، ص٢٥٥.

(٢) الطباطبائي، السيد محمد حسين، الشيعة في الإسلام، ترجمة: جعفر بهاء الدين، مصدر سابق، ص٩.

(٣) الحيدري، السيد كمال، دروس في الحكمة المتعالية، مصدر سابق، ص١٠.

ست سنوات، وكان له أثر كبير على شخصيته العلمية، لاسيما المنحى العقلي لديه، ومن أساتذته أيضاً السيد أبو الحسن الأصفهاني في الفقه، حيث درس عنده عدة سنوات، والميرزا علي القاضي الطباطبائي في الأخلاق والسير والسلوك، الذي كان له تأثير عميق على شخصية الطباطبائي، فقد استلهم من منهجه أسلوب تفسير القرآن بالقرآن بالإضافة إلى فقه الحديث. وحصل على إجازة في الاجتهاد من الميرزا النائيني وإجازات في الرواية من الشيخ عباس القمي وآية الله حسين البروجردي، وتتلمذ أيضاً على الشيخ الكوهكمري، والسيد أبو القاسم الخونساري، والميرزا علي الأيرواني، والشيخ علي أصغر الملكي.

يقول السيد الطباطبائي عن الفترة التي قضاها في الدراسة في النجف الأشرف على يد جماعة من العلماء والمراجع الكبار: «**واستكمالاً لدراساتي الاسلامية ذهبت إلى النجف الأشرف فحضرت درس الأستاذ آية الله الشيخ محمد حسين الأصفهاني، ودرست خارج أصول الفقه لمدة ست سنوات متتالية، وفي أثناء تلك الفترة كنت أحضر الدراسات العالية في التشريع الاسلامي والفقه الشيعي لشيخنا آية الله النائيني وأكملت عند سماحته أيضاً دورة كاملة خارج أُصول الفقه لمدة ثماني سنوات، وفي الرجال تتلمذت في: كليات علم الرجال على المرحوم آية الله الحجة الكوهكمري. كان أستاذي في الفلسفة الاسلامية، وهو حكيم الاسلام السيد حسين البادكوبي وقد تتلمذت على سماحته في منظومة السبزواري والأسفار والمشاعر للملا صدرا، والشفاء لابن سينا، وكتاب أثولوجيا لأرسطو، والتمهيد لابن تركه. والأخلاق لابن مسكويه. وقد كان الاستاذ البادكوبي يحبني كثيراً ويشرف بنفسه على دراستي وترسيخ جذور التربية في وجودي، ومن ذلك كان يرشدني إلى مدارج الفكر وطرق الاستدلال، حتى اعتدت بها في تفكيري، ومن ثم أمرني أن أحضر درس العالم الفلكي السيد أبو القاسم الخونساري فقرأت معه: الرياضيات العالية دورة كاملة والعلوم الهندسية بكلا**

**قسميها: المسطحة والفضائية والجبر الاستدلالي»[١].**

**ج. تلامذة الطباطبائي:**

لقد امتاز العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي بدماثة الخلق، فكان عاملاً رئيسياً في شد الطلاب إلى محاضراته القيمة، إذ كان يحضرها المئات، فنال الكثيرون منهم درجة الاجتهاد في الحكمة وأصبحوا قادرين على تدريسها[٢]. ولقد درس على يديه جيل من الطلبة والأفاضل الذين نهلوا من علومه المختلفة، وكان لهم دور بارز في تنمية العلوم العقلية التي كان العلامة يوليها اهتمامه، نذكر منهم: الشهيد مرتضى المطهري، الشهيد محمد حسين البهشتي، الشهيد محمد مفتاح الهمداني، الشيخ علي القدوسي، الشهيد محمد رضا السعيدي، آية الله جوادي آملي، الأستاذ محمد تقي مصباح اليزدي، آية الله مكارم الشيرازي، الشهيد مصطفى الخميني، السيد عبد الكريم الأردبيلي، العلامة السيد محمد حسين الطهراني الذي ألف كتاب مهرتابان حول شرح أحوال أستاذه العلامة الطباطبائي، والشيخ أنصاري شيرازي.

**هـ - مؤلفاته:**

للعلامة الطباطبائي مؤلفات كثيرة باللغتين العربية والفارسية، منها ما ألفه في النجف الأشرف، ومنها ما ألفه في تبريز، ومنها ما ألفه في قم المقدسة، ومؤلفاته هي:

١ ـ تفسير الميزان ويقع في عشرين جزءاً باللغة العربية، وترجم إلى الفارسية والإنجليزية. وهو تفسير يجمع كل مناهج التفاسير، حيث أن العلامة الطباطبائي جمع إلى جانب منهج تفسير القرآن بالقرآن منهج التفسير الروائي والفلسفي والتاريخي والاجتماعي[٣].

---

(١) الأمين، السيد محسن، أعيان الشيعة، مصدر سابق، ج٩، ص٢٥٥.

(٢) راجع: الطباطبائي، السيد محمد حسين، الشيعة في الإسلام، مصدر سابق، ص٩.

(٣) دراسات في مناهج التفسير، إعداد مركز نون للتأليف والترجمة، جمعية المعارف الاسلامية الثقافية، بيروت، ط١، ٢٠١٢م، ص١٥٤.

٢ ـ مبادىء الفلسفة وطريقة المثالية، مع شرح وهوامش للعلامة الفيلسوف الشهيد مرتضى المطهري.

٣ ـ بداية الحكمة، ونهاية الحكمة.

٤ ـ شرح الأسفار لصدر الدين الشيرازي، في ستة مجلدات.

٥ ـ حوار مع الأستاذ هنري كربن في مجلدين.

٦ ـ رسالة في الحكومة الاسلامية، طبعت بالعربية والفارسية والألمانية.

٧ ـ رسالة في القوة والفعل.

٨ ـ رسالة في إثبات الذات.

٩ ـ رسالة في الصفات.

١٠ ـ رسالة في الأفعال.

١١ ـ رسالة في الوسائط.

١٢ ـ الانسان قبل الدنيا.

١٣ ـ الإنسان في الدنيا.

١٤ ـ الإنسان بعد الدنيا.

١٥ ـ رسالة في النبوة.

١٦ ـ رسالة في الولاية.

١٧ ـ رسالة في المشتقات.

١٨ ـ رسالة في البرهان.

١٩ ـ رسالة في المغالطة.

٢٠ ـ رسالة في التحليل.

٢١ ـ رسالة في التركيب.

٢٢ ـ رسالة في الاعتبارات.

٢٣ ـ رسالة في النبوة والمنامات.

٢٤ ـ منظومة في رسم خط النستعليق.

٢٥ ـ علي والفلسفة الإلهية.

٢٦ ـ القرآن في الإسلام.

٢٧ ـ الشيعة في الإسلام.

٢٨ ـ المرأة في الإسلام.

٢٩ ـ سنن النبي.

٣٠ ـ الإسلام الميسر.

٣١ ـ حاشية الكفاية.

هذا فضلاً عن التعليقات والمقالات المتعددة التي كانت تنشر في المجلات العلمية آنذاك.

ولعل من أهم آثار العلامة ومؤلفاته هو كتابه الميزان في تفسير القرآن، ويعتبر من التفاسير القيمة لهذا العصر، فقد خدم هذا التفسير المجتمع الاسلامي، كما خدمت التفاسير القيمة القديمة المسلمين، بتناسبها وتلازمها مع العلوم والفلسفة حينئذ، لفهم معاني القرآن في العصور السالفة. لقد اتخذ العلامة نهجاً خاصاً في تفسيره هذا إذ يبتني على نص الحديث، وهو تفسير القرآن بالقرآن(١).

**د - وفاته:**

بقي العلاّمة الطباطبائي في مدينة قم حتى وافته المنيّة في الساعة التاسعة صباحاً من يوم الأحد المصادف ١٨ محرم الحرام سنة ١٤٠٢هـ، وشيّع تشييعاً مهيباً بعد إعلان الحداد الرسمي، وقد وُري جثمانه الطاهر الثرى في أحد جوانب مرقد السيدة الطاهرة فاطمة المعصومة بنت الإمام موسى الكاظم عليهما السلام. ويذكر العلاّمة السيد محمد حسين الحسيني الطهراني عن أحوال السيد الطباطبائي في

(١) الطباطبائي، السيد محمد حسين، الشيعة في الاسلام، مصدر سابق، ص١٠ و١١.

أواخر أيام حياته: «**كانت حال أستاذنا العلاّمة تسوء يوماً بعد يوم، وفي أواخر أيامه نقلوه إلى المشفى، حيث بقي هناك مدة أُسبوع، وفي اليومين الأخيرين فقد وعيه بالكامل. عندما خرج من المنزل قال لزوجته: أنا لن أعود**»[١]!.

## ثالثاً: مكانته بين أقرانه

اتصف العلامة الطباطبائي منذ صغره بالفطنة والذكاء، فظهرت عليه ملامح النبوغ منذ نعومة أظافره، فكان محباً للعلم والمعرفة والحكمة، وهو الذي يقول: «**وطالما قضيت الليل في القراءة خاصة في فصلي: الربيع والصيف حتى تطلع الشمس وأنا مشغول بالمطالعة، وكم معضلة حلت لي خلال مطالعاتي وكنت أقرأ درس الغد قبل مجيء يومه فلا تبقى لي مشكلة عندما أواجه الاستاذ**»[٢].

لا شك أن العلامة السيد الطباطبائي بلغ من الكمال ما لم يبلغه أحد من أقرانه، بحيث يمكن القول أنه بلغ كمالات في الكثير من أبعاده الشخصية الوجودية والحياتية والفكرية والروحية، في حين أن كثيراً من أقرانه بلغوا كمالات في جوانب محددة، فمنهم من نبغ بالفقه والأصول، ومنهم من اجتهد في الأخلاق والعرفان، وآخرون بعلم الكلام؛ لكن العلامة الطباطبائي نبغ في شتى العلوم الدينية الإسلامية. يقول العلامة الطهراني في هذا المجال: «**لقد بلغ أستاذنا العلامة الطباطبائي مبلغ الكمال في العناصر الثلاثة جميعاً، بل حاز بين الأقران على المرتبة الأولى. فمن جهة كمال القوة العقلية والحكمة النظرية، ثمّ اتفاق على ذلك بين الصديق والعدو، وقد كان في ذلك ممن لا نظير له في العالم الإسلامي. وأما من جهة كمال القوة العلمية والحكمة العلمية والسير الباطني في المدارج ومعارج عوالم الغيب والملكوت، والبلوغ إلى درجات المقربين والصديقين، فقد كان صمته عن ذلك وسكوته عنه، وإطباق شفتيه عليه حتى في حياته، مما لا يسمح لنا أن نكشف**

---

(١) حسيني الطهراني، سيد محمد حسين، مهرتابان، مصدر سابق، ص١٣١.

(٢) الأمين، السيد محسن، أعيان الشيعة، مصدر سابق، ج٩، ص٢٥٥.

**الستار عن أكثر من ذلك في هذه المرحلة، لاسيما وأنَّه كان يعتبر كتمان السر من أعظم الفرائض. وأما من جهة الشرع، فقد كان فقيهاً مشرعاً، بذل سعيه بتمام معنى الكلمة في رعاية السنن والآداب، ولم يكن يتوانى عن الالتزام بأداء أقل المستحبات، وكان ينظر بعين التعظيم والإجلال والتبجيل لأولياء الشرع المبين»**[١].

لقد سطع نجمه بعد فترة صغيرة من شروعه بتدريس الفلسفة في قم، فاحتل مكانة لائقة بين جموع العلماء، وتحلق حوله عدد كبير من الطلاب، وأصبح أحد الأعلام والمدرسين الكبار، ومن أركان الحوزة العلمية في قم، يحضر درسه ويستفيد من علومه جمع كثير من مختلف الطلاب[٢]. **«وغدا قدوة حقيقية للمعلم، وأسوة للطلبة في تجسيد الإنسانية في أبعادها التربوية والسلوكية والأخلاقية، بالإضافة إلى إحياء السنن الالهية قولاً وعملاً، إذ استطاع أن يجسد روح الشريعة المقدسة بسلوكه الذي أحيا به غير واحدة من السنن»**[٣].

يقول آية الله الحاج الشيخ محمد تقي الآملي في مكانة العلامة الطباطبائي بين أقرانه من التلامذة: **«إن كان ينبغي للمرء أن يصل إلى مرحلة معينة ويخطو خطوة ما في ظل رعاية وتربية كاملة، فإنني لا أرى بالنسبة لكم من هو أفضل من سماحة السيد الطباطبائي، فعليكم بالتردد عليه أكثر، فإنه والمغفور له السيد أحمد الكربلائي الكشميري كانا الأفضل من بين تلامذة المغفور له السيد القاضي، وكان للسيد الطباطبائي في ذلك الوقت الكشفيات الكثيرة»**[٤].

ومما لا شك فيه أن نبوغ العلامة الطباطبائي في الفلسفة وتبحره فيها ميزته

---

(١) الحيدري، السيد كمال، أصول التفسير والتأويل، مصدر سابق، ص٤٤. نقلاً عن كتاب مهرتابان للعلامة محمد حسين حسيني الطهراني وهو باللغة الفارسية، ويمكن الرجوع إلى أصل النص بالفارسية في الكتاب المذكور، ص١٢٢ ـ ١٢٣.

(٢) راجع الأوسي، علي الطباطبائي ومنهجه في التفسير، مصدر سابق، ص٥١.

(٣) الرفاعي، عبد الجبار، تحديد الدرس الكلامي والفلسفي في الحوزة العلمية، الناشر: المدى، طّ، ص٢٠٤.

(٤) سيرة العلامة الطباطبائي، بقلم كبار العلماء والأعلام، مصدر سابق، ص٢٩.

عن جميع أقرانه، فغدا «**من كبار أساطين العلم والفلسفة في الهيئة العلمية**»(١). فقد برز عالماً متبحراً في فلسفة الشرق، بحيث لم يجاره أحد في هذا المجال، «**ولا يختلف الصديق والعدو في أن العلامة المرحوم كان المتخصص الوحيد في فلسفة الشرق في العالم كله. وقيل: إن أميركا قد عرفته قبل ثلاثين سنة بأفضل مما عرفه الإيرانيون**»(٢). ينقل تلميذه السيد الطهراني أن الولايات المتحدة الأمريكية طلبت من شاه إيران (محمد رضا بهلوي) أن يدعو السيد الطباطبائي ليتولى مهمة تدريس فلسفة الشرق في جامعاتها، وقد نقل الشاه طلب الولايات المتحدة الأمريكية إلى زعيم الحوزة العلمية في قم المقدسة آية الله العظمى السيد البروجردي، وربما كان الطلب إلى زعيم الحوزة من باب الضغط المعنوي لحمل العلامة الطباطبائي على القبول من خلال المرجعية، لكنه أجاب بالرفض(٣).

والحق أنَّه ليس من السهل إبراز الأبعاد العلمية والفلسفية والفكرية عند العلامة الطباطبائي وتحليلها بصورة كافية، كذلك من الصعب تدوين السيرة الفلسفية والعلمية لهذه الشخصية، لأن أفكاره الفلسفية تشهد في أعماقها خشوع عباد الله الخلص، وتتجلى في جميع أركان شخصيته العبادية بصائر علمية عميقة، ويصدق عليه التعبير الرفيع للمحقق الطوسي قدس سره في «**شرح الإشارات**»: كان وافر الحظ من نقاء السريرة واستقامة السيرة معاً، وهذان شرطان لتحصيل الحكمة، هذا بالإضافة إلى الجهود الذاتية التي أخذت جل أوقاته في التحصيل والتمحيص وتربية النفس، حتى استحق وبحق أن يكون من زمرة أولياء الله الذين «**بهم عُلِمَ الكتاب وبه علموا**» كما في نهج البلاغة(٤).

---

(١) الطباطبائي، السيد محمد حسين، أُصول الفلسفة، ترجمة: جعفر سبحاني، مؤسسة الإمام الصادق، قم، ط٣، ١٤٢٦هـ.ق، مقدمة المترجم.

(٢) سيرة العلامة الطباطبائي، تعلم كبار العلماء والأعلام، مصدر سابق، ص٨٩.

(٣) آل صفا، علي جابر، نظرية المعرفة والإدراكات الاعتبارية عند العلامة الطباطبائي، بيروت، دار الهادي، ط١، ٢٠٠١م-١٤٢٢هـ، ص٤٣.

(٤) راجع: الحيدري، السيد كمال، أُصول التفسير والتأويل، مصدر سابق، ص٣٩.

## رابعاً: مكانته الاجتماعية والعلمية

كان العلامة السيد الطباطبائي واحداً من أولئك الأفذاذ الذين عزّ نظيرهم، وقلما يجود الزمان بمثلهم، فلقد عم خبره وجرت ينابيع الحكمة والمعرفة على لسانه وقلمه. وما أروع ما يصف به تلميذ استاذه حيث يقول الطهراني: «**لقد كان سماحة العلامة آية عظيمة، ليس فقط في الفلسفة والاحاطة بتفسير القرآن الكريم، وليس فقط في فهم الأحاديث وإدراك معناها ومرادها سواء الروايات الأصولية أم الفرعية، وليس فقط من الناحية الجامعية والشمولية بالنسبة لسائر العلوم وإحاطته بالمعقول والمنقول، بل وأيضاً من ناحية التوحيد والمعارف الإلهية والواردات القلبية والمكاشفات التوحيدية والمشاهدات الإلهية القدسية ومقام التمكين واستقرار التجليات «والجلوات»** الذاتية في جميع عوالم النفس وزواياها»[1]. ويصف العلامة الشيخ جعفر سبحاني مكانة السيد الطباطبائي العلمية فيقول: «**وكان المرحوم العلامة الطباطبائي، أمّة لوحده، نظراً للخدمات القيمة والآثار التي تركها، وبعبارة أخرى، أنه يعد فرداً من زاوية النظرة الظاهرية، ولكنه من حيث الأعمال التي حصلت كان في عداد الأمم، وفقدانه، كان فقدان أمة وليس فرد**»[2].

لم يكن العلامة مجتهداً في العلوم العقلية والنقلية فحسب، بل كان لديه سعة اطلاع واسعة، فكتب حول القرآن والعرفان والكلام والبرهان، فأحسن في كل ذلك وأجاد وأتقن وأفاد. كذلك كان أديباً وشاعراً ماهراً كتب القصائد الشعرية باللغتين العربية والفارسية، وفناناً بارعاً بالخط، فقد كان خطه جميلاً جداً، وله منظومة في آداب الخطّ ضمّها إلى أحد مؤلفاته. يحدث الطهراني عن حسن خطه فيقول: «**كان خطه على نسق «نستعليق»** أي نسخ التعليق، وهو خط فارسي معروف، وفي الخط

(١) حسيني الطهراني، سيد محمد حسين، الشمس الساطعة، مصدر سابق، ص١٨، ١٩.

(٢) سيرة العلامة الطباطبائي، بقلم كبار العلماء والأعلام، مصدر سابق، ص٢٩٧، ٢٩٨.

الفارسي «**شكسته**» من أجمل وأفضل ما خطه أساتذة فن الخط»[١]. ثم يضيف: «**كان جامعاً للعلوم، ولقد جمع بين العلم والعمل، وجمع بين العلوم والكمالات الفكرية وبين الوجدانيات والأذواق القلبية وبين الكمالات العملية والبدنية، وأحاط بالعلوم الغريبة؛ كالرمل والجفر وعلم الاعداد والحساب، وكان له فيها طرق مختلفة ومهارات عجيبة، إضافة إلى علوم الجبر والمقابلة والهندسة، أما في الأدب العربي والمعاني والبيان والبديع فقد كان استاذاً، ناهيك عن الفقه والأصول والفلسفة**»[٢].

كان العلامة الطباطبائي هادئاً وليناً في كلامه عند إلقاء الدروس، ولا ينتهي من مطلب من مطالب الدرس إلاّ بعد أن يقوم بإشباعه بحثاً، وبعبارات قصيرة من دون تشتيت لأذهان الطلاب بكثرة التفريعات، ويقوم بشرح مطالب المادة على أساس الاستدلال والبرهان في إثبات العلوم النظرية مثل الفلسفة وما شابهها. أما بالنسبة إلى علاقته وسلوكه مع طلابه، فيصور الطهراني حالته فيقول: «**كان رجلاً بسيطاً وكبيراً وخلوقاً وطاهراً وعفيفاً ومثل أخ حنون ورفيق شفوق، كان يأتي عصر كل يوم إلى الحجرة ويتناقش معنا حول مسائل القرآن المجيد والمعارف الإلهية إضافة إلى درسه الرسمي**»[٣].

من الصعب بمكان الإحاطة بشخصية الطباطبائي التي جسَّدت بسلوكها كلَّ معاني التقوى والأخلاق الحسنة، وحوت بفكرها أكثر العلوم والمعارف في زمانه. «**تلك الشخصية التي تميزت بخصائصها الفردية التي جعلت منها محط أنظار طلاب العلم وعشاق الحقيقة، ولقد اشتملت حياته على جوانب مضيئة كثيرة بحيث إن كل جانب من جوانب حياته يستحق دراسة مستقلة، ففي جانب العلم**

---

(١) حسيني الطهراني، سيد محمد حسين، الشمس الساطعة، مصدر سابق، ص١٩.

(٢) حسيني الطهراني، سيد محمد حسين، مهرتابان، مصدر سابق، ص٢٠ ـ ٢١.

(٣) المصدر نفسه، ص١٥.

**وفضيلته العلمية، فقد كان جامعاً لعلوم المعقول والمنقول، فمع كونه كان فيلسوفاً بارعاً كان فقيها وصولياً ومفسراً كبيراً»[١].**

ومما قاله عنه السيد علي الخامنئي: «**لقد كان من الذين لا يمكن تربية أمثاله إلاّ في الحضن المبارك لعقيدة جامعة، كالإسلام. كان وجهه المعنوي، صورة صلبة لرجل قرن الإيمان الراسخ والعرفان الحقيقي بعلم واسع وعميق وأثبت أن الإسلام يمكنه أن يجمع الحرقة الباطنية لذوي القلوب المتحرقة المحبين مع العقل الراسخ للحكماء المهذبين وكان قد مزج سعيه وجهاده غير المتناهي، الذي لا ينطفىء بهذا المزيج الإلهي. وفي أكثر العصور حساسية في حياة الإسلام والتشيع، قام بالدفاع عن حرم المعنوية الإسلامية والحكمة والمعرفة الإلهية واستخراج المفاهيم الاجتماعية الإسلامية الجميلة من آيات كلام الله، وقام بعرض كامل وجامع للإسلام، وكان مدافعاً ثابتاً عن قيم الثقافة الإسلامية أمام البساط الخادع للعقائد التي هاجمت هذه الثقافة بالاستفادة من أنواع الأساليب وقد انفصلت بالتدريج علاقة القلوب والعقول عن ينبوعه العذب في بعض أجزاء المجتمع. وكان يعد من أسطع الجواهر في مائدة المتاع القيمة في الحوزة العلمية في قم وكان يعطي تلك المدرسة الإسلامية المباركة قيمة ولم ينحصر في تلك الحوزة بل راح يجسد ويبرز حضوره أكثر بالتدريج في جميع الحوزات العلمية وفي جميع الأوساط الإسلامية وفي دائرة واسعة من المجتمع وكانت المعارف التي تخرج من لسانه وقلمه وتطبع على صفحات القلوب والأوراق، تنتشر من خلال مئات وآلاف الألسن ومئات وآلاف الكلمات في كل مكان وكان يعلّم الجميع العلم والمعرفة[٢].**

(١) الطباطبائي، محمد حسين، الإنسان والعقيدة، تحقيق: الشيخ صباح الربيعي ـ الشيخ علي الأسدي، قم، مطبعة سرور، ط١، ٢٠٠٥م، ص٩.

(٢) سيرة العلامة الطباطبائي، بقلم كبار العلماء والأعلام، مصدر سابق، ص٦، ٧.

كان العلامة بسيطاً متواضعاً في جميع شؤون حياته، فكان يعيش في مسكن متواضع، وكان يلبس القماش العادي، ومما يؤثر عنه، أنه لم يعتمد طول حياته في تيسير أُموره المعاشية على الحقوق الشرعية، بل كان يعتمد في سد احتياجاته على واردات قطعية أرض زراعية صغيرة ورثها عن أجداده في تبريز، بالإضافة إلى حقوق مؤلفاته وقد كان مديوناً لسنوات عديدة[١]. وتصف ابنته السيدة نجمة السادات أخلاقه وسلوكه فتقول: «**كانت له أخلاق وسلوك محمديّة لم يكن ينفعل ولا يغضب أبداً، كما أني لم أسمعه يتحدث بصوت عال في أي وقت من الأوقات، ولكن في الوقت الذي كان فيه ليناً في طبعه وخلقه كان حاسماً وحازماً أيضاً**»[٢].

ينقل العلامة المفسر الشيخ قراءتي في تواضع السيد الطباطبائي: «**عندما كان السيد العلامة الطباطبائي يتشرف بزيارة مشهد، ويصلي في الصحن الرضوي الشريف، كان يقف في الصفوف الأخيرة بين آلاف المصلين، في حين أن الآلاف من العوام يقفون أمامه، والذين بحسب الظاهر صلاتهم صحيحة، لكن قراءتهم للسورة والحمد غير صحيحة**»[٣]. وقد سئل العلامة يوماً، وكان في احدى زياراته لمرقد الإمام الرضا عليه السلام في مدينة مشهد المقدسة: هل تقبل الضريح كعامة الناس؟ فرد قائلاً: «**ليس الضريح وحده، بل ألثم الأرض والخشب في الحرم، وكل ما يرتبط بالإمام**»[٤].

ومن شدة تواضعه، قال له الطهراني يوماً: «**إن هذه الدرجة من الأدب والدقة والرعاية فيكم جعلتنا بلا أدب! فهلا فكرتم بحالنا**»[٥]. وكان البعض يسأل السيد العلامة الطباطبائي صاحب تفسير الميزان عن مسائل، فيقول: إذا قلت لست أعلم

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٣٨.

(٢) الطباطبائي، محمد حسين، رسالة التشيع، قم، مؤسسة أم القرى، ١٤١٨هـ، ص٥٢٠.

(٣) نجاد، محمد موجدي، شيوه ها وتجربه هاى تبليغي، سازمان جاب وانتشارات، ط٣، ١٣٨٨هـ.ش، ص١١١.

(٤) الطباطبائي، محمد حسين، رسالة التشيع، مصدر سابق، ص٢٩١.

(٥) حسيني الطهراني، سيد محمد حسين، الشمس الساطعة، مصدر سابق، ص٧٧.

فهل يوجد إشكال، قالوا: لا، فيقول: «**لست أعلم**»[١].

لقد كان يملك روحاً عظيمة عز نظيرها، لقد تناهى إلى سمعه، أن أحد الأشخاص كتب كتاباً مخالفاً لكتاب تفسير الميزان، وأن هناك انتقادات حول «**الميزان**»، لكن العلامة السيد الطباطبائي، عندما نقلوا إليه القصة، مرر يده على لحيته البيضاء ثم تبسم وقال: «**جيد جداً**» من دون أي غضب أو عصبية[٢].

وأما مع أساتذته، فقد كان شديد التواضع والاحترام، وبالخصوص أستاذه في الأخلاق آية الله القاضي الطباطبائي، كما كان متواضعاً مع طلابه، حيث كان يرفض أن يناديه طلابه بكلمة أستاذ، وكان يقول: أنا وأنتم عبارة عن مجموعة جئنا إلى الدرس لغرض العمل سوية، للتعرف على حقائق الإسلام. ويذكر أنّه ـ ولمدة أربعين سنة ـ لم ير في مجلس مستنداً إلى وسادة أو ما شابه ويجلس بعيداً قليلاً عن الحائط، وبكل أدب أسفل الداخلين والضيوف[٣].

لقد ملأ اسم الطباطبائي الآفاق، بحيث «**ذاعت شهرته في إيران بعد أن هاجر إلى قم، وكان لمحاضراته في الحوزة العلمية أثر بليغ في طلابها، ويمكن القول بأنه أسس مدرسة جديدة في التربية وعلم الأخلاق فقدم للمجتمع نماذج تتصف بأخلاق اسلامية عالية، وكان يؤكد كثيراً على ضرورة تلازم التعاليم الإسلامية مع التربية المدرسية ويعتبرها من المسائل الأساسية في المعارف الإسلامية**»[٤]. كان من المقرر أن يحضر درسه الأول عدد قليل من الطلبة، لكن خبر وصول ذاك الاستاذ العالم بالرياضيات والفلسفة والفقه والأصول وتفسير القرآن القادم من تبريز تناقلته الألسن، فحضر درسه أكثر من مائة طالب حوزوي[٥].

---

(١) نجاد، محمد موحدي، شيوه ها وتجربه هاى تبليغي، مصدر سابق، ص١١١.

(٢) المصدر نفسه، ص١١٢. كذلك: راجع: جعفريان، حبيبه، حياة سيد محمد حسين الطباطبائي، مصدر سابق، ص٣٤ ـ ٣٥.

(٣) حسيني الطهراني، سيد محمد حسين، الشمس الساطعة، مصدر سابق، ص٧٧.

(٤) الطباطبائي، السيد محمد حسين، الشيعة في الإسلام، مصدر سابق، ص٩.

(٥) جعفريان، حبيبه، حياة سيد محمد حسين الطباطبائي، مصدر سابق، ص٢١ ـ ٢٢.

اكتسى حضور العلامة الطباطبائي إلى قم أهمية خاصة في تبلور تلك النهضة الفكرية القوية التي شهدتها في النصف الثاني من القرن العشرين، وإشعال جذوتها، حيث شرع بتدريس تفسير القرآن والأخلاق، وهذا ما عبّر عنه بقوله: «**حين جئت إلى قم، وفكرت بشأن المجتمع الإسلامي، فلم أر ذلك التناسب بين تلك الحاجة وما كان موجوداً. كان مجتمعنا بحاجة إلى معرفة القرآن بشكل صحيح، بوصفه مجتمعاً اسلامياً ويستفيد من كنوز علوم هذا الكتاب الإلهي العظيم، ولكن لم يكن هناك في الحوزات العلمية حتى درس رسمي واحد لتفسير القرآن. كان مجتمعنا يحتاج إلى قوة استدلال عقلي من أجل أن يتمكن من عرض عقائده في مقابل عقائد الآخرين ويدافع عنها. كان يجب أن يتصف العلماء بوصفهم شريحة من المجتمع تتولى القيادة المعنوية للناس بالفضائل الأخلاقية والتعرف على الرموز المعنوية ولم يكن موجوداً هذا التعليم والتربية المعنوية والأخلاقية إلاّ في أماكن متفرقة ولأشخاص نادرين. فلم تكن تدرس الفلسفة والمعقول ولا تفسير القرآن ولا سائر أقسام الكتاب والسنة. فرأيت من اللازم علي أن أبدأ في الحوزة بدرس تفسير القرآن ودرس الأخلاق**»[1].

ولم تكن الفلسفة أحسن حالاً من التفسير، ولئن كان التفسير درساً قليل المنزلة في عُرف البعض، فإن الفلسفة كانت تواجه العقبات، وما إن باشر السيد الطباطبائي بتدريس الفلسفة وجعل مادة درسه كتاب الأسفار، انطلاقاً من تشخيصه لمسؤولياته والدور الذي ينبغي القيام به في مواجهة النزعات المادية التي غدت تغزو المسلمين، والفلسفات الغربية التي انبهر بها أبناؤهم، حتى برزت جهود تحاول إيقافه، حيث أوغر البعض صدر آية الله البروجردي وأخذوا يقربون إليه فكرة تعطيل هذا الدرس المهم الذي كان يحضره مئة طالب، وفجأة

---

(١) سيرة العلامة الطباطبائي، بقلم كبار العلماء والأعلام، مصدر سابق، ص٢٣٦ ـ ٢٣٧.

أبلغ السيد الطباطبائي بخبر قرار قطع رواتب الطلبة الذين يحضرون عنده، وهنا أخذت الحيرة منه مأخذاً كبيراً، بين الاستمرار في الدرس وما يترتب على ذلك من سلبيات كبيرة، وبين تعطيله الذي يعني تعطيل الوظيفة الإسلامية. وفي هذه الأثناء، أرسل آية الله البروجردي موفداً عنه إلى السيد الطباطبائي مع رسالة تحريرية يذكر فيها أن سماحته ـ أي السيد البروجردي ـ كان يدرِّس الأسفار في أصفهان مع زملاء خفية، وأن طرح مثل هذا الدرس بشكل علني أمر لا مصلحة فيه، وبعد قراءته للرسالة، أجاب السيد الطباطبائي عليها شفهياً للموفد، بأنه ليس عاجزاً عن تدريس الفقه والأصول، وأنه جاء من تبريز إلى قم لتصحيح ما تسرب إلى أذهان الطلبة ولمواجهة الماديين وغيرهم، وإن عصرنا الحاضر يختلف عن العصر الذي كانت تدرس فيه الأسفار بشكل خفي، إذ لم تكن آنذاك فلسفات مضادة توجب إقحام الحوزة في العلوم العقلية، وشفع هذه الإجابة برسالة تحريرية إلى آية الله البروجردي قال فيها: «**إن مواصلتي لهذا الدرس نابعة من تشخيصي لمسؤولية شرعية لسدِّ نقص ضروري ألمسه داخل المجتمع الإسلامي، ولكنني في الوقت نفسه، ونظراً إلى أنني لا أجيز لنفسي مخالفة توصياتكم باعتباركم زعيم الحوزة وقائد المجتمع الشيعي، فإنني ألزمت نفسي بالطاعة لما تصدرونه من حكم، حتى لو أدّى ذلك إلى تعطيل الدرس، وإني سأعتمد حكمكم مبرراً لي أمام الله تعالى للتخلي عن هذه الوظيفة التي شخّصتها، أما إذا كان رأيكم غير هذا، فإنني سأواصل الدرس**»(١).

وإثر هذه الرسالة المفعمة بالأخلاق الرفيعة وروح المسؤولية، استجاب آية الله البروجردي لرغبته وأجازه بالاستمرار في درسه.

نذر السيد الطباطبائي حياته للعلم والمعرفة والتدريس والتأليف. «**لقد قضى**

---

(١) جعفريان، محبوبة، حياة سيد محمد حسين طباطبائي، مصدر سابق، ص٢١ ـ ٢٢.

**العلامة عمراً في خدمة الدين الحنيف، والمجتمع الإسلامي، فكان. ولا يزال مناراً لرواد الفضيلة والعلم، فقد أنار الطريق للعديد ممن قرأوا مصنفاته، وحضروا مجلسه، فمنحهم روحاً علمية خالصة واتجاهاً فكرياً سليماً**[١].

ويمكن القول، أن السيد الطباطبائي قد برع في شتى العلوم الدينية، لاسيما التفسير، فكان يمتلك قدرات استثنائية، وموهبة خاصة، وروحاً علمية فذة، اعتمد عليها في هذا المجال. يقول الدكتور جعفر الباقري: «**وأما العلماء الذين برزوا في مجال التفسير من هذا الكيان (أي الحوزات) وعلى رأسهم العلامة محمد حسين الطباطبائي صاحب تفسير الميزان، فقد اعتمدوا على قدراتهم ومواهبهم الخاصة...**»[٢].

وفي جانب آخر، يؤكد العلاّمة في بحوثه نقطة مهمة، وهي أن الدين والعقل لا يفترقان، ويجب الرجوع إلى القرآن الكريم والوحي في الحالات التي تعجز فيها العقول عن التوصل إلى الحقائق، ولذلك كان من اهتماماته: طرح تفسير جديد له يحرص على الأصالة ويتسم بالعصرية والعمق والاستيعاب في آن واحد، وبشكل يناسب مكانة القرآن الكريم كمصدر وحيد وخالد لهداية الإنسان في الفكر والسلوك، وهذا ما لحظه العلامة الطباطبائي في تفسيره «**الميزان**» الشهير، وقد تميز هذا التفسير بأنه يختزن قوة علمية متعمقة في البحث، مع السهولة واليسر والبعد عن التشدد، والتخفف من المذهبية الخاصة إلى حدٍّ بعيد، والرجوع إلى القرآن نفسه بتفسير بعضه ببعض، والنأي به عن الأقوال التي لا تصح من الروايات الكثيرة المختلفة، وعن الآراء التي ترجع إلى تأويل آياته حتى توافق نظراً علمياً، أو تقليداً مذهبياً، أو أصلاً كلامياً، أو فلسفة خاصة، أو تجديداً حديثاً... إلى غير ذلك مما تلحظه بعض التفاسير القديمة والحديثة. «**وهو تفسير جامع حافل بمباحث**

(١) الطباطبائي، السيد محمد حسين، الشيعة في الاسلام، مصدر سابق، ص١١.

(٢) نقلاً عن العاملي، الانتصار، دار السيرة، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ج٣، ص٤٣٤.

**نظرية تحليلية ذات صبغة فلسفية في الأغلب. جمع فيه المؤلف إلى الأنماط التفسيرية السائدة، أُموراً مما أثارته النهضة الحديثة في التفسير، فقد تصدى لما يثيره أعداء الإسلام من شبهات، وما يضللون به من تشويه للمفاهيم الاسلامية، بروح اجتماعية واعية، على أساس من القرآن الكريم»**[١].

ومما قاله في بيان منهجه: **«نفسر القرآن بالقرآن، ونستوضح معنى الآية من نظيرتها بالتدبر المندوب إليه في نفس القرآن، ونشخّص المصاديق، ونتعرفها بالخواص التي تعطيها الآيات، كما قال الله تعالى:** ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾[٢]**، وحاشا أن يكون القرآن تبياناً لكل شيء، ولا يكون تبياناً لنفسه، وقال تعالى:** ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ﴾[٣]. **وقال تعالى:** ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾[٤].

**وكيف يكون القرآن هدى وبينة وفرقاناً ونوراً مبيناً للناس في جميع ما يحتاجون، ولا يكفيهم في احتياجهم إليه، وهو أشد الاحتياج؟ وقال الله تعالى:** ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾(٥) **وأي جهاد أعظم من بذل الجهد في فهم كتابه، وأي سبيل أهدى إليه من القرآن!»**[٦].

ومن أبرز مزايا هذا التفسير؛ الجمع بين نمطي التفسير: الموضوعي والترتيبي، وتفسير القرآن آية فآية وسورة فسورة، إضافة إلى الجمع بين الآيات المتناسقة بعضها مع بعض، لبحث الموضوع المشترك بينها، كذلك العناية التامة بالوحدة الموضوعية السائدة في القرآن، فلكل سورة هدف أو أهداف معينة، فهي التي تشكل بنيان السورة. يضاف إلى ذلك «**الوحدة الكلية**» التي تحكم القرآن كله، فهو يشتمل

---

(١) دراسات في مناهج التفسير، اعداد مركز نون للتأليف والترجمة، جمعية المعارف الاسلامية الثقافية، مصدر سابق، ص١٥٣.

(٢) سورة النحل، الآية: ٨٩.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٥

(٤) سورة النساء، الآية: ١٧٤.

(٥) سورة العنكبوت، الآية: ٦٩.

(٦) الطباطبائي، العلامة السيد محمد حسين، تفسير الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١٩٨٣، ج٥، ص١١.

على روح كلية تسري في جميع آياته وسوره، وتشكل حقيقة القرآن الأصلية. هذا بالإضافة إلى ما ذكر سابقاً من الاستعانة بمنهج «**تفسير القرآن بالقرآن**» الذي اعتمده صاحب الميزان العلامة الطباطبائي، بحيث أنّه كان يرى أن غير القرآن لا يصلح لتفسير القرآن، وكيف يكون القرآن تبياناً لكل شيء ولا يكون تبياناً لنفسه[١]؟!.

غاية القول: إنّ العلامة الطباطبائي غدا كالشمس المنيرة، يفيض على من عاصره ومن جاء بعده علماً وحكمة وفلسفة وأخلاقاً، قضى عمره في تحصيل العلوم وتدريسها، وكان يملك مواهب خاصة وقدرات فكرية استثنائية، وظفها في خدمة الدين الحنيف، وترك آثاراً قيمة ستبقى الأجيال تنهل من معينها، ويكفي تفسيره «**الميزان**» الذي عز نظيره بين كتب التفاسير. يقول الإمام الخامنئي في حق شخصية هذا العالم: «**كان مجموعة من المعارف والثقافة الإسلامية، كان فقيها، حكيماً، عارفاً بالتراث الفلسفي الشرقي والغربي، كان مفسراً للقرآن ومطلعاً على العلوم الاسلامية أي العلوم المأخوذة من الإسلام: الأصول والكلام والأدب والنجوم والهيئة والرياضيات وبعض العلوم الأخرى**»[٢].

---

(١) معرفة، الشيخ محمد هادي، التفسير والمفسرون في ثوبه القشيب، مؤسسة الطبع والنشر في الآستانة الرضوية المقدسة، الناشر: الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية، ط٢، ١٤٢٦هـ، ج٢، ص١٠٢٦، ١٠٢٧.

(٢) سيرة العلامة الطباطبائي، بقلم كبار العلماء والأعلام، مصدر سابق، ص٦.

# الفصل الثالث

## حقيقة القرآن وأسلوب التفسير عند الطباطبائي

تمهيد الفصل

أولاً: حقيقة القرآن ومراتب المعرفة عند الطباطبائي.

ثانياً: أسلوب الطباطبائي في تفسير القرآن

ثالثاً: مبادىء القرآن وأثرها في أسلوب التفسير

# تمهيد الفصل

لا شك في أن مراتب الناس ليست واحدة في استيعاب ما يعرض لهم من أفكار، أو يتلقونه من مسائل علمية، وإنما هم يختلفون باختلاف استعداداتهم العقلية والنفسية، التي تحتم التفاوت فيما بينهم، وتجعلهم على مراتب مختلفة ومتمايزة؛ وهذا ما يمكن تلمسه من حياة الناس فيما يباشرونه من قضايا، ويؤدونه من أعمال في حياتهم العلمية والعملية. وبما أن الله تعالى قد هيأ للإنسان سبيل الكدح إليه، وجعله على أحسن تقويم، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[1]، وأرشده إلى سبيل النجاة ليفوز بالدنيا والآخرة، فليس على الإنسان إلا أن يهتدي إلى الله تعالى فيما دعاه إليه وأمره به، بحيث يكون عندما أمره به، هذا الأمر الإلهي أنزله الله تعالى على عباده في القرآن الكريم. وبيَّنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير بيان، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[2].

فالقرآن الكريم، كما يرى العلامة الطباطبائي، هو وحي مطلق لفظاً ومعنىً أنزل على قلب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ليهدي به إلى التي هي أقوم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾[3]. ومقتضى الأقومية هنا، أن القرآن فيه من الهداية والخير والسعادة ما لا يمكن أن يجده الإنسان في كتاب آخر، فهو مطلق من جميع جهاته وحيثياته، ومن شأن الاهتداء به أن يفوز الإنسان بما أعده الله له من فوز في الدنيا والآخرة.

(١) سورة التين، الآية: ٤.

(٢) سورة الحشر، الآية: ٧.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٩.

وانطلاقاً من ذلك، نرى أن مراتب التفسير لا بد أن تكون مسبوقة بدرجات المعرفة التي يكون عليها الناس. وهذا يقتضي أن تكون هناك مرتبةً ودرجة من المعرفة لا يرتقي إليها إلاّ السابقون بالخيرات، وهم الذين جعلهم اللّه تعالى عدلاً للقرآن، وأبواباً لعلمه، حيث قال اللّه تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[١]. إنهم أئمة أهل البيت عليهم السلام، الذين جعلهم اللّه تعالى هداة للبشر باعتبارهم تراجمة القرآن الكريم، كما قال الإمام علي عليه السلام: «**هذا القرآن إنما هو مستور بين دفتين لا ينطقُ بلسان ولا بد له من ترجمان**»[٢]، هذا فضلاً عما خصّهم اللّه تعالى به من لطف إذ جعلهم أهل المعرفة العميقة التي لا يدانيهم أحد بها، فهم كما يقول العلامة آملي: «**القرآن المعقول في مراحل العقل، وهم القرآن المتمثل في مرتبة المثال، وهم القرآن الناطق في مرتبة الطبيعة...**»[٣].

وهكذا، فإن معنى أن نتحدث عن مراتب المعرفة، ومن ثمَّ عن مراتب التفسير، معناه أن ندرك أن المعرفة عند البشر ليست واحدة، وإنما هي مختلفة باختلاف اهتداء البشر إلى الحقيقة القرآنية، فهم بمقدار ما يكون منهم الاعتصام بهذا الحبل الإلهي الممدود من السماء إلى الأرض، بمقدار ما يكون لهم من المعرفة بكتاب اللّه تعالى، وبمن جعلهم اللّه تعالى تراجمة للوحي، وهداة للبشر، وهذه المعرفة هي التي تحدد المرتبة التفسيرية التي يمكن أن يصل إليها الإنسان الكادح إلى ربه. ومن هنا، فقد رأينا ضرورة لأن نمهد لهذا الفصل بهدف التعرف إلى ما يذهب إليه العلامة الطباطبائي في معنى الوحي وحقيقته، ومراتب معرفته، إضافة إليه أسلوبه في التفسير وعلاقته بالمبادىء القرآنية العامة، التي يرى العلامة الطباطبائي أن

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٧٦.

(٢) الإمام علي، نهج البلاغة، المعجم المفهرس لألفاظ نهج البلاغة، كاظم محمدي، ومحمد دشتي، دار الأضواء، بيروت، ١٩٨٦، الخطبة ١٢٥.

(٣) انظر أملي، عبد اللّه، محمد حسين الطباطبائي، مفسّراً وفيلسوفاً، دراسات في فكره ومنهجه، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، تأليف مجموعة مؤلفين، تعريب عباس صافي، بيروت، ط٢١، سنة ٢٠١٢، ص٧٣.

العلم بها والتعرف إليها هو مما يجب أن يتوفر عليه كل تفسير للقرآن، وكل باحث في علوم القرآن... ولعل هذا هو السر الذي تنطوي عليه حكمة التفسير عند العلامة الطباطبائي، إذ هو يرى أن أحداً لا يمكنه أن يبلغ كنه معنى حقيقة التفسير لكتاب الله تعالى وتأويله إلاّ نبيهُ صلى الله عليه وآله وأوصياؤه وهذا ما قاله الإمام الحسين بن علي عليه السلام فيما روى عنه: «**نحن أحد الثقلين الذين خلفهما رسول الله في أمته، ثاني كتاب الله الذي فيه تفصيل كل شيء، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فالمعول علينا في تفسيره، لا نتظنن تأويله بل نتيقّن حقائقه...**»[١].

وإذا كان العلامة الطباطبائي يرى أن سر الحكمة في التفسير هو أن يكون الإنسان مدركاً لحقيقة مَن عنده علم القرآن، ذلك الإنسان الذي يمثل القمة في الحقيقة القرآنية، الإنسان الذي عنده علم الكتاب، فهذا السر، كما يرى الطباطبائي، هو ما ينبغي أن يتوفر عليه السالك في سبيل القرآن لكون هذا الإنسان هو الهادي، وهو الناطق في مرتبة الطبيعة بالقرآن، ومن هذه القمة يمكن للبشر أن يتنزّلوا في المعرفة لتكون لهم درجاتهم وأوصافهم ومراتبهم القرآنية بحسب ما يتمكنونه من استنطاق للكتاب، كما قال علي عليه السلام: «**ذلك القرآن فاستنطقوه**»[٢].

فالكتاب والإمام متصاحبان متلازمان معرفة وجهالة، فمن عرف الإمام عليه السلام عرف الكتاب، ومن عرف الكتاب عَرَفَ الإمام عليه السلام[٣].

وهذا ما سنتعرّف إليه في بحوثنا عن الطباطبائي فيما عرض له من حقيقة وأوصاف ومراتب معرفية تمهيداً للتعرف إلى رؤيته التفسيرية بكل ما انطوت عليه من إبداع تجلى في وعيه لما يكون عليه البشر من منازل في معرفة القرآن وحقيقته بدءً

---

(١) را: الحر العاملي، وسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ١٤١٤هـ، ج٢٧، ص١٩٥.

(٢) الإمام علي عليه السلام نهج البلاغة، المعجم المهرس. م.س. الخطبة: ١٥٨.

(٣) يقول الملا صدرا في شرح أصول الكافي: «فالإمام هو الكتاب الناطق، والكتاب هو الإمام الصامت، فهما متصاحبان متلازمان معرفة وجهالة، فمن ليس له استيهال معرفة الكتاب وأن يسأل عن علومه ومسائله فليس من شأنه أن يعرف الإمام وحقه، فلا يجب على مثله أن يعرف الإمام الحقيقي... فالقرآن يهدي إلى التي أقوم، إلى الإمام، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾ . انظر: شرح أصول الكافي، كتاب الحجة، مؤسسة مطالعات، إيران، (لا.ت)، ص٥١٣.

من منزلة الإندماج بحقيقة هذا القرآن التي جسدها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته الأطهار، ومروراً بمن تنزّل إلى منزلة المشاهدة بالجذب الخاص، وصولاً إلى مَن تعرف على الأبعاد المختلفة لهذا القرآن فيما انطوى عليه من إعجاز وبلاغة في النظم، وغير ذلك مما ينشغل به أغلب الناس، الذين يحاولون التعرف إلى حقائقه بالاستدلال بالأنفس والأفاق، كما قال الله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾[1].

## أولاً: حقيقة القرآن ومراتب المعرفة

يرى العلامة الطباطبائي أن حقيقة القرآن هي أعلى من أن تنالها أيدي الأفهام العادية، أو أن تمسها أيادي غير المطهرين، وهذه الحقيقة هي إنما تنزّل إلى مرتبة الذكر بلسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهدف أن يبشر بها المتقون من عباده وتنذر بها قوماً لدّاً خصماء، كما قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا﴾. والنبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما يُسر القرآن بلسانه لكونه نال الحقيقة التي هي عين المعرفة، هذه المعرفة التي جعلته يحظى بتلقّي حقيقة الوحي، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[2].

إن حقيقة القرآن، كما يرى العلامة، لا تنفصل عن المعرفة التي تحققت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما يسّره الله تعالى له ليكون مبشراً ونذيراً، وهذه الحالة التي انتهى إليها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مع أهل بيته عليهم السلام في القوس الصعودي والتي قال فيها الوحي ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ...﴾، هي أول درجات ومراتب المعرفة التي تم تيسيرها للرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته، ذلك أن معنى التلّقي قد ترافق مع التيسير لهذه الحقيقة المنزّلة، على اعتبار أنها حقيقة، كما يرى الطباطبائي، ما كانت متيسرة قبل أن تنزّل، يقول العلامة: «**إن التيسر بما هو تسهيل يُنبي عن حالة سابقة ما كان يسهل**

(١) سورة فصلت الآية: ٥٣.

(٢) سورة النمل، الآية: ٦.

**معها التلاوة أو الفهم**[١]، **وقد أنبأ عن مثل هذه الحالة لكتابه في قوله تعالى:** ﴿وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَـٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾[٢].

فالتَّلقي إنما هو المماهاة في المعرفة مع مَن بلغ قوس الصعود ليحظى بهذه الدرجة من المعرفة، وهو الذي حتم أن تكون، كما يرى العلامة الأملي في فهمه للطباطبائي، حقيقة الولاية وحقيقة القرآن متحدتان ومتطابقتان من حيث المصداق والصدق، وإن كانتا منفصلتين من حيث المفهوم[٣]، وهذه الحقيقة التي تلقاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويسّرت له ما كانت لتُعرف قبل أن تنزّل، لكونها في أم الكتاب، وقد تجلت لمن تلقاها من لدن حكيم عليم لتعبر عنه ويُعبر عنها، باعتباره المُتلقي لها والكاشف عنها لمن لا يعرفها، وهي بهذا المعنى تكون حقيقة المعرفة التي أراد الله تعالى لعباده أن يهتدوا بها من خلال القرآن، كما قال علي عليه السلام: «**فتجلى لهم سبحانه في كتابه من غير أن يكونوا رأوه بما أراهم من قدرته**»[٤].

وإذا كان الطباطبائي يرى بأن هذه الحقيقة هي أعلى من أن تنالها الأفهام العادية، أو الأيادي غير المطهرة، فذلك إنما يكشف عن ما لهذه الحقيقة من معنى سواء في قوس الصعود، أو في قوس النزول، هذا فضلاً عما خصت به هذه الحقيقة من طهارة لا تمس إلاّ من المطهرين، وهم الذين خصوا بها وخصّت بهم، كما قال الله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾[٥]، ما يعني أن أولى تجليات المعرفة العميقة، إنما تكون بدايتها لمن تجلّت له ويسّرت بلسانه للإنذار والتبشير على نحو ما بين الطباطبائي. وهكذا، فإن معنى أن يتجلى القرآن لأهله أن يكون لهم معنى

---

(١) الطباطبائي، تفسير الميزان، م.س، ج١٤، ص١١٦.

(٢) سورة الزخرف، الآيات: ٢ ـ ٤.

(٣) را: أملي، عبد الله، مجموعة مؤلفين، م.س، ص٧٣.

(٤) نهج البلاغة: الخطبة: ١٤٧

(٥) سورة الواقعة، الآية: ٧٩.

حقيقته، بحيث لا يرون شيئاً إلاّ ويرون الله تعالى قبله ومعه وبعده، كما قال علي عليه السلام، وهذا الكلام من علي عليه السلام هو الذي يؤسس لمنهجية التفسير، تماماً كما يعبر عن حقيقة التسهيل والتيسير للذكر، وذلك من حيث هو منهج يهدي للتي هي أقوم ويبشر المؤمنين، هذا فضلاً عما تحتمه هذه المنهجية القويمة من تيسير لفهم حقيقة القرآن، بما هو كتاب منزل وميسّر بلسان النبي وأهل بيته عليهم السلام الذين أرشدوا العباد، كما يرى العلامة إلى أن أول المعرفة إنما يكون بحقيقة الوحي والتوحيد، كما قال علي عليه السلام: «**أول الدين معرفته، وكمال معرفته التصديق به**»[1]. وعليه، فإن معنى سلوك طريق المعرفة أن يرى المؤمن بأم عينه وروحه الحقيقة القرآنية التي جسّدها مَن نطق بهم الوحي وباشروا روح اليقين، وعرف بهم الكتاب وعرفوا به، وهذا ما يمكن تلمسه من منهجية الطباطبائي في عملية التفسير من خلاف العقل والنقل معاً بالإرتكاز إلى مَن تلقوا الوحي واتحدوا معه، وبلغوا كنه معنى حقيقة التفسير، وهذا ما لم يكن متيسراً لأحد قبل عملية التلقي التي خصّ بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام ليكون لسانهم لسان الذكر، وقلبهم قلب الحقيقة، وروحهم روح الوحي، كما قال علي عليه السلام: «**والله ما نزلت آية إلا وقد علمت فيما نزلت وأين نزلت، أبليل نزلت أم بنهار، في سهل أو جبل؛ إن ربي وهب لي قلباً عقولاً ولساناً سؤولاً**»[2].

ولا شك في أن مَن تكون لديه هذه الإحاطة بعملية الوحي، سواء في دائرة التلّقي، أم في دائرة العقل، أم في دائرة الفهم والسؤال، هو الذي يملك أعلى درجات المعرفة في تفسير كنه الحقيقة القرآنية. لأنه طابقها واتحد معها إلى حد أنها أصبحت وإياه شيئاً واحداً، ومن هذه المعرفة تتنزّل كل المعارف، وتتحقق كل البراهين التي يحتاج إليها الإنسان في استيعابه وفهمه لحقيقة القرآن. ولهذا، نرى الطباطبائي يتحدث

---

(١) الإمام علي عليه السلام نهج البلاغة، الخطبة: ١.

(٢) الحر العاملي، وسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط٢، ١٤١٤هـ، ج١، ص٦١.

عن مراتب للمعرفة فيما يتعلق بعملية التفسير، ويميز بين أن يكون الإنسان المؤمن مستدلاً في هذه العملية، وبين أن يكون مشاهداً لجمال الله وجلاله، الذي لا يتيسّر إلاّ بجذب خاص، وبين مَن تكون له حقيقة الوحي بما هي عين المعرفة، وقد تيسّرت هذه الحقيقة، المعرفة للذكر بعد أن لم تكن ممكنة، إلا للمطهرين، وهو إنما ألبس، كما يقول الطباطبائي، لباس القراءة والعربية ليعقله الناس[1]. وإلا فإنه - وهو في أُم الكتاب ، عند الله، عليّ لا تصعد إليه العقول، حكيم لا يوجد فيه فصل وفصل، ويأتي في هذا المساق، قوله تعالى: ﴿تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2].

لقد أوضح الطباطبائي في تفسيره، أن حقيقة القرآن لا يعلمها إلاّ المطهرون، الذين خوطبوا بالقرآن، وجعلت لهم كرائمهُ، كما جاء عن الباقر عليه السلام ، «**ولنا كرائم القرآن**»[3]، إلى غير ذلك مما يقيد تيسير القرآن للذكر على لسان الأئمة المطهرين، لكونهم أعرف الناس بحقيقة القرآن وأدرى الناس به لقوله عليه السلام : «**إنما يعرف القرآن من خوطب به**»[4]، ومن هنا يتأيّد لنا، كما يرى الطباطبائي، معنى تيسيره بلسان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وتنزيله على اللسان العربي، الذي كان هو لسانه صلى الله عليه وآله وسلم ليتيسر له التبشير والانذار. وطالما أن للنبي وأهل بيته عليهم السلام هذا المعنى القرآني فيما خُصوا به من خطاب، وجُعل لهم من كرائم قرآنية، فإن الذي يصدر عنهم هو كمال المعرفة بهذه الحقيقة القرآنية المتجلية بهذا اللسان العربي[5]، ومنهم تتنزّل معرفة القرآن إلى مَن سواهم ممَّن لم يتحصّل لهم الترقي إلى مستوى أن يكون على المعرفة

(١) الطباطبائي، تفسير الميزان، م.نس، ج١٢، ص١١٩.

(٢) سورة الواقعة، الآية: ٨٠.

(٣) الإمام علي عليه السلام نهج البلاغة، الخطبة: ١٥٤.

(٤) الحر العاملي، وسائل الشيعة، م.س، الباب١٣، الحديث٢٥٠.

(٥) يقول الطباطبائي: «وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ سورة الأحزاب، الآية: ٢١. فإذا لم تكن أقوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأفعاله وحتى صمته وإقراره، حجة كالقرآن الكريم، لم نجد مفهوماً صحيحاً للآيات المذكورة، لذا، فإن أقواله حجة لازمة الإتباع، للذين قد سمعوه صلى الله عليه وآله وسلم أو قد نقل إليهم عن طريق رواة ثقاة، وكذلك ينقل عنه عن طرق متواترة قطعية أن أقوال أهل بيته عليهم السلام وواجبه الاتباع، وأن أهل البيت عليهم السلام لهم المرجعية العلمية في الإسلام ولم يخطأوا في تبيان المعارف والأحكام الإسلامية فأقوالهم حجة يعتمد عليها سواء أكان مشافهة أو نقلاً.. را: الطباطبائي، محمد حسين، الشيعة في الإسلام، مركز بقية الله الأعظم، بيروت، ١٩٩٩، ط١، ص٧٨.

وعلى الحقيقة. وهذا ما يجعل مراتب المعرفة ومذاهب الفهم والتفسير عند البشر مختلفة ومتمايزة فيما يكون منهم من فهم وتفسير لهذه الحقيقة القرآنية، ومن هنا تتأتى لنا عظمة المنهج التفسيري الذي اعتمده الطباطبائي في تبيان حقيقة القرآن ومراتب المعرفة، واختلاف الأفهام في فهم هذه الحقيقة، باعتبار أن من يتلقى الوحي له من حقيقة ومعرفة القرآن، غير ما يكون لغيره ممن يعتصم بحبله الممدود من السماء إلى الأرض، فلكل منهما مرتبته ودرجته، ومن يضل عمن جعلت له حقيقة القرآن، لا تتحقق له الهداية باللسان العربي الذي، تنزّل به ليكون مقروءاً ومبشراً به على نحو ما بين الطباطبائي في تفسيره. إن معرفة القرآن لها مراتبها وتجلياتها في قوسي الصعود والهبوط، وما لم يهتد الإنسان بالمقربين والمطهرين، فلن تكون له إمكانية الصدور، أو الفهم لما تيسر على لسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما خص به من وحي الكلام ليكون شاهداً ومبشراً ونذيراً[١].

إن الله سبحانه وتعالى تجلى لعباده في كتابه من غير أن يكونوا رأوه بما أراهم من قدرته، كما بين الإمام علي عليه السلام، وظهر للعقول بما أراها من علامات التدبير المتقن والقضاء المبرم[٢]، والناس تتراوح مراتبهم ومعرفتهم بين أن يكونوا على معارف وتجليات مختلفة، تبدأ من الأنفس والآفاق، وتنتهي إلى حقيقة الإتحاد بحقيقة القرآن المنزلة، وقد يتخلل ذلك مراتب ومعارف بحسب ما يكون عليه الناس من قرب أو بعد من الحبل الذي أمر الله تعالى بالإعتصام به، كما في قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «**إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، هما حبل الله ممدود بينكم وبين الله عز وجل**»[٣]، وهكذا، فإن المتدبر في الآيات القرآنية، كما يرى الطباطبائي، لا يجد مناصاً من الاعتراف

---

(١) را: الطباطبائي، محمد حسين، تفسير الميزان، م.س، ج١٤، ص١١٦.

(٢) الإمام علي عليه السلام، نهج البلاغة، الخطبة: ١٨٢.

(٣) را: الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٧٣.

بكون هذا القرآن المتنزل على النبي تدريجياً هو متكىء على حقيقة متعالية عن أن تدركها أبصار العقول العامة، وأن تلك الحقيقة أُنزلت على النبي إنزالاً فعلّمه اللّه بذلك حقيقة ما عناه بكتابه[١]. ... والنبي ﷺ بدوره علّم مَن أرسل إليهم معنى أن يكون القرآن هادياً ومبشراً ونذيراً، بما تأيَّد به من لسان عربي، له ثباته في اللوح المحفوظ، وفي أُم الكتاب لا يطرأ عليه تغيّر ولا تبديل، وهو إنما يكون له ذلك في تنزله للهداية. أما من حيث ما له من أصل، فإنه الكتاب المبين الخالي من التفصيل، ولهذا قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ﴾ ليكون له معنى الإنذار والتبشير بعد أن يكون النبي ﷺ قد تلقاه من لدن حكيم عليم، ذلك هو معنى أن يكون القرآن منزلاً، وأن يكون له معنى الإتحاد والتطابق مع من تنزلّ عليه وكانت له حقيقته، خلافاً لمن يزعم أنه بعد التلقي لم يعد هناك معنى لحقائق ومعارف مختلفة، فهؤلاء تحسّسوا القرآن بحسب أفهامهم وقصور عقولهم لدرجة أنهم لم يميزوا بين أن تكون للقرآن حقيقة وأصل، وبين أن تكون له حقيقة التنزيل ليكون ميسراً بلسان النبي ومبشراً ومنذراً، ما أدى بهم إلى التجرد بالألفاظ على نحو الجحود عند المعنى الحسي أو المجازي، وكما قال الطباطبائي: «**إن الغالب من هؤلاء، من أرباب حديث، ومن متكلمين وحسيين من باحثي هذا العصر لما أنكروا أصالة ما وراء المادة المحسوسة اضطروا إلى حمل هذه الآيات الدالة على كون القرآن هدى ورحمة، ونوراً، ومواقع نجوم وكتاباً مبيناً، وفي لوح محفوظ ونازلاً من عند الله، وفي صحف مطهرة إلى غير ذلك من الحقائق على أقسام الاستعارة والمجاز فعاد القرآن بذلك شعراً منثوراً**»[٢].

---

(١) الطباطبائي، تفسير الميزان، م.س، ج٢، ص١٩.

(٢) م.ع، ص١٩.

## ثانياً: أسلوب الطباطبائي في تفسير الميزان

لقد تميز أسلوب الطباطبائي في تفسير الميزان بالدرجة العلمية والروح الموضوعية معاً، إذ تراه يستند في فهمه للآيات القرآنية على مبادىء وأُسس ثابتة، سواء في القرآن الكريم، أم من السنة النبوية الشريفة وبالمأثور عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، لكونهم يمثلون حقيقة القرآن ويعرفون حقيقة ما تنزّل به من أحكام ومبادىء وقيم، كما قال علي عليه السلام: «**بهم عُرف الكتاب، وبه عرفوا**»، وهذا ما ارتكز إليه الطباطبائي في تفسيره، حيث إنه أحاط بالرواية المعصومة من كل جوانبها نظراً لما كان يتمتع به من معرفة واسعة بالقرآن من جهة، وبسنة أهل البيت من جهة ثانية، ناهيك عما كان يتميز به من قدرات عقلية وبرهانية فائقة أهلته لأن يسلك مسلك التفسير والتأويل معاً. وكما يقول العلامة آملي في ما وفق العلامة الطباطبائي له في تفسيره، أنه أحاط بالقرآن إحاطةً كاملةً جعلته على إدراك كامل لما يهدف إليه القرآن من مبادىء عامة، سواء في مجال المعارف الاعتقادية، أم لجهة الأحكام الإلهية، أم لجهة ما ذكره القرآن من قصص وحكم، وغير ذلك مما وجد فيه الطباطبائي كمالاً لا يحتاج إلى شيء معه، فكانت الآية التي استند إليها الطباطبائي، هي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾[1]، فهذه الآية ناظرة، بداية، إلى حقيقة ما ينبغي أن ينطلق منه المفسّر في فهم وتفسير آيات الله تعالى فيما لو كان متوفراً على الشروط والصفات التي تؤهله لهذا التفسير، لأنه غالباً ما لا تكون للمفسر القدرات اللازمة للولوج إلى هذا البحر العظيم الذي لا يدرك قعره، فهو كلام الله تعالى ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[2].

وانطلاقاً من ذلك، نرى أن العلامة الطباطبائي يختلف عن سائر المفسرين

---

(١) سورة النساء، الآية: ٨٢.

(٢) سورة فصلت، الآية: ٤٢.

في كونه جمع إلى الإحاطة المعرفية الكاملة للقرآن، القدرة العقلية التي تميز بها في تناول آيات القرآن للكشف عما تهدي إليه، سواء في مجال الدين أم في مجال الدنيا، يقول آملي: «**إن العلاّمة بنى تفسيره على ثلاثة مصادر يستحيل أن يتعارض معها القرآن، وهي:**

**أولاً**: المحكمات من الآيات.

**وثانياً**: السنة القطعية.

**وثالثاً**: المبادىء العقلية والأصول اليقينية[١].

هذه هي المبادئ التي أحاط بها، ناهيك عمّا توفّر عليه من العلوم الأصولية والفقهية والاجتماعية والتاريخية وغيرها. ولهذا نلاحظ أن الطباطبائي في أسلوبه قد جمع الكثير من البحوث بوحي من الآيات القرآنية، ما جعل من تفسير الميزان تفسيراً فريداً ومتميزاً عن كل التفاسير القرآنية. وهذا إن كان يدل على شيء، فإنه يدل على مدى ما يتمتع به الطباطبائي من قدرات علمية واسعة أخرجته عن كونه مفسراً ليكون إماماً في المعقول والمنقول معاً.

إن الإحاطة العلمية الواسعة للعلامة الطباطبائي بالقرآن والسنة من جهة، وبعلوم الحياة من جهة ثانية مع ما رافق ذلك من تكامل سلوكي في شخصيته، كل ذلك جعل من أسلوبه في التفسير أسلوباً كاشفاً عن كثير من الحقائق القرآنية. وإذا كانت للعلامة الطباطبائي هذه الميزة، فهو إنما ارتكز إلى حقيقة ما للقرآن من معانٍ وأبعاد تتجاوز العالم الحسي إلى عالم ما بعد المادة، ذلك العالم الذي أنزل منه القرآن على قلب محمد صلى الله عليه وآله وسلم، حيث تلقى القرآن من لدن عليم حكيم. وطالما أن لهذا القرآن هذا المعنى في عالمي الملك والملكوت، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم، وأنه لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً، فقد أوضح هذا كله

---

(١) را: الأملي، عبد الله سلسلة أعلام الفكر والإصلاح في العالم الإسلامي الطباطبائي، مفسّراً وفيلسوفاً، تأليف مجموعة مؤلفين، تعريب عباس صافي، بيروت، ٢٠١٢، ص٩٦.

للعلامة الطباطبائي طريقة وأسلوب الوصول إلى الحقائق القرآنية، لأن ما ليس من عند الله تعالى يقع فيه الاختلاف[١]. والذي يهدي إلى التي هي أقوم تتجلى فيه المعرفة الكاملة، خلافاً لبقية الكتب، وهذا دليل واضح على أن كلام الله تعالى لا يشبه كلام الخلق، كما لا يشبه أفعاله أفعالهم[٢]. فالقرآن، كما يرى الطباطبائي، مبرأ عن الكذب، وهو وحيٌ إلهي منزه عن الخطأ، وكلام حق من الحق عزَّ اسمهُ[٣].

لذا، فإن من أهم ما تميز به أسلوب الطباطبائي في تفسير القرآن، فضلاً عن معرفته الكاملة للقرآن، هو إيمانه القوي بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة الأطهار: إذ هو لم يكتفِ بعرض الأيات القرآنية على نحو ما اشتهر عنه من تفسير للقرآن بالقرآن، وإنما سعى إلى تفسير الآيات بالسنة القطعية، لأن سنة أهل البيت عليهم السلام والقرآن مرتبطان بحقيقة واحدة، هي حقيقة الحق المحض، فكيف يمكن أن تختلف السنة مع القرآن؟ وقد ثبت لنا في مبحث حقيقة القرآن، ومراتب المعرفة عند الطباطبائي أن الثقلان، كتاب الله وعترة أهل البيت عليهم السلام لا يفترقان حتى يردا على الحوض، إلى غير ذلك من الأحاديث النبوية التي تساعد على التجلّي في التفسير للقرآن فيما انطوى عليه من عبادات ومعاملات وسياسات، ومنهج قويم، وكمال دين، حيث أن القرآن هو كتاب كامل نزل به الروح الأمين على قلب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ليكون مبشراً ونذيراً، من خلال القرآن الذي جعله الله تعالى تبياناً لكلّ شيء، لا في مجال الهداية وحسب، كما هو مبنى ظاهر اللفظ من البيان، وإنما في ما هو كائن ويكون إلى يوم القيامة، وكما يرى الطباطبائي أن هناك رواياتٍ لو صحّت تكشف عن أسرار وخبايا لا سبيل للفهم المتعارف إليها[٤].

إذاً هناك ما يميز أسلوب الطباطبائي في تفسير الميزان، فهو بالإضافة إلى

(١) را: الطباطبائي، تفسير الميزان، م.س، ج٢١، ص٢٠.
(٢) م.ع، م.س، ج٢، ص١٩.
(٣) م.ع، ص٢٠.
(٤) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١٢، ص٣٢٥.

قدراته العقلية، واستيعابه للآيات القرآنية من حيث مدلولاتها وما تعرضت له من مواضيع وحقائق، نرى أن الطباطبائي أحاط بما سبقه من أهل التفسير ومناهجهم، عارضاً لكثير من أغاليطهم في مجال الفهم والتحليل، إضافة إلى المعارضة فيما عرضوا له، سواء لجهة فهم الآيات القرآنية بذاتها، أم لجهة الاستدلال عليها بالروايات التي لا تصلح لأن تكون دليلاً[١]، وهذا ما أدى إلى أن يكون القرآن عرضة للتفسير بالرأي ولضرب القرآن بالقرآن، ويكفي للتدليل على هذا المعنى التأمل في ما عرض له كثير من المفسرين في فهم الشجرة الملعونة في القرآن، إلى غير ذلك من الآيات التي جزأت الحقيقة الواحدة، ومنعت من فهم المراد منها[٢].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أن الطباطبائي لم يسلك في تفسيره، وفي أسلوبه طريق الإستدلال بالآية على الآية وحسب، بل نراه يميز في استدلالاته بين ما هو ناظر إلى المعارف العقلية، وبين آيات الأحكام العبادية، نظراً لما كان يمتلكه من منهج عقلي ميز أسلوبه في التفسير، وتجنب من خلاله التعارض مع الدليل العقلي القاطع، ولذا هو ميز بين الآيات التي لها بعد عقائدي، وبين الآيات ذات البعد التشريعي العبادي، على اعتبار أن العبادات ليست مجالاً للعمل العقلي، وإنما هي توقيفية.

وكان إذا لم يعثر على دليل ضمن البحوث العقلية، يفسّر الآية بحيث لا تتعارض مع أي دليل عقلي قاطع.. ولا شك في أن المتأمل في تفسير الطباطبائي يلحظ كيف أنه لم يستغرق في آيات الأحكام والعبادات لكونه يعتبر التفصيل بشأن أحكامها من اختصاص كتب الفقه، وهذا ما بيّنه في مقدّمة تفسيره مفضّلاً عدم التعرّض لها إلاّ

(١) يقول الطباطبائي: إن الآية من آياته لا تكاد تصمت عن الدلالة ولا تعقم عن الانتاج، كلما ضمت آية إلى آية مناسبة انتجت حقيقة من أبكار الحقائق، ثم الآية الثالثة تصدقها وتشهد بها... وسترى من خلال البيانات في هذا الكتاب نبذاً من ذلك، على أن الطريق متروك غير مسلوك، ولو أن المفسرين ساروا هذا المسير لظهر لنا إلى اليوم ينابيع من بحاره العذبة وخزائن من إثقاله النفيسة».
را: الميزان، م.س، ج١، ص٧٥.

(٢) را: الطباطبائي، تفسير الميزان، م.س، ج٥، ص٣٢.

بالمقدار الذي لا يخل بعملية التفسير، التي لا بد من التواصل بها في سياق عرض الأيات في السورة الواحدة.

إن الطباطبائي لم يخلط في أسلوبه التفسيري بين الآيات على النحو الذي يجعل القارىء على نفور في الربط بين سياق ومداليل الآيات القرآنية، وذلك من خلال تخصيص بحوث لمضمون كل آية تتضمن تأسيساً أو إشارة إلى حقيقة اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية، إلى غير ذلك مما تضمّنه القرآن من إشارات علمية في مجال الكون والحياة والإنسان.

هناك الكثير مما تميز به أسلوب الطباطبائي في التفسير سبق لكثير من الباحثين والفلاسفة أن عرضوا لها بنحو التفصيل تارة، وبنحو الإجمال طوراً أخر(١)، لكن الشيء الأساسي الذي غفل عنه الباحثون في المجال القرآني هو أن السيد الطباطبائي حافظ في تفسيره وفي أسلوبه على المألوف في التفسير تاريخياً، إذ هو على الرغم من تعمقه في المجال الفلسفي وريادته في هذا المجال، إضافة إلى علمه بمبادىء العرفان والشهود، لم يذهب في تفسيره ليكون تفسيراً مثالياً، بحيث يكون له رؤيته الفلسفية أو العرفانية في التفسير على نحو ما فعل الملا صدرا في تفسيره للقرآن، أو في تفسيره لأصول الكافي، بل نراه، أي الطباطبائي، يعرض للآية القرآنية وفقاً للمألوف من التفسير، وبالأسلوب الذي يسمح بتعقل الآية، سواء بذاتها، أو من خلال ما قيل فيها بالمأثور من الروايات. وقد أشرنا سابقاً، إلى أن أسلوب التفسير عنده ميز بين البحوث بوحي من الآيات القرآنية، فأفرد البحوث

---

(١) لقد عرض الآملي باختصار إلى أهم مميزات أسلوب الطباطبائي في تفسير القرآن، فرأى أن أسلوبه تميز في طول باعه بالعلوم العقلية، وكذلك بالفقه والأصول والعرفان، وبمعرفته بجميع محكمات القرآن الكريم، وباطلاعه على مبادىء البرهان وشروط مقدماته، إضافة إلى خبرته في تحديد المفهوم والمصداق. كما أنه لم يخلط بين التفسير والتطبيق، إلى غير ذلك مما يطول ذكره في باب التمايز للعلامة الطباطبائي، وخاصة إيمانه بأن المعارف والعلوم الدينية تتعلق بما وراء الطبيعة، ولذلك فهي منزهة عن الخضوع لقوانين الحركة والمادة، فلا مجال للزيادة والنقصان فيها، وقد رأى في هذا السياق إلى الفكر الوهابي على أنه يمثل شكلاً من أشكال المادية لا يمكن أن يدرج ضمن إطار المذاهب، بل هو فكر يخالف العقل والروح معاً... را: الآملي، عبد الله، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي،بعنوان: محمد حسين الطباطبائي، مفسراً وفيلسوفاً، تعريب صافي عباس، تأليف مجموعة مؤلفين، ط١، بيروت ٢٠٠٢، ص٩٦.

الاجتماعية والفلسفية عن تفسيره حفاظاً على أسلوبه، وحرصاً على الفائدة المرجوة. وهذه منهجية في التفسير تفرد بها الطباطبائي وأغنت تفسيره وأخرجته جديداً في بابه، هذا فضلاً عما تميز به في بحوثه الروائية المستقلة التي تفسح في المجال أمام الباحث، أو المفسر أن يتأمل فيها في ضوء ما عرض له الطباطبائي في تفسيره، ليستقيم له المعنى، سواء سلباً، أم ايجاباً، قبولاً أو رفضاً.

إن أدنى تأمل فيما عرض له الطباطبائي في تفسيره الميزان، يكشف عمّا بلغه من باعٍ في التفسير، إذ استطاع أن يحدث قفزة نوعية في التفسير القرآني رغم أن هناك المئات من التفاسير القرآنية وبمناهج متنوعة، إلا أن للميزان ميزته وتفرده بين هذه التفاسير، لأنه جمع إلى تفسير الآية بالآية القدرة العقلية المتميزة لكون الطباطبائي هو ممن يؤمنون بأنه لا تناقض بين العقل والوحي، لأن التناقض معناه عدم قبول العقل القطعي، واعتبار الوحي الإلهي باطلاً، وهذا بحد ذاته يؤكد استحالة التضاد بين حجتين من حجج الله سبحانه. وكيف يمكن لباحث أن يستثني العقل في تفسيره للقرآن، وجميع المعارف الإلهية والحقائق الموجودة في القرآن مستندة إلى حقيقة واحدة، وهي أصلها جميعاً، كما يقول الطباطبائي، وهي التوحيد[١]. فالقرآن، كما يرى الطباطبائي، يؤيد التفكر العقلي ويعتبره جزءً من التفكير الديني، والتفكر العقلي بعد أن يصادق على صدق نبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجعل الظواهر القرآنية بما فيها الوحي السماوي، وأقوال النبي وأهل البيت عليهم السلام من موارد الحجج العقلية[٢].

لقد ابتعد الطباطبائي، كما هو مشهود له، عن التفسير بالرأي، أو بالروايات التي لم يصح سندها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة المعصومين، كما أنه ابتعد عن التفسير العقلي المحض رغم إيمانه بأن العلوم والمعارف الدينية تتعلق بما وراء الطبيعة، باعتبار أنها منزهة عن الخضوع لقوانين الحركة والمادة، فهي تتمتع بأصل

(١) را: الطباطبائي، تفسير القرآن، م.س، ج١٠، ص١٢٩.
(٢) را: الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م. س، ص٩٤.

ثابت، وبحقيقة ثابتة غير متغيرة، ولعله لا يكون من المبالغة القول، أن أسلوب الطباطبائي في تفسير الميزان لو أنه سبق للمفسرين أن اعتمدوه أو أخذوا بشيء منه في سياق بحوثهم القرآنية، لاكتشفوا الكثير من أبكار الحقائق، ولكنهم اكتفوا بحدود الروايات وما تفيده من دلالات في سياق المعنى الديني، ما أدى إلى أن تكون التفاسير القرآنية شعراً منثوراً، أو ألفاظاً وقوالب مادية لا يستبين فيها الأمر إلاّ بمقدار ما يتعمّق فيه هذا المفسر، أو ذاك في الكشف عن الأبعاد اللغوية والبلاغية والإعجازية التي ينطوي عليها القرآن الكريم. ولكن، كما تبين لنا، في سياق عرضنا لأهم ما تميز به أسلوب الطباطبائي، أن كثيراً من التفاسير أخرجت القرآن من كونه تجلياً لتجعل منه تجافٍ، وتجاهلت أن الألفاظ إنما وضعت لارواح المعاني، إلى غير ذلك مما لم يتنبه له كثير من المفسرين، وخاصة في مجال تجلي القرآن[١]. الذي يرى فيه الطباطبائي، تجلياً طولياً ينتهي به إلى أم الكتاب. ولهذا، فإنك تجده يركز على معارف القرآن الطولية، ويضع كل منها في مرتبته الخاصة به، وقد يطول الكلام فيما لو أردنا الحديث عما تميز به أسلوب الطباطبائي في تفسيره، الذي جعل محكمات القرآن أساساً له كما قال الرضا عليه السلام: «**مَن رد متشابه القرآن إلى محكمه فقد هُدي إلى صراط المستقيم**»[٢]، وهذا ما أبدع فيه الطباطبائي أيما إبداع لكونه برع في تحديد الآيات المتشابهات وتعيينها على النحو الذي يمكن المفسّر وفاقاً للشروط المعتبرة من ردها إلى المحكمات اللاتي يُمثلن أم الكتاب، وأصل كل المواضيع القرآنية[٣].

(١) يقول الطباطبائي: «إن تجلي الحي الذي لا يموت» هو متمثل في الكتاب الخالد

(٢) را: الحر العاملي، محمد بن الحسن بن علي بن الحسين، وسائل الشيعة، (ت١١٠٤هـ) م.س، ص١١٥.

(٣) را: الطباطبائي، تفسير الميزان، م.س، ج٣، ص٣٧

## ثالثاً: مبادىء القرآن العامة وأسلوب التفسير

لم يسبق لأحد من الباحثين في تفسير الطباطبائي أن عرض لطريقته في الاستفادة من مبادىء القرآن العامة في تحديد ملامح أسلوبه في التفسير، أو في توضيح طبيعة العلاقة التي تربط بين هذه المبادىء والأسلوب في التفسير. وإذا كان لنا من رأي فيما يتعلق بطبيعة هذه العلاقة، أو في الاشارة إلى الكيفية التي استفاد منها الطباطبائي في تحديد ملامح أسلوبه، فذلك إنما يكون ممكناً فيما لو استطعنا التعرف إلى العناوين والمبادىء التي حددها الطباطبائي مسبقاً فيما اختاره، سواء بالنسبة للأسلوب في التفسير، أو للمنهج في التفسير، وقد سبق للباحثين في علوم القرآن، وفي مناهج التفسير أن ميزوا بين الأسلوب والمنهج عند الطباطبائي، ولكن ما سنعرض له هنا سيكون مختلفاً إلى حد ما لمعرفة ما إذا كان الطباطبائي قد حدّد ملامح أسلوبه، وهو الذي أحاط بمعرفته إحاطة واعية، قبل أن يشرع في تفسير الميزان بمنهجيته المعهودة، والتي اصطلح عليها بتفسير القرآن بالقرآن.

مما تقدم، نستطيع القول: إن الطباطبائي، كما هو معروف لعلماء التفسير، صدّر كتابه الميزان بمقدمة تعرض لبيانات وتقسيمات محددة أراد لها أن تكون مجالاً للبحث والتفسير، وقد قسم عناوين البحث على الشكل الأتي:

**أولاً**: المعارف المتعلقة بأسماء الله وصفاته من الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والوحدة وغيرها.

**ثانياً**: المعارف المتعلقة بأفعال الله تعالى من الخلق والأمر والإرادة والمشيئة والهداية...

**ثالثاً**: المعارف المتعلقة بالوسائط الواقعه بينه وبين الإنسان كالحُجُب واللوح والقلم والعرش والكرسي...

**رابعاً**: المعارف المتعلقة بالإنسان قبل الدنيا وفي الدنيا، وبعد الدنيا...
**خامساً**: المعارف المتعلقة بالأخلاق الإنسانية...[١].

هذه هي باختصار جملة المعارف والعناوين التي كانت ماثلة لدى الطباطبائي قبل اختيار أسلوبه في التفسير، وهي غالباً ما تحضر، بل لا بد أن تمثل هذه المعارف لدى كل باحث أو مفسر فيما لو أراد البحث في معارف وحقائق القرآن الكريم، ومما يدل على ما نذهب إليه لجهة اختيار الطباطبائي مسبقاً لخياره وطريقته لأسلوبه في التفسير، هو أنه عقب على تقسيمه لمعارف القرآن الكريم بقوله: «**وأما آيات الأحكام، فقد اجتنبنا تفصيل البيان فيها لرجوع ذلك إلى الفقه...**»[٢]. وهذا إن كان يدل على شيء، فإنما يدل على تصميم الطباطبائي على أن لا يجعل من تفسيره، سواء من حيث الأسلوب، أم من حيث المنهج، خليطاً من البحوث الإسلامية، حرصاً منه على توخي الفائدة العلمية في تفسيره، ومن أراد أن يتعرف إلى نماذج تفسيرية يتلابس فيها التفسير مع اللغة، والرواية، والتاريخ، فلينظر إلى تفسير الكشاف[٣]. وتعاليه، وإلى تفسير الرازي وتجافيه وترامي[٤]، ليتأكد له مدى حرص الطباطبائي على أن يكون تفسيره أسلوباً ومنهجاً مؤدياً للغرض من تأليفه، ومستوعباً لحقائق القرآن التي أراد الله تعالى لعباده أن يتعرفوا إليها، ويتفاعلوا معها ليكون لهم الفوز والرضوان والخلود في الجنان..

وإذا كان الطباطبائي قد استوعب تماماً معنى أن يكون في هذا البحر القرآني الذي لا يدرك قعره، وحدد مسبقاً مراده من تفسيره، فإن وعيه وإدراكه للمبادىء القرآنية، هو الذي حدد سبيل التيسير والتسهيل في أسلوب الطباطبائي، وذلك

(١) الطباطبائي، تفسير الميزان، م.س، ج١، ص١٦.
(٢) م.ع، ص١٦.
(٣) انظر الزمخشري، جار الله محمود بن عُمر بن محمد (ت٥٣٨هـ) ضبط وتصحيح محمد عبد السلام شاهين، دار الكتاب العلمية، بيروت، (لا.ت)
(٤) انظر: الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٤م.

انطلاقاً من قناعته بأن القرآن إنما يُسر بلسان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ليبشر به المتقين وينذر به قوماً لداً، فإذا كان للقرآن هذا المعنى وهذا الهدف فكيف لا يكون أسلوب المفسر، وكذلك منهجهُ هادفاً إلى هذا المعنى وهذا الهدف؟ ولهذا، نجد أن الطباطبائي قد ارتكز إلى حقائق وثوابت قرآنية في توجيه أسلوبه يجعل منه تفسيراً مؤدياً للغرض، ومبيناً للحقائق القرآنية التي لا يزال الكثير منها في طي الكتاب الكريم. ومن هنا، نرى ضرورة لأن تقسم هذه الدراسة إلى البحث في فرعين، الأول في معنى التيسير والتسهيل على نحو ما مر معنا سابقاً، ولكن بمعطيات أخرى تطال حقيقة القرآن من حيث هو كتاب هداية وتغيير، والثاني، في معنى المبادىء القرآنية الحاكمة والموجهة لكل تفسير بلحاظ الأسلوب والمنهج معاً.

**أ. القرآن هدى ونور وتبيان:**

يرى الطباطبائي، كما يرى جميع المسلمين، أن القرآن هو كتاب هداية وتغيير، ونور من رب العالمين، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ...﴾[١]، إضافة إلى كثير من الآيات التي تصف القرآن بأنه هدى ونور مبين وتبيان لكل شيء، وكما رأى الطباطبائي أنه لا يمكن أن يكون القرآن تبياناً لكل شيء، ولا يكون تبياناً لنفسه، «**وكيف يكون القرآن هدىً وبيّنة وفرقاناً ونوراً مبيناً للناس في جميع ما يحتاجون ولا يكفيهم في احتياجهم إليه وهو أشد الإحتياج!!**»[٢].

فالقرآن هو الكتاب الكامل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد جعله الله تعالى نوراً لإخراج الناس من الظلمات إلى النور، كما قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾[٣].

(١) سورة الإسراء، الآية: ٩.

(٢) الطباطبائي، تفسير الميزان، م.س، ج١، ص١١-١٢.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٥٧.

لقد انكشف هذا المعنى القرآني، بما هو هدف للعلامة الطباطبائي، واستلهم منه الهدف ما ينبغي أن يكون عليه الباحث، أو المفسر في بحوثه القرآنية، وخاصة في مجال التفسير القرآني، ولعل المتأمل والمتدبر في مقدمة الميزان فيما عرض له الطباطبائي في مناقشة بعض الآراء والمناهج التفسيرية، قادرٌ على ملاحظة جملة الأسئلة التي تنمّ عن وعي العلامة الطباطبائي بما ينبغي أن يكون عليه المسلك والمنهج، فضلاً عن الأسلوب، في تفسير وإخراج أبكار الحقائق من القرآن الكريم، وهو في معرض رده على ما ذهب إليه بعض الباحثين في مجال المعارف القرآنية والدينية بشكل عام، والذين يقولون بأصالة المادة وخواصها المحسوسة إضافة إلى ما ذهب إليه بعض المفسرين في مسالكهم فيما خلطوا فيه بين ما هو تفسير وما هو تطبيق، يرى العلامة أن لازم ذلك أن يكون القرآن الذي يعرّف نفسه بأنه هدى ونور وتبيان لكل شيء مهدياً إليه بغيره، ومستنيراً بغيره، ومبيناً بغيره، فما هو هذا الغير؟ وما هو شأنه؟ وبماذا يهدي إليه؛ وما هو المرجع والملجأ إذا اختلف فيه! وقد اختلف واشتد الخلاف!!!.

إذاً، المبدأ العام الذي حكم رؤية الطباطبائي في تفسيره منهجاً وأسلوباً وهدفاً، هو أن القرآن كتاب هداية ونور، فضلاً عن كونه تغيير وإخراج للناس من الظلمات إلى النور بما احتوى عليه من نظم وقوانين وتعاليم وأحكام وسنن أخلاقية وتاريخية، وآداب وأخلاق، وغير ذلك مما لم يتعرف إليه الإنسان في كتاب آخر، وقد المح الطباطبائي إلى معنى أن يكون العلم نوراً وكشفاً للإنسان في حياته العلمية والعملية، وذلك من حيث أن العلم له قيمة معتبرة إلى حد كبير، يقول العلامة: **«عظّمَ القرآن الكريم مكانة العلم تعظيماً لم يسبق له مثيل في الكتب السماوية الأخرى، ويكفي أنه نعت العصر العربي قبل الإسلام بالجاهلية»**(١).

---

(١) الطباطبائي، محمد حسين، القرآن في الاسلام، م.س، ص٢٨.

وكيف كان، فإن الطباطبائي يبقى له ما يميزه عمن سبقه من المفسرين في إخراج الكنوز القرآنية، لتكون بمتناول الباحثين عنها والطالبين لها، فهو من خلال الفضاء القرآني اللامتناهي استطاع أن يوجه البحوث لتكون أكثر واقعية فيما تعرض له من قضايا ومسائل دينية، بحيث يستطيع كل باحث أو مفسر أن يسأل القرآن، وأن يعرض بين يديه ما هو مبحوث عنه لتكون له الإجابة بعيداً عن المؤثرات الخارجية، وعن طريقة البعض ممن حاول أن يرمي بثقل التجارب العلمية والإنسانية على القرآن ظناً منه أن القرآن هو كتاب علم أو تاريخ، أو تجربة، ساهياً عما للقرآن من أبعاد أخرى تجعله حاكماً على كل طرح أو رؤية، بحيث ينتهي إليه كل رأي ديني[١].

فالقرآن هو كتاب هداية وحسب، وتبيان لكل شيء فيما يحتاج إليه الإنسان في حركته، بما أرشده إليه من سنن وقوانين وتعاليم وأحكام تُرشِده في طريق الحياة، وتجعله مستوياً على سوقه فيما يريد الخوض فيه والوصول إليه من سعادة في الدنيا، وخلود في الأخرة. أما أن يُجعل القرآن رهينة مسالكهم وتجاربهم، وامتحاناتهم العملية والعلمية على نحو ما ذهب إليه الكثير من العلماء، سواء في مسالك التفسير، أم في مسالك التجارب والأحداث، فذلك مما لا يستقيم مع أطروحة القرآن للحياة، ولا مع ما هدف إليه القرآن من هداية ونور وتبيان، لأن القرآن، كما يرى الطباطبائي، لا يحتاج إلى أن يكون له تسويغ في الواقع ليكون حقاً، ولا إلى امتحان عصري كي يكون هداية ونوراً. إنه القرآن الذي يُفسر بعضه بعضاً[٢]، ويصدّق بعضه بعضاً، ويشهد بعضه على بعض، وينطق بعضه ببعض، وكونه كذلك فهو لا يحتاج لتفسير وتبيان من تجارب الناس، أو غير ذلك مما يعتقدون فيه الإحاطة، سواء في علوم الحياة، أم في علوم الجماد.

إن الطباطبائي، فيما عرض له من رؤية تفسيرية متميزة في الأسلوب والمنهج معاً، ارتكز إلى مبادىء ثابتة للقرآن الكريم، كانت واضحة لديه، ولم تتأتَّ له من

---

(١) م.ع، الميزان، م.س، ج٣ ص٩٦.

(٢) را: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، (ت، ١١١١هـ)، مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٩٠، ص٣٥٢.

سياق البحث القرآني ليبرزها كهدف قرآني، باعتبارها واضحة في تنزيل القرآن، وفي هداية القرآن خلافاً لما زعمه البعض من تعقيد لابس الرؤية القرآنية أو الحقيقية القرآنية مما جعلها بحاجة إلى توضيح، أو تأويل، أو تفسير كيما تكون واضحة وهادفة، بحيث تسجّل للمفسر وكأنها إنجاز قرآني في سياق البحث التفسيري، ولهذا يقول الطباطبائي: «**وليس بين آيات القرآن آية واحدة ذات إغلاق وتعقيد في مفهومها بحيث يتحيّر الذهن في فهم معناها، وكيف! وهو أفصح الكلام ومن شرط الفصاحة خلوا الكلام عن الإغلاق والتعقيد، حتى أن الآيات المعدودة من المتشابه في القرآن كالآيات المنسوخة وغيرها. هي في غاية الوضوح من جهة المفهوم، وإنما التشابه هو في المراد منها وهو ظاهر، وإنما الاختلاف في المصداق الذي ينطبق عليه المفاهيم اللفظية...**»(١).

نلاحظ كيف أن الطباطبائي قد تحرى الهدف مسبقاً في أُسلوبه ومنهجه التفسيري، خلافاً لكثير من المفسرين الذين اعتقدوا وهماً أن القرآن فيه مغاليق وتحتاج إلى مفاتيح عبقريتهم اللغوية والمنطقية والروائية والفلسفية والتاريخية، وغير ذلك مما احتشدوا به في محافل الآيات القرآنية لجعلها نوراً مبيناً يهتدي به الناس، وغالباً ما كانت النتيجة عكسية ومخالفة لما أرادوه من بحوثهم، حيث تجد الكثير من التفاسير، التي لم تقدم للناس سوى التعقيد سواء في المفهوم، أم في المصداق، في اللفظ أم في المعنى، وخاصة تلك البحوث القرآنية التي احتاجت إلى طلاسم اللغة العربية وأدابها بما اعتقدته حيرة وإغلاقاً في القرآن!!.

لقد بنى الطباطبائي، بما قدمه في تفسيره، أن القرآن مبين لكل شيء وهو الدليل والبرهان على كل شيء، وليس على الباحث في علوم القرآن، إلاّ أن يهتدي إلى نور القرآن من منطلق أن القرآن هو تبيان لنفسه قبل أن يكون تبياناً لكل شيء، كما قال

(١) الطباطبائي، تفسير الميزان، م٧٠، ج١، ص١٢.

تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾[١]، وأي جهاد أعظم من بذل الجهد في فهم كتابه، أو أي سبيل أهدى إليه من القرآن. وهكذا، فإن ما تقصّد له الطباطبائي، هو أن ينطلق الباحث من القرآن إلى القرآن طلباً للهداية والنور المبين ليكون ممن اهتدوا إلى سبيله، وفازوا بيقينه على نحو ما فعل الطباطبائي وغيره من المفسرين، الذين اهتدوا بالقرآن إلى كل الحقائق، سواء في مجال الدين، أم في مجال الدنيا، لأن القرآن هو كتاب كامل وشامل، كما قال الله تعال: ﴿الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾[٢].

**ب - المبادىء القرآنية العامة:**

كنا قد أشرنا فيما سبق إلى مجموعة المعارف التي عرض لها الطباطبائي في مقدمة تفسيره، والتي جعل منها منطلقاً للبحث وهدفاً له، ولئن كانت هذه العناوين، أو هذه المعارف قد وجهت بحوث الطباطبائي القرآنية، فهو إنما صدّر كتابه بهذه العناوين توضيحاً للهدف وتبياناً لحقيقة أن القرآن لا يمكن التنبؤ بحقائقه وعلومه، وذلك لما بينه القرآن عن نفسه في أنه كتاب يُسّر بلسان الرسول ليكون نوراً وهداية للعالمين وقد جعل الله تعالى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم معلماً لكتابه بعد أن علمه القرآن، فقال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾[٤].

وإذا كان الله تعالى قد أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا المقام التعليمي لكتابه، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدوره قد أقام أهل بيته المعصومون عليهم السلام في هذا المقام، يقول الطباطبائي: «**إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقامهم هذا المقام في الحديث المتفق عليه بين المسلمين بقوله**

---

(١) سورة العنكبوت، الآية:٦٩.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٩٧.

(٤) سورة الجمعة، الآية: ٢.

صلى الله عليه وآله وسلم «**إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض**»[١]، وهذا ما صدّقه الله تعالى بقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[٢]. إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث التي تعطي لأهل البيت هذا المقام التعليمي بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

وانطلاقاً من ذلك، نرى أن الطباطبائي ، قد عنون بحوثه القرآنية بالمبادىء والثوابت العامة التي هدف القرآن إلى تعليمها وجعل الناس يقيمون حياتهم الروحية والمادية على أساسها، وهناك فرق كبير بين أن ينطلق الباحث أو المفسر في أسلوبه ومنهجه في تفسير القرآن من إدراك ووعي بهذه المبادىء والحقائق، وبين أن تتظهّر له هذه الحقائق والمبادىء في سياق التفسير. نعم يمكن أن تتكشف له أبكار وحقائق قرآنية جديدة، ولكن هذا شيء، والوعي بالمبادىء الحاكمة لخلفية المفسر وذهنيته شيء آخر، ويمكن أن تساق أمثلة كثيرة لتأكيد ما نروم بيانه، وعلى سبيل المثال لا الحصر، ماذا لو أن المفسر انطلق في أسلوبه ومنهجه في تفسير القرآن، وهو محكوم سلفاً بأن آية التطهير ليست في مقام تعيين معلمين للبشر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟

هناك أسئلة كثيرة يمكن أن تطرح في سياق طرح الإشكالية وما يمكن أن يحيط بها من فرضيات بحثية في دائرة العقل والاستدلال. ولكن يكفي أن نشير إلى حقيقة المبادىء القرآنية العامة التي احتكم إليها الطباطبائي مسبقاً في تفسيره، وخاصة في أسلوب التفسير الذي ابتعد فيه عن التعقيد والإبهام، وذلك من منطلق أن القرآن ليس فيه آية غامضة أو مستعصية على الفهم، فكيف يلجأ المفسّر في أسلوبه التفسيري إلى ما هو معقّد؟ وهل يكون في مقام مَن يحق له أن يفسّر القرآن، وأن يكشف عن حقائقه التي لا تنفد كما قال الله تعالى: ﴿لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي

---

(١) را: الاسترآبادي، شرف الدين، تأويل الآيات الظاهرة، في فضائل العترة الطاهرة، (ت: ٩٤٠هـ، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٩هـ، ج٢، ص٦١٦.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٣٣.

لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾(١).

وهكذا، فإن الغاية من عرض رؤية الطباطبائي، والكشف عن ملامح أسلوبه في التفسير، إنما تكون ممكنة فيما لو تعرفنا إلى ما اختاره من تقسيمات وبيانات وعناوين المعارف القرآنية في سياق البحث والتفسير، وهذا ما المحنا إليه في مقدمة البحوث عنه، فهو، كما علمنا، يشرع في البحوث عن المعارف، وفيما يتعلق بالدين والدنيا والآخرة والأخلاق والآداب إلى غير ذلك، وهنا يمكن لنا أن نختصر البحث في الإشارة إلى أهم المبادىء التي هي بينة بنفسها في القرآن الكريم، والتي تشكل لكل مفسّر قاعدة ثابتة ينطلق منها ليكون بحثه على قدر من الأهمية فيما يعرض له من حقائق قرآنية، وهذه المبادىء والثوابت كما تبينت في بحوث الطباطبائي. هي الآتية:

**أولاً**: الوحي المطلق لكتاب الله تعالى.

**ثانياً**: الهداية وعالمية الرسالة وشمولها.

**ثالثاً**: الخلود والبقاء وما أخبر القرآن عنه.

**رابعاً**: الوضوح والبيان وعدم الاختلاف.

**خامساً**: تلقي القرآن وسند نبوة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم.

لا شك في أن هذه ليست حصراً المبادىء والثوابت التي يمكن أن نخلص إليها في بحوث التفسير عند الطباطبائي، وإنما هي بعض مما يمكن تلمسهُ بوضوح فيما انطلق منه العلامة في أسلوب تفسيره لا لبيانه، لكونه بيناً بنفسه، وإنما بهدف اكتشاف أبكار الحقائق القرآنية من خلال منهج تفسير القرآن بالقرآن انطلاقاً من الحديث الشريف الذي قال فيه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «**فإذا التبست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم، فعليكم بالقرآن، فإنه شافع مشفع وماحل مصدق، مَن جعله أمامه**

(١) سورة الكهف، الآية: ١٠٩.

**قاده إلى الجنة، ومَن جعله خلفه ساقه إلى النار، وهو الدليل يدل على خير سبيل، وهو كتاب تفصيل وبيان وتحصيل وهو الفصل ليس بالهزل وله ظهر وبطن، ظاهره أنيق وباطنه عميق....»**[١].

إذاً هذه هي المبادىء الحاكمة التي استلهم منها الطباطبائي أسلوبه ومنهجه في التفسير، لكون القرآن، كما بين الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هو كتاب تفصيل وبيان وتحصيل، إضافة إلى كونه دليلاً على خير سبيل، فإذا وعى الباحث هذه الحقيقة وانطلق في بحوثه لا لبيانها، فإنه بذلك يكون عالماً بها ومدركاً لها في مبتدأ سلوكه وجسده العقلي، فتستبين له الآيات فتكون أكثر ظهوراً فيما تنطوي عليه من ظهر وبطن، وكيف لا يكون الأمر كذلك، وقد بين الطباطبائي في بحوثه أن التجلي في الكتاب لحقيقة الحي الذي لا يموت هي في هذا الكتاب الخالد؟.

بل كيف لا يكون الأمر كذلك، وقد بين الأئمة عليهم السلام: أن القرآن تجلى للعباد من غير أن يكونوا رأوه، إلى غير ذلك من التجليات الحاكمة على روح الإنسان وعقله فيما ظهر من آيات الله تعالى، سواء في ما انتهى إليه أهل الإتحاد بالحقيقة القرآنية، أم فيما انتهى إليه من شهد الجمال والجلال بجذب خاص، أم فيما انتهى إليه أولئك الذين استغرقتهم الأنفس والآفاق، بعيداً عن قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾[٢].

لقد أوضح الطباطبائي أن الوحي مطلق ولا يختلف في ذلك اثنان من أهل الملة، فهو من عالم الغيب في أصله الثابت الذي لا تطاله أيادي التغيير إلى عالمي الملكوت والملك، وهو حبل ممدود من خالق الكون إلى عالم الخلق للربط بين عالمي المادة والمعنى، وهذا ما فصل فيه الكلام الطباطبائي على نحو يجعل الباحث على نور مما ذهب إليه العلامة في كلامه عن خاصية الوحي والغيب والتلقي، فهو يرى أن القرآن يتحدث عن الوحي ومنزل الوحي أكثر من غيره حتى الكتب السماوية المقدسة،

---

(١) انظر: ابن أبي حديد، المعتزلي، شرح نهج البلاغة، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم، ١٤٠٤هـ، ج١، ص٢٨٩. وقا: مع الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١، ص١٣.

(٢) سورة فصلت، الآية: ٥٣.

وحتى نجد فيه آيات تتحدث عن كيفية الوحي نفسه[١].

فالوحي، عند الطباطبائي، حقيقة ثابتة ومسلمة، فهل يكون البحث والتفسير من المفسّر هادفاً إلى بيانها أو إلى إثباتها، أم أن ذلك بين بنفسه؟

لا شك أن البحث ليس بهدف تأكيد ذلك وإثباته لما تقدم من أن الظاهر بنفسه والبين بنفسه لا يحتاج إلى مَن يبينه، وهل يكون لغيره من البيان والظهور ما ليس له؟ وكما قال الإمام الحسين عليه السلام في دعاء عرفة، هل يكون لغيرك من الظهور ما ليس لك متى غبت حتى تحتاج إلى دليل يدل عليك، عميت عين لا تراك عليها رقيباً، وخسرت صفقة عبد لم تجعل له من حبك نصيباً...»[٢].

ذلك هو معنى أن يؤسس المفسّر لبحوثه في دائرة الحق، بحيث ينطلق بوحي من الكتاب إلى اكتشاف ما للحقائق والمعارف القرآنية من دلالات في عالمي الباطن والظاهر، وليس كما يفعل بعض المفسرين فيما يلجأون إليه من تفسير بوحي من الواقع، أو بوحي من التجربة، أو غير ذلك مما لا يصلح أن يكون مبدأً، أو مسلمة في البحث القرآني.

وهكذا الحال في جميع ما تقدم من معارف قرآنية اشتمل عليها القرآن، وقد أحسن الطباطبائي، بل أجاد فيما عرض له من حقائق، وفي ما ميَّز به بين أسلوب ومنهج في تفسير القرآن، لأنه غالباً ما يؤدي الأسلوب إلى خلاف ما يتوخاه المؤلف في منهجه وخاصة في علوم القرآن، إذ لا يمكن للمفسّر إلاّ أن يكون مستلهماً للحقائق الثابتة والمبادىء العامة التي اشتمل عليها الوحي، سواء فيما يخص الدين، أم فيما يخص الدنيا، وقد سبق لنا أن بينا معنى أن يكون القرآن هادياً ونوراً مبيناً، وبياناً لكل شيء، وكذلك فيما يعنيه الشمول وعدم الاختلاف لكون القرآن من عند الله تعالى. وكذلك الأمر في جميع ما عرض له الطباطبائي في تفسيره لجهة تلقي القرآن وسند النبوة والإمامة المعصومة والخلود، وغير ذلك مما استلهمه الطباطبائي،

(١) الطباطبائي، القرآن في الإسلام، دار الزهراء، بيروت، ط١، ١٣٩٨هـ، ص١٠٤.
(٢) م.ع، ص٢٨.

وعبر عنه في تقسيمه للمعارف القرآنية في مقدمة تفسيره، وليس على الباحث إلاّ أن يستخلص من بحوث الطباطبائي الأبكار والحقائق والمعارف القرآنية التي كشف عنها في منهجه الرسالي، والتي خلص فيها إلى القول بأن القرآن هو كتاب هداية، أما الخاصة، فالقرآن شواهد وبينات في الهدى والفرقان في حقهم[١].

فالقرآن كتاب شامل وكامل، وتعاليمه حقة، وحقائقه ثابتة وباقية، تجري في حياة البشر مجرى الشمس والقمر، وكما قال الرضا عليه السلام: «**إن الله تبارك وتعالى لم يجعله لزمان دون زمان ولناس دون ناس، فهو في كل زمان جديد، وعند كل قوم غضٌ إلى يوم القيامة**»[٢]. إنَّ هذا الحديث وغيره من أحاديث الأئمة عليهم السلام، كان موضع اهتمام عند الطباطبائي في أسلوبه التفسيري، لاعتقاده الثابت بأن أي اختلاف بين القرآن والسنّة، معناه الفصل بين عنصري حبل الله الممدود اللذين لا ينفصلان كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**لا يفترقان حتى يردا عليَّ الحوض**». وهذا ما اعتمده المفسّر في أسلوبه، ومكّنه من اكتشاف حقائق قرآنية في زمن قصّرت عنه بحوث القوم في مجال التفسير والفهم للمعارف القرآنية، فما بالك فيما سيجود به الزمان اللاحق من بيانات وتفصيلات وحقائق قرآنية لا تزال في طي الباطن، وفي جميع الأحوال يبقى أسلوب ومنهج الطباطبائي هو الأساس في ابتغاء الحقيقة القرآنية المنشودة، وذلك فيما أشار إليه من تميز بين تفسير وجري، أو اختلاف في المصداق الذي ينطبق عليه المفهوم، فهذا ما ينبغي على كل مفسر برأي الطباطبائي أن يتنبه له، لا أن يكون البديل لعدم التنبه هو القول بغموض القرآن وتعقيد آياته، أو اخضاعه للواقع لإيجاد المسوّغات العصرية له[٣].

(١) م.، ع.س، ج٢، ص٢٤.

(٢) الطباطبائي، القرآن في الإسلام، م. س، ص٢٨.

(٣) يقول الطباطبائي: «إن اختلف الباحثون في التفسير في مسالكهم بعدما عمل فيهم الإنشعاب في المذاهب ما عمل، ولم يبق بينهم جامع في الرأي والنظر إلا لفظ لا إله إلا الله ومحمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، واختلفوا في معنى الأسماء والصفات والأفعال والسماوات وما فيها، والأرض وما عليها، والقضاء والقدر، والجبر والتفويض... وبالجملة في جميع ما تمسّه الحقائق والمعارف الدينية ولو بعض المس، فتفرقوا في طريق البحث عن معاني الآيات، وكلٌ يتحفّظ على متن ما اتخذه من المذهب والطريقة»، را: الميزان، م.س، ج١، ص٨.

# الباب الثاني

## منهج الطباطبائي:

## خصائص ومميزات

# تمهيد الباب

قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾[١].

القرآن باعتباره وحياً إلهياً مطلقاً، هو كتاب نور وهدى ورحمة، وقد جعله الله تعالى دستوراً للمسلمين يهتدون به في أمورهم الدينية والدنيوية لتكون لهم سعادة الدنيا والآخرة. ولا شك في أن هذا القرآن كان وما يزال وسيبقى بحاجة إلى تفسير لما ينطوي عليه من آيات مميزة وخالدة، لا يحيط بها عقل، ولا يستوفيها زمان، وكما قال الرضا عليه السلام: هو في كل زمان جديد، ويجري في حياة البشر مجرى الشمس والقمر، إلى غير ذلك مما قيل في القرآن وأوصافه. وإذا كانت هناك حاجة لتفسيره، فذلك إنما يكون بهدف اكتشاف حقائقه وأحكامه في ضوء ما يحتاج إليه الإنسان ويتفاعل معه من قضايا وأحداث لها أحكامها في هذا الكتاب العزيز، الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[٢] فالتفسير لكتاب الله تعالى هو علم يُبحث فيه عن بيان معاني الآيات القرآنية وألفاظها والكشف عن مقاصدها ومداليلها وخصائصها، وهناك بحث عن التأويل وما يتمايز به عن التفسير، ولذلك نقول:

إن التفسير هو معرفة ما يرمي إليه القرآن ويريد بيانه للناس، وموضوعه هو كلام الله تعالى، والغرض منه حصول القدرة على استنباط الأحكام الشرعية على وجه الصحة ومعرفة معاني النظم، وكما يقول الطبرسي في معنى التفسير بأنه

---

(١) سورة النحل، الآية: ٨٩.

(٢) سورة فصلت، الآية: ٤٢.

كشف المراد عن اللفظ المشكل[١]، وقد أوضح هذا المعنى الشريف الرضي بقوله: «**إن التفسير والتأويل إنما يكون لما غمض ودق ولم يعلم بظاهره، أما المحكم الذي يعلم بظاهره فلا حاجة بأحد لتعليمه، لأن أهل اللسان فيه سواء**»[٢].

لقد بدأ تفسير القرآن الكريم من عصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومع بدء نزول الوحي، وهو بدأ بشكل علم مدون من زمن الإمام علي عليه السلام كما تجمع الروايات، إذ إن رجال هذا العلم يتصلون بسلسلة إليه فلا عجب في ذلك، لأنه باب مدينة علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقد أدرك المسلمون الحاجة إلى تفسير القرآن الكريم من خلال حاجة المكلفين إلى فهمها من أجل التبليغ والعمل بالأحكام، وخاصة بعد البعد عن عصر الرسالة والاختلاف بشأن المحكم والمتشابه في الآيات، ووجود الناسخ والمنسوخ، والمجمل، والمبين والعام والخاص، إلى غير ذلك من وجود أحكام وفرائض ومواعظ وحكم وأمثال وقصص، فكان لا بد من فهمها وتبليغها، ومن هنا ازدادت الحاجة للوقوف على المصفى من الأقوال، والثابت في الصدور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله الأطهار. وقد حصل في تاريخ المسلمين أن اختلف المفسرون في ما ذهبوا إليه من تفسير واختاروه من روايات، وعملوا فيه من أحكام، وذلك بحسب ما كانوا عليه من اختلاف في المنابت والمذاهب، فضلاً عن اختلافهم في علوم اللغة والنحو والإعراب، وفي نقل الأخبار والروايات، كما لا يخفى أيضاً ما زخر به تاريخ المسلمين من شغف بعلم الكلام والفلسفة ما انعكس على تفاسير القرآن، وقد ظهرت أساليب مختلفة في التفسير تعبر عن ميول أصحابها وشغفهم بالعلوم المختلفة، إلى غير ذلك مما شهده تاريخ المسلمين من تحولات علمية وفقهية تنتمي في كثير منها إلى الفرق والمذاهب، أكثر مما تنتمي إلى الإسلام والقرآن.

مما تقدم، نستطيع أن ندخل إلى تفسير الميزان للعلامة الطباطبائي، الذي

---

(١) انظر الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، انتشارات بيدار، إيران، ط١، ١٤٠٦هـ، ٢١٩٠ ص٥٦ ـ ٦٠.

(٢) را: مع الشريف الرضي، حقائق التأويل، متشابه التنزيل، دار المهاجر، بيروت، ص١٣.

يعتبر من أروع التفاسير وأهمها في عصرنا بعد تفسير البيان، وهو يعد من التفاسير الحديثة، وقد تجلت فيه العصرية بمفهومها الإسلامي، وذلك من حيث استيعابه لإيجابيات العصر، ولهذا، نجد فيه سمة التعاطي مع القضايا المعاصرة بأصالة فكرية متينة. ولعل من أهم ما تميز به هذا التفسير للطباطبائي. هو ارتكازه في تفسيره إلى منهج تفسير القرآن بالقرآن على نحو لم يسبق لأحد من المفسرين أن سلك مسلكه، وذلك إنما كان منه عملاً بقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «**إن القرآن يُفسر بعضه بعضاً**»(١).

لقد جمع الطباطبائي في تفسيره، إلى جانب الأنماط التفسيرية السائدة لدى قدامى المفسرين أموراً مما أثارته النهضة الحديثة في التفسير، فنلاحظ أن العلامة يتصدى لما يثيره أعداء الإسلام من شبهات بروح اسلامية واعية على أساس وعي كامل لآيات القرآن الكريم، ومما قاله الدكتور الرومي: «**إن قراءة متدبّرة في هذا التفسير تجعلك تدرك أن هذا الكتاب لم يؤلف للعامة وحسب، وإنما للعلماء أيضاً لما فيه من بحوث دقيقة وعميقة، ويمكن أن يقال فيه ما قيل في تفسير الكشاف للزمخشري، أنه من أحسن التفاسير لولا ما فيه من الاعتزال، أما هذا التفسير للطباطبائي، فهو من أحسن التفاسير لولا ما فيه من التشيع المتطرف**»(٢).

فالمفسر اعتمد على كثير من كتب التفسير والحديث والسير والتاريخ واللغة، وكتب وعلوم أخرى، من هذه الكتب، جامع البيان للطبري، والكشاف للزمخشري، ومجمع البيان للطبرسي، ومفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي، وأنوار التنزيل للبيضاوي، وروح المعاني للألوسي، إلى غير ذلك من التفاسير التي عبّرت عن اتجاهات أصحابها أكثر مما عبّرت عن روح العصر الذي كتبت فيه، ناهيك عما عبرت عنه من انتماء لفرق ومذاهب، وأدت إليه من اختلافات في وجهات النظر في التفسير لكتاب الله تعالى.

وكيف كان، فإن ما تميز به تفسير الطباطبائي، هو أنه قدم لتفسيره بعرض لألوان

---

(١) را: الشيخ المفيد، تصحيح اعتقادات الإمامية، (ت٤١٣هـ) تحقيق حسن دركاهي، دار المفيد، بيروت، ط٣، ١٩٩٣، ج٢١، ص٣١.

(٢) انظر: الرومي، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان، اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، ط١، ١٩٨٦، ج١، ص٢٤٩. وقا: مع الأوسي، علي، الطباطبائي ومنهجه في تفسير القرآن، مطبعة سبهر، طهران، ط١، ١٤٠٥، ١٩٨٥، ص٥٩.

التفسير، ومذاهب المفسرين، واختلافهم في التفسير من حيث مسالكهم الأثرية، والكلامية والفلسفية، والصوفية، والعلمية، ثم بين أن المنهج الحق الذي لا بد أن يسلكه المفسر هو تفسير القرآن بالقرآن، لأنه تبيان لكل شيء، وإذا كان القرآن كذلك، فكيف لا يكون تبياناً لنفسه، أو مستنيراً بغيره[١]، يقول الطباطبائي: «**وأنت بالتأمل في جميع هذه المسالك المنقولة في التفسير، تجد أن الجميع مشترك في النقص، وبئس النقص، وهو تحميل ما انتجته الأبحاث العلمية والفلسفية منه خارج عن مداليل الآيات، فتبدل به التفسير تطبيقاً، وسمي به التطبيق تفسيراً وصارت بذلك حقائق القرآن مجازات، وتنزيل عدة من الآيات تأويلات... ولهذا، فإنه لا بد أن تفسّر القرآن بالقرآن، والتدبر المندوب فيه لتشخيص المفاهيم في القرآن نفسه، ثم الرجوع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله عليهم السلام، الذين أقامهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا المقام، وأشار إليهم في حديث الثقلين، فقال الطباطبائي: «وهذا الطريق المستقيم والصراط السوي الذي سلكه معلموا القرآن وهداته»**[٢].

خلاصة القول: إن تفسير الطباطبائي له ميزته وخصائصه التي يتفرّد بها عن سواه من التفاسير، وهو ليس تفسيراً شيعياً كما أراد البعض أن يقدمّه، وإنما هو تفسير للقرآن بالقرآن، وإذا كان هناك من اعتراض عليه، فهو إنما يكون على المنهج، وهو المنهج الحق كما بين الطباطبائي لكون الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي أرشد إليه ودلَّ عليه، وذلك يقتضي من الباحثين والمفسرين أن يكونوا أكثر موضوعية في الحكم على هذا التفسير الحديث والعصري للقرآن، والذي خرج به الطباطبائي أكثر ملامسة للحقيقة القرآنية، بعيداً عن التأويلات والإسقاطات التي تميزت بها تفاسير أُخرى، سواء في الماضي، أم في الحاضر، وهذا ما سنعرض له في بحوثنا القادمة إن شاء الله تعالى.

---

(١) را: الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١، ص١١-١٢.

(٢) م.ع، ج١، ص١٤.

# الفصل الأول

## منهج الطباطبائي في التفسير

### مدخل الفصل

أولاً: منهج تفسير القرآن بالقرآن

ثانياً: بين منهج الطباطبائي ومناهج المفسرين

ثالثاً: دلالة السياق في تفسير الطباطبائي.

## أولاً: منهج تفسير القرآن بالقرآن

لقد أوضح الطباطبائي في كتابه: «**الشيعة في الإسلام**» أن القرآن الكريم هو حجة بالذات وسند لحجّية النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله الأطهار[١]، فيما عرض له من تفسير لقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾. مبيناً أنه إذا لم تكن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم حجّية فيما يأتي به عن الله تعالى، فما يكون معنى هذه الآية وقد أوضحنا بما فيه الكفاية ما يرمي إليه الطباطبائي من ذلك في حديثنا عن أُسلوبه في التفسير، ولهذا، فهو يرى أنه لا يمكن أبداً الوصول إلى معارف وأحكام القرآن فيما لو استغنينا عن سنّة المعصومين عليهم السلام، لأن آيات القرآن تنطق بحجيتهم، وقد جعل لهم هذا المقام من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الثقلين المتواتر، ما يؤكد ضرورة التمسك بحبلهم والإعتصام بهم، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[٢].

وإذا كان الطباطبائي قد تميز في منهجه في كونه سلك سبيل تفسير القرآن بالقرآن كما بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فذلك إنما كان من الطباطبائي بهدف البحث في الفضاء القرآني دون سواه لاكتشاف الحقائق والمعارف القرآنية، وبرأيه لو أن المفسرين الذين سبقوه إلى هذه المهمة سلكوا هذا المسلك لاستبان لهم الكثير من أبكار الحقائق القرآنية، ولكنهم سلكوا مسالك شتى، فانتهى الأمر بهم إلى أن يكونوا أسرى مناهج الكلام والفلسفة والتاريخ والرواية، وما إلى ذلك مما هو معهود في كتب المفسرين...

(١) انظر الطباطبائي، محمد حسين، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٧٧.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٣٣.

لذا، فإن الطباطبائي يركز على مبدأ في منهجه، وهو أنه ليس بالإمكان تفسير آية من دون الاستعانة بآية أخرى، وثالثة للوصول إلى معاني الأيات وما ترشد إليه، لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[١].

وبما أن القرآن هو كتاب هداية ونور وتبيان لكل شيء، وبما أنه بيّن بنفسه، ويشهد بعضه على بعض، ويفسر بعضه بعضاً، فإنه من غير الممكن أن يلجأ المفسر إلى تبيان حقيقة ومعارف القرآن من خارجه، أو مهتدياً بغيره إليه، وإذا كان الأمر كذلك، فما يكون هذا الشيء الذي نهتدي به إلى القرآن، كما يسأل الطباطبائي؟[٢].

فالطباطبائي في منهجه، كما نلاحظ، ينبه في بداية كل سورة إلى سبب نزولها، وما إذا كانت مكية أم مدنية، ثم يبين الغرض الأساسي الذي عالجته، والأهداف التي حملتها وتعرض لها، ثم يوزع آيات السورة المراد تفسيرها على مقاطع قرآنية، وقد يكون المقطع آية واحدة، أو بضع آيات، مع عرض مقتضب للمفردات ووجوه البيان والإعراب، وغالباً ما يأتي على أقوال المفسرين ليخلص في النتيجة إلى حقيقة ما تتضمنه الآيات من حقائق ومعارف على أساس منهجه في تفسير القرآن بالقرآن. وهو في ضوء هذا المنهج يقوم بتحديد جملة من المفاهيم القرآنية برؤية موضوعية لآيات أُخرى موافقة لها أو معارضة، دون أي تعويل على الروايات المتناقضة، أو المنافية للعقل، وكما يقول الدكتور الأوسي: إن السياق له أثر واضح في تفسير الطباطبائي، باعتباره أحد القرائن الحالية على فهم الكلام، فهو اعتمد أساساً في الكشف عن معاني الآيات وتوضيح ما لابس التفاسير من ذلك، اخذاً بعين الاعتبار ما جاء من رويات عن الأئمة في تأكيد رأيه من خلالها، لكونها حجة كما بينا سابقاً، ثم يخلص من ذلك كله إلى قبول أو رفض ما روي من مظنون السنة

---

(١) سورة النساء، الآية: ٨٢.

(٢) الطباطبائي، تفسير الميزان، م.س، ج١، ص١٢.

التي تعني لديه قول المعصوم وفعله وتقريره[١]، ولأجل أن يتضح ذلك في تفسير الطباطبائي، نلاحظ أنه لم يُدخل البحوث الروائية في صميم تفسيره، بل اختار له الاستقلالية، وإيراد ما روي حول الآيات من تفسير أثري، أو أسباب نزول وغير ذلك، معلقاً على ذلك بقوله: أقول فإن وافقت نتائجه التفسيرية نبه عليها بالتأكيد، وإلاّ كانت موضع ضعف لديه.

لقد استعان الطباطبائي بأقوال الصحابة والتابعين في تفسير بعض الآيات رغم قناعته بأنها فاقدة للحجية بذاتها[٢]، هذا فضلاً عما استعان به من رؤية عقلية ومنهج عقلي، إيماناً منه بأنه لا تناقض بين العقل والشرع، وخاصة العقل القطعي لكونه حجة، وإلاّ بطل الوحي، كما بين في كثير من بحوثه العقلية[٣]، وأكثر ما يبرز ذلك من الطباطبائي في سياق عرضه لأقوال المفسرين في الجوانب الكلامية والفلسفية، التي أفردها أيضاً في تفسيره، تماماً كما فعل في البحوث الروائية، حيث نجده يبقي على المعنى التفسيري في سياق الآيات القرآنية دون أية ملابسات في الكلام والفلسفة والتاريخ والرواية، إلى غير ذلك مما احتشدت به التفاسير السابقة على الطباطبائي[٤]. ولعل من أهم ما يميز منهج الطباطبائي، هو أنه

---

(١) يرى الطباطبائي، أن القرآن هو المصدر الأساسي للفكر الديني الإسلامي، وقد أعطى للسامعين حجّية واعتبار ظواهر الألفاظ، وهذه الظواهر للآيات قد جعلت أقوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المرحلة الثانية بعد القرآن مباشرة، وتعتبر حجة كالآيات القرآنية، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾. سورة النحل، الآية: ٤٤. ورا: الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٧٧.

(٢) نقول استعان الطباطبائي بأقوال الصحابة فيما إذا كانت متضمنة أقوال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أو أفعاله ولم تخالف أحاديث أهل البيت عليهم السلام. أما إذا لم تكن كذلك فلا اعتبار لها. وإذا كانت متضمنة لرأي الصحابي فحسب، فليس لها حجّية، ويعتبر الصحابي كسائر المسلمين... را: الشيعة في الإسلام، م.س، ص٧٩.

(٣) يقول الآملي في تظهير الرؤية العقلية للطباطبائي: «ولما كان القرآن يقدّر البراهين العقلية ويحترمها، بل هو نفسه يُقيم الأدلة القاطعة لبيان المعارف الإلهية، وهو كذلك سند حجيّة العقل، فإنه لا يمكن تفسير أي آية من دون الاستعانة بالبراهين العقلية، وبهذا التحليل الموجز تتضح لنا رفعة التفسير الذي كتبه الطباطبائي» را: الآملي، عبد الله، الطباطبائي مفسراً وفيلسوفاً، دراسات في فكره ونهجه، م.س ص٧٥ ـ ٨٠.

(٤) لم يكن موقف الطباطبائي سلبياً اتجاه ما نسميه بالمأثور، بل هو إلى جانب رؤيته العقلية في التفسير أضاف المأثور إلى تفسيره من دون احتشاد، كما فعل أسلافه من المفسرين، بهدف اظهار منهج تفسيري واضح يتفاعل مع رأيه العقلي ويبين نهجه في التفسير، فهو استفاد من المنهج الأثري من خلال طريقته في تفسير القرآن بالقرآن الذي يبقى هو المنهج الأساسي في التفسير...

خلا من التعصب، أو الجمود عند الرؤية المذهبية، إذ هو في مناقشته لمسائل التوحيد والإعتقاد والجبر والتفويض، وفي ردوده على المجسمة والمشبهة، وغير ذلك لم يتعصب، أو يقدح فيما يراه مجانباً للحق، وإنما هو يبين أسس وقواعد ووجوه ما يذهب إليه الأخرون عارضاً له بكل موضوعية ليبين تهافته... أما موقفه من النظريات العلمية الحديثة، فإنه ينطلق في موقفه التفسيري من كون القرآن معجز من جميع الجهات ومطلق، فهو آية البليغ والفقيه والإجتماعي والعالم ولجميع الناس، وهو رغم إيمانه بذلك، فلم يُرد لتفسيره أن يُثقل بالنظريات العلمية تأكيداً أو تسويغاً في ضوء الآيات القرآنية، بل اكتفى بعرض الآيات ومدلولات الألفاظ والظواهر مبسطاً القول فيها دونما اكتراث بما حققه العلم الحديث من إنجازات علمية وفرضيات علمية حديثة. لأن القرآن، بنظره، ليس كتاب علم، أو تاريخ، وإنما هو كتاب هداية وتغيير رغم مايتضمنه من إشارات علمية.

إن الطريقة التي ارتضاها المفسّر الطباطبائي، هي تفسير القرآن بالقرآن، وتشخيص المصاديق والتعرّف إلى خواص الآيات، ثم فصل الآيات الرئيسية التي تدعم الظواهر عن الآيات الأساسية التي تمثل بواطن القرآن الكريم، والتمييز بين التفسير والتأويل، إلى غير ذلك مما عرض له الطباطبائي في سياق حديثه عن المفهوم والمصداق، وكما يرى الطباطبائي، أن هذا اللون من التفسير ليس غريباً عن المفسرين مطلقاً، إذ قد مارسه المعصومون عليهم السلام فيما جاء عنهم لجهة تفسير القرآن بالقرآن، من حيث كونه ينطق بعضه ببعض ويشهد بعضه على بعض، كما بين مفسرُنا في مقدمة الميزان(١). وهذا ما عدّهُ العلماء، قديماً وحديثاً، أول الطرق في تفسير القرآن لقولهم أنه من أراد تفسير الكتاب طلبه أولاً من القرآن، فإن لم يجده طلبه من السنة، فهي شارحة للقرآن وموضحه له، يقول الطباطبائي:

---

(١) را: الطباطبائي، الميزان، ج١، م.س، ص١٢.

**«إن تفسير الآية بالآية والتدبر فيها وفي غيرها، والإستفادة من الأحاديث، هو المنهج الأساس الذي توصلنا إليه، وهو حث عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله الأطهار فيما أثر عنهم... وقد جاء في الحديث النبوي المشهور «من فسّر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار»**[1]، وهناك فرق كبير بين تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالرأي، فهذا الأخير هو المنهى عنه لكونه لا يفي بالحاجات غير المحدودة، وهي المسماة بالطريقة الحديثة»[2].

وهكذا، فإن المحصّل من كلام الطباطبائي، أن المنهى عنه إنما هو الاستقلال في تفسير القرآن، والإعتماد على الرأي من غير رجوع إلى القرآن أو إلى السنة القطعية، ولازم ذلك وجوب الاستمداد من الغير بالرجوع إليه، وهذا الغير لا محالة إما هو الكتاب، أو السنة، وكونه هو السنة ينافي القرآن ونفس السنة الآمرة بالرجوع إليه، وعرض الأخبار عليه؛ فلا يبقى للرجوع إليه إلاّ القرآن نفسه[3].

وانطلاقاً مما تقدّم، نرى أنه يمكن لأي باحث أن يهتدي إلى عبقرية المفسّر الطباطبائي فيما ارتضاه من طريقة للتفسير أبعدته عن الإطناب في عرض النصوص والشروحات، وأغنته عن مطولات المفسرين، ومن هذه الطريقة كما سيتبين لنا يتفرّع مناحي كثيرة جعلت من منهج الطباطبائي منهجاً أكثر وضوحاً، ويمكن أن نعرض لذلك على الشكل الآتي:

**أ. في بيان المبهم والجزئي في التفسير**

لقد أورد الطباطبائي كثيراً من الآيات التي تحتاج إلى مزيد من التدبر في الفضاء القرآني للاهتداء إلى ما تنطوي عليه من مدلولات، من هذه الآيات قوله تعالى:

(١) را: يوسف البحراني، الحدائق الناظرة في أحكام العترة الطاهرة، (ت: ١١٨٦هـ)، تحقيق محمد تقي الايرواني، جماعة المدرسين، قم، ج١، ص٢٩.

(٢) را: الطباطبائي، القرآن في الإسلام، م.س، ص٦٥.

(٣) انظر: هادي، معرفة، التفسير والمفسرون، مؤسسة الطبع والنشر في المشهد الرضوي المقدس، ط٢، ١٤٢٦هـ، ج٢، ص١٢٧. وقا: مع السبحاني، جعفر، المناهج التفسيرية في علوم القرآن، بيروت، دار الولاء، ط٣، ١٤٢٦هـ. ص٦٥.

﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾(١)، ومن أجل فهم وبيان معنى الآية ﴿لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ لما فيها من غموض، يرى الطباطبائي أن الاستعانة بآيات أخرى يكشف عن معناها، والذي هو كناية عن عدم اهتمام واعتماد أهل الكتاب على شيء تثبت عليه أقدامهم، بحيث يقدرون على إقامة التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم، على اعتبار أن من يريد أعمال قوة وشدة وجب عليه أن يعتمد على مستوى يستوي عليه، أو يتصل به، كمن يريد أن يجذب، أو يدفع، أو يحمل، أو يقيم شيئاً ثقيلاً، فإنه يثبت قدميه على الأرض أولاً، ثم يضع ما يشاء، ويضيف الطباطبائي أن هذا يجري في الأمور المعنوية كأفعال الإنسان الروحية، مثلاً، فإن العبودية يتوقف نجاحها على حق التقوى والورع عن محارم الله تعالى لمتانته وقوته، ولاسيما في الرسالات التي هي من الثقل ما لا يتيسّر حمله للإنسان حتى يعتمد على أساس ثابت، ولا يمكنه إقامته بمجرد هوى من نفسه، كما أشار تعالى إلى ذلك بالنسبة للقرآن الكريم: ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾(٤). وقوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا ۚ سَأُو۟رِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾(٥)، وقال تعالى في خطابه لبني إسرائيل: ﴿خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾(٦)، إلى كثير من

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٦٨

(٢) سورة المزمل، الآية: ٥.

(٣) سورة الحشر، الآية: ٢١.

(٤) سورة الأحزاب، الآية: ٧٢.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٤٥.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٦٣.

الآيات التي إذا ما أضيفت إلى بعضها استفاد منها المفسر أن إقامة الدين لا تتيسر إلاّ بهداية منه تعالى، ولا يصلح لها إلاّ المتصف بالإنابة التي هي الاتصال بالله تعالى وعدم الانقطاع عنه بالرجوع إليه مرة بعد أخرى، يقول الله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَالَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾(١)، وعليه، فإن الطباطبائي يخلص من ذلك كله إلى القول، بأن أهل الكتاب فاقدوا العماد الذي يجب عليهم أن يعتمدوا عليه في إقامة الدين(٢)، الذي هو من الثقل والقوة ما لا يتيسر حمله لكل إنسان، وهذا هو معنى: ﴿لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَىٰةَ وَالْإِنجِيلَ﴾(٣).

ومن المناحي التي ارتضاها الطباطبائي في تفسيره أيضاً، هو ذهابه إلى المعنى في الآية، ثم يلجأ إلى تعزيزه بقرائن مستفادة من الآية نفسها، أو من آيات أخرى، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ...﴾(٤)، نرى أن المفسّر اختار أن تكون الخلافة في الآية لله تعالى، وليست لنوع من الموجودات الأرضية، كانوا قبل الإسلام في الأرض، وأن الخلافة ليست مقصورة على شخص آدم عليه السلام، بل بنوه يشاركونه فيها من غير اختصاص، وقد أيد الطباطبائي، عموم الخلافة بآيات من القرآن كقوله تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى الْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِم

(١) سورة الشورى، الآية: ١٣.
(٢) را: الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٦، ص٥٤.
(٣) سورة المائدة، الآية: ٦٨
(٤) سورة البقرة، الآية: ٣٠.
(٥) سورة الأعراف، الآية: ٦٩.

لِنَنظُرَ كَيۡفَ تَعۡمَلُونَ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَيَجۡعَلُكُمۡ خُلَفَآءَ ٱلۡأَرۡضِ﴾[٢].

وكما نلاحظ الطباطبائي في تفسيره يستعين ببعض الآيات زيادة في الإيضاح للمعنى واستكشافاً للمراد، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡمُسۡتَقَرُّ﴾[٣]، فهو استعان ببعض الآيات لحصر المستقر إليه تعالى يوم القيامة، إذ لا مستقر إلى غيره ولا ملجأ يلتجأ إليه، وذلك أن الإنسان سائر إليه كما قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجۡعَىٰٓ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلۡمُنتَهَىٰ﴾[٦]، إلى غير ذلك من الآيات التي فسرّها بالآيات دونما حاجة إلى منهاج آخر لاستبيان معانيها.

إن المتتبع والمتدبر بتفسير الميزان للطباطبائي يجد الكثير من هذا التفسير الذي يرتكز إلى القرآن من دون الاشارة إلى الرواية، أو إلى غيرها مما قد يحتاجه المفسر من لغة وبلاغة، وتاريخ، ولكن الطباطبائي ارتضى لتفسيره هذه المنهج لكونه يؤدي بالمفسر إلى الكشف عن المعارف والحقائق القرآنية أكثر من أي نهج آخر، ولعل هذا هو الذي ميز تفسير الميزان عن سواه، وجعل منه تفسيراً جديداً في بابه، حتى أننا نجد الطباطبائي في كثير مما يستطرد فيه من شواهد قرآنية لتأكيد رؤيته وصوابية منهجه، وقد تقدم الكلام في نماذج على سبيل المثال لا الحصر، ويمكن مراجعة تفسير الميزان للوقوف على هذه الحقيقة المتجلية فيه والمميزة له.

**ب - في بيان المحكم والموضوعي:**

يرى الطباطبائي أنه يمكن الاستعانة بالقرآن الكريم لتعين مصطلح معين يرد

(١) سورة يونس، الآية: ١٤.
(٢) سورة النمل، الآية: ٦٢.
(٣) سورة القيامة، الآية: ١٢.
(٤) سورة الانشقاق، الآية: ٦.
(٥) سورة العلق، الآية: ٨.
(٦) سورة النجم، الآية: ٤٢.

في بعض آياته، كتعيينه معنى الدعاء والاستجابة والتوبة والتوحيد والرزق والعبادة والجهاد، ويعتمد في تعيين ذلك على تجلية الآيات التي تعرضت لها، وهذه الطريقة بالذات تعد من النظرة الموضوعية في التفسير، إذ كثير ما انتقل الطباطبائي في تعيين هذه المواضيع (المفاهيم) ضمن أبحاث قرآنية اعتمد فيها النظرة الموضوعية في القرآن، والتي تسمى بالتفسير الموضوعي، وهو المنهج السليم للكشف عن معاني القرآن[1]، ولهذا المنهج شواهد كثيرة في تفسير الميزان يمكن أن نشير إلى بعضها فيما عرض له الطباطبائي في موضوع الجهاد، حيث رأى أن الله تعالى أمر بالقتال، فقال الله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَٱقۡتُلُوهُمۡ حَيۡثُ ثَقِفۡتُمُوهُمۡ وَأَخۡرِجُوهُم مِّنۡ حَيۡثُ أَخۡرَجُوكُمۡۚ وَٱلۡفِتۡنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلۡقَتۡلِۚ وَلَا تُقَٰتِلُوهُمۡ عِندَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِيهِۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمۡ فَٱقۡتُلُوهُمۡۗ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[3]. فالطباطبائي، بموضوعيته المعهودة، يرى تحت عنوان الجهاد الذي يأمر به القرآن، أن القرآن يأمر المسلمين بالكف عن القتال، والصبر على الأذى في سبيل الله تعالى، كما قال الله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ مَّا عَبَدتُّمۡ ۝٤ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ۝٥ لَكُمۡ

(١) قد يسأل البعض، هل ثمة قاسم مشترك بين رؤية الطباطبائي في المنهج الموضوعي، وبين رؤية الشهيد محمد باقر الصدر لهذا المنهج؟ لا شك في أن رؤية كل منهما تتطابق مع الأخر في اعتبار المنهج الموضوعي، وفي كونه يتجاوز المنهج التجزيئي بخطوة كما يرى الصدر لكونه يُخرج المفسّر من سلبيته مع القرآن ليكون أكثر إيجابية في تحديد ومناقشة المواضيع التي يعرض لها القرآن في ميدان الحياة. فالمفسر من خلاف المنهج الموضوعي يمكنه من خلال تفسير القرآن بالقرآن، كما يرى الطباطبائي، أن يخلص إلى موقف، وإلى تحديد نظرية، أما في التجزيئي، فإنه يكتفي بإبراز عبقريته اللغوية والأدبية والروائية. والحق يقال: إنه مثلما أخرج صاحب جواهر الكلام، محمد حسن النجفي، الفقه من الدائرة الجزئية إلى الدائرة الموضوعية، فكذلك كل من الشهيد الصدر والمرحوم الطباطبائي استطاعا كل منهما على طريقته إخراج التفسير من دائرة الآيات المستقلة إلى دائرة الموضوعية، بحيث يكون الموضوع هو الأساس وليس رؤية المفسر بهذه الآية أو تلك. ولعله يمكن القول إن الشهيد الصدر امتاز عن الطباطبائي في كونه عرض للمنهج التوحيدي، الذي يوحد بين النص القرآني والتجربة لا على نحو إخضاع القرآن للتجربة، وإنما على نحو استخلاص المواقف الرسالية اتجاه ما يعيشه الإنسان من تجارب علمية وعملية، اجتماعية وسياسية، وقبل ذلك عقائدية. ولا شك في أن هذا كله يبقى غير ممكن ما لم يفسر القرآن بالقرآن كخطوة أولى باتجاه الموضوعية، وهذا ما يشكل رؤية منهجية مشتركة بينهما.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٩٠.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٩١.

دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾[1]. وقال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ ...﴾[2]، وكأن هذه الآية تشير إلى قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[3].

ثم نزلت آيات القتال، فمنها ما نزل بالقتال مع مشركي مكة، ومن معهم بالخصوص كقوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ (٣٩) الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾[4]. ومنها ما نزل بالقتال مع أهل الكتاب، كما قال الله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾[5]. ومنها ما نزل بالقتال مع مطلق الكفار، كما قال الله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾[6]. خلاصة الأمر، أن القرآن يبين أن الإسلام ودين التوحيد مبني على أساس الفطرة، وهو القيم على إصلاح الإنسانية في حياتها، كما قال الله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[7]. وهكذا، فإن إقامة الدين والحفاظ عليه هو أهم حقوق الإنسانية المشروعة، ثم يذكر القرآن أن الدفاع عن هذا الحق فطري ومشروع، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ

(١) سورة الكافرون، الآيات: ١-٦.
(٢) سورة النساء، الآية: ٧٧.
(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠٩.
(٤) سورة الحج، الآية: ٣٩.
(٥) سورة التوبة، الآية: ٢٩.
(٦) سورة التوبة، الآية: ١٢٣.
(٧) سورة الروم، الآية: ٣٠.

بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾[2]، وكما نلاحظ أنه تعالى سمى الجهاد والقتال، الذي يُدعى إليه المؤمنون محيياً لهم، ومعنى ذلك أن القتال، سواء أكان بعنوان الدفاع عن المسلمين، أم كان قتالاً ابتدائياً كل ذلك في الحقيقة هو دفاع عن حق الإنسانية في حياتها، على اعتبار أن الشرك بالله تعالى هو هلاك للإنسانية وموت للفطرة[3] ... مما تقدم، يمكن القول: أنه ينبغي، كما نفهم من تفسير الطباطبائي، أن يكون للإسلام حكم دفاعي في تطهير الأرض من الشرك والوثنية، وإخلاص الإيمان لله تعالى. فالقتال الذي تذكره الآيات ليس عدواناً، وإنما هو إماتة للشرك، أو لإعلاء كلمة الحق، على كلمة الشرك والكفر. وعلى أهل الكتاب الذين لا يؤمنون بالله تعالى، وهذا ما تلحظه الآية المباركة لجهة أن أهل الكتاب لا يؤمنون بالله ورسوله، ولا يدينون دين الحق، فهم وإن كانوا على التوحيد، ولكنهم مشركون بالحقيقة،والدفاع عن حق الإنسانية يوجب حملهم على دين الحق[4] والقرآن وإن لم يشتمل على حكم صريح في ذلك، لكنه يبوح بالوعد بيوم للمؤمنين على أعدائهم لا يتم أمره إلاّ بانجاز الأمر بهذه المرتبة من القتال، وهو القتال لإقامة الإخلاص في التوحيد، كما قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾[5]. وهنا، ربما يتوهم متوهم أن ذلك وعد بنصر إلهي بمصلح غيبي من غير توسل بالأسباب الظاهرة، لكن هذا ينافيه قوله تعالى: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[6]؛ فإن الاستخلاف، إنما هو بذهاب

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥١.

(٢) سورة الأنفال: الآية: ٢٤.

(٣) را: الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٢، ص٦٧، وج٦، ص٣٤٨، وج٢، ص٦٣.

(٤) م.ع، ج٢، ص٦٣.

(٥) سورة التوبة، الآية: ٣٣.

(٦) قال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ...﴾ سورة النور، الآية: ٥٥.

بعض وازالتهم عن مكانهم ووضع أخرين مقامهم ففيه إيماء إلى القتال...

وكيف كان، فإن منهجية الطباطبائي في التفسير تتظهّر فيما اعتمده من تفسير موضوعي في باب الجهاد من خلال تفسير القرآن بالقرآن، وربما يتوهم البعض أن الإسلام في تشريعه للجهاد يخرج عن طور النهضات الدينية المأثورة من الأنبياء السالفين، وهذا ما قد تلخص جوابه في أن الدين والإسلام، إنما كان يعتمد في سيره وتقدمه على الدعوة والهداية دون الإكراه على الإيمان بالقتال المتتبع للقتل، ولذلك ربما سماه بعضهم كالمبلغين من غير المسلمين بدين السيف والدم، أو دين الإجبار والإكراه، وكيف يكون ذلك، وقد قال الله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾[١].

إن التتبع لتفسير الميزان ولمنهج الطباطبائي في هذا التفسير في أي باب من أبوابه، سواء في باب التوحيد والإيمان، أم في باب العمل الصالح، أم في مجال القصص القرآني، لا بد أن يلحظ الانسجام التام في منهجه، وخاصة فيما اعتمده من تفسير موضوعي إلى جانب منهجه الأساس الذي هو تفسير القرآن بالقرآن، وعموماً يمكن القول: إن الطباطبائي فيما ارتضاه من طريقة في تفسير القرآن بالقرآن، استطاع أن يقدم خدمة جليلة للإسلام والمسلمين في ما كشف عنه من حقائق ومعارف قرآنية، هذا فضلاً عما قام به في تفسيره من ترجيح وموازنة بين الأقوال والأراء السابقة على تفسيره، وهي الموازنة ذاتها التي اعتمدها لرفض الروايات أو قبولها، وذلك كله إنما يكون بسبب علمه الواسع، وإحاطته الكبيرة بالعلوم والمعارف الدينية، وكما يقول الآملي في طريقة الطباطبائي: «**كانت الطريقة الفذة التي اعتمدها تفسير الميزان تتمثل في تحديده وتعيينه للآيات الرئيسية والجذرية في القرآن، الأمر الذي كان من شأنه أن يفتح أبواب العلوم في الآيات**

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥٦.

**الأخرى، وهو ما يمكن ملاحظته في روايات المعصومين عليهم السلام، ونادراً ما وجد في تفاسير السابقين، وبالتعرّف على الآيات الرئيسية والجذرية لشجرة القرآن الكريم يتضح انعكاس تأثيراتها على الآيات الفرعية الأخرى»[١].**

## ثانياً: منهج الطباطبائي ومناهج المفسرين

تقدم الكلام في أن تفسير القرآن لم يكن أمراً طارئاً أو حديثاً في حياة المسلمين، وإنما هو ممتد في التاريخ والزمان إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، حيث كان لا بد من تفسير القرآن وتعلم الأحكام، والاهتداء إلى آيات الله البينات، ولعله من دواعي التفسير أن الآيات نفسها، رغم فصاحتها ووضوحها احتاجت للشرح والتفصيل للكشف عن أبعادها. ومن أجل هذا، كما يرى سبحاني، قام المسلمون بعد عهد الرسالة بتدوين ما أُثر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو الصحابة والتابعين، أو أئمة أهل البيت عليهم السلام في مجال كشف المراد وتبيين الآيات[٢]، وهذا لا ينفي كون الآيات جاءت بلغة عربية فصيحة، وقد علمنا أنه ليس معنى أن يكون الكلام عربياً سليماً، وفصيحاً بليغاً إنتفاء الحاجة إلى تبيينه، وهذا نظير ما إذا أراد رجل وصف كتاب أُلف في علم الطبيعة، أو في علم الفيزياء، فيقول: ألف الكتاب بلغة واضحة وتعابير سهلة، فلا يهدف قوله هذا إلى استغناء الطالب عن المعلم؛ ليوضح له المطالب، ويفسّر له الأحكام، ويقعّد له القواعد...

إن السؤال الذي كان مطروحاً وما يزال، هو لماذا هذا الكم الهائل من التفاسير؟ وهل جميع هذه التفاسير تعبر عن الحقيقة القرآنية وتنطق بها؟ وهل المسلمون بحاجة إلى ذلك؟

أسئلة كثيرة يمكن للباحث في علوم ومعارف القرآن أن يطرحها، ولا شك أيضاً

---

(١) را: آملي، عبد الله، دراسات في فكر الطباطبائي، سلسلة أعلام الفكر والاصلاح في العالم الإسلامي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط١، ٢٠١٢، بيروت، ص٩٧.

(٢) را: السبحاني، جعفر، المناهج التفسيرية في علوم القرآن، م.س، ص١٥.

في أن هذه الأسئلة كانت مثار جدل وتأمل عند الطباطبائي، وقد اختار من الأجوبة ما يلائم منهجه في التفسير، إذ هو لم ينف الحاجة إلى هذه التفاسير، وإنما لاحظ عليها وانتقد مناهجها، لكونها أخرجت القرآن عن كونه مبيناً لذاته ولكل شيء، ليكون محتاجاً إلى هذه التفاسير فيما انطوت عليه من روايات وتاريخ ولغة وإعراب، ومباحث ألفاظ، وكلام وفلسفة وتصوف، إلى غير ذلك مما يدفع بالمتأمل والمتدبّر بالقرآن إلى الاعتقاد بأن ما ذهب إليه هذا المفسر أو ذاك، هو المبين والمبيّن لآيات الله تعالى!!

مما تقدم، نرى ضرورةً لايجاز الكلام فيما بين منهج الطباطبائي ومناهج المفسرين من تمايز بهدف توضيح ما هو ملتبس في الرؤية المنهجية التي احتكم إليها المفسرون في تعاملهم مع الأيات القرآنية، لعل ذلك يكون كاشفاً عن حقيقة التمايز بين المناهج التفسيرية من جهة، وبين هذه المناهج ومنهج الطباطبائي من جهة ثانية، لما في ذلك من الأهمية والجدوى في موضوع لا يزال الجدل والكلام فيه قائماً، وقد يكون السؤال الذي يطرح بإلحاح هنا هو، هل أفادت المناهج التفسيرية في الكشف عن الحقائق والمعارف القرآنية، بالطريقة التي تسمح لهذا المفسر، أو ذاك بالخلوص إلى موقف رسالي، أو نظرية قرآنية في هذا المجال أو ذاك؟ أم أنها تسببت بالمزيد من الإلتباسات في فهم النصوص والروايات، لما شاب هذه الأخيرة من اضطراب في النقل والصحة، وما إلى ذلك مما عرض له المأثور وجعل القرآن وتفسيره رهناً له على نحو ما سنبين لاحقاً؟

### أ - الطباطبائي والمناهج التفسيرية:

لقد روي عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام ما يسهّل على المسلمين طريقة الإستفادة من القرآن الكريم، فقال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «**إن القرآن يصدق بعضه بعضاً ويشهد بعضه على بعض...**»[(١)]، كما روي عن أهل البيت عليهم السلام: «**ذلك القرآن**

---

(١) الطباطبائي، تفسير الميزان، م.س، ج١، ص١٥.

**فاستنطقوه..»**[١]، وأن القرآن هو في كل زمان جديد، ولم يجعله اللّه تعالى لزمان دون زمان ولناس دون ناس»[٢] إلى غير ذلك من الروايات التي من شأنها أن ترشد المفسّر، سواء أكان ذلك في الماضي، أم في الحاضر، إلى ما ينبغي أن يكون عليه من منهج. ولكن رغم ذلك الوضوح في الهداية عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام نجد أن كثيراً من المفسرين قد التبس عليهم الأمر، وبدأوا بتخيّر المناهج لتفسير كتاب اللّه تعالى، وقد بلغ بعضهم في منهجه إلى حد أن القرآن أصبح سهل الفهم والاستيعاب أكثر من تفاسيرهم، واللّه تعالى، كما نعلم، يريد بالناس اليسر وليس العسر!، وإذا أردنا أن نوغل في قدم التفسير، فإننا نجد ابن جرير الطبري) (ت٣١٠هـ)في طليعة التفسير الأثري، الذي اكتفى بنقل الكثير من الروايات عن النبي والصحابة والتابعين في استيضاح النصوص القرآنية، وهو الذي أنبأ في منهجه عن ضرورة التمحيص في الروايات، لكونها مشوبة وغير ثابتة في صدورها كما جاء في مقدمة تاريخه[٣]، وقد يكون من المناسب الإيغال في القدم إلى القرنين الأولين من الهجرة، لنجد أن حال المفسرين هو كحال الطبري تماماً، حيث نجد مجاهد وقتادة وابن أبي ليلى والشعبي والسدّي وغيرهم في القرنين الأولين لم يزيدوا على طريقة سلفهم من مفسري الصحابة شيئاً غير أنهم زادوا من التفسير بالروايات ، وبينها، كما يقول الطباطبائي، روايات دسّها اليهود أو غيرهم، فأوردوها في القصص والمعارف الراجعة إلى الخلقة كابتداء السماوات وتكوين الأرض والبحار، وعثرات الأنبياء وتحريف الكتاب، وقد كان يوجد بعض ذلك في المأثور عن الصحابة من التفسير والبحث[٤].

إن ما ينبغي على الباحث أن يناقشهُ، وأن يتدبر فيه في مناهج المفسرين، إضافة

---

(١) الإمام علي، نهج البلاغة، م.س، الخطبة: ١٩٢.

(٢) الطباطبائي، محمد حسين، القرآن في الإسلام، م.نس، ص٢٨.

(٣) را: الطبري، ابن جرير، تاريخ الأمم والملوك (ت٣١٠)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ج٢١، ص٢٧.

(٤) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١، ص١١.

إلى التساؤل بشأنه، هو الاستغراق في الروايات والإكثار منها، في وقت كان الأجدى فيه هو التأمل فيما تواتر عن رسول الله ﷺ بشأن طريقة فهم وتفسير كتاب الله تعالى، الذي يُفسر بعضه بعضاً، ويشهد بعضه على بعض، وينطق بعضه ببعض، فلماذا لم يكن الاستغراق في هذا الحديث وأمثاله للتخفيف من غلواء الروايات؟ وهل القرآن يهدي إلى التي أقوم بهذه الروايات، أم أن لهذا القرآن إماماً ينطق به ويترجمه لتتحقق الغاية من إنزاله وتلقيّه؟؟

لا شك في أن ضرورة البحث في هذا المجال تحتم على الباحث الإشارة إلى جملة المناهج التي عرفها تاريخ المسلمين، ولو بالإجمال للتعرف إلى أهم ما تميزت به هذه المناهج، وذلك بهدف استخلاص نتيجة فيما يتعلق بمنهج الطباطبائي. هذا المنهج الذي يعود إلى عصر الرسالة في تفسير القرآن بالقرآن، ويكشف في الوقت عينه عن إخفاقات المناهج التفسيرية في ما آلت إليه من نتائج، وعبرت عنه من حقائق، فنقول: إن المناهج التي تعاملت مع القرآن، وهي المناهج الأساسية التي ظهرت في حياة المسلمين، واختلفت فيما بينها إلى حد التكفير، هذه المناهج هي التي أدت في كثير من معطياتها ونتائجها إلى أن تجعل من القرآن مجموعة روايات ناطقة بهذا الشخص أو ذاك؟ أو مادحة لهذه الفرقة أو تلك، ولعل أكثر المناهج التباساً في هذا المجال، هو منهج التفسير بالمأثور، والذي تعامل معه الطباطبائي بحذر شديد، إلاّ أن تكون الرواية صادرة عن أهل بيت العصمة الذين جعلهم الله تعالى أبواباً لمدينة علمه وطهرهم تطهيراً، وهذا ما فرّق فيه الطباطبائي بين أن يكون التفسير للقرآن بالقرآن والسنة، وبين أن يكون التفسير للقرآن بالمأثور الذي لا يتضمن أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وخالف أحاديث أهل البيت عليهم السلام. فهذا المنهج في التفسير لا حجيّة له عند الطباطبائي[1]، وكما عرفنا أن هذا المنهج هو

(١) را: الطباطبائي، الشيعة في الاسلام، م.س، ص٧٤.

أقدم المناهج وأكثرها انتشاراً، وقد حظي هذا المنهج بكثير من الاهتمام من قبل المفسرين، وأخذ طابعاً متشدداً، ورفض مؤيدوه جميع المناهج المخالفة له.

أيضاً من المناهج التي سادت وظهرت في تاريخ المسلمين، المنهج اللغوي، الذي وإن كان ضرورياً لتفسير القرآن، إلاّ أنه ابتعد عن التفسير ليكون مجرد منهج لغوي وروائي هادف إلى إحكام الطوق على المفردات القرآنية[١]، وهذا ما رأى فيه الطباطبائي أمراً في غاية الإلتباس نظراً لما أدى إليه من تعقيد في بيان معنى الألفاظ والمفردات ما صرفه عن المعنى والمعرفة، وعن كثير من الحقائق القرآنية لحساب اللغة والإعراب، ومَن يطالع الفراء(ت٢٠٧هـ) وأبو عبيدة (ت٢١٠هـ)، وغيرهم يلحظ هذا الاهتمام باللغة والأدب ، فكان هذا المنهج أقرب إلى المباحث اللغوية منه إلى المبحث التفسيري، ويمكن أن نجد هذا الحال عند الطبرسي في مجمع البيان، إذ هو اهتم كغيره من المفسرين اللغويين اهتماماً كبيراً بمدلولات الألفاظ ومفرداتها، وفي سرد أراء اللغويين[٢] ...

فالطباطبائي يرى ضرورة اللغة في التفسير، ولكنه لم يرد لتفسيره الاستغراق في ذلك، بل اكتفى بإيراد اللغة والصور البلاغية في الآيات لبيان نكتة علمية تسهم في إيضاح المعنى، ولهذا نجد كثيراً ما يناقش الزمخشري لكونه إماماً لا يبارى في البلاغة، بهدف تجلية المراد من الآية وبيان معناها، وكما عُرف الزمخشري والرازي وغيرهما ببيان المناسبات والنظم بين الآيات نجد الطباطبائي اهتم بالمناسبة بين الآيات وبيان أوجهها من خلال السياق، وهذا ما سنتحدث عنه لاحقاً.

من المناهج أيضاً، منهج التفسير الصوفي، أو الإشاري، ويشمل التفسير

(١) يمكن للباحث في العلوم القرآنية أن يتأمل فيما هو عليه تفسير الطبرسي من أراء لغوية ونحوية وترجيح فيما بينها، إضافة إلى وجوه الإعراب، وفيما هو عليه تفسير الطباطبائي من ذلك، فهذا الأخير يستفيد من المعطى اللغوي لصالح الحقيقة القرآنية، فلا تجد فيه ما يماثل استطرادات الطبرسي أو الزمخشري أو الرازي، وغيرهم كثير في المجال اللغوي النحوي، بل يكتفي صاحب الميزان بإيراد القدر الذي يساعد في بيان الآية ويزيل من غموضها، وهذا لا يقلل من قيمة الطبرسي، أو غيره، وإنما الغاية من الإشارة إلى ذلك، هي إظهار ما تمايز به الطباطبائي عن غيره من المفسرين...

(٢) انظر: الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١، ص١٣.

العرفاني والصوفي ونحوهما، وقد ذهب البعض إلى عده من أوائل المناهج التفسيرية لوروده في بعض الروايات، وهناك من رد هذا المنهج إلى الإمام علي عليه السلام خالطاً بين زهده وتصوفه! في حين يرى الطباطبائي أن هذا المنهج ظهر مقارناً لانتشار البحث الفلسفي وتمايل الناس إلى نيل المعارف الدينية من طريق المجاهدة والرياضة النفسانية دون البحث اللفظي والعقلي[١] ...

أما المنهج العقلي والاجتهادي في التفسير، فحدث ولا حرج، باعتباره منهجاً خلط بين الكلام، والفلسفة واللغة والتصوف، فكان تفسيراً في كل شيء، إلا في القرآن، وهذا المنهج كما يرى الطباطبائي شاع بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في زمن الخلفاء باختلاط المسلمين بالفرق المختلفة من أمم البلاد المفتوحة بيد المسلمين وعلماء الأديان... وبعد نقل الفلسفة اليونانية إلى العربية في زمن السلطة الأموية أواخر القرن الأول من الهجرة، ثم في عهد العباسيين، وانتشار البحث العقلي الفلسفي بين الباحثين[٢] ... وقد حظي هذا المنهج باهتمام أصحاب المناهج العقلية في تفسير الشريعة كالمعتزلة والفلاسفة[٣]، وهذا المنهج يقف مقابل المنهج النقلي المتشدد، الذي رفض أي دور للعقل في مجال التفسير، وهنا تبدو المفارقة العجيبة، أن أصحاب منهج التفسير بالمأثور (النقلي) رفضوا المنهج العقلي والفلسفي، ولكنهم اعتصموا بمنهج التفسير بالرأي، الذي نهى عنه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وهو منهج، أي التفسير بالرأي،

---

(١) م.ع، ص١٥.

(٢) م.ع، ص١٦.

(٣) لا شك في أن الطباطبائي يقدر العقل ويرى له الدور الكبير في الكشف عن الحقائق والمعارف القرآنية، وإذا كان له موقف سلبي من منهج التفسير العقلي الذي اعتمده الفلاسفة، فهو لم يتخذ موقفه من العقل وإنما من طريقة اعتماده، على اعتبار أن الفلاسفة ومعهم المعتزلة قد حملوا ما لديهم من أفكار وقبليات فلسفية على الآيات، وهذا ما رأى فيه الطباطبائي خروجاً عن العقل الذي يحترمه القرآن، وكما أسلفنا، فإن الطباطبائي يميز بين الأدلة القاطعة، وبين ما هو رأي، وهذا ما بينه في الميزان بقوله: «إن الكتاب، والسنة القطعية، من مصاديق ما دل صريح العقل على كونهما من الحق والصدق، ومن المحال أن يبرهن العقل ثانياً على بطلان ما برهن على حقيته أولاً. را: الميزان، م.س، ج٥، ص٢٥٨.

كما يرى العلامة الطباطبائي، مرفوض لكونه عبارة عن ضرب للقرآن بالقرآن(١).

يبقى أن نشير إلى المنهج العلمي في تفسير القرآن، وهو المنهج الذي يحاول الباحثون في كل عصر تفسير القرآن به، والتعاطي مع القرآن وكأنه كتاب علمي يحتوي على نظريات، ويؤسس لقواعد علمية، في حين أن القرآن، كما أشار الطباطبائي، يتضمن إشارات علمية، ولا بد أن تكون علمية وصحيحة، وإن انتهت التجربة إلى خلاف ذلك، لاستحالة التصادم بين الحقائق القرآنية والحقائق العلمية(٢)، وهذا المنهج في التفسير مؤسس على الاستفادة من العلوم الطبيعية والتجريبية في فهم المراد من آيات القرآن الكريم، وكان ظهوره متأخراً عن المنهج الروائي، وبما أن القرآن ليس كتاباً علمياً، فإنه لا يمكن التكلف في استعمال هذا المنهج في تفسير القرآن نظراً لما قد يؤول إليه من التباسات في العلوم والمعارف والحقائق القرآنية، باعتبار أن الإشارة العلمية شيء، والنظرية العلمية شيء آخر. والحق يقال: إن هذا المنهج لا نرى له أثراً في تفسير ومنهج الطباطبائي، لكونه يُفسر القرآن بالقرآن، ويعطي تفسيراً للعلماء يختلف فيه كثيراً عن المفسرين القدامى، فهو يرى أن العلماء بالله هم الذين يعرفون الله تعالى باسمائه وصفاته وأفعاله معرفة تامة،

---

(١) هنا فرق كبير بين تفسير القرآن بالقرآن، وضرب القرآن بالقرآن، حيث روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «ما ضرب رجل القرآن بعضه ببعض إلا كفر». را: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، م.س، كتاب القرآن، الباب٤، الحديث(١). ومعنى هذا الحديث الصادق، هو أن يقوم الباحث أو المفسّر بتجزئة حقيقية القرآن، التي هي حقيقة واحدة متماسكة، والفصل بين الناسخ والمنسوخ، وقطع الصلة بين العام والخاص، ومن معاني الضرب أيضاً أن نفسر الآية بالهوى، أو أن تجيب الرجل في تفسير آية بتفسير آية أخرى، أو أن يهمل الباحث ما يوصل صدر الآية بذيلها، أو مَن يعمد إلى تغيير مسار معنى الآية، وتفسيرها بما يخالف معناها... إلى غير ذلك مما يعتبر ضرباً بالرأي... .

(٢) يستحيل التصادم بين الحقائق القرآنية وبين الحقائق العلمية، لأنهما من مشكاة واحدة، وينبغي أن يكون من المسلمات أن الحقائق القرآنية المتعلقة بأي جانب من جوانب الكون أو الإنسان، أو الحيوان، أو النبات، إذا كانت قطعية الدلالة، لا يمكن أن تصادمها حقيقة علمية توصّل إليها الجهد البشري... وما يثيره بعض الناس من توهم بوجود تناقض فهو سوء فهم للحقيقة القرآنية بأن يتوهمها قطعية الدلالة ولا تكون كذلك أو سوء فهم للحقيقة العلمية بأن يظنها حقيقة علمية وهي لا تزال في طور النظرية، يقول مصطفى مسلم: «نحن نقول باستحالة وقوع مثل هذا التناقض، لأننا نؤمن بأن القرآن منزل من خالق السماوات والأرض وواضع سننه ومدبّر شؤونه، وأن الحقائق العلمية التي تكتشف هي من صنعه ووضعه في هذا الكون، ولا يليق بحكمة الحكيم الخبير أن يخلق شيئاً على هيئة معينة ثم يخبرنا بخلافها حاشاه سبحانه، وهو القائل تعالى: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ سورة الملك، الآية: ١٤. را: مباحث في إعجاز القرآن، دار القلم، دمشق ط٤ سنة ٢٠٠٨ ص١٦٣.

أما العلماء الذين يعرفون حقيقة الخلق، فيما أشار إليه القرآن من آيات علمية، كما في سورة فاطر في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [1].

نلاحظ في تفسير هذه الآية أن أكثر المفسرين قد ذهبوا إلى القول بأن المقصود من العلماء في الآية الكريمة هم أهل العلم بكل ما خلق الله تعالى، وليس فقط علماء الصيام والقيام وحسب، وعلى هذا الرأي جل العلماء والمفسرين، في حين أن الطباطبائي لم يذهب إلى هذا القول رغم أن وحدة السياق بين صدر الآية وعجزها تؤلف نسقاً جدلياً فيها ذكر لبعض خلق الله العجيب، الذي لا يصل إلى معرفته الجهال به، ولعل الطباطبائي في ذلك لم يرد أن يخرج عن سياق التفسير الذي اختاره، حيث حصر العلماء بمن يتفكرون في ما يفضي بهم إلى معرفته تعالى، دونما اعتبار لوحدة النص مع التجربة[2]، وهذا ما تميز به، كما نعلم، الشهيد محمد باقر الصدر، عن السيد الطباطبائي، رغم اتفاقهما في إطار الرؤية الموضوعية في تفسير القرآن الكريم. وهنا يبدو لنا تمايز مهم وكبير بين المفسرين، ويحتاج إلى مزيد تدبر وعناية من الباحثين في علوم القرآن.

**ب - منهج الطباطبائي بين القبول والرفض:**

إذا كانت المناهج التفسيرية قد اضطربت في ما ارتكزت إليه، واعتمدت عليه من أسس وقواعد، فإن منهج الطباطبائي تمايز عنها في كونه استند إلى القرآن والسنة

---

(١) سورة فاطر، الآيتان: ٢٧ ـ ٢٨.

(٢) يرى الصدر أنه على المفسر أن يحمل كل تراث البشرية الذي عاشه، يحمل أفكار عصره، والمقولات التي تعلمها في تجربته البشرية ثم يضعها بين يدي القرآن ليحكم على هذه الحصيلة بما يمكن لهذا المفسّر أن يفهمه، أن يستشفه، أن يتبينه من خلال مجموعة آياته. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مرتكز هذا المنهج عند الصدر هو أن الحوار مع النص، والاستنطاق له، والجدلية معه، ومن ثم مواكبة الحياة، كل هذا هو الذي يشكل صلب آية نظرية معاصرة. را: محمد باقر الصدر، المدرسة القرآنية، دار التعارف، بيروت، ١٩٩٣، ص٥٧.

القطعية، وكما يقول سبحاني: «**إنه أسلوب في التفسير لم يرد مثله سوى في أخبار أهل البيت** عليهم السلام**، فكان العلامة أول من أثار انتباه الأمة الإسلامية إلى أهمية هذا الأسلوب التفسيري الذي عرف فيما بعد بـ(تفسير القرآن بالقرآن)، الذي يهدف إلى إزالة الغموض عن آية بواسطة آية أخرى**»[(١)]. وقد سبق لنا أن أشرنا في طيات كلامنا الماضي إلى أن الطباطبائي قد صدّر كتابه الميزان بالحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، الذي دعا فيه إلى اللواذ بالقرآن في زمن الفتن، وإلى أن القرآن هو الدليل إلى خير سبيل... إلى أن يقول صلى الله عليه وآله وسلم: فالقرآن يشهد بعضه على بعض، ويصدق بعضه بعضاً[(٢)]... . وهناك الكثير من الأحاديث عن أهل البيت عليهم السلام يرشدون فيها الأمة إلى استنطاق القرآن، كما في حديث علي عليه السلام: «**كتاب تبصرون به وتنطقون وتسمعون به، وينطق بعضه ببعض، ويشهد بعضه على بعض، ولا يختلف في الله، ولا يخالف بصاحبه عن الله تعالى**»[(٣)].

فالطباطبائي لم يعمل على تلفيق منهج تفسيري من التجربة التاريخية، ولا مما توصّل إليه المفسرون من مناهج، وإنما اختار هدفاً ومنهجاً تجاوز فيه الأنماط التفسيرية السائدة، وجمع بين نمطي التفسير الموضوعي والترتيبي، وفسّر القرآن بالقرآن، باعتبار أن القرآن هو تبيان لكل شيء، وكونه كذلك، فلا بد أن يكون مبيّناً ومفسراً لنفسه...[(٤)].

وعليه، فإنه لا معنى للقول بأن هذا المنهج التفسيري، هو مورد أخذ ورد، وقبول ورفض بين المفسرين، ذلك أن نهج الطباطبائي هو أقدم منهج، ويرجع استخدامه إلى زمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وقد استخدمه الأئمة عليهم السلام وبعض الصحابة والتابعين،

---

(١) انظر السبحاني، جعفر، الشمولية عند الطباطبائي، دراسات في فكره ونهجه، مركز الحضارة للتنمية، تأليف مجموعة مؤلفين، تعريب عباس صافي، ط١، بيروت، ٢٠١٢، ص٤٣.

(٢) را: الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١، ص١٢.

(٣) را: الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٧٥.

(٤) الطباطبائي، الميزان، م. س، ج١، ص٩-١١.

ولكن نظراً لما شاب حركة المناهج والتفاسير في تاريخ المسلمين من تداخل، سواء في العلاقة مع السلطة، أم في طريقة استخدام الروايات، أدى إلى أن تكون السيادة لمناهج شتى أصابت في الكثير، وأخطأت في الأكثر بما كانت تعيشه من تأثيرات سياسية واجتماعية لابست حركة التفسير وما تزال تلابسها حتى عصرنا الحاضر... إن الميزة التي انفرد بها الطباطبائي في منهجه وتفسيره لا تقتصر على مجرد تفسير القرآن بالقرآن، والآية بالآية وحسب، بل تميز في كونه منع من تداخل الرأي مع القرآن، وأعطى للبراهين العقلية مكانة متميزة في تفسيره، لأن العقل هو الطريق الموصل إلى أصول المعارف الإسلامية وفروعها، ومنه يمكن الحصول على المسائل الإعتقادية والأخلاقية، وكذا الكليات للمسائل العملية (فروع الدين)، ولكن جزئيات الأحكام ومصالحها الخاصة بها لم تكن في متناول العقل، وخارجة عن نطاقه[١]، ناهيك عما تميز به تفسير الطباطبائي في إجابته على كثير من الإشكاليات الحديثة، التي تتعلق ببعض آيات القرآن إلى جانب حلّه الإشكالات التي كانت تتعارض مع ظاهر الآيات القرآنية ونصوصها امتثالاً لأوامر الأئمة عليهم السلام، مخرجاً هذا النوع من الأحاديث من دائرة الصحة والثقة[٢]، إلى غير ذلك مما نجده من تمايزات في تفسير الميزان لجهة الفصل بين البحوث القرآنية ذات الصلة بالآيات، وبين البحوث الشخصية التي أفردها الطباطبائي لتكون رأياً خاصاً به، دفعاً لأي التباس يمكن أن يقع، بحيث يتوهم البعض أنه من القرآن وهو ليس من القرآن.

إذن، منهج الطباطبائي له تأسيساته في الكتاب والسنة، وإذا كان من أراء لا تجد تسويغاً لهذا المنهج، فإن ذلك يعود إلى منهجيّة المفسّر وما يعتقده بالقرآن والسنة والعقل، وهنا لا يسعنا إلاّ أن نشير إلى بعض الأدلة التي ارتكز إليها الطباطبائي في منهجه التفسيري فنقول:

---

(١) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٧٧.

(٢) السبحاني، جعفر، الشمولية عند الطباطبائي، م.س، ص٢٧٩.

إن الدليل الأول على هذا المنحى للطباطبائي في تفسيره، هو من القرآن الكريم، الذي جعل الله تعالى منه تبياناً لكل شيء، كما قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾(١). وقال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾(٢). وقال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾(٣). هذا بعض من الآيات القرآنية التي تحث الناس على التدبر بالقرآن، وكما يقول الطباطبائي: «**إنه من الواضح أن القرآن لو لم يكن مفهوماً من العامة، فإن مثل هذه الآيات لا اعتبار لها. فالقرآن نور وموضّح لكل شيء، وفي مقام التحدي، يطالب بتدّبر آياته، إذ ليس فيه أي اختلاف أو تناقض، وإذا كان بإمكانهم معارضته والإتيان بمثله فليفعلوا ذلك إن استطاعوا**»(٤).

أما من السنة الشريفة، فقد استدل الطباطبائي من خلال أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام على صحة تفسير القرآن بالقرآن، وهذا ما تقدم الكلام فيه، ويمكن أن يضاف إليه ما رواه السبحاني عن زرارة ومحمد بن مسلم، وهما من الفقهاء الشيعة المعروفين في عصر الإمامين الباقر والصادق، «**قلنا لأبي جعفر** عليه السلام: **ما تقول في الصلاة في السفر؟ كيف هي وكم هي؟ قال: إن الله يقول: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾**(٥)، **فصار التقصير في السفر واجباً كوجوب التمام في الحضر، قالا: قلنا: إنما قال: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾، ولم يقل «افعلوا» فكيف أوجب الله ذلك كما أوجب التمام في الحضر؟** قال: «**أوليس الله قد قال في الصفا والمروة: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾**(٦)، **ألا ترى أن الطواف واجب مفروض، لأن الله**

---

(١) سورة النحل، الآية: ٨٩.
(٢) سورة النساء، الآية: ١٧٤.
(٣) سورة النساء، الآية: ٨٢.
(٤) را: الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٧٩.
(٥) سورة النساء، الآية: ١٠١.
(٦) سورة البقرة، الآية: ١٥٨.

**ذكرها في كتابه وصنعهما نبيه صلى الله عليه وآله وسلم»**[١]. وهكذا نرى أن جملة ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ ربما أشارت إلى معنيين اثنين معاً، ولذلك لا ينبغي علينا الاستناد إلى ظاهر الآية دون دراسة بقية الجوانب المتعلقة بها[٢].

هناك الكثير من الروايات والنصوص التي يمكن أن يستدل بها على استخدام هذا المنهج، ولكن الذي منع من الدعوة إليه في تاريخ المسلمين هو الاستناد إلى غير السنة القطعية التي تلابست مع كثير من الروايات التي احتوى عليها المأثور وجعلها منهجاً لتفسير القرآن، وهي كما بين الطباطبائي اختلطت بروايات وقصص كثيرة دسّها اليهود وغيرهم من اعداء الإسلام، وكان لها الدور الكبير في توجيه المناهج، سواء في تفسير القرآن، أم في غيره.

كما لا يخفى أيضاً أن الطباطبائي هو من علماء الأصول الكبار، ويدرك جيداً معنى بناء العقلاء، الذي فسره الاصوليون بقولهم: «**هو صدور العقلاء عن سلوك معنى قبال واقعه ما صدوراً تلقائياً، وهم يتساوون في صدورهم عنه، على اختلاف أزمنتهم وأمكنتهم وتفاوت في ثقافاتهم ومعارفهم وتعدد في نِحلهم وأديانهم**»[٣].. وهذا البناء العقلائي يرشد إلى أنه من أجل فهم أي كتاب لا بد من مراعاة القرائن الموجودة فيه، فإذا جاء ذكر أحد المطالب بصورة مطلقة وعامة، وفي مكان أخر بصورة مقيدة وخاصة، فلا بد من النظر إلى الكلام بصورة كلية بوصفه مجموعة كاملة، وهذا هو المقصود ببناء العقلاء، والقرآن غير مستثنى من هذه القاعدة، وهذا ما نسميه باسم تفسير القرآن بالقرآن، والشارع المقدس لم يمنع من هذه الطريقة العقلائية، بل قام بتأييدها طبقاً لما تقدم. وهنا تجدر الإشارة إلى أن كثيراً من الصحابة والتابعين، كما بين الطباطبائي، قد استخدموا

---

(١) را: محمد بن مسعود بن عياش، تفسير العياشي، ج١، م.س، ص٢٨٨.

(٢) را: سبحاني، جعفر، الشمولية عند الطباطبائي، سلسلة أعلام الفكر والإصلاح، مركز الحضارة التنمية الفكرية والإسلامي، م.س، ص٤٩.

(٣) الحكيم، محمد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن، دار الهلال، النجف الأشرف، ١٤٢٧هـ، ص١٩٧.

هذه الطريقة، ولكنهم ولأسباب كثيرة لم يحولوها إلى منهج ورؤية عامة في سلوكهم العلمي، ولو أنهم كما يقول الطباطبائي، اهتدوا إلى هذه الطريقة وأسسوا لها المنهجية المطلوبة في حياتهم، لاستبان لهم الكثير من أبكار القرآن وحقائقه، ولكنهم استبدلوا، عن قصد أو عن غير قصد، الذي هو أدنى بالذي هو خير، وكان ما كان من مناهج تفسيرية لا تحصى، وكلها فيما ابتكرته لم تخلص إلى جزء مما خلص إليه الطباطبائي في تفسيره، وليس في هذا الكلام اجحافاً لأحد، نظراً لما تميز به الميزان من معارف وحقائق لم يسبق لمنهج من المناهج في تفسير القرآن أن وصل إليها، وهذا كله يعود الفضل فيه إلى المنهج الذي اعتمده الطباطبائي، ونقول اعتمده لأنه في الأصل هو منهج أهل البيت عليهم السلام في ما وجهوا الناس إليه طلباً للمعارف الدينية والقرآنية(١).

وكيف كان، فإن هذا المنهج التفسيري الذي اعتمده الطباطبائي لم يسلم من النقد لا من داخل مدرسة الطباطبائي، ولا من خارجها، فقد وجه إليه النقد ممن يرفضون المسحة العرفانية في التفسير(٢)، ويرون فيما يذهب إليه المفسّر من رؤية مثالية استحساناً ظاهراً، وقد تمنّى المفسّر «**معرفة**» لو أن الطباطبائي لم يتوسّع في تأويله ليجعل من القرآن كتاباً مكنوناً لا يمسّه إلاّ المطهّرون، مقابل وجود قرآنٍ ظاهري يتشكّل من ألفاظ وعبارات ذوات مفاهيم معروفة، وهذا ما علّله بعض الأساتذة المعاصرين بأنّ الرابط بين ذلك القرآن المحفوظ لديه تعالى، وهذا القرآن المعروض على الناس هو رابط العليّة، غير أن هذا كما يرى معرفة تكلّف في التأويل، وتحمّل في القول بلا دليل، ولعلّنا في غنى عن البسط فيه والتذييل(٣).

(١) را: معرفة، محمد هادي، التفسير والمفسرون في ثوبه القشيب، مشهد، الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية، ١٤٢٦هـ، ج٢، ص١٠٢٦.

(٢) انظر: معرفة، محمد هادي، تلخيص التمهيد، دار الميزان، بيروت، ط١، ١٩٩١، ص٤٦٧. فهو يتهم الطباطبائي بشدة ويرفض مسحته العرفانية في التفسير، يقول: فما الذي دعا الطباطبائي إلى القول بوجود قرآن مذخور ـ فرضاً ـ تأويلاً ووجوداً عينياً لهذا القرآن الحاضر؟ وهل يصح إذا كان للشيء وجودان، وجود مبذول ووجود محفوظ، أن يطلق على وجوده الأخر عنوان التأويل لهذا الوجود؟ إن هذا إلاّ كلام منبعث من ذوق عرفاني، بعيد عن مجال الجدل والإستدلال، نعم سوى استحسان عقلي مجرد!!!

(٣) م.ع، ج١، ص٤٠.

أما ما ذهب إليه الأخباريون بشأن هذا المنهج، فنقول: إن مرتكزهم في رفضه هو قولهم بعدم حجية ظواهر القرآن عندهم، وكونهم ذهبوا إلى هذا الرأي، فقد امتنع عليهم القول بذلك انسجاماً مع رؤيتهم، وهذه ليست المسألة الوحيدة التي هي موضع خلاف مع المدرسة الأصولية، بل هناك الكثير مما جمدت عنده المدرسة الأخبارية، ومنعت من تأويله وتفسيره إلاّ في نطاق الرواية، ويمكن لنا أن نحصر ما ذهب إليه هؤلاء بالآتي. فهم يرون أن الروايات دلت على اختصاص فهم القرآن بالنبي وأهل بيته عليهم السلام، وأين هذا الكلام مما ذهب إليه الطباطبائي بأن عامة الناس يفهمون كتاب الله تعالى، وأن العقل يدرك المعارف والأصول الاعتقادية[١].

كما ارتكز هؤلاء إلى ما جاء في القرآن بأن هناك من المضامين الدينية والحقائق القرآنية ما لا يمكن إلاّ للراسخين في العلم استنباطه والوصول إليه، إضافة إلى رأيهم فيما اشتمل عليه القرآن من آيات متشابهة، وهذا يمنع من التمسك بظواهره، وأين هؤلاء مما ذهب إليه الطباطبائي من أن قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ هو من الآيات المحكمة[٢].

وعموماً يمكن القول: إن هذه المدرسة الاخبارية في ما أسست له لم تصمد أمام المدرسة الاصولية بسبب جمودها عند الرواية، وضربها للبراهين العقلية، إلى غير ذلك مما اعتمدته لرفض بعض المناهج التفسيرية، سواء كان منهج تفسير القرآن بالقرآن، أم أي منهج عقلي آخر من المناهج التي استوى عليها المسلمون في تاريخهم. ولا شك في أن الأصوليين قد ناقشوا هذه الأدلة، وبيّنوا تهافت الكثير منها، وأظهروا أن تفسير القرآن بالقرآن ليس تفسيراً بالرأي، وكما بيّن السبحاني، أن الطباطبائي تميز في كونه اختار منهجه الفذ ليمنع من التفسير بالرأي الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

(١) را: الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٧٤.

(٢) يقول آملي: «كان الطباطبائي مطلعاً وعارفاً بجميع مُحكمات القرآن الكريم، ولطالما صرح بأن أكثر الآيات المحكمات وضوحاً هي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. را: أملي، عبد الله، الطباطبائي، فيلسوفاً ومفسراً، م.س، ص٧٣.

نعم، هناك تفاسير كثيرة سميت بتفسير القرآن بالقرآن في تاريخ المسلمين، ولكن تفسير الطباطبائي هو من أهم التفاسير على الاطلاق، لكونه فسر القرآن بالقرآن بشكل كامل خلافاً لمن استخدم هذا المنهج بطريقة جزئية، أو اختار مقتطفات لفهم حكم شرعي، أو مبدأ أخلاقي[١]، ولهذا نلاحظ الشيخ الطوسي مثلاً قد استفاد من هذا الأسلوب، ولكن ليس بالمقدار الذي يصنف معه تفسيره (التبيان) على هذا النهج، بل هو معدود من التفاسير الجامعة بين الأسلوبين العقلي والنقلي.

## ثالثاً: دلالة السياق في تفسير الطباطبائي

قال الزمخشري في أساس البلاغة: «... **ومن المجاز: ساق الله إليه خيراً، وساق إليها المهر، وساقت الريح السحاب، وفلان في ساقة العسكر، في آخره، وهو جمع سائق كقادة في قائد، ويقال: تساوقت الإبل: تتابعت، وهو يسوق الكلام أحسن سياق... وقامت الحرب على ساقها، وكشف الأمر عن ساقه...**»[٢].

وجاء في لسان العرب في شرح مادة (سوق)؛ ساق الإبل وغيرها يسوقها سوقاً وسوّق وسياقاً... وقال الله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾[٣]، والسياق: نزع الروح...»[٤]. وقال في المعجم الوسيط: «**ساق الله خيراً ونحوه: بعثه وأرسله...**»[٥].

أما في الإصطلاح، فمعنى السياق، هو بناء كامل من فقراتٍ مترابطةٍ في علاقته بأي جزء من أجزائه، أو تلك الأجزاء التي تسبق أو تتلو مباشرة فقرة، أو كلمة معينة،

---

(١) من التفاسير التي أخذت بهذا المنهج: تفسير الفرقان في تفسير القرآن للدكتور محمد الصادقي الطهراني، وتفسير آلاء الرحمن للشيخ محمد جواد البلاغي، تفسير القرآن للشيخ عبد الكريم الخطيب، تفسير أضواء البيان في إيضاح القرآن للشيخ محمد أمين مختار. را: معرفة، محمد هادي، التفسير والمفسرون، ج٢، م. س، ص١٠٢٥ ـ ١٠٢٧.

(٢) الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمد بن محمد، أساس البلاغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١، ص٣٧٥.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، إعداد يوسف خياط، نديم مرعشلي، دار لسان العرب، بيروت(د.ت) ج٢، ص٢٤٢.

(٤) المعجم الوسيط، قام باخراجه إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار، مطبعة مصر: ١٩٦٠، ص٢١٠.

(٥) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ،د مجدي وهبة وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٤، ص٢٨٨.

وهو ما يسمى بالقرينة الحالية، إذ إنه قد يعبر عن القرينة الحالية بالسياق[١]، نحو قول المتنبي:

فيوماً بخيلٍ تطردُ الروم عنهُمُ ويوماً بجودٍ تطرد الفقر والجَدْبا[٢]

فتطرد الثانية مجاز لغوي، والقرينة حالية؛ لأن الفقر لا يطرد.

وطالما أن البحث هنا في السياق في تفسير الطباطبائي، فيكون المحدد هو الإستفادة من سياق الآيات القرآنية، بحيث يظهر ذلك الارتباط الحاصل بين الألفاظ، أو العبارات، أو الجمل الناتج بسبب الإقتران الواقع بينهما... والسياق له عدة أقسام: فربما يكون السياق، سياق كلمات، أو سياق جمل، أو سياق آيات، وهذا ما سنحاول التعرف إليه في تفسير الطباطبائي نظراً لتميزه في إظهار الحقائق والمعارف القرآنية من خلاله، فنقول: لقد أثر السياق في تفسير الميزان إلى حدّ أنه اعتمد في مناقشته لكثير من الأقوال على سياق الآيات، وقد لازمته الفكرة السياقية في تفسيره، فكانت سمة مميزة له، وهذا يتضح من طريقة تعامل الطباطبائي مع النصوص والروايات التي حفل بها في تفسيره، حيث تراه يحدّد معاني الآيات، وأين نزلت في مكة، أو في المدينة من خلال السياق، ويمكن ملاحظة ذلك في بحوثه الروائية. فالطباطبائي، كمفسر، لم يبتعد عن ظروف الآية الزمنية وعلاقتها بما بعدها من الآيات، وهذا ما سيتضح لنا من خلال بعض النماذج، سواء في الآيات، أم في الروايات.

**أ - السياق في الآيات:**

قال الله تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[٣]، قوله: أدراكم به أي أعلمكم به، والعمر بضمتين أو بالفتح فالسكون، هو البقاء. وإذا استعمل في القسم كقولهم لعمري ولعمرك تعين الفتح، وهذه الآية، كما يرى الطباطبائي، تتضمن رد الشق

(١) ناصيف اليازجي، العرف الطيب في ديوان أبي الطيب، بيروت. (د.ت)، ج٢، ص٣٣٧.

(٢) انظر: ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير القرآن، التحرير والتنوير، ط الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤، ج١١، ص١٩٣.

(٣) سورة يونس، الآية: ١٦.

الأول من سؤالهم، وهو قولهم: «**أئت بقرآن غير هذا**»، ومعناها على ما يساعد عليه السياق، أن الأمر فيه إلى مشيئة الله لا إلى مشيتي، فإنما أنا رسول الله، ولو شاء أن ينزل قرآناً غير هذا ولم يشأ هذا القرآن ما تلوته عليكم، ولا أدراكم به، فإني مكثت فيكم عمراً من قبل نزول القرآن وعشت بينكم وخالطتكم وخالطموني، فوجدتموني لا خبر عندي من وحي القرآن، ولو كان ذلك إلي وبيدي لبادرت إليه قبل ذلك... فليس إلي من الأمر شيء، وإنما الأمر في ذلك إلى مشيئة الله، وقد تعلقت مشيته بهذا القرآن لا غيره أفلا تعقلون؟

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[(١)]. فظاهر السياق أن قوله ﴿إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ بيان لقوله: ﴿يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ﴾، ففيه إشارة إلى أن الحسرة إنما تأتيهم من ناحية قضاء الأمر، والقضاء إنما يوجب الحسرة إذا كانت بحيث يفوت به عن المقضي عليه ما فيه قرة عينه وأمنية نفسه، الذي كان يقدر حصوله لنفسه، ولا يرى طيباً للعيش من دونه لتعلق قلبه به، ومعلوم أن الإنسان لا يرضى لفوت ما هذا شأنه، وإن احتمل في سبيل حفظه أي مكروه، إلاّ أن تصرفه عنه الغفلة، فيفرّط في جنبه، ولذلك عقب الكلام بقوله: ﴿وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، يقول الطباطبائي: «**وفيما قدمناه كفاية عن تفاريق الوجوه التي أوردوها في تفسير الآية والله الهادي...**»[(٢)].

كما استعان الطباطبائي بالسياق لتعين معاني بعض الألفاظ الواردة في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[(٣)]. فهذا نفي لشأنية الإفتراء عن القرآن كما قيل وهو أبلغ من نفي فعليته، والمعنى ليس من شأن هذا القرآن ولا في صلاحيته أن يكون افتراء من دون الله يفتريه على الله تعالى، فهناك فرق بين أن تقول: ما كان

(١) سورة مريم، الآية: ٣٩.

(٢) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١٤، ص٥٠.

(٣) سورة يونس، الآية: ٣٧.

زيد ليقوم، وأن تقول: لم يقم أو ما قام زيد، إذ الأول يدل على أن القيام لم يكن من شأن زيد ولا استعد له استعداداً، والثاني ينفي القيام عنه فحسب، وفي القرآن مثله كثير، كقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ بِهِۦ مِن قَبْلُ﴾[1] وقوله: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾[3]، فالسياق يرشد إلى الشأنية وليس إلى الفعلية وهذا قلما التفت إليه أحد من المفسرين، ما يجعل للطباطبائي الفرادة في استفادة المعنى الحقيقي للآية من خلال السياق، سواء من خلال الارتباط الحاصل بين الألفاظ، أو العبارات، أو الجمل...ومن جملة ما استفاده الطباطبائي بالسياق أيضاً ما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾[4]. وللمفسرين رأيان في هذه الآية:

الرأي الأول، قال: إن معنى اللهو في هذه الآية، هو المرأة والولد وهي إشارة إلى نفي عقائد المسيحيين، الذين يعتقدون أن لله تعالى زوجة وولداً. أما الرأي الثاني، فذهب إلى أن معنى اللهو هو التسلي، أو الأهداف غير المعقولة، وعلى هذا يكون معنى الآية أن هدف الخالق ليس التسلي، وقد تمسك أصحاب الرأي الثاني بالسياق لرد الرأي الأول، لأن ارتباط الآيات أعلاه سينقطع بالآيات السابقة، فضلاً عن أن كلمة (اللهو) إذا جاءت بعد كلمة (اللعب) فتعني التسلي وليس المرأة والولد[5]، وقد استفاد الطباطبائي من هذه الطريقة في تفسير القرآن بالقرآن، واستدل بمفهوم السياق في كثير من الموارد في تفسير الميزان[6].

---

(١) سورة يونس، الآية: ٧٤.

(٢) سورة الشورى، الآية٥٣.

(٣) سورة العنكبوت، الآية: ٤٠.

(٤) سورة الأنبياء، الآية: ١٧.

(٥) انظر: مكارم الشيرازي، ناصر، تفسير الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، مؤسسة الأعلمي، بيروت ط١، ٢٠٠٧، ج١٣، ص٣٧٠ - ٣٧١.

(٦) يقول الطباطبائي: «وحجة الآيتين - كما ترى - تعتمد على معنى اللعب واللهو، واللعب هو الفعل المنتظم الذي له غاية خيالية غير واقعية كملاعب الصبيان... وإذ كان اللعب بما تنجذب النفس إليه يصرفها عن الأعمال الواقعية، فهو من مصاديق اللهو هذا. را: الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١٤، ص٢٦٠.

ومما يمكن أن نعرض له ونناقش في سياقه، هو ما لم يستو لنا وجه تفسيره عند الطباطبائي في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾[(١)]، حيث نرى أن الآية تتحدث في سياق واحد عن العلماء الذين حصرهم الطباطبائي بالعلماء بالله تعالى، وهم الذين يعرفون الله تعالى بأسمائه وصفاته وأفعاله معرفة تامة... والمراد بالخشية حينئذ حق الخشية، ويتبعها خشوع في باطنهم، يقول الطباطبائي: «**هذا ما يستدعيه السياق في معنى الآية**»[(٢)]. وهكذا، فإن المفسّر يصر على أن السياق لا يفيد أكثر من هذا المعنى، الذي يحصر العلماء بمن خشي الله في صيامه وقيامه ومعرفة صفاته وأسمائه، رغم أن الآية، كما سبق من القول في مبحث مناهج المفسرين ومنهج الطباطبائي، تتحدث عن العلماء بشكل مطلق، الذين يعرفون حقيقة الخلق، ويكتشفون أسراره، سواء في مجال التشريع، أم في مجال التكوين، فلماذا حصر الطباطبائي معنى الآية بمن يعرف الله بأسمائه وصفاته، ويحسم الرأي في كون السياق يستدعي ذلك، في حين أن جل العلماء يذهبون إلى القول بأن العلماء هم مطلق العلماء وليس من يعرف حق الصيام والقيام فقط؟، وقد قلنا في ما سبق أنه يمكن إعادة النظر فيما ذهب إليه الطباطبائي على اعتبار أن صدر الآية يؤلف مع عجزها نسقاً جدلياً... ولا نرى أن سياق الآية المباركة يحصر العلماء بعلماء الشريعة، لأن كل عالم حقيقة يخشى الله تعالى، سواء أكان عمله في دائرة التكوين، أم في دائرة التشريع، فالكل يقوم باكتشاف أسرار الله في خلقه، فعالم النبات في النبات، وعالم الفيزياء في الطبيعة، وعالم التشريع في القرآن، ولعل السيد الطباطبائي لم يرد أن يخرج من دائرة السياق باستلهام معانٍ من خارج الدلالة القرآنية الظاهرة. كما يمكن القول أيضاً، أن هناك الكثير من السياقات التي يمكن إعادة النظر فيها،

---

(١) سورة فاطر، الآية: ٢٨.

(٢) الطباطبائي، الميزان، م.س، ١٧، ص٤٣.

لأن الإنسان يتفاعل مع نص مطلق وهادف إلى تبيان الحقيقة، ويمكن للإنسان أن يحيط بأسرار هذا الكتاب الكريم، وإلا فما يكون معنى وفائدة،

أنه كتاب لكل ناس في كل زمان، وأنه في كل زمان جديد كما روي عن الرضا، حيث يمكن أن يكون مفاد السياق مطلق العلماء، وليس مجرد علماء القيام والصيام وسائر التكاليف والمعارف الدينية. ولا شك في أن الطباطبائي كان متواضعاً في تفسيره، فلم يخلط بين ما يراه دلالة سياقية، يراها مناسبة، وبين ما قد يصحّ أو لا يصحّ تفسير القرآن به من روايات أو آيات، فاكتفى بدلالة السياق على النحو الذي يُظهّر رأيه وفاقاً لدلالات من آيات وروايات أخرى، وهو يشير إلى هذا منعاً لأي التباس، بحيث يُظنّ أن الطباطبائي يريد أن يفرض رأيه على كتاب الله تعالى، مما قد يؤدي سهواً إلى الإنضواء تحت عنوان(مدرسة الرأي)[١]... فالطباطبائي عالم في المعقول والمنقول ويخشى الله تعالى حق خشيته، وقد بلغ من التقوى درجة قلما بلغها إنسان عايشه وتفاعل معه علماً وعملاً. ولهذا، نجده دائماً يحرص على أن لا يخلط بين تفسير الآيات وما يراه بشأنها من بحوث اجتماعية، وفلسفية، وروائية.

كما نلاحظ أيضاً أن الطباطبائي قدس سره لم يرد أن يجهد طالب الحقائق القرآنية بعروض السياقات التي تفنن فيها علماء اللغة والبلاغة والصرف، وغير ذلك مما اصطلح عليه العلماء قديماً وحديثاً بأنماط السياق المختلفة كما اعتاد بعض المفسرين، كالسياق النحوي واللغوي والصوتي والعرفي والمعجمي والقصصي، أو ما اصطلح عليه بالسياق الخارجي من سياق في المقام والحال، أو السياق الاجتماعي والتاريخي، وسياق الموقف إلى غير ذلك مما يمكن أن يطلب من مظانه. فلم يرد الطباطبائي أن يُغرق تفسيره في هذه السياقات المتعددة والمختلفة فيما بينها ليجعل من تفسيره كتاباً وموسوعة في التفسير، كما فعل أسلافه من المفسرين، وإنما أراد أن يُفسر القرآن بالقرآن على النحو الذي يستطيع معه أن يبين المعاني والحقائق والمعارف

---

(١) السبحاني، جعفر، الشمولية عند الطباطبائي، م.س، ص٥٠.

القرآنية، التي يجب أن يهتدي إليها الإنسان في طريقه إلى الله تعالى، وكل ما احتاجته هذه الطريقة، وهذا الهدف المقدس استعان به الطباطبائي ليكون تفسيره منسجماً مع هدفه[١]، ولهذا، هو اعتمد السياق واستفاد منه بما يسمح له بيان المراد من الآيات القرآنية، سواء في مجال اللغة أو في مجال الاجتماع، أو في مجال القصص، فكل علم المفسّر إنصب على استكشاف الكنوز والمعارف القرآنية، وقد وفق أيما توفيق في ذلك نظراً للبراعة والمعرفة التي تميز بها في الاستفادة من السياق، سواء في مجال الكلمات أو العبارات، أو الجمل، وهذا لا يعني، كما سلف القول، أن الطباطبائي، لم يترك شيئاً إلا قدّمه في تفسيره، فهذا مما لا يقدر عليه إلاّ مَن اصطفاه الله تعالى لتلقي كتابه، ويسّره بلسانه ليبشر به المتقين وينذر به قوماً لُدّاً.

**ب - السياق في الروايات:**

لقد استعان الطباطبائي أيضاً بالسياق في قبول الروايات ورفضها، وقد ظهر هذا الأسلوب عنده في روايات أسباب النزول، فهو اعتمد في قبول أكثر الروايات على ما يلائم السياق كما ظهر في تعليقه على ما جاء في تفسير البرهان عن الإمام علي عليه السلام أنه قال: فينا والله أهل بدر نزلت هذه الآية: ﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ﴾[٢]، يقول الطباطبائي: «**إن وقوع الجملة في سياق هذه الآيات وهي مكية يأبى نزولها يوم بدر، أو في أهل بدر**[٣]، **وكما نلاحظ أن الجملة جاءت في قوله تعالى: ﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٖ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾، وهي أيضاً في سياق**

(١) لاحظ مثلاً كيف أن الطباطبائي ينشد الفائدة من تفسيره، فهو لا يتعصب لموقف، أو رأي حتى ولو كان لأهل مدرسته، فتجده يورد لعلماء الشيعة نصوصاً ويفندها سياقياً، فيقول فيما رواه تفسير القمي في قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾، حدثني أبي عن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: تخضع رقابهم يعني بني أمية وهي الصيحة من السماء باسم صاحب الأمر، يقول الطباطبائي: وهذا المعنى رواه الكليني في روضة الكافي والصدوق في كمال الدين والمفيد في الارشاد، والشيخ الطوسي في الغيبة، والظاهر أنه من قبيل الجري دون التفسير لعدم مساعدة سياق الآية عليه. را: الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١٥، ص٢٥٣.

(٢) سورة الحجر، الآية: ٤٧.

(٣) الطباطبائي، الميزان، مأخوذ بتصرف، م،ص، ج١٢، ص١٧٦.

**آيات أهل الجنة، وهي مكية، ولا يساعد السياق على أن تكون نازلة بأحد**[(١)]**...**

ومن نماذج استعانة المفسر بالسياق لقبول أو رد الروايات، هو إضرابه عن بعض ما روي في أسباب النزول في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[(٢)].

يقول الطباطبائي: «**إنه في سياق النهي، وقد جمع فيه بين الكافرين والمنافقين، كشف عن أن الكافرين كانوا يسألونه أمراً لا يرتضيه الله تعالى وكان المنافقون يؤيدونه في مسألتهم ويلحّون.. وبهذا يتأيد ما ورد في أسباب النزول أن عدداً من صناديد قريش بعد وقعة أحد دخلوا المدينة بأمان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وسألوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتركهم وألهتهم فيتركوه وآله فنزلت الآيات ولم يجبهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى ذلك وفي البحث الروائي، يرى الطباطبائي، أن الآيات نزلت في أبي سفيان بن حرب وعكرمة بن أبي جهل، وأبي الأعور السلمي قدموا المدينة بأمان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ونزلوا على عبد الله بن أبي بعد غزوة أحد فنزلت الآية ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، من أهل مكة أبا سفيان وأبا الأعور، وعكرمة، والمنافقين ابن أبي وابن سعيد وطعمة، يقول الطباطبائي: وروي إجمال القصة في الدر المنثور عن جرير عن ابن عباس، وروي أسباب أُخر لنزول الآيات، لكنها أجنبية غير ملائمة لسياق الآيات فأضر بنا عنها**»[(٣)].

كما استخدم الطباطبائي سياق الآيات أيضاً في الترجيح بين الأراء، فمثلاً تراه يقدم ما ورد في روح المعاني في خصوص طلب موسى عليه السلام الرسالة لأخيه هارون في قوله: ﴿فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَٰرُونَ﴾[(٤)]. أي أرسل ملك الوحي إلى هارون ليكون معيناً لي

---

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١٢، ص١٧٦.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ١.

(٣) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١٦، ص٢٨٧.

(٤) قال تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ (١٠) قَوْمَ فِرْعَوْنَ ۚ أَلَا يَتَّقُونَ (١١) قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ (١٢) وَيَضِيقُ صَدْرِى وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِى فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَٰرُونَ (١٣) وَلَهُمْ عَلَىَّ ذَنۢبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ﴾ سورة الشعراء، الآيات: ١٠ ـ ١٤.

على تبليغ الرسالة، حيث يقال لمن نزلت به نائبة، أو أشكل عليه أمراً أرسل إلى فلان، أي استمد منه واتخذه عوناً. فالجملة أعني قوله فأرسل إلى هارون، متفرعة على قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ وذكر خوف التكذيب مع ما معه من ضيق الصدر وعدم الإنطلاق في اللسان توطئة وتقدمة لذكرها، وسؤال موهبة الرسالة لهارون، فهو رأي موسى عليه السلام، اعتل بما اعتل به وسأل الرسالة لأخيه ليكون شريكاً له في أمره، معيناً له في التبليغ، لا فراراً من تحمل أعباء الرسالة واستعفاءً منها، قال في روح المعاني: ومن الدليل على أن المعنى على ذلك لا أنه تعلل. وقوع «**فأرسل**» بين الأوائل وبين الرابعة، أعني قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ﴾ فأذن بتعلقه بها ولو كان تعللاً لأخر، وهو حسن وأوضح منه قوله تعالى في سورة القصص في القصة: ﴿وَأَخِي هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾[1].

هذه نماذج مختصرة وواضحة لما قدمه الطباطبائي في باب معنى السياق ودلالاته، سواء في الآيات، أم في الروايات، أم في القراءات، وهذا ما سنقدم نموذجاً عنه فيما يأتي، لكن قبل ذلك لا بد من التركيز على مبدأ وحقيقة أن الطباطبائي جعل من السياق أساساً ومرتكزاً للتمييز بين المكي والمدني، إذ هو يرى أن العلم بمكية السورة ومدنيتها، ثم ترتيب نزولها له أثر هام في البحوث المتعلقة بالدعوة النبوية وسيرها الروحي والمدني والسياسي في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم، وتحليل سيرته الشريفة. والروايات. كما نرى. لا تصلح أن تنهض حجة معتمداً عليها في إثبات شيء من ذلك على أن فيما بينها من التعارض ما يسقطها عن الاعتبار.

إن الطريق المتعين لهذا الغرض، برأي المفسّر، هو التدبر في سياق الآيات، والاستمرار بما يتحصل من القرائن والإمارات الداخلية والخارجية[2].

وإذا كان الطباطبائي قد قدم نماذج فيما يتعلق بسياق الآيات والروايات، فإنه

(١) سورة القصص، الآية: ٣٤.
(٢) الطباطبائي، القرآن في الإسلام، م.س، ص١٢٠.

كذلك يقدّم إنموذجاً في ما يتصل بالقراءات، فهو يفضّل بعضها على بعض على أساس السياق، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾[١].

فالمفسر في قراءته لهذه الآية يذكر أن قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ قرىء بنصب يقول، والجملة على هذا في محل الغاية لما سبقها، وقرىء برفع يقول والجملة على هذا لحكاية الحال الماضية، والمعنيان وإن كانا جميعاً صحيحين، لكن الثاني أنسب للسياق، فإن كون الجملة غاية يعلل بها قوله: ﴿وَزُلْزِلُوا﴾، لا يناسب السياق كل المناسبة[٢].

لقد اهتم الطباطبائي بالسياق وجعل منه أساساً ومرتكزاً للفهم، لكون المنهج الذي اعتمده في تفسير القرآن بالقرآن يحتم هذا الاهتمام بالسياق لأجل أن يتمكن من فهم المراد من الآيات أولاً، ولتمحيص الروايات ثانياً، ولمعرفة القراءات ثالثاً، وقد قدم نماذج عن كيفية استعانته بالسياق لهذه الغاية. ولعل الدافع إلى ذلك، هو أن الطباطبائي يرى في القرآن تبياناً لكل شيء، ولا بد أن يكون الأصل هو المعنى المستفاد من الآية، ومن ثم الاستفادة بالآية في إثبات حجة ما ثبت في الرواية، والإستعانة بالرواية لتأكيد ما ثبت في الآية، وهذا كله يحتاج إلى وعي كامل بالسياق، سواء في الآية، أم في الرواية، وذلك لما يشكله السياق من قوة خفية تقف وراء المعنى، بل هو مصنع الدلالات، مَثلُه مثل الجاذبية في الطبيعة مع إنها غير منظورة، إلاّ انها تقف وراء معظم الظواهر الفيزيائية فيها...!

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٤.

(٢) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٢، ص١٦٢.

# الفصل الثاني

## التأويل والتفسير عند الطباطبائي

### مدخل الفصل

أولاً: تأويل القرآن عند الطباطبائي.

ثانياً: بين التفسير والتأويل.

ثالثاً: الظاهر والباطن عند الطباطبائي.

## أولاً: تأويل القرآن عند الطباطبائي

التأويل في اللغة من: أوّل الكلام وتأوله: دبّره وقدّر، وأوله وتأوله: فسّره، وقوله عزَّ وجل: ولمّا يأتكم تأويله، أي لم يكن معهم علم تأويله، وهذا دليل على أن علم التأويل ينبغي أن ينظر فيه... وفي حديث ابن عباس: اللَّهم فقههُ في الدين، وعلّمه التأويل... والمراد بالتأويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ، وقال أبو منصور: يقال آلتُ الشيء أؤوّله إذا جمعته وأصلحته، فكان التأويل جمع معاني ألفاظ شكلّت بلفظ واحد لا إشكال فيه[1]، فالتأويل هو ضربٌ من حركة مرتدّة تحاول الرجوع باللفظ إلى معاني غير موضوعة له... فالتأويل يعتمد على آليات التفسير المذكورة ليوظفها لأجل إضاءة النص... أي الوقوف على النص على ما تدل عليه لحظة التلقي بين النص والمتلقي مع لحظة وعي النص ورتبته...[2]. أما التفسير، فهو في اللغة، البيان، فسر الشيء يفسره، بالكسر، وتفسرُه بالضم - فسرا وفسره أبانه، وقوله عزَّ وجلَّ: «**وأحسن تفسيراً، الفسِر: كشف المغطى عن اللفظ المشكل...**»[3].

لا شك في أن تأويل القرآن، هو من أكثر المسائل أهمية وتعقيداً في تاريخ الإسلام والمسلمين ولعله يصح القول: إن تاريخ المسلمين هو تاريخ التأويل والتفسير، بل وحروب التأويل والتفسير، حيث جاء في الأثر أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قاتل على تنزيل القرآن وعلي عليه السلام قاتل على تأويله، وكما جاء في كتاب العين: نحن ضربناكم على تنزيله،

(١) ابن منظور، لسان العرب، م.س، ج١، ص١٧٢.

(٢) زاهد، عبد الأمير، مقدمات منهجية في تفسير النص القرآني، مطبعة الضياء، النجف الأشرف، ٢٠٠٨م، ص٦٥.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، م.س، ج٥، ص٣٤١٢.

فاليوم نضربكم على تأويله[١].

يقول الطباطبائي في دقته المعهودة في معنى التأويل: «**التأويل من الأول وهو الرجوع، فتأويل المتشابه هو المرجع الذي يرجع إليه، وتأويل القرآن هو المأخذ الذي يأخذ منه معارفه**»[٢].

إن الذي ميّز الطباطبائي في تفسيره للقرآن، وكذلك في تأويله، هو أنه يرى للقرآن مرجعاً أصلياً ثابتاً في أُمّ الكتاب لا يتغيّر ولا يتبدل، وهو إنما أُنزل بهدف الإنذار والبشارة، كما قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا﴾.

هذه هي حقيقة القرآن عند الطباطبائي، والتأويل والتفسير عنده ينطلقان من هذه الحقيقة، وكما سوف نرى أن المفسّر لم يذهب في مذاهب الفقهاء وأهل التفسير قديماً وحديثاً ليختلف معهم فيما هو بحاجة إلى تفسير، وفيما هو بحاجة إلى تأويل، وإنما يحسم الجدل في هذه المسألة بالقول: «**إن ما يذكُره القرآن بكلمة (التأويل) لم يكن مدلولاً للفظ، بل حقائق وواقعيات أعلى شأناً من فهم عامة الناس، وهي الأساس للمسائل الاعتقادية والأحكام العملية للقرآن، نعم إن لكل القرآن تأويلاً، ولا يدرك تأويله عن طريق التفكر مباشرة، ولا يتضح ذلك من ألفاظه، وينحصر فهمه وإدراكه بالأنبياء والصالحين من عباد الله، الذين نزهوا أنفسهم من كل رجس، فإنهم يستطيعون إدراكه عن طريق المشاهدة، نعم إن تأويل القرآن سوف ينكشف يوم القيامة**»[٣].

فتأويل القرآن، كما يرى الطباطبائي، هو المأخذ الذي يأخذ منه معارفه، باعتباره الأصل له، هناك حيث تتجلى حقيقة القرآن الثابتة. وإذا كان القرآن

---

(١) م.ع، ج١، ص.ن.

(٢) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٢٧.

(٣) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٨٥.

قد ذكر لفظ التبشير والإنذار في موارد من كلامه، كما قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُّدًّا﴾[١]، فذلك إنما هو تنزّل بالحق فيما أُخبر به العباد وأُنبئوا أن الله هو مولاهم الحق، وأن ما يدعون من دونه هو الباطل، وأن النبوة حق، وأن الله يبعث من في القبور، وبالجملة كل ما يظهر يوم القيامة من أنباء النبوة واخبارها[٢].

قال الله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾[٣]، أي لا يتوصل إليه الفهم الاعتيادي ولا يبلغه...[٤].

ومن هنا، فإن ما قيل: إن التأويل، في الآية السالفة، هو الخارج الذي يطابقه الخبر الصادق كالأمور المشهودة يوم القيامة، التي هي مطابقات، اسم مفعول أخبار الأنبياء والرسل والكتب، ويرده أن التأويل على هذا يختص بالآيات المخبرة عن الصفات وبعض الأفعال وعما سيقع يوم القيامة. وأما الآيات المتضمنة لتشريع الأحكام، فإنها لاشتمالها على الإنشاء لا مطابق لها في الخارج عنها، وكذا ما دل منها على ما يحكم به صريح العقل كعدة من أحكام الأخلاق، فإن تأويلها معها، وكذا ما دل على قصص الأنبياء والأمم الماضية، فإن تأويلها على هذا المعنى يتقدمها من غير أن يتأخر إلى يوم القيامة مع أن ظاهر الآية يضيف التأويل إلى الكتاب كله، لا إلى قسم خاص من آياته، كما قال الله تعالى ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ وهذا كاشف عن أن أصل الكتاب هو تأويل تفصيل الكتاب.

يقول الطباطبائي في كتابه الشيعة في الإسلام: إن القرآن كله له تأويل[٥]، وليس

---

(١) سورة مريم، الآية: ٩٧.

(٢) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٢٨.

(٣) سورة الزخرف، الآيتان: ٣ ـ ٤.

(٤) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م، س، ص٨٥.

(٥) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٨٤.

فقط الآيات المخبرة عن الصفات وبعض الأفعال المشهودة يوم القيامة، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾(١) . أي ترى الأشياء كلها بالعيان يوم القيامة، وهذا ما أشار إليه تفصيلاً في كتابه الميزان، بقوله: «**فالآيات، كما ترى، تضيف التأويل إلى مجموع الكتاب**»(٢).

ولذلك، كما يرى الطباطبائي، ذكر بعضهم أن التأويل هو الأمر العيني الخارجي، الذي يعتمد عليه الكلام، وهو أن مورد الأخبار المخبرة عن صفات الله وأسمائه ومواعيده وكل ما سيظهر يوم القيامة، وفي مورد الإنشاء كآيات الأحكام المصالح المتحققة في الخارج، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾(٣). فإن تأويل إيفاء الكيل وإقامة الوزن، هو المصلحة المترتبة عليهما في المجتمع، وهو استقامة أمر الاجتماع الإنساني، يقول الطباطبائي: «**إن ظاهر الآية أن التأويل أمر خارجي وأثر عيني مترتب على فعلهم الخارجي الذي هو إيفاء الكيل وإقامة الوزن، لا الأمر التشريعي الذي يتضمنه قوله: ﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا۟ ...﴾. فالتأويل أمر خارجي هو مرجع ومآل لأمر خارجي أخر، فتوصيف آيات الكتاب بكونها ذات تأويل من جهة حكايتها عن معان خارجية، كما في الأخبار، أو تعلقها بأفعال، أو أُمور خارجية، كما في الإنشاء، لها تأويل. فالوصف وصف بحال متعلق الشيء لا بحال نفس الشيء. هذا أولاً:**

**ثانياً**: إن التأويل وإن كان هو المرجع الذي يرجع ويؤول إليه الشيء، لكنه رجوع

(١) سورة يونس، الآية: ٣٩.
(٢) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٥٣
(٣) سورة الإسراء، الآية: ٣٥.

خاص، لا كل رجوع، فإن المرؤوس يرجع إلى رئيسه وليس بتأويل له، والعدد يرجع إلى الواحد وليس بتأويل له، فلا محالة هو مرجع بنحو خاص لا مطلقاً...»[١].

فالقرآن، كما يرى الطباطبائي، هو المصدر الأساس للفكر الإسلامي، وهو الذي يعطي الاعتبار والحجيّة للمصادر الدينية الأخرى، لذا يجب أن يكون قابلاً للفهم لعامة الناس[٢]، وإذا كان هناك من معنى للتدبّر الذي حثّ الله عليه العباد، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[٣]، فهو هذا المعنى، أن الله تعالى أنزل القرآن نوراً بيناً، وبياناً لكل شيء، وطالب بالتدبّر به لأجل أن يكون مفهوماً لدى العامة، فإذا لم يكن كذلك، فإن مثل هذه الآيات لا اعتبار لها، وقد رد الطباطبائي على من زعم أن المراد بالتأويل هو المعنى المخالف لظاهر اللفظ، ورأى أن لازم وجود آيات في القرآن أريد بها معان يخالفها ظاهرها، الذي يوجب الفتنة في الدين بتنافيه مع المحكمات، ومرجعه إلى أن في القرآن اختلافاً بين الآيات لا يرتفع إلاّ بصرف بعضها عن ظواهرها إلى معان لا يفهمها عامة الأفهام، وهذا يبطل الاحتجاج الذي في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[٤].

وهكذا، فإن المراد بتأويل الآية ليس مفهوماً من المفاهيم تدل عليه الآية، سواء كان مخالفاً لظاهرها أو موافقاً، بل هو من قبيل الأمور الخارجية، ولا كل أمر خارجي حتى يكون المصداق الخارجي للخبر تأويلاً له، بل أمر خارجي مخصوص نسبته

---

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٢٨.

(٢) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٨٤.

(٣) سورة محمد، الآية: ٢٤.

(٤) سورة النساء، الآية: ٨٢.

إلى الكلام نسبة الممثل إلى المثل والباطن إلى الظاهر[١]. ثم أجاب عن جميع ما اعترض عليه موسى عليه السلام جملة واحدة بقوله: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾. فالذي أريد من التأويل في هذه الآيات، كما ترى هو رجوع الشيء إلى صورته وعنوانه، نظير رجوع الضرب إلى التأديب، لا نظير رجوع قولنا: جاء زيد إلى مجيء زيد في الخارج[٢]...

يقول الطباطبائي: «**إن التدبر في آيات خاصة في آيات القيامة، يعطي أن المراد هو ذلك أيضاً في لفظة التأويل في قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ ...﴾، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ ...﴾، فإن أمثال قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾، تدل على أن مشاهدة وقوع ما أخبر به الكتاب وأنبأ به الأنبياء يوم القيامة من غير سنخ المشاهدة الحسية، التي نعهدها في الدنيا.. فرجوع أخبار الكتاب والنبوة إلى مضامينها الظاهرة يوم القيامة، ليس من قبيل رجوع الأخبار عن الأمور المستقبلة إلى تحقق مضامينها في المستقبل. فالتأويل للرؤيا، أو للحكم، أو للمصلحة شيء، وتأويل الكتاب شيء آخر، كما قال الله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾**»[٣].

إن للتأويل في تفسير الطباطبائي ميزة خاصة، وفهم دقيق لم نألفه في كتب

---

(١) يبين الطباطبائي هذا المعنى بإيراده لقصة النبي موسى عليه السلام مع الخضر عليه السلام: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾، والذي نبأه لموسى عليه السلام صور وعناوين لما فعله عليه السلام في موارد ثلاثة كان موسى عليه السلام قد غفل عن تلك الصور والعناوين، وتلقى بدلها صوراً وعناوين أخرى أوجبت اعتراضه بها عليه. فالموارد الثلاثة، هي قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ﴾، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا فَأَبَوْا۟ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ﴾. والذي تلقاه موسى عليه السلام من صور هذه القضايا وعناوينها، قوله تعالى: ﴿أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا﴾، وقوله تعالى: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا﴾، وقوله تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾. والذي نبأ به الخضر من التأويل قوله تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾ وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ﴿٨٠﴾ فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴿٨١﴾ وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾.

(٢) را: الميزان، م.س، ج٣، ص٢٨ـ ٢٩.

(٣) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٣١.

المفسرين، وقد فند الطباطبائي أراءهم في كل ما ذهبوا إليه، وخصوصاً فيما خلطوا به بين ما هو تأويل للمتشابه من الآيات، وبين ما هو تأويل لجميع القرآن، وهذا ما بيّنه الطباطبائي بوضوح فيما أشار إليه بخصوص ما ورد من آيات قرآنية تتضمن معنى التأويل، مبيِّناً أن كون الآية ذات تأويل ترجع إليه غير كونها متشابهة ترجع إلى آية محكمة. فالتأويل عند الطباطبائي لا يختص بالآيات المتشابهة بل لجميع القرآن تأويل، فللآية المحكمة تأويل كما أن للمتشابهة تأويلاً[1].

وكيف كان، فإن فلسفة الطباطبائي في تأويل القرآن تقوم على رؤية ومسلمة ثابتة عنده، وهي أن القرآن النازل كان عند الله أمراً أعلى وأحكم من أن تناله العقول، أو يعرضه التقطع والتفصل، لكنه تعالى عناية بعباده جعله كتاباً مقروءاً وألبسه لباس العربية لعلهم يعقلون ما لا سبيل لهم إليه ما دام الكتاب في أمّ الكتاب، وأم الكتاب هذا، هو المدلول عليه يقول الله تعالى ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾[3]. فالقرآن عنده يصدر من ناحية تعجز أفهام الناس عن الوصول إليها، والتوغل فيها، فلا يدركها إلاّ من كان من المخلصين وعباده المقربين، وأوليائه الصالحين، وأهل بيت النبي عليهم السلام خير مصداق لذلك[4].

إن قول الطباطبائي الذي صدّرنا به هذا المبحث، أن التأويل هو الرجوع، فتأويل المشابه هو المرجع الذي يرجع إليه، بأن يرجع المتشابه إلى المحكم،كما قال الله

(١) يقول الطباطبائي: إن الحق في تفسير التأويل أنه الحقيقة الواقعية التي تستند إليها البيانات القرآنية من حكم، أو موعظة، أو حكمة، وأنه موجود لجميع الآيات القرآنية. محكمها ومتشابهها، وأنه ليس من قبيل المفاهيم المدلول عليها بالألفاظ، بل هي من الأمور العينية المتعالية من أن يحيط بها شبكات الألفاظ، وإنما قيدها الله تعالى بقيد الألفاظ لتقريبها من أذهاننا بعض التقريب، فهي كالأمثال تضرب ليقرب بها المقاصد وتوضح بحسب ما يناسب فهم السامع، كما قال تعالى: ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾، فالقرآن لم يستعمل لفظ التأويل التي استعملها إلاّ في المعنى الذي ذكرنا. را: الميزان، م.س،ج٣، ص٥٧. وقا: مع الشيعة في الإسلام، المفسر، م.س، ص٨٥. فهو يُعطي في هذا الكتاب المزيد من الأمثلة والتوضيحات لتقريب الفهم من خلال أمثلة حسية لم يأت عليها في كتاب الميزان.

(٢) سورة الرعد، الآية: ٣٩.

(٣) سورة البروج، الآية: ٢١ ـ ٢٢.

(٤) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٨٧.

تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ﴾[١].

أما تأويل القرآن، فهو المأخذ الذي يأخذ منه معارفه، وهذا ما تم التعرض له في سياق هذا المبحث، حيث بيَّن الطباطبائي أن المحصّل من الآيات الشريفة أن وراء ما نقرأه ونعقله من القرآن أمراً هو من القرآن بمنزلة الروح من الجسد، وهو الذي يسميه تعالى بالكتاب الحكيم، وهو الذي تعتمد وتتكي عليه معارف القرآن المنزل ومضامينه، وليس من سنخ الألفاظ المفرّقة المقطّعة ولا المعاني المدلول عليها بها، وهذا بعينه هو التأويل المذكور في الآيات المشتملة عليه لانطباق أوصافه ونعوته عليه. وبذلك يظهر حقيقة معنى التأويل، ويظهر سبب امتناع التأويل عن أن تمسه الأفهام العادية والنفوس غير المطهرة[٢].

لا شكّ في أن ما يذهب إليه الطباطبائي في إطار هذه الرؤيا كان موضع انتقاد من قبل بعض المفسّرين، حيث رأوا أنه يمكن قبول ما عرض له المفسّر في التأويل في عرف القرآن من حيث هو حقيقة يتضمّنها الشيء، ويؤول إليها، ويبتني عليها، كتأويل الرؤيا وهو تعبيرها، وتأويل الحكم وهو ملاكه، وتأويل الفعل وهو مصلحته وغايته الحقيقية، وتأويل الواقعة وهو علّتها الواقعية. أما بخصوص ما ذهب إليه من توسّع فيما فرضه للقرآن من تأويل خارج دائرة الفهم والدراية وافتراض وجود للقرآن محفوظ لا تمسّه الأفهام، فذلك مما لا يمكن التوافق معه عليه، وهذا ما ردَّ به العلاّمة «**معرفة**» فيما توجّه به من نقد لنظرية التأويل عند الطباطبائي، آخذاً عليه توسّعه في المدلول، ومتهماً إياه بالعرفانية والاستحسان[٣].

---

(١) سورة آل عمران، الآيتان: ٧.

(٢) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٦٣.

(٣) معرفة، محمد هادي، التفسير والمفسرون، م.س، مجلد ١، ص٣١.

هناك مزاعم كثيرة في التأويل، فمنهم من يعتبره تفسيراً، كما هو في عرف السلف، ومنهم من يعتبره شيئاً وراء المفاهيم الذهنية والتعابير الكلامية، وهذا ما يرى الطباطبائي له وجهاً لكون القرآن كله ذي تأويل، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾. فالتأويل عنده هو لمجموع الكتاب، وليس ما ذهب إليه كثير من المفسرين في اعتبار التأويل تفسيراً، أو مجرّد صرف اللفظ عن معناه الراجح إلى معنى مرجوح لدليلٍ يُقترنُ به، وقد عُرف هذا النوع كما يذكر المفسّر «**معرفة**» عند ابن تيمية، الذي رأى أن المتأوّل عليه وظيفتان: بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي يدّعيه، وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر. كما نُسب إلى ابن تيمية أيضاً القول بأن التأويل هو نفس المراد بالكلام، فإن كان طلباً فتأويله العمل المطلوب نفسه، وإن كان خبراً، فتأويله نفس الشيء المخبر به(١).

لقد أوضح الطباطبائي في نظريته، أن التأويل لا يختصّ بآيات دون أخرى، وإنما هو للقرآن كلّه، للمُحكم والمُتشابه، وهذا الرأي مؤسس على كون القرآن لمّا يأتي تأويله بعد، خلافاً لما ذهب إليه السلف في اعتبار التأويل مرادفاً للتفسير والبيان، حيث كانوا يعتبرون تأويل القرآن هو تفسيره وتبيينه، أو هو مجرّد ردّ المتشابه من الآيات إلى المُحكم منها، وهذا ما لم يرَ فيه الطباطبائي تأويلاً، لأن المتشابه عنده هو المتشابه في مراده لا لكونه ذا تأويل، والقرآن يفسّر بعضه بعضاً(٢). أما التأويل، فهو ليس من مداليل الألفاظ، وإنما هو حقيقة عينية خارجية، بحيث أن كل ما ورد

---

(١) يرى ابن تيمية في سياق الحديث عمّا بين التأويل والتفسير من فروق، أن معرفة تفسير اللفظ ومعناه وتصوّره في القلب، غير معرفة التأويل في كتاب الله. فالشيء له وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، ووجود في البيان، فإذا عُرف الكلام وتُصوِّرَ معناه في القلب وعُبِّرَ عنه باللسان، فهذا غير الحقيقة الموجودة في الخارج، وليس كل من عرف الأول عرف الثاني. راجع: معرفة، محمد هادي، التفسير والمفسرون، م.س، ص٣٨ مأخوذ عن ابن تيمية بتصرّف.

(٢) يقول الطباطبائي: «إن المتشابه إنما كان متشابهاً لتشابه مراده لا لكونه ذا تأويل، فإن التأويل يوجد للمحكم كما يوجد للمتشابه، والقرآن يفسّر بعضه بعضاً، فللمتشابه مفسر وليس إلاّ المحكم، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (القيامة، آية ٢٣)، فإنها متشابهة، وبإرجاعها إلى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ (الشورى، آية: ١١)، وقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، (الأنعام، الآية: ١٠٣)، يتبين: أن المراد بها نظرة ورؤية من غير سنخ رؤية البصر الحسي». را: الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٥٠.

في القرآن من حكم وآداب وتكاليف وأحكام كلها تعود إليه، إذ تُنتزَعُ منه وتنتهي إليه في نهاية المطاف، وبهذا يكون التأويل للقرآن في جميع آياته الكريمة، ما يعني أن الطباطبائي يميّز بين التأويل بما هو حقيقة يتضمّنها الشيء ويؤول إليها، كتأويل الرؤيا، والحكم، والأفعال، والوقائع، وبين التأويل بما هو حقيقة تنتهي إليها سائر الآيات المباركة، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَـٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾، وكما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ...﴾، المُشعِرِ بكون أصل الكتاب هو تأويل تفصيل الكتاب. وعليه، فإنه لا معنى لحصر التأويل بردّ المتشابه إلى المُحكم، ولا لاعتبار التأويل مجرّد نفس المراد بالكلام، سواءً أكان طلباً أم خبراً، كما رأى ابن تيمية وغيره ممن اعتبروا أن التأويل هو نفس الأمور الموجودة في الخارج، سواء أكانت ماضية أم مستقبلية. فالطباطبائي يرى للتأويل هذا المعنى، إلاّ أنه لا يراه تأويلاً بالمعنى المطلق، وإنما هو تأويل بنحوٍ خاص يختصّ به التفسير. وأما التأويل فهو حقيقة عينية خارجية وليس من مداليل الألفاظ.

## ثانياً: بين التفسير والتأويل

عرفنا، فيما سبق، أن الطباطبائي لا يرى للتأويل معنىً خاصاً، أو أنه لا يحصرهُ بردّ المتشابه إلى المحكم، وإنما يقول بأن للقرآن تأويلاً، وهو الذي تدور مداره المعارف القرآنية والأحكام الإلهية والقوانين وسائر ما يتضمنه التعليم الإلهي، «**وأن هذا التأويل الذي تستقبله وتتوجه إليه جميع هذه البيانات أمر يقصر عن نيله الأفهام، وتسقط دون الإرتقاء إليه العقول، إلاّ نفوس طهرهم الله وأزال عنهم الرجس، فإن لهم خاصة أن يمسوّه. وهذا غاية ما يريده الله تعالى من الإنسان المجيب لدعوته في ناحية العلم أن يهتدي إلى علم كتابه، الذي هو بيان كل شيء، ومفتاحه التطهير الإلهي، وقد قال الله تعالى:** ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا

قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟ ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ ۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[١]. **فجعل الغاية لتشريع الدين هي التطهير..**»[٢].

كما تقدم الكلام أيضاً في ما ذهب إليه الطباطبائي في تفسيره من سورة آل عمران في تفسير المحكم والمتشابه في الآية، ورأى أن التأويل المذموم الذي يذكره ويذمه القرآن غير المعنى المخالف لظاهر اللفظ، بناء على أن التأويل في اللغة معناه أن يُرجع باللفظ إلى معاني غير موضوعه في أصل الوضع، كما تقدم الكلام في اللغة، وإنما التأويل المذموم هو تأويل الآيات ابتغاء الفتنة، ومن دون إرجاع المتشابه إلى المحكم، فإذا تم إرجاع المتشابه إلى المحكم، فلا يكون تأويلاً حتى ولو خالف ظاهر اللفظ، يقول الطباطبائي: «**إن رد المتشابه إلى المحكم وبيانه ليس من التأويل في شيء، والتأويل غير التفسير**»[٣]، وهذا ما رد به الطباطبائي على من زعم السكوت عن الإثبات بعد النفي، حيث رأى البعض أن الإثبات بعد النفي خلاف ظاهر اللفظ، هو من التأويل الذي حرّم الله ابتغاءه في قوله: ﴿**وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ**﴾، بناء على الوقف على ﴿**إِلَّا ٱللَّهُ ۗ**﴾. بل تعدى بعضهم، كما يرى الطباطبائي إلى مطلق التفسير فمنعه قائلا، كما نقله الألوسي، أن كل مَن فسّر فقد أوّل ومن لم يفسّر لم يؤول، لأن التفسير هو التأويل[٤]، وهذا ما يرفضه الطباطبائي لجهة أن التفسير غير التأويل، ذلك أن المراد بتأويل الآية ليس

(١) سورة المائدة، الآية: ٦.
(٢) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٢٣، ص٦٧.
(٣) م.ع، الميزان، م.س، ج١٤، ص١٣٠.
(٤) م.ع، الميزان، م.س، ج١٤، ص١٣٠.

مفهوماً من المفاهيم التي تدل عليه الآية، سواء أكان مخالفاً لظاهرها، أم موافقاً، بل هو من قبيل الأمور الخارجية، ولا كل أمر خارجي حتى يكون المصداق الخارجي للخبر تأويلاً له، وقد فصّل الطباطبائي الكلام بالتفصيل فيما رد به على القائلين بأن التفسير هو التأويل، فقال: «**إن أقل ما يلزمه أن يكون بعض الآيات القرآنية لا ينال تأويلها، أي تفسيرها، أي المراد من مداليلها اللفظية عامة الأفهام، وليس في القرآن آيات كذلك، بل القرآن ناطق بأنه إنما أنزل قرآناً ليناله الأفهام، ولا مناص لصاحب هذا القول إلاّ أن يختار، أن الآيات المتشابهة إنما هي فواتح السور من الحروف المقطعة حيث لا ينال معانيها عامة الأفهام، ويرد عليه، أنه لا دليل عليه، ومجرد كون التأويل مشتملاً على معنى الرجوع، وكون التفسير أيضاً غير خال من معنى الرجوع، لا يوجب كون التأويل هو التفسير، كما أن الأم مرجع لأولادها، وليست بتأويلٍ لهم، والرئيس مرجع للمرؤوس وليس بتأويلٍ له**»[(١)].

فالتفسير كما بين أهل اللغة، هو الإبانة، والكشف عن اللفظ المشكل، والتأويل: هو ردّ أحد المحتملين إلى ما يطابق الظاهر. وإذا كان للتفسير هذا المعنى، فلا يكون له معنى التأويل، الذي هو من الأمور الخارجية، فلا يكون تفسيراً، وقد بين الطباطبائي أن القرآن يفسّر بعضه بعضاً من خلال إرجاع المتشابه إلى المحكم، وهذا ما يفيده المعنى اللغوي للتفسير لا بما هو تأويل كما زعموا وإنما بما هو إبانة وكشف، وليس ذلك من التأويل في شيء، وهذا ما شرحه الطباطبائي بقوله: «**وكون التفسير أيضاً غير خال من معنى الرجوع، لا يوجب كون التأويل هو التفسير**». فالأم مرجع ولكنها ليست بتأويل، وإرجاع المتشابه إلى المحكم ليس تأويلاً حتى يكون التأويل خاصاً بالمتشابه، فهو للمحكم والمتشابه معاً[(٢)]، فلكل آية من آيات الله تعالى تأويل،

---

(١) م.ع، ج٣، ص٥٤.

(٢) م.ع، ج٣، ص٧٤.

والتفسير غير هذا تماماً. فإذا كانت النشأة اللغوية لكل من التفسير والتأويل متقاربة بل واحدة، وإلى هذا أشار ابن منظور بقوله: «**وسئل أبو العباس أحمد بن يحيى عن التأويل، فقال: «التأويل والمعنى والتفسير واحد»**[١]. فالتأويل أعمّ من أن يكون تفسيراً، والآيات لا توجب تخصيص التأويل بآية دون أُخرى، طالما أن القرآن قد ميز بين التفسير والتأويل، فقال: «**وأحسن تفسيراً**»، وقال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ ...﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ...﴾. وعليه، فإنه لا معنى لما فسر به قوم التأويل بالتفسير، أو لما قالته طائفة أخرى من المفسرين، أن المراد بالتأويل، هو المعنى المخالف لظاهر اللفظ، وقد شاع هذا المعنى بحيث عاد اللفظ حقيقة ثانية فيه بعدما كان بحسب اللفظ لمعنى مطلق الإرجاع أو المرجع[٢].

لقد رفض الطباطبائي، كما يقول الأوسي وأخرون، أن يكون التأويل من قبيل صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المرجوح بدليل، وأوضح أن معنى قولهم هذا هو ما اعتقدوه من أن المتشابه ما أُريد به خلاف ظاهره، ووصفه بأنه اصطلاح محض، ولا يمكن استفادته من قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[٣]. وقد سبق الكلام فيما رد به الطباطبائي على مَن زعم أن كل مَن فسّر، فقد أوّل، مبيناً أن المتشابه إنما هو متشابه من حيث تشابه مراده ومدلوله، وليس المراد من التأويل المعنى المراد من المتشابه حتى يكون المتشابه متميزاً عن المحكم بأن له تأويلاً وإنما أريد بها معانٍ

(١) را: ابن منظور، لسان العرب، م.س، ج١، ص١٧٢.
(٢) الطباطبائي، الميزان، م. س، ج٢٣، ص٥١.
(٣) سورة آل عمران، الآية: ٧.

تعطيها لها آيات أخر محكمة والقرآن يفسر بعضه بعضاً[١].

يرى علي الأوسي في دراسته لمنهج الطباطبائي، أن ما يذهب إليه الطباطبائي من قول في التأويل من حيث هو حقائق واقعية تنبعث من مضامين البيانات القرآنية، هو عين موقف ابن تيمية من التأويل [٢]؛ وهذا الموقف قد لا يكون على قدر من الصحة نظراً لوجود تمايز كبير بين الموقفين، ونحن بالإمكان تسجيل بعض الملاحظات حول ما ذهب إليه الأوسي، فنقول: إن هذا صحيح من حيث أن التأويل هو الحقيقة الواقعية التي تستند إليها البيانات القرآنية من حكم، أو موعظة، أو حكمة، وأنه موجود لجميع الآيات القرآنية محكمها ومتشابهها، ولكن الأوسي لم يشر من قريب أو بعيد إلى ما عرض له الطباطبائي في سياق رؤيته لما جرى بين النبي موسى عليه السلام والخضر، فيما أجاب به هذا الأخير على ما اعترض عليه موسى عليه السلام: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾. فالذي أريد من التأويل، كما يقول الطباطبائي، في هذه الآيات، هو رجوع الشيء إلى صورته وعنوانه، نظير رجوع الضرب إلى التأديب[٣]... وهذا ما ينبغي أن يكون موضع تأمل عند الباحثين، نظراً لكون التأويل عند الطباطبائي يجاوز ما يذهب إليه ابن تيمية، وذلك من حيث أنه لا كل أمر خارجي حتى يكون المصداق الخارجي للخبر تأويلاً له، بل أمر مخصوص خارجي نسبته إلى الكلام نسبة الباطن إلى الظاهر، وهذا ما عرض له الطباطبائي في كتابه الشيعة في الإسلام من أن الكتاب تم تقريبه إلى الأذهان، من حيث هو كتاب أحكمت آياته، ثم فصلت، ولا يناله

---

(١) يرى الطباطبائي، أن الإحكام والتشابه وصفان لآية الكتاب من حيث أنها آية دالة على معرفة من المعارف الإلهية، والذي تدل عليه آية من آيات الكتاب ليس بعادم سبيل، ولا ممتنع الفهم إما بنفسه، أو بضميمة غيره إليه، وكيف يمكن أن يكون هناك أمر مراد من لفظ الآية، ولا يمكن نيله من جهة اللفظ؟ مع أنه وصف بأنه كتاب هدى، وأنه نور، وأنه مبين... هناك خلط بين معنى المتشابه وتأويل الآية كما مر. را: الطباطبائي، الميزان، م. س، ج٣، ص٤١.

(٢) يقول الأوسي: «هناك معنى ثالث للتأويل ذهب إليه ابن تيمية، وهو: أن المراد بالتأويل هو نفس المراد بالكلام، فإن كان الكلام طلباً، كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبراً كان نفس الشيء المخبر عنه. وعليه فالتأويل هو نفس الأمور الموجودة في الخارج، سواء أكانت ماضية أو مستقبلة... وهذا الكلام، كما يرى الأوسي، هو عين موقف الطباطبائي من التأويل. را: علي الأوسي، الطباطبائي ومنهجه في تفسيره، معاونيه الرئاسة للعلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، ص٢٠٥-٢٠٦.

(٣) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٢٩٠.

إلا مَن أذهب اللّه عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً[١].

مما تقدم، نستطيع القول: إن الطباطبائي عالج الرؤية التفسيرية وميزها عن التأويل. وعرض إلى أقوال القدامى والمحدثين فيما عرّفوا به التفسير والتأويل، فقال: «**من جملتها أن التفسير أعم من التأويل، أو أن التفسير بيان معنى اللفظ، الذي لا يحتمل إلاّ وجهاً واحداً والتأويل تشخيص أحد محتملات اللفظ بالدليل استنباطاً، وهناك آراء أُخرى من قبيل القول: إن التفسير هو بيان المعنى المقطوع من حهة اللفظ، والتأويل ترجيح أحد المحتملات من المعاني غير المقطوع بها.**

ومن جملتها، كما يعرض لها الطباطبائي، أن التفسير بيان دليل المراد؛ والتأويل بيان حقيقة المراد. ومن جملتها، أن التفسير بيان المعنى الظاهر في اللفظ، والتأويل بيان معنى المشكل...»[٢]، إلى غير ذلك مما عرض له الطباطبائي في وجوه التعريف بالتفسير والتأويل، ورده على أصحابه، إذ لم ير أن هذه الوجوه قد أصابت الحقيقة المبحوث عنها في القرآن، لكونها خلطت بين التفسير والتأويل، وجعلت من أحدهما مساوقاً للآخر، أو مختلفاً عنه فيما يُبحث عنه من آيات قرآنية يقال أنها متشابهة، ولا بد من تأويلها على قاعدة أن في القرآن آية أُريد فيها ما يخالف الظاهر، وهذا ما اعتبره الطباطبائي توهماً. وإن أدنى تدبّر في الآيات لا بد أن يكشف عن أن التأويل يتميز عن التفسير في كونه تأويلاً للقرآن كله، وأن كون الآية ذات تأويل ترجع إليه غير كونها متشابهة ترجع إلى آية محكمة[٣]. كما يرى الطباطبائي أيضاً أنه لا ضرورة لحصر التأويل بالمتشابه من الآيات بحيث ترد إلى المحكم، كما يزعم بعض القدامى والمتأخرين من المفسرين، وإنما هو لجميع القرآن، سواءاً كان متشابهاً أم محكماً، على اعتبار أن التأويل غير التفسير، وأن

(١) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٨٥.
(٢) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٥٣.
(٣) م.ع، م.س، ج٣، ص٣١.

التأويل هو حقائق خارجية تستند إليه آيات القرآن في معارفها وشرائعها وسائر ما بينته، بحيث لو فرض تفسير شيء من تلك الحقائق انقلب ما في الآيات من مضامين[١]، وذلك من منطلق أن القرآن النازل شيء، والقرآن، الذي هو في أُم الكتاب شيء آخر، فهذا الأخير مما لا تناله العقول. أما القرآن النازل، فقد ألبسه الله تعالى لباس العربية لعلهم يعقلون ما لا سبيل لهم إلى عقله ومعرفته ما دام في أم الكتاب المدلول عليه بقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾[٢].

## ثالثاً: الظاهر والباطن عند الطباطبائي

يقول الطباطبائي: «**إن القرآن الكريم بألفاظه وبيانه، يوضح الأغراض الدينية، ويُعطي الأحكام اللازمة للناس في الإعتقادات والعمل بها، ولكن لا تنحصر أغراض القرآن بهذه المرحلة، فإن في كنه هذه الألفاظ وهذه الأغراض، تستقر مرحلة معنوية، وأغراضٌ أكثر عمقاً**».. فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في القرآن ظاهره أنيق وباطنه عميق[٣]، ويقول صلى الله عليه وآله وسلم: «**إن القرآن ظهراً وبطناً ولبطنه بطن، إلى سبعة أبطن**»[٤]، فالأصل في هذه الروايات هو التشبيه الذي قد ذكره الله تعالى في سورة الرعد[٥]، والذي يشبه فيه الإفاضات السماوية بالمطر الذي يهطل من السماء...»[٦].

---

(١) قد يقال: إن ما تذهبون إليه فيه تجاوز لرأي الطباطبائي في التأويل، وإنكم تحمّلون كلامه ما لا يحتمل من المعنى، فإذا صح هذا، فإن المعوّل عليه في المحكم، هو قول الطباطبائي: «وأما حقيقة الأمر الذي هو حق التأويل فهو مما استأثر الله بعلمه». انظر الطباطبائي، الميزان، ج٣، ص٥٣، ونحن إنما نذهب إلى الفهم لموقف الطباطبائي من منطلق أن التأويل في قوله تعالى: «ذلك خير وأحسن تأويلاً»، أنه سبحانه وتعالى أراد بالتأويل ههنا: الجزاء على الأعمال، يقول الشريف الرضي في حقائق التأويل: «فهذا المعنى يلامح ما نحن في ذكره، لأن الجزاء إنما هو الشيء الذي آلوا إليه وحصلوا عليه. را: حقائق التأويل في متشابه التنزيل، مؤسسة البعثة، إيران ١٤٠٦هـ، ص١٢٥.

(٢) سورة البروج، الآيتان: ٢١ ـ ٢٢.

(٣) انظر الكليني محمد بن يعقوب، أصول الكافي، موسوعة روائية،(ت: ٣٢٩)، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٦٥هـ، ج٢، ص٥٩٩.

(٤) انظر: الإحسائي، ابن أبي جمهور، عوالي اللألي(٨٤٠هـ)، دار سيد الشهداء، قم، ١٤٠٥هـ، ج٤، ص١٠٧.

(٥) قال تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾. سورة الرعد، الآية: ١٧.

(٦) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٨٣.

لا شك في أن ما يعرض له الطباطبائي في موضوع الظاهر والباطن ليس جديداً عنده، وإنما هو حقيقة إسلامية أشار إليها القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾[(١)]، وقد اختلفت التأويلات بشأن هذه الآية، فمن الفرق من ذهب إلى القول بالباطنية متجاوزاً للظاهر نهائياً، ومن الفرق من ذهب إلى القول بالباطن والظاهر معاً، وأنه ما من ظاهر إلاّ وله باطن. والمدرسة الإمامية التي ينتمي إليها المفسّر تقول بالباطن والظاهر معاً، وتعمد إلى تأويل الآيات والأحاديث وفاقاً لما يتناسب مع ظاهر الشريعة، ولا ترى أن للباطن طريقته للتعبير عنه، كما فعلت الصوفية وأصحاب القطب وغيرهم، ممن اعتبرهم الطباطبائي قد جانبوا الصواب، وهذا ما أشار إليه في مقدمة كتابه الميزان[(٢)]، ثم عقب على كلامه موضحاً في تفسيره للآيات في المجلد الخامس من تفسيره[(٣)]، إذ هو يرى أن المتصوفة انشغلوا بالسير في باطن الخلقة دون عالم الظاهر، خلافاً لقوله تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْآفَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ...﴾[(٤)]، فهم ـ أي الصوفية ـ اهتموا بالتأويل ورفضوا التنزيل... حتى آل الأمر بهم إلى تفسير الآيات بحساب الجمل، ورد الكلمات إلى الزبر والبينّات والحروف النورانية والظلمانية، إلى غير ذلك[(٥)].

وإذا كان الطباطبائي لم يفرد بحوثاً خاصة في تفسيره للظاهر والباطن على طريقة أهل السير والأسرار، فذلك لم يمنعه من وضوح الرأي والموقف فيما يتعلق بهذا الموضوع، لكونه يشكل جانباً مهماً من الأحاديث النبوية، كما في الحديث الذي عرض له الطباطبائي في مقدمة تفسيره عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أن للقرآن ظهراً

---

(١) سورة الحديد، الآية: ٣.

(٢) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١، ص١٣.

(٣) م.ع، الميزان، ج٥، ص٢٨٧.

(٤) سورة فصلت، الآية: ٥٣.

(٥) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١، ص١٠.

وبطناً، وكما في الحديث عن علي عليه السلام: «**ما من آية إلاّ ولها أربعة معان: ظاهر وباطن وحد ومطلع، فالظاهر التلاوة، والباطن الفهم، والحد هو أحكام الحلال والحرام، والمطلع هو مراد الله من العبد بها**»[١]. فهناك أحاديث وروايات كثيرة يرويها الشيعة الإمامية، ويفسّرها الطباطبائي، ولكنه يُبقي عليها في الرؤية المعنوية التي تستقر عندها، على اعتبار أن القرآن بألفاظه وبيانه يُعطي الأحكام اللازمة للناس في الاعتقاد والعمل بها، ثم يتم العبور إلى الباطن من خلال الشريعة، وهذا ما فهمه عنه المستشرق هنري كوربان[٢]، وكثير من الباحثين والمفسرين[٣]. وكما نلاحظ في تفسير الميزان، أن منهج الطباطبائي في تفسير القرآن بالقرآن عكس الظاهر على الباطن، والباطن على الظاهر، وميز بين من يعرف القرآن ويتحد معه، وبين مَن عرف القرآن بالمشاهدة، وبين فئة ثالثة تستدل بآيات الأنفس والآفاق، ولكل فئة من هذه الفئات حركتها ومعناها في الباطن والظاهر، وهذا ما لم يلتفت إليه بعض الباحثين في منهج الطباطبائي، ولعل إشاراته إلى قوله تعالى: ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتۡ أَوۡدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا ...﴾ التماس لهذا المعنى في الظاهر والباطن، ذلك أن الناس يختلفون فيما هم عليه من قدرات، ويتفاوتون بما لديهم من استيعاب للمعارف السماوية، فمن تجلى له الباطن لم يخرجه عن الظاهر، ومن تجلى له الظاهر أدخله إلى الباطن. فهما، كما يرى الطباطبائي، كالروح والجسد، فإذا ما تلى حكم وجوب الصلاة، فإن الظاهر والباطن هما اللذان يؤديان هذا الواجب، فيكون ظاهر الحكم هو إقامة هذه العبادة الخاصة، لكن بحسب الباطن يدركون أن هذه الصلاة يجب أن

---

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٨٥. وقا: مع صدر الدين الشيرازي، مفاتيح الغيب، صححه محمد خواجوي مؤسسة مطالعات، إيران، (لا.ت)، ص٤٨٥.

(٢) يقول كوربان في تاريخ الفلسفة الإسلامية: «إن الذين زعموا أو يزعمون وقف تعاليم الأئمة على الظاهر، أي على بعض مسائل الفقه والطقوس يعرضون عما هو جوهر التشيع ويتجاهلونه. إن التوكيد على الباطن لا يعني مطلقاً النسخ الخالص للشريعة ولحرفية النص وظاهره...» انظر: هنري كوربان، تاريخ الفلسفة الإسلامية، منشورات عويدات، بيروت. ط٣، ١٩٨٣، ص٨٥.

(٣) را: دراسات في فكر الطباطبائي ومنهجه، مجموعة مؤلفين، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، تعريب عباس صافي، بيروت، ٢٠١٢م، ص١١١.

تتحقق بقلوبهم وبكل وجودهم، فيحدث لهم الفناء في عبادة الله وحده، بعد أن يكون قد تحقق الإنتهاء عن الفحشاء والمنكر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴾[(١)].

إن المفسّر الطباطبائي، لا يرى في الباطن طريقة إلى تجاوز الحياة، كما فعل الصوفية، أو أهل الباطنية ممن احتكروا الأسرار، وغابوا عن الظواهر، ظناً منهم أن الشريعة سرٌ، وسرها سر، وظاهرها باطن، وباطنها باطن، كما وصّفها كوربان، وإنما هو، برأي الطباطبائي، باطن يتكامل مع الظاهر، لكون الإسلام دين كامل وشامل، ولا بد أن يكون لظاهره معنى الحياة والإصلاح وغير ذلك مما لا تستقيم العبادة إلاّ به، يقول الطباطبائي: «**إن باطن القرآن لا يُلغى ولا يبطل ظاهره، بل إنه بمنزلة الروح التي تمنح الجسم الحياة، وبما أن الإسلام دين عام شامل وأبدي، فهو يهتم أولاً وقبل كل شيء بإصلاح المجتمع البشري، ولا يتخلى عن الأحكام الظاهرية التي مؤداها إصلاح المجتمع، وكذا لا يتخلى عن الاعتقادات البسيطة التي تعتبر حارسة للأحكام المشار إليها**»[(٢)].

والحق يقال: إنه لا يفهم من فلسفة الطباطبائي، ولا من منهجه في التفسير والتأويل، الذي تقدم الكلام فيه، أنه يستغرق في الباطن والظاهر لدرجة أن يكونا سراً من الأسرار، أو طريقة تتجافى بأهلها عن المجتمع والناس، سواء أكان المخاطب بهذه الشريعة المتحد معها كالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام، أم المشاهد لجمال الله وجلاله والمنجذب إليه فيما خصّه الله به، أم كان ممن اقتصرت مرتبته على طريقة الإستدلال بالأثار وفيما رآه بالأنفس والأفاق. فالمفسّر يرى أن للقرآن مراتب من المعاني المرادة بحسب مراتب أهله ومقاماتهم[(٣)]، والكل له ظاهره وباطنه،

---

(١) سورة العنكبوت، الآية: ٤٥.

(٢) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٨٣.

(٣) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٨٤.

بحيث لا يستقل أحدهما عن الأخر فيما يكون في الحياة من سلوك، وهذا ما جاء عن أبي جعفر عليه السلام حينما سأله عمران بن أعين عن ظهر القرآن وبطنه، فقال: «**ظهره الذين نزل فيهم القرآن، وبطنه الذين عملوا بأعمالهم، يجري فيهم ما نزل في أولئك**»[١]. وطالما أن المفسّر لا يُعطي للباطن معنىً مستقلاً عن الظاهر، ولا يرى مدخلية له إلاّ من خلال الأحكام النازلة للناس في الاعتقاد والعمل معاً، وأن الباطن لا يُلغي الظاهر ولا يبطله، فهذا يدلل على أن الطباطبائي قد فهم مدلول الآيات القرآنية جيداً لجهة ما تعطيه من أبعاد كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ﴾، على نحو يفهم منه أن الله تعالى هو الظاهر المطلق، وهو الباطن المطلق الذي يتوجه إليه العباد في ظاهرهم وباطنهم، بحيث يكون لهم من ذلك الظاهر النسبي والباطن النسبي، هذا ما بينه الطباطبائي بوضوح لجهة قوله: «**إن الظهر والبطن أمران نسبيان، فكل ظهر بطن بالنسبة إلى ظهره، وبالعكس كما جاء في رواية جابر عن أبي جعفر٧بقوله له: «يا جابر إن للقرآن بطناً وللبطن بطن، وظهراً وللظهر ظهر، يا جابر وليس شيء أبعد عن عقول الرجال من تفسير القرآن. إن الآية تكون أولها في شيء، وأوسطها في شيء وأخرها في شيء**»[٢]. وهذا كلام متصل، كما يرى المفسّر، ينصرف إلى وجوه[٣]. وكما جاء في معاني الأخبار عن الصدوق، أنه لا ينحصر الظهر والباطن بما في الخبر، فإن هناك أخباراً جمة تدل على أن للقرآن معاني طولية حسب اختلاف الأفهام ودرجات الإيمان والمعرفة، وفي بعضها أن لبطنه بطناً إلى سبعة أبطن، والظاهر أن المراد بالبطن في هذا الخبر التأويل، كما أن المراد بالظاهر التنزيل...[٤].

---

(١) م.ع، الميزان، م.س، ج٣، ص٨٥.

(٢) م.ع، ج٣، ص٨٥.

(٣) م.ع، ص٨٥.

(٤) انظر: الصدوق، الحسين بن موسى بن بابويه، معاني الأخبار(ت: ٣٨١هـ)، تحقيق على أكبر الغفاري، انتشارات اسلامي، ط١٣٦١هـ، ص٢٥٩.

إن مرتكز البحث والتفسير للباطن والظاهر عند الطباطبائي، هو قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا ...﴾، وطالما عرفنا أن للقرآن معاني طولية بحسب اختلاف الأفهام ودرجات ومراتب المعرفة، فإن هذا يكشف عما يريد أن يذهب إليه الطباطبائي في تأويل معنى الظهر والبطن إذ هو يرى، كما سبقه إلى ذلك صدر المتألهين، أن الأودية هنا هي تشبيه لما هم عليه الناس من اختلاف في درجات اكتساب المعرفة، ولعل المفسّر هنا تأثر بتفسير صدر الدين (الشيرازي) لهذه الآية، فرأى أن العلم كبحر أُجري منه أودية، ثم أخرجت الأودية الأنهار، ثم أُجريت من الأنهار جداول، ثم أُجريت من الجداول سواقي، فالوادي لا يحتمل البحر والنهر لا يحتمل الوادي، والجدول لا يحتمل النهر، فبحور العلم عند الله، فأعطى الرسل ومن يجري مجراهم منها أودية، ثم أعطى الرسل من أوديتهم أنهاراً إلى العلماء، ثم أعطى العلماء جداول صغار إلى عامة المتعلمين على قدر طاقتهم، ثم أجرى هؤلاء إلى من يليهم بحسب طاقتهم[1]. والنتيجة، كما يرى الطباطبائي، هي أن العلم في دورته هو من الله تعالى إلى الله تعالى، تماماً كما هي دورة الماء من البحر إلى البحر. وهكذا، تختلف مراتب الناس ودرجاتهم في الباطن والظاهر، وهذا ليس من التأويل في شيء، وإنما هو من التفسير الذي يطاله الإنسان فيما لو تدبّر القرآن واستوى على شيء من الفهم منه. وبحق نقول أين هذا مما ذهبت إليه الباطنية، أو أهل الصوفية ممن الهتهم التراكيب واستغرقتهم الإشارات إلى حد تعطيل الظاهر والباطن معاً!؟ وكما جاء عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «**أبى الله أن يجري الأشياء إلا بالأسباب، فجعل لكل شيء سبباً، وجعل لكل سبباً شرحاً، وجعل لكل شرح علماً، وجعل لكل علم باباً ناطقاً عرفه من عرفه، وجهله مَن جهله، ذاك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآله ونحن**»[2].

(١) را: صدر الدين الشيرازي، شرح أصول الكافي، تحقيق عمر خواجوي، مؤسسة مطالعات، إيران، (لا.ت)، كتاب الحجّة ص٥٤٧.
(٢) م.ع، ص٥٤٥.

لقد تطرق بعض الباحثين عن الطباطبائي إلى موضوع الظاهر والباطن، فكان رأيهم جمعاً لرأيه دونما توقف عند حقيقة الموقف، الذي يتخذه الطباطبائي في حقيقة الظاهر والباطن، وقد زعم هؤلاء أن المفسّر أحال الكثير من الروايات إلى الجري الذي لا يعتبره تفسيراً، وإن كان يستبطن أحياناً ما عرف بالباطن الذي يقابل الظاهر، وهذا ما أشار إليه الطباطبائي بقوله: «**وقد يعتبر بطن القرآن مثل الجري أحياناً**»[(١)]، ولكن هؤلاء الباحثين سهو عن أن الطباطبائي في منهجه وفي ما يتخذه من مواقف، سواء في التأويل، أم في التفسير، في الظاهر، أم في الباطن، هو لا يغادر القرآن، وإنما يجوب في فضائه لفهم الآيات والروايات، معولاً على جاذبية السياق، وهذا ما يحتم على الباحثين ملاحظته جيداً كيما يتمكنوا من فهم الموقف الحقيقي للطباطبائي[(٢)]، فهذا الأخير لم يكن شيعياً في تفسيره، وإنما كان قرآنياً بامتياز، وقد قبل ظاهر الشريعة كسبيل إلى باطنها، لأن الإنسان مكلف بالأعمال الظاهرية، فإذا ما أحسن القيام بها، فإنها تؤدي به إلى الاستقرار في المعنوية، لقوله: «**فإن في كنه هذه الأعمال والأغراض الدينية تستقر مرحلة معنوية، وأغراض أكثر عمقاً**»[(٣)]. وعليه، فإنه لا معنى لأن نفهم الظاهر والباطن عنده من خلال انتماء الرواية إلى هذه المدرسة أو تلك، أو إلى هذه الفرقة أو تلك، بل ينبغي فهم الطباطبائي في سياق ما اختاره من منهج، الذي نرى أنه لم يتمكن من خلال السياق، ولا من خلال تمييزه بين التأويل والتفسير، أن يحسم الجدل والموقف في كثير من الآيات قبل الروايات، كما في سكوت المفسّر على قوله تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ ...﴾، إلى غيرها من الآيات، التي أحالها إلى البطن دون أن يعرف ظاهراً لها. وهذا أمرٌ جد طبيعي فيما لو عرفنا أن

(١) الطباطبائي، القرآن في الإسلام، م.س، ص٥٢.
(٢) م.ع، ص٥٣.
(٣) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٨٣.

الطباطبائي لم يكن طامحاً لأن يكون تفسيره مطلقاً، ومحيطاً بكل ما هو متشابه، سواء في الآية، أم في الحديث. ولهذا، قال: «**إنه لا يوجد في كلامه تعالى ما يصلح لتفسير هذه الآية**»(١).

وكيف كان، فإن أفهام المسلمين تعددت في الباطن وتباينت المسالك منذ عصر الرسالة إلى وقتنا الحاضر، فمنهم من اعتبر أن باطن القرآن هو المقصود دون ظاهره، ومنهم من رأى عكس ذلك، ومنهم مَن اكتفى بالاشارة إلى لحن القول في غربة الأنانية. وبما أن القرآن أرشدنا إلى التدبر في آياته، فإنه لا بد من النظر بعيداً عن الهوى والرأي، بحيث يكون الاستنطاق للقرآن من أهله هو الحكم، وهذا ما فعله الطباطبائي وغيره من المفسرين، الذين أخلصوا لله في دينهم، في ظاهرهم وباطنهم، فاعتبروا الباطن والظاهر معاً، وحافظوا على أصول الإيمان والمعارف الحقة، التي جعلها الله تعالى مسلكاً حقيقياً إليه، ولهذا يقول الطباطبائي: «**ولا نجد دليلاً على أنه يقصد من كلمات القرآن غير المعاني التي تدركها من ألفاظه وجمله، وللكشف عن باطن القرآن اعتبر المفسّر أمرين هما: الأول: ظواهر الآيات نفسها، والثاني: ظواهر الشريعة، وبالتالي، لا يكون الباطن مناقضاً لمعطيات ظواهر القرآن وحقائق الشريعة**»(٢).

إن هذا ما قضت به الشريعة، وما كلف به العباد، فيما أمر به ونهى عنه، وقد فسرت السنة النبوية القطعية هذا الأمر بما دعت إليه من اعتبار لظواهر القرآن والسنة. وكما بين المفسر أن هذا لا ينافي أنه تحت ظواهر الشريعة حقائق هي باطنها، والطريق إليها حق، ولكن الطريق إنما يكون باستعمال الظواهر الدينية على ما ينبغي من الاستعمال لا غير، وهو في هذه العبارة يؤكد على المنهج، الذي اعتمده بأن يكون التدبّر وفاقاً لقواعد الكتاب والسنة، وقد عبر عن ذلك بقوله: «**وحاشا أن**

---

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١٥، ص٣٨٩.

(٢) الطباطبائي، القرآن في الإسلام، م.س، ص٢٤.

**يكون هناك باطن لا يهدي إليه ظاهر، والظاهر عنوان الباطن وطريقه، وحاشا أن يكون هناك شيء آخر أقرب مما دل عليه شارع الدين غفل عنه، أو تساهل في أمره، أو أضرب عنه لوجه من الوجوه بالمرة، وهو القائل: «ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء»**... فإن إرادة الظاهر لا تنفي إرادة الباطن، وإرادة الباطن لا تزاحم إرادة الظاهر...»[1]. وإذا كان بعض المتصوفة، قديماً وحديثاً، أو من تسموا بأهل الباطن وليسوا به، قد ادعوا أُموراً وكرامات نورانية، وخرجوا عن ظواهر القرآن والسنة، وعما يرشد إليه العقل القطعي، الذي هو حجة كالوحي تماماً، فإن هؤلاء قد جمدوا عند الحروف والرسوم، وساعدهم على ذلك مَن التمسوا الحق من دون تأويل ولا تفسير، خوفاً من أن يقولوا على الله غير الحق، كما زعموا أن مَن فسّر فقد أوّل، هذا فضلاً عما سلكوه من سبل في نفي التجسيم دون أن يُثبتوا، فقالوا: الاستواء معروف بلا كيف.. إلى غير ذلك مما عرض له الطباطبائي في تفسيره، فهؤلاء جميعاً تاهوا عن الباطن والظاهر معاً، فأدى بهم ذلك إلى التلهي بأسرار زعموا أنها من فيوضات الرحمة، وبركات النور، وكما يقول الطباطبائي: «**ولو كان الأمر على ما يدّعون وكان ما يزعمونه هو لب الحقيقة، وكانت الظواهر قشوراً لأسرارهم، لكن مشرّع الشرع أحق برعاية حالها وإعلان أمرها، كما يعلنون، وإن لم تكن هي الحق، «فماذا بعد الحق إلاّ الضلال»**[2].

يظهر مما تقدم، أن المفسّر يقدم الظاهر المتبادر من ألفاظ الآية بالنظرة الأولية، وما يقف عليه من باطن لا يسميه تفسيراً، لأن التفسير يكشف عن ظاهر اللفظ. وبناء عليه؛ فالمراد لديه هو الظاهر وليس الباطن، ولعله بذلك يؤسس لرؤية جديدة في التفسير، قد تكون مخالفة لما ذهب إليه أكثر مفسري الشيعة الإمامية، حيث إن الرؤية الشيعية اضطربت فيما نسميه بالتأويل والتفسير، فكان لا بد أن

---

(١) م.ع، ص٢٥.

(٢) م.ع، الميزان، ج٥، ص٢٨٨.

تأخذ بالآيات والروايات على أساس التأويل للمتشابه، والتفسير بالمأثور: وأكثر ما نجد هذا عند العياشي في تفسيره[١]، وفي تفسير القمي[٢]، من قبيل ما روي عن الفضيل بن يسار، قال سألت أبا جعفر عن هذه الرؤية: «**ما في القرآن آية إلاّ ولها ظهر وبطن؟ قال: ظهره تنزيله وبطنه تأويله**»[٣]، ولعل الطباطبائي التفت إلى ما تتضمنه الرواية من تأويل وتفسير، فحملها على الجري والانطباق انسجاماً مع موقفه بأن ما يأتي من خارج السياق والتفسير يكون جرياً وانطباقاً، أما حقيقة التأويل فلا يعلمها إلاّ الله تعالى، ولا بد من سلوك طريق الظواهر القرآنية، وكشف الإبهام عن الآية من خلال التعرف إلى سبب النزول أولاً. ولهذا، تجد المفسّر يعقّب على جري القرآن في حياة البشر، في كونه ينطبق في التنزيل على الجري وعد المصاديق، والجري عنده هو عين القاعدة الأصولية المعروفة، بأن «**العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب**»، وبهذا يجري القرآن على الماضي والحاضر والمستقبل، ولا يقف عند المناسبات الأولى لنزول آياته...

إن ما تميز به الطباطبائي، هو أنه فصل بين ما هو متشابه وما هو تأويل من جهة، وأعطى الأولوية للظاهر من جهة ثانية، حيث قدم المتبادر من الفاظ الآية بالنظرة البدائية، على اعتبار أن التفسير وحده هو الذي يكشف عن ظاهر اللفظ، وعليه فإن المراد لديه هو الظاهر وليس الباطن[٤]...

وهنا يمكن أن نشير إلى خلاصة نؤكد فيها على أن منهج الطباطبائي في تفسير القرآن بالقرآن، حتّم عليه الاستغراق فيه لجهة أن يكون القرآن هو المبين والكاشف عما يمكن أن يلتبس على الباحث والمتدبر والمفسّر، باعتباره تبياناً لنفسه، كما

---

(١) را: محمد بن مسعود العياشي، (٣٢٠هـ)، تفسير العياشي، تحقيق هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران(لا ـ ت).

(٢) القمي، علي بن إبراهيم، تفسير القرآن، صححه وعلق عليه طيب الموسوي، دار الكتاب، قم، إيران، (لا ـ ت).

(٣) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٨٣.

(٤) الطباطبائي، القرآن في الإسلام، م.س، ص٥٢.

هو تبيان لكل شيء. ومقتضى هذا المنهج أن لا يخرج إلى التفسير بالرواية على نحو ما جاء في المأثور عن الشيعة الإمامية من تفسير بالمأثور، أو بالعقل والنقل معاً، كما ظهر الأمر في تفسير كل من الطبرسي والطوسي، ولهذا نجد الطباطبائي يقر قسماً مما روي في تفسيره، على أنها ليست من التفسير، وإنما من المصاديق الباطنية للألفاظ القرآنية، وأحياناً نراه يسكت عن قسم آخر منها لسكوت القرآن عنها، وأحياناً يكتفي بالبحث الروائي دون أن يكون له رأي أو موقف. وهذا كله يعود، كما سبق القول، إلى أن مقتضى التفسير أن يلحظ السياق تأكيداً على الظاهر من الألفاظ. أما ما عدا ذلك، فإنه يدخله في دائرة الجري، والإنطباق، أو يكتفي بالقول: إنه من الباطن، كما فعل في تفسير قوله تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ﴾، فعلق على ذلك بقوله: «**وهو من البطن**»[1].

(١) م.ع، الميزان، م.س، ج١٩، ص١٠٣.

# الفصل الثالث

## القرآن والراسخون في العلم

### مدخل الفصل

أولاً: علم التأويل والراسخون في العلم.

ثانياً: بين الراسخين في العلم والربانيين.

ثالثاً: القرآن والمطهّرون عند الطباطبائي.

## أولاً: علم التأويل والراسخون في العلم

لا شك في أن الذي يحتم البحث في هذا الموضوع لمعرفة ما بين علم التأويل والراسخين في العلم من اتصال، هو أن الطباطبائي، كما ذكرنا سابقاً، قدّم رؤية جديدة في مجال التفسير والتأويل معاً، إذ أنه أخرج التأويل من كونه خاصاً بالمتشابه من الآيات، ليكون للقرآن كله، كما قال الله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ...﴾، والآيات كما يقول الطباطبائي، تضيف التأويل إلى مجموع الكتاب[١].

فهذه الآية تشير إلى المحكم والمتشابه، وعلم التأويل، والرسوخ في العلم، وهي التي ارتكز إليها الطباطبائي لتقديم رؤيته في موضوع التأويل، خالصاً منها إلى التأكيد على النتائج الآتية.

**أولاً**: إن مقتضى ما اختاره الطباطبائي من منهج لتفسير القرآن بالقرآن، أن تكون له نتائج متمايزة، سواء أقلنا أنه غلّب الرؤية العقلية والعرفانية في تفسيره، أم حافظ على الطريقة التقليدية في التفسير، فهو من دون أدنى شك لم يخرج عن المألوف فيما اختاره من قواعد منهجية وعقلية في تفسيره، وإن كان تميّز في كونه أعطى لظهور النص بعده لكون القرآن يُفسّر بعضه بعضاً، ويصدّق بعضاً بعضاً، هذا فضلاً عن كونه تبياناً لكل شيء، وهو كونه كذلك، فلا بد أن يكون مبيناً لنفسه... الخ.

**ثانياً**: لقد خلص الطباطبائي إلى نتيجة في تفسيره مثيرة للجدل فعلاً، إذ هو

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٢٨.

أخرج التأويل من كونه خاصاً بالمتشابه ليكون للقرآن كله، كما ذكرنا سابقاً، وهذا ما عبر عنه بقوله: «إن كون الآية ذات تأويل ترجع إليه غير كونها متشابهة ترجع إلى آية محكمة»(١).

**ثالثاً**: يرى الطباطبائي أن التأويل ليس من المفاهيم التي هي مداليل للألفاظ، بل هو من الأمور الخارجية العينية، واتصاف الآيات بكونها ذات تأويل من قبيل الوصف بحال المتعلق. وأما إطلاق التأويل وإرادة المعنى المخالف لظاهر اللفظ، فاستعمال مولد نشأ بعد نزول القرآن لا دليل أصلاً على كونه هو المراد من قوله تعالى: ﴿**وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ** ...﴾، كما لا دليل على أكثر المعاني المذكورة للتأويل(٢).

هذه هي خلاصة الموقف الذي انتهى إليه الطباطبائي في بحوثه عن التأويل في تفسير الميزان، ولعله موقف متميز لجهة ما انطوى عليه من تقدم في الرؤية في مجال فهم النص القرآني، إذ كان المعهود في التفريق عند العلماء بين التفسير والتأويل، هو أن الأول توضيح ما لجانب اللفظ من إبهام، والثاني ما فيه من مثار الريب وقد استعمل بشكل ثانوي فيما لم يكن ظاهراً بذاته، وإنما يتوصل إليه بدليل خارج، وهو ما عبر عنه بالبطن، كما يعبّر عن تفسيره الأولي بالظهر، فيقال: تفسير كل آية ظهرها، وتأويلها بطنها، والتأويل بهذا المعنى الأخير عام لجميع أي القرآن...(٣).

إن التأويل، سواء أكان بمعنى توجيه المتشابه، أم بمعنى ثانوي، كما عبّر «**معرفة**» في تلخيص التمهيد(٤)، المعبّر عنه بالبطن، هو من قبيل المعنى والمفهوم الخافي عن ظاهر الكلام، وبحاجة إلى دلالة صريحة من خارج ذات اللفظ، وهذا ما قال فيه الطباطبائي أنه مولد نشأ بعد نزول القرآن، وحينما يكون الأمر متعلق بكون الآيات ذات تأويل من قبيل الوصف بحال المتعلق، فهذا أمر يمكن فهمه من السياق القرآني، وليس

---

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٣١.

(٢) م.ع، ج٣، ص٣١.

(٣) انظر: معرفة، محمد هادي، تلخيص التمهيد، دار الميزان، بيروت، ط١، ١٩٩١، ج٢، ص٤٦١-٤٦٢.

(٤) م.ع، ص٤٦٣.

مما ذكر في معنى التأويل، ولا دليل عنده على كون المراد من قوله تعالى: ﴿وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾، هو ما ذكر من معاني التأويل المطلقة، التي تولدت بعد نزول القرآن، وهذا الرأي للطباطبائي، كما نعلم، ولّد رداً عنيفاً من بعض العلماء والمفسرين عليه لكونه يأخذ بالتأويل إلى مصاف الرؤية العقلية والفلسفية، ويمكن ملاحظة هذا الإعتراض فيما ذهب إليه «**معرفة**»، في كتابه التلخيص...

ولعلنا لا نخطىء القول أيضاً، بأن رؤية الطباطبائي وموقفه من التأويل ناشئة من كون ما استقر في الأذهان، هو أن التأويل إنما يكون في المتشابه القرآني، وليس هذا هو المعنى الحقيقي للتأويل فيما لو أردنا الوقوف عند ظواهر الآيات القرآنية، وخاصة ظاهر الآية المتقدمة، يقول الطباطبائي «**ظاهر الكلام رجوع الضمير إلى ما تشابه، لقربه كما هو الظاهر أيضاً في قوله تعالى:** ﴿وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ﴾**، وقد عرفت أن ذلك لا يستلزم كون التأويل مقصوراً على الآيات المتشابهة، ومن الممكن أيضاً رجوع الضمير إلى الكتاب، كالضمير في قوله تعالى:** ﴿مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾»[١].

فالطباطبائي يرى أن التأويل هو لجميع القرآن، للمحكم والمتشابه، فما معنى أن يستقر رأي العلماء والمفسرين عند توجيه المتشابه، وإرادة المعنى المخالف لظاهر اللفظ في الوقت الذي يمكن فيه تفسير القرآن وفقاً لجميع آياته. باعتبار أنه يفسّر بعضه بعضاً، ومبين لنفسه...؟

إن إرجاع المتشابه إلى المحكم في القرآن شيء، وتأويل القرآن شيء آخر، وهنا يكمن الإلتباس الحقيقي، الذي يثير الجدل ويجعل من تأويل الطباطبائي موقفاً فريداً في بابه، وغريباً في مؤداه، ذلك أن التفسير للقرآن بالقرآن لا يحتاج إلى تأويل من خارج ظواهر الألفاظ، باعتباره أمراً خارجياً عينياً، وليس من المفاهيم التي هي مداليل للألفاظ[٢].

---

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٣٢.

(٢) يقول معرفة في رده على الطباطبائي فيما عرض له من معاني التأويل: «فهذه أربعة معانٍ للتأويل استعملت في سبعة عشرة موضعاً من القرآن، ولم يكن واحد منها بمعنى العين الخارجية إطلاقاً...!؟». را: تلخيص التمهيد، م.س، ج٢، ص٤٦٦.

انطلاقاً مما تقدم، نرى أن الطباطبائي في تفسيره لآية آل عمران: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾، يرى أن ظاهر الحصر في الآية يفيد أن العلم بالتأويل مقصور على الله تعالى. وأما الراسخون في العلم، فظاهر الكلام أن الواو للاستئناف بمعنى كونه طرفاً للترديد، الذي يدل عليه صدر الآية: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ﴾، ويخلص الطباطبائي إلى القول بأن الناس في الأخذ بالكتاب؛ قسمان: فمنهم من يتبع ما تشابه منه، ومنهم من يقول إذا تشابه عليه شيء منه: آمنا به كل من عند ربنا، وإنما اختلفا لاختلافهم من جهة زيغ القلب ورسوخ العلم(١).

إذاً، التأويل مقصور على الله تعالى، وهذه الآية كما نعلم كانت ولا تزال مثار جدل عند المفسرين، وستبقى كذلك طالما هناك مَن يفسّر القرآن ويتدبر فيه، رغم كون الآية محكمة، إذ لو كانت متشابهة عادت جميع آيات القرآن متشابهة وفسد التقسيم الذي يدل عليه قوله تعالى: ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٞ﴾(٢). وإذا كانت هذه المسألة في التفسير والتأويل قد أخذت هذا المنحى بين أن تكون عطفاً للتشريك، أو استئنافاً للكلام، فقد يكون من المناسب جداً أن نلاحظ المسألة في سياق أخر تستطيع من خلاله كشف حقيقة العلاقة بين التأويل والرسوخ في العلم، على اعتبار أن الله وحده هو العالم بالتأويل، وإذا كان هناك من قول للراسخين في العلم، فهو إنما يكون منهم من حيث هم راسخون في العلم، ويعرفون أن المحكم والمتشابه من عند الله تعالى، ويؤمنون به، ويقولون آمنا به كل من عند ربنا، ما يعني أن المفسرين غالباً ما كانوا يحدثون المشكلة، وينصرفون عن الظواهر القرآنية، تارة بالبحوث اللغوية، وطوراً بالأنماط السياقية، إلى غير ذلك مما تطالعنا به كتب المفسرين، وقد بين الطباطبائي أن الأمر يمكن التدبر فيه وفاقاً لمنهج تفسير القرآن بالقرآن،

---

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٣٢.

(٢) م.ع، ج٣، ص٢٤.

بحيث يقال مثلاً: إن الله يعلم الغيب، كما قال الله تعالى: ﴿عَـٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾[١]. فالظاهر من الآية أنها تحصر الغيب بالله تعالى؛ ومثلما ورد الاستثناء في آية الغيب ورد في آية التأويل، فلا منافاة في ذلك كما يرى الطباطبائي[٢].

فلماذا هذا الاضطراب في التفسير والتأويل، طالما أن القرآن كاشف عن حقيقة هذا الأمر بدلالة الظاهر؟

إن الإضطراب ناشيء من كون المطلوب في البحث والتفسير هو التأويل، لما اعتقدوه من آيات متشابهة تحتاج إلى تأويل وتوجيه دون المحكم، وهذا ما حسمه الطباطبائي بقوله: «**إن المتشابه إنما هو متشابه من حيث تشابه مراده ومدلوله، وليس المراد بالتأويل المعني المراد من المتشابه حتى يكون المتشابه متميزاً عن المحكم بأن له تأويلاً، بل المراد بالتأويل في الآية أمر يعم جميع الآيات القرآنية من محكمها ومتشابهها كما مر بيانه، على أنه ليس في القرآن آية أريد فيها ما يخالف ظاهرها، وما يوهم ذلك من الآيات إنما أريد بها معانٍ تعطيها لها آيات أخر محكمة، والقرآن يفسر بعضه بعضاً...**»[٣].

هنا تبدو لنا عبقرية المفسّر فيما يذهب إليه من بيان في معنى التأويل والرسوخ في العلم. بأن القرآن يفسّر بعضه بعضاً. وإذا كانت الآية فيما هي عليه من ظهور تحصر التأويل بالله تعالى، فذلك لا يمنع من أن يكون الراسخون في العلم كذلك، طالما أن ظهور آيات أخرى تفسر ذلك وتعطيه بعده الحقيقي في القرآن، إذ لا منافاة بين أن تدل هذه الآية على شأن من شؤون الراسخين في العلم، وهو الوقوف عند الشبهة والإيمان، مقابل الزائغين قلباً، وبين أن تدل آيات أخر على أنهم أو

---

(١) سورة الجن، الآية: ٢٦ ـ ٢٧.

(٢) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٢٤.

(٣) م.ع، ج٣، ص٤٤.

بعضاً منهم عالمون بحقيقة القرآن وتأويل آياته...»[١].

وعلى فرض أن الآية، أو العطف في الآية يُفيد التشريك كما رأى «**معرفة**» وغيره فيما رد به على الطباطبائي متهماً إياه بالذوق الأدبي والمسحة العرفانية، لكونه وافق الإمام الرازي على أن العلم بالله تعالى مقصور عليه تعالى، فليس من تسويغ اطلاقاً لذلك، طالما هو انطلق في رده من سؤال، هل يستطيع أحد أن يقف عند تأويل المتشابهات، بل وعلى تأويل أي القرآن كله؟ وقد أجاب على سؤاله من فوره، أنه لا شك في أن القرآن كما هو مشتمل على آيات محكمات، مشتمل على آيات متشابهات...»[٢].

وهنا تكمن الإشكالية الكبرى التي نرى الخطأ فيما افترضه المعترض، حيث أن الطباطبائي يرى ذلك، ولكنه لا يرى في رد المتشابه إلى المحكم تأويلاً حتى يؤخذ عليه ذلك، فهذا من التفسير وليس من التأويل. ثم إنه ما معنى هذا التعصب للعطف والتشريك في ظل هذا الاحتدام التاريخي في تفسير هذه الآية، وخاصة فيما لو علم المعترض أن الشريف الرضي قد عرض لجميع الوجوه والآراء بشأنها، وهو أول مَن عرض للرأي بخصوص مَن قال بالتشريك، شارحاً لقول يزيد بن المفرغ الحميري:

فـــالـــريـــح تـــبـــكـــي شـــجـــوهـــا
والـــبـــرق يـــلـــمـــع فـــي غـــمـــامـــه»[٣].

وإذا كان ذلك سائغاً، كما يقول الشريف الرضي، في اللغة، وجب حمله على

(١) م.ع، ج٣، ص٣٣.

(٢) معرفة، محمد هادي، تلخيص التمهيد، م.س، ص٤٦٨.

(٣) انظر مبحث الشريف الرضي في حقائق التأويل، فهو يعرض لأقوال العلماء في هذه الآية بعد ذكره طرفاً من الخلاف ومما عرضه الرضي ما يأخذ به «معرفة» في تلخيصه، فهو لم يأت بشيء جديد، وقد يصح القول منا بأن ما عرض له الرضي من وجوه القول والاستدلال في كلامه لا يخلو من تأويل وتعميق في وجوه اللغة، رغم أن هذا ليس مطلوباً لمعرفة ظواهر الكتاب التي تمت مراعاتها بدقة في منهج الطباطبائي، الذي ميز بدقة بين التفسير والتأويل، في حين نجد الرضي يستعملهما في سياق واحد، يقول: «لأن معنى التفسير والتأويل إنما يكون لما غمض ودق ولم يُعلم بظاهره، وهذه صفة المتشابه، وأما المحكم الذي يعلم بظاهره، فلا حاجة بأحد إلى تعليمه، لأن أهل اللسان فيه سواء...» را: حقائق التأويل. م.س، ص١٣٣. وكلامه كاشف عن حقيقة التأويل للمتشابه دون المحكم، ونظرية الطباطبائي في تفسيره تجعل من التأويل مختلفاً عن التفسير، فضلاً عما تراه من رد للمتشابه للمحكم لا على النحو التأويل، وإنما على نحو أن القرآن يُفسر بعضه بعضاً... والتأويل هو لجميع آيات القرآن ولا يعلمه إلاّ الله تعالى، كما هو ظاهر الحصر في الآية المباركة.

موافقة دلالة الآية، في وجوب رد المتشابه إلى المحكم، فيعلم الراسخون في العلم تأويله إذا استدلوا بالمحكم على معناه... فما هو جديد المفسّر «**معرفة**» إذن؟؟

وكما نلاحظ أن المرتكز فيما عرض له الشريف الرضي هو رد المتشابه إلى المحكم، وكأن أحداً يناقش في ذلك؟

فأصل المناقشة هو التأويل وما إذا كان الراسخون في العلم يعلمون تأويله، أم أن التأويل محصور بالله تعالى؟

هناك مَن توجّه بالنقد الشديد واللاذع لمنهج الطباطبائي ورؤيته فيما عرض له، سواء في فهمه للتأويل، أم في مَن له حق التأويل، على اعتبار أن المفسر «**معرفة**»، قال: «**لا يعدو كونه . أي التأويل . مسحة عرفانية غير مستندة، ومن ثم هي غريبة شذّت عنه...**»[١]. ولعله أخطأ في تعبيره، لأن منهج الطباطبائي، كما فهمنا هو أن التأويل محصور بالله تعالى، هذا ما يقضي به ظاهر الآية الشريفة: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ...﴾، وهذا ما سهى عنه المعترض «**معرفة**»[٢]. والحق يقال: إن الطباطبائي أسس لرؤيته بإحكام انطلاقاً من إيمانه بأن القرآن أُحكمت آياته ثم فصلّت من لدن حكيم خبير، فهي حيث أحكمت ما كان بامكان أحد أن ينالها بفهم، ولكن بعد أن فصلّت ويسّرت بلسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كما قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا ﴾[٣]، ووفقاً لهذه الآية، وغيرها من الآيات، كما يرى الطباطبائي، فإن القرآن الكريم يصدر من ناحية تعجز أفهام الناس عن الوصول إليها، فلا يدركها إلاّ مَن كان من المخلصين وعباده المقربين، وأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم خير مصداق لذلك... وما يذكره القرآن بكلمة «**تأويل**» لم يكن مدلولاً للفظ بل حقائق وواقعيات أعلى شأناً من فهم

---

(١) معرفة، محمد هادي، التمهيد، م.س، ص٤٦٦.

(٢) م.ع، ص٤٦٧.

(٣) سورة مريم، الآية: ٩٧.

عامة الناس، وهي الأساس للمسائل الإعتقادية والأحكام العملية للقرآن...»[١].

هذا هو ما يراه الطباطبائي، ولعل كثيرين ألتبس عليهم هذا التأويل الذي لا يعلمه إلاّ الله تعالى، ومن ارتضى له التأويل، لأن حق التأويل لا يعلمه إلاّ الله تعالى، وعليه، فإنّه يمكن فهم نظرية الطباطبائي في التأويل في ضوء منهجه، بحيث يمكن القول: إن التأويل للقرآن إنما يكون حيثُ أحكم القرآن، أما حيث فصل ونزّل فله التفسير، لكونه كتاباً مبيناً وهدىً للعالمين، وتبياناً لكل شيء، وإذا كان للقرآن هذا المعنى وهذا النزول، فلا بد أن يكون مبيناً لنفسه، ولهذا، نرى أن الروايات عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام تتحدث عن تفسير وتصديق القرآن لبعضه البعض، عن أن ظاهره أنيق وباطنه عميق، ولعل البعض يريد أن يسمي البطن للقرآن تأويلاً، كما سُمي ظهره تنزيلاً، لقول المعصوم عليه السلام: «**ظهره تنزيله وبطنه تأويله**»، وهذا ما اعتبره بعض المعترضين على نظرية الطباطبائي بالتأويل الثانوي، مقابل اعتباره توجيه المتشابه تأويلاً أساسياً... وهذا ما لا يرى فيه الطباطبائي تأويلاً، وإنما هو جري وانطباق. أما التفسير، فهو الذي جاءت به الروايات وأحكمته الآيات، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَحۡسَنَ تَفۡسِيرًا﴾ في عالم النزول، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ في عالم الإحكام والاتقان. هذا من جهة.

أما من جهة أُخرى، فليس لأحد من الباحثين في علوم القرآن أن يتوجه بالنقد لمنهج الطباطبائي، لكونه قال بالوقف وحصر التأويل بالله تعالى بناءً على الظاهر من اللفظ، وذلك نظراً لما هو معهود من تباين في الأراء والقراءات، هذا فضلاً عن وجود أراء تفسيرية تقبل بالقراءتين، كما بين الشريف الرضي في حقائق التأويل[٢].. ومن هنا، فقد تصح قراءة الوقف.. ومعظم هذه القراءات والتفسيرات تدور حول مرتكز أن هناك متشابهاً ينبغي رده إلى المحكم، ويحتاج إلى تأويل وهذا

(١) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٨٥.
(٢) الشريف الرضي، حقائق التأويل... م.س، ص١٣٤.

ما رفضه الطباطبائي من منطلق منهجه في التفسير بأن القرآن يفسّر بعضاً بعضاً ولا يؤول بعضه بعضاً، على اعتبار أن الله تعالى يريد لكتابه أن يكون معقولاً، كما قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾. وهذا ما عبر عنه الطباطبائي بقوله: «... **لو لم يكن هذا القرآن مفهوماً لدى العامة، فإن مثل هذه الآيات لا اعتبار لها...**»[١].

وهكذا، فإن ما فهمه البعض عن الطباطبائي أنه يقول بالحيثية المكانية للقرآن في اللوح المحفوظ، أو في أم الكتاب، فقد ذهب مذهباً شططاً فيما اعتبره مسحة عرفانية، أو لوحةً مادية أو معنوية[٢]. فالطباطبائي لم يتوهم المكان في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴾. إن فهم كلام الطباطبائي على هذا النحو، هو تبسيط إن لم يكن تسفيهاً للرأي، ولعل مَن ذهب إلى هذا الفهم صادر في قوله عن موقف سلبي اتجاه نظرية الطباطبائي، سواء في التأويل، أم في علم الراسخين في العلم، في حين كان المطلوب من هؤلاء أن يتعمقوّا جيداً في موقف الطباطبائي، ليكونوا أكثر إنصافاً، ويدركوا أن التأويل عند الطباطبائي ليس ذاك الذي يعني توجيه الكلام، أو مداليل الألفاظ، وإنما هو أعمق من ذلك بكثير، ولا يعلمه إلا الله تعالى، وهو الذي عناه تعالى بقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ ...﴾ فالقرآن بعد أن تنزّل نجوماً، وصار معقولاً، وتيسّر بلسان النبي جعله الله تعالى نوراً يُفسّر بعضه بعضاً، فقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ ...﴾، فهم إنما يكونون كذلك فيما لو ابتغوا خلاف ما أمر الله تعالى به. أما إذا لم يبتغوا تأويله، وعادوا بالمتشابه إلى المحكم، فلا يكون ذلك منهم تأويلاً...

(١) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، ص٧٩.

(٢) را: معرفة، محمد هادي، تلخيص التمهيد، م.س، ص٤٦٧، ما كنا نعتقد أن يبسّط «معرفة» كلام الطباطبائي إلى هذا المستوى، إذ هو ينسب إليه أنه توهم الوعاء في أمّ الكتاب، «وإنما جاءت هذه الاستفادة الخاطئة من توهم المكان من قوله تعالى «لدينا»»، ويشرح للطباطبائي بثقة تامة أن لهذا القرآن شأناً عظيماً عند الله في سابق علمه الأزلي...!؟

غاية القول: إن ما يراه الطباطبائي، هو ما سبق لكثير من المفسرين أن رأوه وتوقفوا عنده في تفسير هذه الآية، فمنهم مَن قال بالعطف، ومنهم مَن قال بالوقف، ويبقى الفرق بين المفسرين والطباطبائي، هو أن هذا الأخير توقف ملياً عند الظواهر، وفسّر القرآن بالقرآن، وحصر التأويل بعلم الله تعالى إلاّ مَن ارتضى من رسول، أو إمام أن يطلعه سواء على التأويل، أم على الغيب، وقد بين الطباطبائي أنه يفهم من ظواهر الكتاب ما جعل للرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام من مرجعية علمية للمعارف الإسلامية، وهذه الظواهر للآيات قد جعلت أقوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المرحلة الثانية بعد القرآن مباشرة وتعتبر حجة كالآيات القرآنية، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾(١).

وانطلاقاً من ذلك، فقد رأى الطباطبائي أن أهل البيت عليهم السلام هم الراسخون في العلم، ولكن لا من خلال ظاهر آية: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، بل من ظواهر قرآنية أخرى، وهذا ما يقتضيه منهجه في تفسير القرآن بالقرآن، الذي يفسّر بعضه بعضاً. أما التأويل، فهو لا يختص بالآيات المتشابهة، بل هو لجميع القرآن للمحكم والمتشابه معاً، وهو حقيقة - أي التأويل - محصورة بالله تعالى، كما أنه لا ينبغي الخلط بين معنى المتشابه وتأويل الآيات، وهو في ما يذهب إليه يدعو الباحث إلى التأمل فيما روي عن المعصوم، عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام: «**أن رجلاً قال لأمير المؤمنين عليه السلام هل تصف لنا ربنا نزداد له حباً ومعرفة؟ فغضب وخطب الناس... قال واعلم يا عبد الله: أن الراسخين في العلم الذين أغناهم الله عن الاقتحام في السدد المضروبة دون الغيوب، فلزموا الإقرار بجملة ما جهلوا تفسيره من الغيب المحجوب، فقالوا: آمنا به كل من عند ربنا**».

يقول الطباطبائي: «**قوله عليه السلام واعلم يا عبد الله أن الراسخين في العلم،**

(١) سورة النحل، الآية: ٤٤.

**ظاهراً في أنه أخذ الواو في قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ﴾ للاستئناف دون العطف، كما استظهرناه من الآية، ومقتضى ذلك الظهور لا يساعد على كون الراسخين في العلم عالمين بتأويله، لا أنه يساعد على عدم إمكان علمهم به... وقوله عليه السلام فلزموا الإقرار بجملة ما جهلوا تفسيره، ولم يقل بجملة ما جهلوا تأويله فافهم»**(١).

## ثانياً: بين الراسخين في العلم والربانيين

تبين لنا في مبحث الراسخين في العلم أن الطباطبائي قد استدل بظواهر القرآن على علمهم بالتأويل، لكونهم حجّة بعد القرآن مباشرة، وإن كان لا يرى من ظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ ...﴾، أن الآية تفيد التشريك، كما زعم أخرون في كون الراسخين في العلم عنوان بنفسه يستدعي أن يكون المنسوب إليهم من جنس ما يتناسب والمعرفة الكاملة، فرعاية المناسبة هي التي تستدعي وجوب التشريك، ليكون الراسخون في العلم عالمين بتأويل المتشابهات(٢)، وكما قلنا: إن هذه المسألة في التفسير تجاذبت فيها الآراء منذ مئات السنين، ويكفي أن نشير هنا إلى أن منهجية الطباطبائي هي الجديدة فيما انتهى إليه من موقف، سواء أكان في مجال التأويل، أم في مجال التفسير.

ولا شك في أن الحديث عن الراسخين في العلم في القرآن، وفي تفسير الطباطبائي يستدعي منا أن نتعرف إلى موقفه من الربانيين، وما إذا كانوا هم الراسخين في العلم؟ أم أنهم يتمايزون عنهم في سياق الرؤية القرآنية لكل منهما، يقول الراغب الأصفهاني: «**رسوخ الشيء ثباته ثباتاً متمكناً...**»(٣).

---

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٨٠.

(٢) الطباطبائي يحسم الجدل في موضوع التأويل، يقول: «إن القرآن يدل على جواز العلم بتأويله لغيره تعالى، وأما في هذه الآية، فلا دلالة لها على ذلك...». را: الميزان، م.س، ج٣، ص٥٩.

(٣) الراغب الأصفهاني، معجم ألفاظ القرآن الكريم، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، (لا.ت)، ص٢٠٠.

والراسخ في العلم المتحقّق به الذي لا يعرضُهُ شُبهة. فالراسخون في العلم هم الموصوفون بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ ...﴾[(١)]. وقال الشريف الرضي في بلاغته المعهودة في معنى الراسخين... «**هذه استعارة، المراد منها المتمكنون من العلم تشبيهاً برسوخ الشيء الثقيل في الأرض الخوانّة، وهو أبلغ من قوله الثابتون في العلم...**»[(٢)].

أما في معنى الرباني، فقد قيل الرب في الأصل التربية، وهو إنشاء الشيء حالاً فحالاً إلى حد التمام، يقال، كما في المفردات، رَبَّهُ وَرَبَّاه ورَبَّبهُ... ولا يقال الربُّ مطلقاً إلاّ لله تعالى المتكفل بمصلحة الوجودات، نحو قوله تعالى: ﴿بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾، والرّبانيّ قيل منسوب إلى الرَّبَّان، ولفظُ فعلان من فَعِلَ يُبنى نحو عطشان... وقيل منسوب إلى الرّبِّ الذي هو المصدر، وهو الذي يَرُبُّ العلم كالحكيم... فالرباني كقولهم إلهي، قال علي عليه السلام: «**أنا رباني هذه الأمة، والجمع ربانيون...**»[(٣)].

وهكذا، فإن اختلاف المفردة القرآنية في سياق الاستعمال لا بد أنها تحمل مدلولات مختلفة لجهة ما ترمز إليه، وخصوصاً فيما لو اعتمدنا منهجية الطباطبائي في الأخذ البدائي بظواهر الكتاب والسنة، فالله تعالى قال: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، ولم يقل: «**وما يعلم تأويله إلاّ الله والربانيون**» باعتبار أن الراسخ هو ربّاني، في حين أن الرباني قد لا يكون راسخاً... الله تعالى قال: ﴿لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ ...﴾[(٤)] ولم يقل: لولا ينهاهم الراسخون في العلم... الله تعالى قال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ

---

(١) سورة الحجرات، الآية: ١٥.

(٢) الشريف الرضي، تلخيص البيان في مجازات القرآن، دار الأضواء، بيروت، ط٢، ١٩٨٦، ص١٢٢.

(٣) الراغب الأصفهاني، معجم ألفاظ القرآن، م.س، ص٢٠١.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٦٣.

هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ ﴾[١]. ولم يقل يحكم بها الراسخون في العلم والأحبار مثلاً. وهنا لا بد من التوقف عند رؤية الطباطبائي لنرى ما إذا كان يتمايز عن سواه فيما ذهب إليه من رؤية في تفسيره في معنى الراسخين في العلم، ولعلنا نستطيع الاختصار في الطريق إليه إذ هو يأخذ بغرر الأحاديث، كما يأخذ بغرر الآيات، يقول: «**روي عن علي عليه السلام أنه قيل له: هل عندكم شيء من الوحي؟ قال: لا. والذي خلق الحبة وبرأ النسمة إلاّ أن يعطي الله عبداً فهماً في كتابه. أقول. والكلام للطباطبائي . وهو من غرر الأحاديث، وأقل ما يدل عليه: أن ما نقل من أعاجيب المعارف الصادرة عن مقامه العلمي الذي يدهش العقول مأخوذ من القرآن الكريم...**»[٢].

مما تقدم، يمكن طرح السؤال الآتي: هل الراسخون في العلم هم الربانيون؟ أم أنهم مختلفون عنهم ولهم حيثية ظاهرة وباطنة مختلفة؟

ثم إنه لا بد من الملاحظة أيضاً أن الطباطبائي في تفسيره لم يأت على ذكرهما معاً في سياق واحد، بل نراه، كعادته في الموضوعية المعهودة عنده، يتحدث عن عصمة الربانيين والراسخين معاً، كما نلاحظ أيضاً أن الطباطبائي فيما سوّغ به لقوله بأن ظاهر آية ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ . مقصور في الآية على الله تعالى، لكونه لو أراد سبحانه وتعالى التشريك بالعطف، لكان من أفضل الراسخين ـ حينذاك ـ هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فكان من حقه أن يفرد بالذكر تشريفاً بمقامه، كما في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾[٣]. كان حق الكلام، كما عرفت، أن يقال: وما يعلم تأويله إلاّ الله ورسوله والراسخون في العلم، هذا وإن أمكن أن يقال: إن قوله في صدر الآية ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ ، يدل

(١) سورة المائدة، الآية: ٤٤.
(٢) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٨٢.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٨٥.

على كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم عالماً بالكتاب فلا حاجة إلى ذكره ثانياً[١].

فالرسول صلى الله عليه وآله وسلم، كما يرى الطباطبائي، هو بالتأكيد من الراسخين في العلم، وعالم بالتأويل، إذ كيف يمكن أن يتصور أن ينزل القرآن على قلبه وهو لا يدري ما أريد به، ولكن بما أن الحديث هو عن الراسخين في العلم وما يكون بينهم وبين الربانيين، فذلك ما استدعى أن نعيد طرح الرؤية للإستفادة في استخلاص الموقف فيما ذهب إليه الطباطبائي في هذا السياق، فهو يرى مثلاً أن للربانيين والأئمة - وهم البرازخ بين الأنبياء والأحبار -العلم بحق الكتاب والشهادة عليه بحق الشهادة[٢]. فالآية(٤٤) من سورة المائدة: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ ...﴾، ظاهرة في إعطاء حق الشهادة. وهي، وإن كانت نزلت في بني إسرائيل، لكنها تدل على أن ذلك لكون التوراة كتاباً منزلاً من عند الله تعالى مشتملاً على هدى ونور، أي المعارف الاعتقادية والعلمية، التي تحتاج إليها الأمة، وإذا كان ذلك هو المستدعي لهذا الاستحفاظ والشهادة اللذين لا يقوم بهما إلاّ الربانيون والأئمة، كان هذا حال كل كتاب منزل من عند الله...[٣].

وغير خفي أيضاً على متدبر في القرآن أن يعرف أن علماء أهل الكتاب قد خصوا بهذا التعبير أيضاً، حيث قال الله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ ﴾[٤]، وهذا إن كان يدل على شيء، فإنه يدل على أنه حيث ذكر الراسخون في العلم لم يذكر الربانيون، والعكس صحيح أيضاً، ما يؤكد رؤية الطباطبائي، في أنه لو كان المراد بالعطف تشريك الراسخين في العلم بالتأويل، لكان أفضل الراسخين هو الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فكان من حقه أن يفرد بالذكر، وبما أن هذا

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٣٢.
(٢) م.ع، ج٥، ص٣٧٢.
(٣) م.ع، ج٥، ص٣٧٢.
(٤) سورة النساء، الآية: ١٦٢.

لم يحصل، لا لأن الرسول ليس عالماً بالتأويل، وإنما لأن الله تعالى أوقف التأويل المطلق عليه تعالى إلاّ مَن ارتضى من رسول أو إمام، فلا يكون التشريك ظاهراً ولعله يمكن الاستفادة في هذا السياق من قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ ...﴾، حيث نجد أن الله تعالى أفرد النبيون عن الربانيين والأحبار، وقد قال علي عليه السلام: «**نحن الراسخون في العلم**»[(١)]، أو كما قال عليه السلام: «**أنا ربّاني هذه الأمة**»، ما يؤكد أن الراسخين هم الربانيون، وأن في كل أمة راسخ في العلم والدين يدفع عنه الأباطيل، ويحق الحق، ويحفظ الكتاب، ويكون عليه شهيداً، كما قال الطباطبائي: «**وهذا الحفظ ثم الشهادة على الكتاب لا يتمّان إلا مع عصمة ليست من شأن غير المعصوم من قبل الله تعالى... فهذا الحفظ والشهادة غير الحفظ والشهادة اللذين بين الناس، بل من قبيل حفظ الأعمال والشهادة التي في قوله تعالى: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾**»[(٢)].

وإذا كانت هذه الآيات قد نزلت في بني إسرائيل، فإن العبرة تبقى بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وأن المورد لا يخصص الوارد، فإذا كان ظهر القرآن تنزيله وبطنه تأويله، كما قال المعصوم، فلا بد أن يكون هناك عموم أبدي ثابت تنطوي عليه الآية والذي هو بطنها، وقد عبر الطباطبائي عن ذلك برؤية عقلية واضحة، أنه إذا كان المستدعي لهذا الحفظ ولهذه الشهادة أن لا تكون: إلاّ بالربانيين والراسخين في العلم، فإن هذا هو حال كل كتاب منزل من عند الله تعالى مشتمل على معارف إلهية وأحكام عملية وبذلك يثبت المطلوب[(٣)]. وكما يقول الباقر عليه السلام: «**ولو أن الآية إذا نزلت في قوم ثم ماتوا ماتت الآية، لما بقي من القرآن شيء،**

---

(١) يقول الطباطبائي: «أما قوله عليه السلام نحن الراسخون في العلم، كما في رواية للعياشي عن الصادق عليه السلام، الراسخون في العلم هم آل محمد عليهم السلام وهذه الجملة مروية في روايات أخر أيضاً، فجميع ذلك من باب الجري والانطباق...» را: الميزان، م.س، ج٣، ص٨١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٤٣.

(٣) الطباطبائي، الميزان، م،س، ج٥، ص٣٧٢.

**ولكن القرآن يجري أوله على آخره ما دامت السماوات والأرض، ولكل قوم آية يتلونها هم منها من خير أو شر..»**[١].

إن ما بين الربانيين والراسخين هو هذا، أن الرباني كما هو في معناه الحقيقي هو صانع للفعل ومدبّر له على نحو ما بين الراغب في مفرداته، فهو ما بين النبي والناس، وذلك بحسب الترتيب المأخوذ في الآية، والأحبار هم العلماء دون الربانيين، وقول المعصوم فيما روي عنه من دور تربوي «**يربون الناس بعلمهم**»، ظاهر في أن أهل البيت عليهم السلام يأخذون لفظ الرباني من مادة التربية دون الربوبية، وهذا هو بالذات دور ووظيفة الراسخ في العلم ـ بما هو امتداد للنبوة أنه يتنزل في علمه ليكون مربياً ومعلماً وصانعاً. كما قال عليه السلام: «**إنا صنائع ربنا والناس بعدُ صنائع لنا**»[٢]. وهذا لا ينافي، كما يقول الطباطبائي، تكليف الأحبار ـ العلماء ـ بالحفظ والشهادة كونهم امتداداً حقيقياً ونوعياً للأنبياء والربانيين، وقد أخذ الميثاق منهم بذلك، لأنه ثبوت اعتباري شرعي غير الثبوت الحقيقي، الذي يتوقف على حفظ حقيقي خال عن الغلط والخطأ، والدين الإلهي كما لا يتم من دون هذا لا يتم من دون ذاك[٣]. ومما تجدر الإشارة إليه هنا، هو ما أفاض فيه الشهيد محمد باقر الصدر في بحوثه عن الشهادة والخلافة، حيث رأى ما يراه الطباطبائي لجهة الثبوت النوعي الإعتباري للعلماء والفقهاء في حق الامتداد للإمام المعصوم في أثناء غيبته»[٤]، إذ لا بد أن يكون له هذا الامتداد لحفظ الشريعة، ولكن الفرق بين الصدر

---

(١) انظر تفسير العياشي، م.س، ج١، ص١١. را: بحار الأنوار، المجلسي، ج٩٢، م.س، ص٩٤.

(٢) هناك روايات كثيرة عن أهل البيت عليهم السلام يستفاد منها الظهور، كما في قوله عن الصادق عليه السلام: نحن الراسخون في العلم ونعلم تأويله. وإذا كانت هذه الروايات لا تخلو من ظهور في العطف على المستثنى في قوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾، فلا يبعد كل البعد أن يكون المراد بالتأويل هو المعنى المراد بالمتشابه، فإن هذا المعنى من التأويل المساوق لتفسير المتشابه، وهو كان شائعاً في الصدر الأول بين الناس. را: الميزان،د ج٣، ص٨١.

(٣) الطباطبائي، الميزان، ج٥، ص٣٧١.

(٤) انظر محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، دار التعارف، بيروت، ١٩٩٠، ص١٣٣. يقول الصدر: «النبي والإمام معيّنان من الله تعالى تعييناً شخصياً. وأما المرجع فهو معين تعييناً نوعياً، أي أن الإسلام حدد الشروط العامة للمرجع وترك أمر التعيين والتأكيد من انطباق الشروط إلى الأمة نفسها».

والطباطبائي، هو أن الأول أفاض في الترجمة العملية لدور العلماء في الحياة، وذلك إنما كان منه بمقتضى رؤيته ومنهجه في التفسير، والذي اكتفي فيه بالموضوعية والرؤية التوحيدية مع التجربة الإنسانية. أما الطباطبائي، فقد اختار لمنهجه أن يكون مقتصراً على تفسير القرآن بالقرآن دونما الخوض في التجارب والتأسيسات العملانية، وإن كان قد قدم رؤيته في مجال النظرية السياسية في كتابه «**نظرية السياسة والحكم في الإسلام**»[١] بشكل مستقل عن تفسير الميزان، وهذا ما يمكن للباحث أن يستخلصه من كافة بحوث الطباطبائي في الميزان، وخاصة البحوث العقلية والسياسية والإجتماعية والعقائدية التي أفرد لها جزءً كبيراً من تفسيره[٢].

## ثالثاً: القرآن والمطهرون عند الطباطبائي

لقد تقدم الكلام في أن الطباطبائي لا يرى أنه من معاني التأويل رد المتشابه إلى المحكم، وإنما هو عين خارجية، أو هي الواقعية التي جاء الكلام اللفظي تعبيراً عنها، وكما قال الطباطبائي: «**نعم إن لكل القرآن تأويلاً، ولا يدرك تأويله عن طريق التفكر مباشرة، ولا يتضح ذلك من الفاظ، وينحصر فهمه وإدراكه بالأنبياء والصالحين من عباده... فإنهم يستطيعون إدراكه عن طريق المشاهدة. نعم إن تأويل القرآن سوف ينكشف يوم تقوم الساعة...**»[٣].

وإذ لم يكن ثمة خلاف حول ما يراه الطباطبائي في موضوع إدراك القرآن من قبيل الأنبياء والصالحين، فليس معنى هذا أن كلام الطباطبائي كان مفهوماً لكثيرين ممن أشكلت عليهم رؤية الطباطبائي لمكانة القرآن في اللوح المحفوظ، أو لما تميز به المطهرون، ولهذا نجد من المفسرين والباحثين من اعترض على تأويل

(١) را: الطباطبائي، محمد حسين، نظرية السياسة والحكم في الإسلام، الدار الإسلامية، ط بيروت، ط١ ١٩٨٢م.

(٢) يقول الطباطبائي في خلاصة لرأيه السياسي: «نحن نملك أدلة خاصة على تشريع أصل مسألة السياسة الحكومية والولاية، ونملك أدلة أخرى على تعيين الأشخاص الذين يقومون بمهام هذا المنصب، ومع عدم التمكن من هذا الشخص الخاص بهذا الأمر، لا يسقط عنا حكم السلطة والحكومة رأساً. را: نظرية السياسة، م.س، ص٦٦.

(٣) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٨٥.

الطباطبائي أولاً، وعلى ما يراه من مكانة للقرآن في اللوح المحفوظ ثانياً. ومن جملة هذه الاعتراضات ما ذهب إليه السيد «**معرفة**» في كتابه التلخيص، بقوله: «**أما رأي سيِّدنا الطباطبائي، فلا يعدو توجيهاً لطيفاً... وتبدو عليه مسحة عرفانية غير مستندة، ومن ثمَّ فهي غريبة شذّت عنه... ثم لنفرض أن وراء هذا القرآن الذي بأيدينا قرآناً آخر، ذا وجود مستقل فما هي الفائدة المتوخّاة من ذلك، وهل هناك مَن يعمل به... إلى أن يقول متسائلاً: فما الذي دعا هؤلاء إلى تسمية ذلك القرآن المذخور. فرضاً. تأويلاً، ووجوداً عينياً لهذا القرآن الحاضر؟ وهل يصح وجود قرآن مبذول ووجود قرآن محفوظ؟ أو أن يطلق على وجوده الآخر عنوان التأويل لهذا الوجود**»[(١)]؟.

كما أننا نجد الاستاذ العزيز يعترض على كلام الطباطبائي بخصوص وجود القرآن في اللوح المحفوظ، وإنه في أُم الكتاب لدينا لعليٌّ حكيم... ويعقّب قائلاً: «**إنما جاءت هذه الاستفادة الخاطئة من توهم المكان في قوله تعالى: «لدينا»...**»[(٢)].

لا شك في أن ما ذهب إليه الاستاذ في اعتراضه يضعنا ازاء إشكاليات ذات قيمة فيما لو كان الباحث، وهو مفسر للقرآن أيضاً مدركاً تماماً لما يذهب إليه الطباطبائي، أو مصيباً فيما وصّف به كلامه من مسحة عرفانية، ولوحات مكانية، مادية أو معنوية. أما إذا كان الأمر على خلاف ذلك، فإن هذا مما يقتضي منا ونحن نبحث في منهج وتفسير وفلسفة الطباطبائي أن نعرض لحقيقة الموقف، ولجوهر ما يذهب إليه المفسر في رؤيته عن التأويل، وقد سبق لنا أن عرضنا لشذرات من ذلك، ونكمل الآن بالتأكيد على الحقائق الآتية.

**أولاً**: إن السيد المعترض لم يقرأ جيداً ما ذهب إليه الطباطبائي في كتابه الشيعة في الإسلام، ثم إنه تجاهل تماماً ما ذهب إليه المفسر في كتابه الميزان

(١) معرفة، محمد هادي، تلخيص التمهيد، م.س، ص٤٦٦ ـ ٤٦٧.
(٢) م.ع، ص٤٦٨.

عن القرآن وأوصافه، وخاصة قوله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ﴾، وقولنا : إنه لم يقرأ إنما نعني به تجاهل ما أسس له الطباطبائي في إطار رؤيته التفسيرية للقرآن، وخاصة في مجال حقيقة وأوصاف القرآن الكريم، فهو يقول: «**إذا افترضنا أن هناك في الكون واقعيات ليست بمادة (وواقع الأمر هكذا)، فهناك من البشر لا يتجاوز عددهم عدد أصابع اليد في كل عصر من لهم القدرة على إدراكها ومشاهدتها، وهذه الأمور لا يمكن توضيحها للآخرين عن طريق البيان اللفظي والفكر الإعتيادي، ولا يسعنا الإشارة إليه إلاّ بالتمثيل والتشبيه...**»[١].

**ثانياً**: لم يبين لنا المعترض تجليات المسحة العرفانية، أو اشتباه الطباطبائي فيما هو المقصود بقوله تعالى )لَدَيۡنَا)، وهل مقصود الطباطبائي غير أن القرآن هو كتاب مكنون محفوظ مصون عن التغير والتبديل، وهو اللوح المحفوظ، لا يمسه إلاّ المطهرون، وكما يقول الطباطبائي: «**اسم مفعول من التطهير، وهم الذين طهّرهم الله تعالى، وهذا المعنى من التطهير هو المناسب للمسّ الذي هو العلم دون الطهارة من الخبث، أو الحدث كما هو ظاهر...**»[٢].

نعم، هناك تجليات عقلية باهرة للطباطبائي في تفسيره، وهذا مما أمر الله تعالى به، إذ في القرآن كما يرى المفسر ما يزيد على الثلاثمائة آية تدعو الناس إلى التفكر أو التذكر، أو التعقل[٣].

يقول الطباطبائي: «**ونرى القرآن من جهة أخرى في كثير من الآيات يدعو إلى الحجيّة العقلية، وذلك بدعوة الناس إلى التفكر والتدبر في الآفاق والأنفس، وهو يسلك الاستدلال العقلي في بيان الحقائق**»[٤].

---

(١) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٨٦.

(٢) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١٩، ص١٤٢.

(٣) قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾. قال الطباطبائي: «أريد بالعقل الإلتزام بمقتضى ما يدعون إليه من الحق بتعقله والإهتداء العقلي إلى أنه حق، ومن الواجب أن يخضع الإنسان للحق، ومما تفيده الآية هو وجوب تعقل الحق وإلاّ كان سبباً مباشراً لدخول جهنم». انظر: الميزان، ج١٩، ص٣٥٣. وقوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ .

(٤) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٧٣.

**ثالثاً**: يرى المعترض أن الطباطبائي يتحدث عن قرآن مبذول، وقرآن محفوظ، وهو مأخوذ بكلام الطباطبائي بأن لهذا القرآن تأويلاً، وكأن الإستاذ «**معرفة**» لم يلتفت إلى قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾[١] وهذه الآية، كما يرى الطباطبائي تتحدث عن رؤية الأشياء عياناً يوم القيامة[٢]، فالتأويل عند الطباطبائي للقرآن ليس من خارج هذه الرؤية، ولكن البعض يريد أن يفهم التأويل للكتاب على أنه اخراج اللفظ عن ظاهره بقرينة، أو الكشف عن مثير للريب، أو مداليل ألفاظ، رغم أن هذه كما يقول الطباطبائي، قد وضعت لتلبية حاجات المجتمع المادي، إذ أن الإنسان مضطر في حياته الإجتماعية لكي يفصح عما في ضميره من مفاهيم إلى أبناء نوعه، ولهذا نجد أن التفاهم لا يحصل بين أفراد صمّ وعمي... وعلى هذا، فإن وضع الكلمات، وتسمية الأشياء ما كان إلاّ لرفع الاحتياجات المادية، وقد اصطنعت الكلمات للأشياء والأوضاع المادية التي تقع في متناول الحس، أو على مقربة من المحسوس... [٣]، وهنا السؤال: من أين جاء المعترض على الطباطبائي بما رآه من مادية ومسحة عرفانية، أو أوعية للقرآن افترضها المعترض وسماها بالاستفادة الخاطئة.. مما تقدم، نخلص إلى القول بأن الطباطبائي يلحظ وجودين للقرآن، وجود مفهوم ومعقول للإنسان، ووجود أخر غير معقول له، وهذا ما يعرض له القرآن في سورة الواقعة. وبما أن الله تعالى يسرّ هذا القرآن بلسان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ليكون بشيراً ونذيراً، فليس معنى هذا أن وجود القرآن المثالي إذا صح التعبير لم تعد له حيثية وجود إلا من حيث ما له من شأنية عظيمة عند الله في سابق علمه الأزلي، لأنّه إذا لم تكن له هذه الحيثية الوجودية التأويلية التي رآها الطباطبائي

(١) سورة يونس، الآية: ٣٩.

(٢) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٨٧.

(٣) م.ع، ص٨٦.

للقرآن، فما هو الذي يأتي تأويله يوم القيامة؟ وهنا يجيب الطباطبائي بعيداً عن المسحة العرفانية!: «**إن الكتاب عندنا في اللوح المحفوظ ذو مقام رفيع وإحكام لا تناله العقول**: «**وأنه في أم الكتاب لدينا لعلي حكيم**»، وإنما أنزل بجعله مقروّاً عربياً رجاء أن يفهمه الناس، فإن قلت: ظاهر قوله: «**لعلكم تعقلون**» إمكان تعقل الناس له تعقلاً تاماً، فهذا الذي نقرؤه ونعقله، إما أن يكون مطابقاً لما في أم الكتاب كل المطابقة، أو لا يكون، والثاني باطل قطعاً كيف وهو تعالى يقول: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَـٰبِ﴾، ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾. ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَـٰبٍ مَّكْنُونٍ﴾، فنعين الأول ومع مطابقته لأم الكتاب كل المطابقة ما معنى كون القرآن العربي الذي عندنا معقولاً لنا وما في أم الكتاب عند الله غير معقول لنا؟

يقول الطباطبائي: «**يمكن أن تكون النسبة بين ما عندنا وما في أُم الكتاب نسبة المثل والممثل، فالمثل هو الممثل بعينه، لكن الممثل له لا يفقه إلاّ المثل فافهم ذلك**»[1].

فالطباطبائي، كما نلاحظ، لا يتحدث عما زعمه بعض المفسرين عن كتاب مسطور مذخور ليوم أخر كالطعام يدّخر لإيام الجدب، أو المال يكنز ليوم الحاجة والافتقار! نعم هو تحدث عن وجود تأويلي عيني من خارج مداليل الألفاظ، وهذا الوجود لا يمسه إلاّ المطهرون، وهذا ما سنتوقف عنده بنحو من المقاربة، لأن الطباطبائي يخالف كثيراً من المفسرين في ما يذهب إليه في تفسيره، إذ هو يرى أن التطهير مناسب للمسّ العلمي دون الطهارة من الخبث أو الحدث، بعد أن اختلف المفسرون في كون هذه الجملة، هل هي صفة القرآن، أم صفة لكتاب مكنون، ولعل ما يعجب منه هو أنه كيف يمكن أن نتحدث عن صفة للقرآن تأتي في سياق مجموعة صفات مصدرّة بقسم عظيم، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾

---

(١) م.ع، الميزان، م.س، ج١٨، ص٨٦.

﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ﴾[١]، كيف يمكن لهذه الصفة أن تأتي بمعنى حسي في سياق وصف ليس فيه للمادة أو الحس، أو القراءة، بما هي قراءة مكتوبة، أي معنى مفهوم، إلاّ من حيث هي ألفاظ أفتى الفقهاء بضرورة الطهارة قبل مسها كما ذهب الزمخشري وغيره من المفسرين؟!

لا شك في أن تنزّل الكتاب من لدن علي حكيم لا بد أن يكون له سياقه المعرفيّ في القلب والعقل والروح، ولهذا قال تعالى، نزل به الروح الأمين على قلبك، والقلب هنا لا بمعنى القلب الصنوبري المألوف لدينا، وإنما هو القلب الذي يتسع له وجود القرآن، سواء من حيث هو آيات وسور مفصلة، أم حيث هو قرآن له تأويله في قلب محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وهنا تكمن الطهارة المعرفية التي عبر عنها القرآن، بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ﴾[٢].

لذا، فإن من لا يفهم معنى ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ﴾، فإنه لن يفهم حتماً ﴿وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ﴾، الذي جاءت باستعمال المصدر بما هو توكيد للفعل من جميع جهاته وحيثياته، ومن حيث ما جاء في المطهرين كإسم مفعول من التطهير، باعتبار أنه إذا قلنا هذا الماء طاهر، غير ما نقول إن هذا الماء طهور، فالطهور طاهر في نفسه ومطهر لغيره، أما الطاهر، فهو طاهر وليس مطهراً لغيره، وهذا هو سياق ومعنى أن يكون المقصود بالمس، المس العلمي وليس أي مس أخر. وهكذا، فإنه غالباً ما تخون أنماط السياق اللغوي والدلالي والمعجمي والصرفي بعض المفسرين، فيقول: لا ينبغي مسه إلاّ من هو على طهارة، يعني مس المكتوب منه، أو أن يذهب بعض آخر إلى تخصيص التطهير بالملائكة كما عن جُلِ المفسرين، ولا وجه لهذا التخصيص كما يرى الطباطبائي لكونه تقييداً من غير مقيد[٣]، أو أن

(١) سورة الواقعة، الآية: ٧٧ ـ ٧٨.
(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٣٣
(٣) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١٩، ص١٤٣.

يذهب البعض إلى القول بأن لا ناهية، إلى غير ذلك مما زعمه كثير من المفسرين، وكأن القسم والوصف للقرآن إنما نزل للملائكة، أو لتعليم الناس، بهذا القسم وهذه الأوصاف الجليلة والعظيمة كيف يتطهرون من الحدث المادي، وهم يعلمون أن القرآن إنما يُسِّرَ لأجل تعقُّله كما قال الله تعالى: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، ما يؤكّد أنها أوصاف تعني الروح والعقل والقلب قبل أن تعني أي مسٍّ مادي، أو حسي، وبهذا يستقيم المعنى السياقي في تعظيم القرآن، وهذا هو فهمنا لخلفية السياق المعنوي، والذي نرى أنه قد ينسجم مع ما رآه الطباطبائي. والله أعلم.

# الباب الثالث

## علوم القرآن وأثرها في منهج الطباطبائي

# تمهيد الباب

العلوم القرآنية هي مجموعة مباحث في القرآن الكريم. وعناوين يتم الخوض والبحث فيها قبل التعرض لتفسير القرآن وفهم معانيه، ولها ارتباط مباشر بمحتوى القرآن وتفسيره: والمباحث المحورية والرئيسية لهذا العلم، والتي أكثر ما يتطرق إليها العلماء في هذا المجال، هي الحديث عن الوحي، تاريخ نزول القرآن، تاريخ جمع القرآن، القراءات، علم آيات الأحكام، إعجاز القرآن، المحكم والمتشابه، الناسخ والمنسوخ، المكي والمدني، علم أسباب النزول، ويأتي في طليعة هذه المباحث علم التفسير، لكون هذه المباحث ترتبط ارتباطاً قوياً ومباشراً بتفسير القرآن ومحتواه مثل مباحث المتشابه والمحكم، وأسباب النزول، وهناك مباحث لها من الأهمية، بحيث أن الاستناد أو الاستشهاد بالآيات القرآنية لا يكون إلاّ بعد إثباتها، كموضوع «**حفظ القرآن من التحريف**» وغير ذلك من المباحث...

كما أنه ينكشف لنا بعد التتبع أهمية هذه العلوم التي بلغت إلى حد أنه لا يمكن فهم القرآن بشكل دقيق دون الإطلاع عليها، وهي وحي كما يقول علماء التفسير: «**تيسر الفهم الأفضل للقرآن**»...

ولهذا، فإن أي مفسر لا يرى نفسه مستغنياً عن علوم القرآن، بل ترى أغلب المفسرين يدونون بعض العلوم القرآنية في بداية مؤلفاتهم قبل شروعهم بالتفسير لارتباطها به، ونحن في هذا الباب من الدراسة سنبين موقف الطباطبائي من بعض هذه المباحث، لاستكشاف بعض ملامح رؤيته في التفسير، وأثر هذه العلوم في منهجه، ذلك نظراً لما تميز به الطباطبائي في تفسيره الميزان، حيث نجد أنه قد تميز في موقفه من المحكم والمتشابه، وفي أسباب النزول، في موقفه من

النسخ أيضاً، وهذه هي العناوين الأساسية التي سنتعرض لها في هذا الباب من الدراسة لعلنا نوفق إلى استخلاص نتائج متميزة تخدم الباحثين في علوم القرآن، وخاصة في علم التفسير، لكونه يأتي على رأس هذه العلوم، وكما يقول الأوسي في دراسته عن الطباطبائي: «**إن تنوع علوم هذا الفن وتعدد موارده يجعل من الصعب الإحاطة بها جميعاً، كما أن الانسياق وراء مطالبه يجعل من البحث دراسة في علوم القرآن وليس بحثاً في منهج الطباطبائي**»[1]. **وعليه فقد اخترنا بعض العناوين الهامة التي تسهم في الإضاءة على منهج الطباطبائي، وتبين موقفه منها. وهكذا، فإن أي دراسة في علوم القرآن لا بد أن تسهم بالكشف عن منهج التفسير لدى المفسر، وقد سلف منا القول فيما عرضنا له في مباحث التفسير والتأويل عند الطباطبائي، أن المعالجة هادفة إلى إظهار تمايز منهجه عن مناهج المفسرين، وهذا ما اقتضى منا أن نشير إلى أهمية وفرادة منهجه في ما تميز به من أسلوب وخصائص جعلت منه أحدث تفسير قرآني، لكونه انطوى على رؤية كاملة للبحث التفسيري، وحافظ على المبتنيات الروائية والعقلية، بما هي حجج قطعية قدّرها القرآن وجعل منها سبيلاً إليه، ذلك أن القرآن الكريم هو حجة بالذات، وسند لحجية المعصومين عليهم السلام، وهذا ما ركز عليه الطباطبائي في تفسيره، إذ إنه اكتفى بالقرآن والسنة، مبيناً أنه لا يمكن أبداً الوصول إلى جميع الحدود الإلهية والمعارف القرآنية مع الاستغناء عن سنة المعصومين عليهم السلام، إضافة إلى ما يقدرّه القرآن من براهين عقلية، أقامها القرآن نفسه، من حيث كونها أدلة قاطعة لبيان المعارف الإلهية.**

---

(١) انظر: الأوسي، علي، الطباطبائي ومنهجه في التفسير، م.س، ص٢٠٤.

# الفصل الأول

## نزول القرآن: أسبابه والأقوال فيه

مدخل الفصل.

أولا : الإنزال والتنزيل.

ثانياً: المكي والمدني.

ثالثاً: أسباب النزول.

## أولاً: الإنزال والتنزيل عند الطباطبائي

لا شك في أن نزول القرآن وتنزيله، هو من المباحث التي كثرت فيها المقالات والإجتهادات، إذ إنه ما من تفسير للقرآن منذ عصر الرسالة وحتى يومنا هذا إلاّ وتجد فيه اهتماماً خاصاً في تفسير وتأويل الآيات القرآنية، بين قائل بأن للقرآن تنزيلان، وقائل بأن له تنزيلات ثلاثة، وقبل أن نعرض لما يراه الطباطبائي في تفسيره لآيات النزول والتنزيل، لا بد من التعريف والتفريق بين هذين المصطلحين لمعرفة ما ينطويان عليه من دلالات، يقول الراغب الأصفهاني: «**نزل: النزول في الأصل هو انحِطاطُ من عُلوٍ، يقال نزل عن دابته، ونزل في مكان كذا حط رحلهُ فيه، وأنزلهُ غيرُهُ، قال الله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ﴾**[١]، .. **وإنزال الله تعالى نعمهُ ونقمهُ على الخلق وإعطاؤهم إياها، وذلك إما بإنزال الشيء نفسه كإنزال القرآن، وإما بإنزال أسبابه والهداية فيه كإنزال الحديد واللباس... والفرق بين الإنزال والتنزيل في وصف القرآن والملائكة، أن التنزيل يختصّ بالموضع الذي يشير إليه إنزالُهُ مفرقاً ومرة بعد أخرى، والإنزال عام، فمما ذكر فيه التنزيل قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾**[٢]، **﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا﴾**[٣]، **﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾**[٤]. **وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾**[٥]، **وقوله تعالى:**

---

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٢٩.

(٢) سورة الشعراء، الآية: ١٩٣.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ١٠٦.

(٤) سورة الحجر، الآية: ٩.

(٥) سورة القدر، الآية: ١.

**﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾[١]، وإنما خصّ لفظ الإنزال دون التنزيل لما روي أن القرآن نزل دفعة واحدة إلى سماءِ الدنيا، ثم نزَلَ نَجماً فَنَجماً...»**[٢].

هذه هي خلاصة ما يمكن أن يفرق فيه بين الإنزال والتنزيل، أن الإنزال هو الورود على المكان من علوٍ، وقد يكون هذا الورود عادياً، وقد يكون معنوياً، شأنياً، فيقال مثلاً عن رجل أنه عالي المكان، أو الشأن، بمعنى أنه ذو مكانة رفيعة في أعين الناس، فقوله تعالى: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٖ مِّنَ ٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡفُرۡقَانِۚ﴾، إشارة إلى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تلقى القرآن من جهة عليا، هي الله تعالى، وقد جاء التعبير عن وحيه بالنزول. فالآية، كما يرى الطباطبائي، تدل على نزول القرآن في شهر رمضان، وقد قال الله تعالى: ﴿وَقُرۡءَانٗا فَرَقۡنَٰهُ لِتَقۡرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكۡثٖ وَنَزَّلۡنَٰهُ تَنزِيلٗا﴾[٣].

وهذا ظاهر في نزوله تدريجياً في مجموع مدة الدعوة. وهذا ما يستفاد منه في بيان الفرق بين الإنزال والتنزيل أن الإنزال دفعي والتنزيل تدريجي..[٤]. وهنا تجدر الإشارة إلى ما اختلف فيه أهل التفسير، وإلى ما استندوا إليه من روايات وتحليلات لا دليل عليها من القرآن الكريم، من قبيل ما ذهبوا إليه بأن القرآن نزل دفعة على سماء الدنيا في شهر رمضان، ثم نزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نجوماً وعلى مكث في مدة ثلاث وعشرين سنة، وقد أجيب على هذا بأن تعقيب «**أنزل فيه القرآن**»، بقوله: ﴿هُدٗى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٖ مِّنَ ٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡفُرۡقَانِۚ﴾، لا يساعد على ذلك، إذ لا معنى لبقائه على وصف الهداية والفرقان في السماء مدة سنين، هذا، وقد عرض الطباطبائي لآراء القوم مفنداً لها، إلاّ أنه لم يأت في كلامه على الرأي القائل بأن

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

(٢) الراغب الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، م.س، ص٥١٠.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ١٠٦.

(٤) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٢، ص١٥.

للقرآن تنزلات ثلاثة، الأول إلى اللوح المحفوظ، والثاني إلى بيت العزّة في السماء الدنيا، والثالث تفريقه منجماً بحسب الحوادث...[١]، لكن دفعه لمثل هذه التأويلات للآيات فيما رآه المفسرون في معنى الدفعي والتدريجي، ولجهة قولهم أن المراد من نزول القرآن في شهر رمضان، أن أول ما نزل منه نزل فيه، يجعل الطباطبائي لاحظاً لكل هذه الأقوال مبيناً تهافت الرأي فيها، لكونه من المستبعد جداً أن تكون أول آية نزلت في شهر رمضان، لأن الآيات القرآنية، كما في قوله تعالى: ﴿أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾، غير صريحة الدلالة على أن المراد بالقرآن أول نازل منه، ولا قرينة تدل عليه في الكلام، فحمله عليه تفسير من غير دليل. يقول الطباطبائي: «**إن ظاهر الآيات لا يلائم كون المراد من إنزال القرآن أول إنزاله، أو إنزال أول بعض من أبعاضه ولا قرينة في الكلام تدل عليه**»[٢]. وهكذا، نلاحظ كيف أن الطباطبائي في منهجه قد استدل بظاهر الآيات القرآنية على أن القرآن قد أنزل دفعة إجمالية على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ثم تدرج نزوله طيلة حياته بعد البعثة، وهذا ما يمكن تعليله بأن الهدف من هذا النزول الدفعي للمرة الأولى، هو تنوير النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمعارف الإلهية الكبرى، وأسرار الكون العظيمة، ليمتلىء قلبه بالحقائق القرآنية، كما قال الله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾[٣].

إن الطباطبائي في منهجه يركز على التدبر بالآيات على قاعدة أن هذه الآيات المباركة لا يمكن أن تتناقض فيما بينها، لأن التناقض، كما بينا سابقاً، لا يتوافق مع

---

(١) يذكر «صبحي الصالح في كتابه: «مباحث في علوم القرآن» عن عامر بن شرحبيل أكبر شيوخ أبي حنيفة أن نزول القرآن بدأ في ليلة القدر، ثم نزل بعد ذلك منجماً في أوقات مختلفة من سائر الأوقات، وهو يجمع في هذا الرأي بين قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾. يقول صبحي الصالح: وهذا فهم سديد لا يتضارب مع إخبار الله بإنزال كتابه في ليلة مباركة... إذ يكون المراد أنه تعالى ابتداء إنزاله في «ليلة القدر» .. والكلام لصبحي الصالح: «ولسنا نميل إلى الرأي القائل: إن للقرآن تنزلات ثلاثة... وإن كانت أسانيد هذا الرأي كلها صحيحة، لأن هذه التنزلات من عالم الغيب، الذي لا يؤخذ فيه إلاّ بما تواتر يقيناً في الكتاب والسنة، فصحة الأسانيد في هذا القول لا تكفي وحدها لوجوب اعتقاده، فكيف وقد نطق القرآن بخلافه... إن كتاب الله تعالى لم يصرح إلاّ بتفريق الوحي وتنجيمه...». را: صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، د ١٩٩٩، ص٥١.

(٢) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٢، ص١٧.

(٣) سورة الشعراء، الآيتان: ١٩٣ ـ ١٩٤.

ميزة الإعجاز التي يتمتع بها القرآن. ولهذا، فإن مقتضى التدبر أن يلحظ النزول الدفعي على قلب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لما ذهب إليه الطباطبائي بالقول أن الرسول كان على علم مسبق بمحكم القرآن، لنزوله عليه دفعة واحدة، وهذا المعنى يلوح من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾[1]، فإنها وأمثالها من الآيات ظاهرة في أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان له علم بما ينزل عليه، فنُهي عن الاستعجال بالقراءة قبل قضاء الوحي[2].

كما يرى المفسّر أيضاً أن الرواية إذا خالفت القرآن تسقط عن درجة الاعتبار حتى ولو كانت مسندة، وقد عرضنا لرأي أحد الباحثين في علوم القرآن: «**صبحي الصالح**»، في هامش هذه الدراسة، ورأينا كيف أنه يرفض تنزلات القرآن رغم صحة أسانيد هذا الرأي المخالفة لما نطق به القرآن[3]، وهذا ما يركز عليه الطباطبائي في تدبره للقرآن، وفي ظواهر القرآن تحديداً، لكون القرآن الكريم قد أعطى للسامعين حجيّة واعتبار ظواهر الألفاظ، وإذا كان ثمة باطن للقرآن، فإنه لا يُلغي ولا يبطل ظاهره، وإنما هو له بمثابة الروح التي تمنح الجسم الحياة[4]. وعليه، فإنه لا معنى ، برأي الطباطبائي، للإنصراف عن ظاهر القرآن والأخذ بروايات مخالفة له، أو متناقضه معه، من قبيل ما يذهب إليه بعض المفسرين من تأويلات ما أنزل الله بها من سلطان، كتلك التي تفسّر القرآن من غير دليل، أو تصرف الكلام عن ظاهره من دون قرينة. إن الذي يعطيه التدبر في الآيات، هو الذي ينبغي أن يكون مهيمناً على كل ما يحيط بالنص، وخاصة في مجال العلوم القرآنية. فالطباطبائي يرى أن الآيات

---

(١) سورة طه، الآية: ١١٤.

(٢) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٢، ص١٧.

(٣) را: صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن، م.س، ص٥١. فهو يرفض تنزلات القرآن، وعلى القائلين بذلك أن يشيروا إلى سرّ تنزله الثالث الأخير منجماً بحسب الوقائع، وهذه الأسرار قد بلغت من الوضوح حداً لا تخفى معه عن أحد... ولا يخفى أيضاً على أنّ الباحث ليس لديه دراية بنزول القرآن على قلب الرسول صلى الله عليه وآله دفعة واحدة، بمقدار ما لديه من وعي بأن القرآن ابتدأ إنزاله في «ليلة القدر»، ثم استمر نزوله نجوماً بعد ذلك، متدرجاً مع الوقائع والأحداث، وهو بهذا يخالف ما اشتهر على تسميته بالصحيح المعتمد عند المفسرين، متعصباً لرأيه بأنه لن يأخذ برأيهم لكونه مخالفاً لصريح القرآن، وهو لم يكشف لنا عن صريح القرآن..؟!

(٤) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٨٣.

الناطقة بنزول القرآن في شهر رمضان إنما عبرت عن ذلك بلفظ الإنزال الدال على الدفعة دون التنزيل، كقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾... واعتبار الدفعة إما بلحاظ اعتبار المجموع في الكتاب، أو البعض النازل منه كقوله تعالى: ﴿كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، فإن المطر إنما ينزل تدريجياً، ولكن النظر هنا معطوف إلى أخذه مجموعاً واحداً، وكذلك عبر عنه بالإنزال دون التنزيل، وكقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[1]. وإما لكون الكتاب ذا حقيقة أخرى وراء ما نفهمه بالفهم العادي، الذي يقضي فيه بالتفرق والتفصيل والإنبساط، والتدرج هو المصحح لكونه واحداً غير تدريجي ونازلاً بالإنزال دون التنزيل، وهذا الإحتمال الثاني هو اللائح من الآيات الكريمة كقوله تعالى: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[2]. فالإحكام هنا، كما يرى الطباطبائي، مقابل التفصيل، ولكن السؤال يبقى هنا أين أحكمت آياته؟، فالمفسّر يرى أنها أحكمت في اللوح المحفوظ، أو في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾[3]، لكن لا على نحو المكان، أو الوعاء، كما فهم بعض المعترضين على كلام الطباطبائي، وهذا ما سبق لنا أن عرضنا له في مبحث القرآن والمطهرون، وإنما على نحو المثل من الممثل، واللباس من المتلبس، والمثال من الحقيقة. إنه بمنزلة المثل من الغرض المقصود بالكلام، وهذا هو المصحح لأن يطلق القرآن أحياناً على أصل الكتاب، كما في قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾، إلى غير ذلك، وهذا الذي ذكرنا هو الموجب، لأن يحمل قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾، وقوله: ﴿فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾، على إنزال حقيقة الكتاب، والكتاب المبين إلى قلب رسول الله دفعةً، كما أنزل القرآن

(١) سورة ص، الآية: ٢٩.
(٢) سورة هود، الآية: ١.
(٣) سورة الزخرف، الآية: ٤.

المفصّل على قلبه تدريجاً في مدة الدعوة النبوية[١].

لقد أخطأ مَن توجه بالنقد اللاذع للمفسر فيما نسبه له من قول أن كلامه منبعث من ذوق عرفاني ليس فيه جدل واستدلال، وأنه ليس سوى استحسان عقلاني مجرّد[٢]، اعتقاداً منه أن الطباطبائي يجهل معنى أن يكون للقرآن شأناً عظيماً عند الله في سابق علمه الأزلي!!؟

ثم إن المعترض على تفسير الطباطبائي ومنهجه في التفسير لم يبين لنا ما يفيده ظاهر الآيات المباركة، التي تفيد معنى الإحكام قبل التفصيل، والإنزال قبل التنزيل، فهو على غربة من هذا الأمر، ويريد أن يحمّل كلام المفسر ما لا يحمله. فالمفسر ـ الطباطبائي، يقول: إن الآية ناطقة بأن هذا التفصيل المشاهد في القرآن إنما طرأ عليه بعد كونه محكماً غير مفصّل، وهذا الإحكام إنما فصّل في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا﴾ وفي قوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾. فالظاهر من هذه الآيات أن هناك كتاباً مبيناً عرض عليه، وألبس لباس القراءة العربية ليعقله الناس، وإلاّ فإنه، وهو في أم الكتاب، عند الله، عليّ لا تصعد إليه العقول... وفي الآية، كما يرى الطباطبائي، تعريف للكتاب المبين وأنه أصل القرآن العربي المبين[٣].. ولهذا، نجد المفسر يميز بين القرآن المبين والكتاب المبين الذي هو في مرتبة التنزيل. ذلك هو ما يذهب إليه المفسّر في تفسيره، ولم نعثر على ذوقه العرفاني واستحسانه المجرّد، كما رأى بعض المفسرين، إلاّ أن يكون أصل اعتراضهم على كون الطباطبائي قد ذهب في تفسيره بالظاهر من الكتاب مذهب أهل التأويل، الذي زعمه بعضهم له فيما نسبه

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٢، ص١٩.

(٢) را: معرفة، محمد هادي، تلخيص التمهيد، م.س، ص٤٦٦.

(٣) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٢، ص١٨.

للطباطبائي من القول بوجود القرآن المذخور في مقابل القرآن المبذول متسائلاً، فما الذي دعا الطباطبائي إلى تسمية ذلك القرآن المذخور ـ فرضاً، تأويلاً ووجوداً عينياً لهذا القرآن الحاضر[١]؟؟

لا شك في أن هذا التساؤل ليس مبنياً على فهم دقيق لرؤية الطباطبائي فيما رآه من تحقق للقرآن، سواء في أُم الكتاب، أم في مجال التنزيل على قلب محمد صلى الله عليه وآله وسلم، والذي يسميه الطباطبائي، بحقيقة الكتاب، ولعلهم لم يطّلعوا على تفسير الطباطبائي لقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ اللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾[٣]. فالمفسر يشير إلى دلالات ظاهرة في معنى التأويل والتصديق والتفصيل، هذا فضلاً عما تنطوي عليه الآيات من قول للذين نسوه من قبل ﴿قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾، وأين التأويل المذخور للكتاب المزعوم بقولهم أنه مدّخر لأيام الجدب؟ والقرآن ظاهر في الدلالة على أن الناس ينظرون تأويله يوم يأتي تأويله، فإن المنتظر تأويله هو ما يراه المفسّر تأويلاً، فإذا لم يكن الأمر كذلك، فما هو المنتظر تأويله عند مَن يزعم أن التعبير بأم الكتاب، والكتاب المكنون، واللوح المحفوظ، كل ذلك إنما هو تعبير عن علمه تعالى المكنون، الذي لا يطلع عليه أحد اطلاقاً، وهنا نسأل هل هذا تأويل للقرآن، وللآيات الماثلة أمامنا؟ أم أن المنتظر تأويله هو في علم الله تعالى لا يطلع عليه أحد؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما يكون معنى قول الذين نسوه قد جاءت رسل ربنا بالحق؟؟؟

(١) معرفة، محمد هادي، تلخيص التمهيد، م،س، ص٤٦٥.
(٢) سورة الأعراف، الآية: ٥٣.
(٣) سورة يونس، الآية: ٣٧.

لقد بيّن الطباطبائي، أن الآيات الشريفة ظاهرة الدلالة على أن التفصيل أمر طارئٍ على الكتاب، إذ إن نفس الكتاب شيء، والتفصيل الذي يعرض له شيء آخر، وهم إنما كذّبوا بالتفصيل من الكتاب، لكونهم ناسين لشيء يؤول إليه هذا التفصيل وغافلين عنه(١)، وسيظهر لهم يوم القيامة فلا ينفعهم وفي هذا إشعار بأن أصل الكتاب تأويل تفصيل الكتاب، وهنا تكمن عظمة وعبقرية المفسر الطباطبائي، الذي يجعلك تقف أمام حقيقة باهرة، سواء في معنى الإنزال، أم في معنى التنزيل. وإذا لم يتسن لأحد أن يفهم حقيقة إتكاء هذا الكتاب المنزل على النبي تدريجياً على حقيقة متعالية عن أن تدركها أبصار عقول العامة،... وأن تلك الحقيقة أنزلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنزالاً فعلّمهُ الله بذلك حقيقة ما عناه بكتابه(٢)، فليس له حمل الكلام على غير معناه، أو أن يتهم أحداً في رؤاه. كما أنه إذا لم يكن هناك متسع من الوقت والذهن لأصحاب العقول الحسية، أن يدركوا هذا المعنى، فإن ذلك مما تحتمه الطبيعة المادية التي استكانوا إليها في غربة ذواتهم عن الظاهر والباطن معاً(٣).

غاية القول: إن ما ذهب إليه الطباطبائي في معنى الإنزال والتنزيل، يكشف لمن يتأمل ويتدبّر في تفسيره أنه دخل إلى هذا العلم من باب ظاهر القرآن، ولم تكن رؤيته نتيجة ذوق عرفاني أو استحساني، كما زعم بعض المنتقدين لرؤيته، وقوله: «**إن أصل الكتاب تأويل تفصيل الكتاب**»، هو في الحقيقة، ما تنبىء به ظواهر الآيات القرآنية فيما جاءت به من استعمالات، سواء في دائرة الإنزال، أم في دائرة التنزيل.

---

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص١٨ - ١٩.

(٢) يقول الطباطبائي في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ ...﴾، إن الله تعالى عبّر بالإنزال دون التنزيل، لأن المقصود بيان بعض أوصاف مجموع الكتاب النازل وخواصه، وهو أنه مشتمل على آيات محكمة وآخر متشابهة ترجع إلى المحكمات وتبين بها، فالكتاب مأخوذ بهذا النظر أمراً واحداً من غير نظر إلى تعدد وتكثر، فناسب استعمال الإنزال دون التنزيل. را: الميزان، ج٣، ص٢٢.

(٣) نلاحظ أن المفسر أدرك عمق ما يذهب إليه في تفسيره، فقال: إن معظم الحسيين والمتكلمين في هذا العصر لما انكروا أصالة ما وراء المادة، اضطروا إلى حمل هذه الآيات ونظائرها الدالة على الإنزال والتنزيل وعلى كون القرآن هدى ورحمة ونوراً مبيناً، ومواقع النجوم، وفي لوح محفوظ ونازلاً من عند الله، وفي صحف مطهرة إلى غير ذلك من الحقائق على أقسام الإستعارة والمجاز، فعاد بذلك القرآن شعراً منثوراً. را: تفسير الميزان، م.س، ج٢، ص١٩.

فالطباطبائي اختار لمنهجه أن يكون قرآنياً بامتياز، فهو لم يعارض الروايات الواردة في هذا الشأن، كما أنه لم يقبل بالروايات التي تخالف القرآن فيما زعمته من تنزلات مخالفة له. أما القول بأن الكتاب لم يصرح إلاّ بتفريق الوحي وتنجيمه، فهو ينطوي على ملابسات تناقض ظواهر الآيات القرآنية، إذ لم يشرح القائل بذلك ما هو الفرق بين التفريق والتنجيم، فهل المقصود بذلك الإنزال والتنزيل؟ أم أنه تأكيد لمقولة ابتداء النزول في ليلة مباركة، دونما اعتبار لقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾[1]؟.

كما أن من ذهب إلى اعتبار التفريق والتنجيم لم يبين معنى ودلالة قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾[2]، فهل في هذه الآية ما يُفيد النزول الدفعي إلى قلب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كما أنزل القرآن المفصّل على قلبه تدريجاً في مدة الدعوة النبوية؟ وهذا هو ما يراه أكثر المفسرين، أم أن ظاهر هذه الآية يُفيد حقيقة التنجيم والتفريق بحسب الوقائع والأحداث؟

ثم إنه ما معنى أن يقول «**صبحي الصالح**» إن أسانيد مَن يذهب إلى القول بتنزيلات ثلاثة للقرآن، بأنها أسانيد صحيحة ثم لا يأخذ بها قناعة منه أنّها تخالف القرآن، طالباً إليهم أن يشيروا إلى أسرار تنزله الثالث الأخير منجماً بحسب الوقائع؟، فهل له أن يُبين كيفية ابتداء إنزاله في ليلة مباركة، مع قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾؟ أليس في هذه الآية ما يشير إلى علم مسبق للرسول بمحكم القرآن لنزوله عليه جملة ودفعة واحدة؟

إن القول بتفريق الوحي وتنجيمه لعله يكون هو المخالف للقرآن فليتدبر الباحث والمفسر في ذلك، طالما أن صاحب هذا الرأي ينسب لنفسه مخالفة ما اشتهر عليه بين المفسرين، فهو يقول: «**ويظهر أن الجمهور كان يجنح إلى هذا الرأي، أي نزول**

---

(١) سورة الشعراء، الآية: ١٩٣ ـ ١٩٤.

(٢) سورة طه، الآية: ١١٤.

**القرآن الدفعي إلى سماء الدنيا ليلة القدر جملة واحدة ثم نزل بعدها منجماً، فالزركشي، كما يقول صبحي الصالح، يقول في هذا الرأي أنه أشهر وأصح، وإليه ذهب الأكثرون**[١] **وابن حجر في «فتح الباري»**، يصفه بالرأي «**الصحيح المعتمد**»[٢]. ونحن ـ أي صبحي الصالح ـ مع ذلك لم نأخذ به لمخالفته صريح القرآن..؟!!، وهنا يكمن العجب في تفريقه وتنجيمه!

لقد بيّن الطباطبائي أنه لا دليل على ما يذهب إليه البعض في أن نزول القرآن في شهر رمضان إنما كان أول ما نزل منه نزل فيه، ويرد عليه: أن المشهور عندهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما بعث بالقرآن وقد بعث اليوم السابع والعشرين من شهر رجب وبينه وبين رمضان أكثر من ثلاثين يوماً، وكيف تخلو البعثة في هذه المدة من نزول القرآن؟ على أن أول سورة ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ تشهد على أنها أول سورة نزلت وأنها نزلت بمصاحبة البعثة... وكيف كان فمن المستبعد جداً أن تكون أول آية نزلت في شهر رمضان، على أن قوله تعالى: ﴿أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ غير صريح الدلالة على أن المراد بالقرآن أول نازل منه، ولا قرينة تدل عليه في الكلام، فحمله عليه هو تفسير من غير دليل[٣].

هذا ما أفاده الطباطبائي في أجوبته على ما زعمه القوم نزولاً وتنزيلاً، وهو فيما عرض له من تفسير للآيات توقف ملياً عند الظاهر ولم يحمل عليها من غير دليل، وقد استوفى الكلام رحمه الله فيما بيّنه من تفسير لمجمل الآيات القرآنية مفسراً لها في سياق رؤيته ومنهجه في تفسير القرآن بالقرآن وهكذا، فقد تظهّر لنا كيف أن علوم القرآن تؤثر في منهج الطباطبائي على النحو الذي يثبت أن القرآن يُفسر بعضه بعضاً لا على نحو الاستقلال، وإنما على نحو الاستنطاق للقرآن من خلال

---

(١) انظر: الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٩٧٢م، ج١، ص٢٢٩.

(٢) انظر: صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن، م. س، ص٥١.

(٣) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٢، ص١٦٧.

التدبر فيه، وملاحظة سائر الأقوال والأراء في مسألة النزول والتنزيل، حتى بلغ الأمر به إلى القول في آراء الكثيرين منهم: «**ولست أدري أي جملة من جمل كلامه. على فساده بتمام أجزائه. تقبل الإصلاح حتى تنطبق على الحق والحقيقة بوجه؟ فقد اتسع الخرق على الراتق**[١]!؟

أما القول، بأن الروايات الدالة على نزول القرآن في ليلة القدر من اللوح المحفوظ إلى البيت المعمور جملة واحدة قبل البعثة، ثم نزول الآيات نجوماً على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أخبار مجعولة لمخالفتها الكتاب وعدم استقامة مضمونها، فهذا كله رد عليه الطباطبائي، كاشفاً عن أنه خطأ وفرية، لأنه لا شيء من ظاهر الكتاب يوافق هذه الأخبار على ما عرفت، هذا أولاً.

وثانياً: أن الأخبار خالية عن كون النزول الجملي قبل البعثة[٢]، هكذا، فإن الطباطبائي لم يترك لهؤلاء ما يفترون به على حقيقة القرآن ونزوله وتنزيله إلاّ ورد عليه بما يتناسب معه، من خلال القرآن[٣]، وليس بما يتناسب مع مزاجٍ شخصي، أو رأيٍ، أو عصبية، أو ذوق عرفاني واستحساني، كما زعم العلاّمة معرفة فيما عرض له من نقدٍ لموقف الطباطبائي، حيث رأى في تأويله تحمّلاً لا طائل منه، ولا دليل عليه، وقد يكون هذا أيضاً من التجنّي على الطباطبائي، لكونه اتخذ من الظواهر القرآنية والحجج العقلية سبيلاً لفهم معارف القرآن، ولعلَّ العلاّمة معرفة فيما اختطّه لنفسه من موقف تجاه الفلسفة والعرفان منعه من الموضوعية في كثير من آرائه ومواقفه[٤] وطالما أنّ الروايات بشأن نزول القرآن وتنزيله قد اختلفت وتباينت إلى حدّ الاضطراب، وحيث إن هذه المسألة ليست من مجالات التعبّد في

(١) م.ع، ص٢١.
(٢) م.ع، ص٢١-٢٢.
(٣) را: داود العطار، موجز في علوم القرآن، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط٣، ١٩٩٥، ص١١٠، ١١١.
(٤) يقول معرفة في اعتراضه على موقف الطباطبائي: «سامح الله التأويل ما أسهله من طريق إلى التخلّص من مأزق البحوث النظرية، ونحن إذ لا نرى مبرراً لهكذا تأويلات غير مستندة إلى دليل...» را: تلخيص التمهيد، م،س، ص٨٢.

شيء، سواء أقلنا بنزول القرآن جملة واحدة في ليلة واحدة إلى البيت المعمور في السماء الرابعة، كما في روايات خاصة، أو بنزوله إلى بيت العزّة في السماء الدنيا، كما في روايات عامّة، أو نزل على قلب محمد صلى الله عليه وآله وسلم، بحيث أعطي النبي صلى الله عليه وآله وسلم العلم جملةً واحدة، كما في روايات الصدوق، فإنّ هذا كلّه مما يمكن التعقّل فيه، وهذا ما فعله الطباطبائي في منهجه، فاختار التعقّل في فهم الروايات، واحتكم إلى ظاهر قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾، وقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾. وكان موقف الطباطبائي من إنزال القرآن وتنزيله في ليلة القدر، أن حقيقة الكتاب المتوحّدة أُنزلت إلى قلب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دفعةً، كما أُنزل القرآن المفصّل في فواصل وظروف على قلبه صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً تدريجاً في مدة الدعوة»[1]. وكما نعلم أن هذا الموقف لم ينفرد به الطباطبائي وإنما ذهب إليه الفيض الكاشاني كما جاء في مقدمة تفسير الصافي، فرأى أنه أُريد بذلك نزول معناه على قلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ثم نزل طوال عشرين سنة نجوماً من باطن قلبه إلى ظاهر لسانه كلما أتاه جبرائيل عليه السلام بالوحي وقرأه عليه بألفاظه[2].

وهنا نسأل، هل هذا من التحمّل والتأويل بالباطن والعرفان كما يرى معرفة؟ والجواب نعم، هذا هو موقف «**معرفة**» لكونه يتبنّى الرأي القائل بأنّ القرآن قد تضمّن حكم ما حدث وذكر ما جرى على وجهه، وذلك لا يكون على الحقيقة إلاّ لوقت حدوثه عند السبب، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾[3]، أو كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا﴾، إلى غير ذلك من الآيات التي جاءت بلفظة:

(١) الطباطبائي، الميزان، ج٢، ص١٥ـ١٧.
(٢) را: تفسير الصافي، ج٢، ص٤٢. وقا: مع معرفة، تلخيص التمهيد، ص٨٢.
(٣) سورة المجادلة، الآية: ١.

«**قالوا**»، و«**قال**»، و«**جاؤوا**» و«**جاء**» بلفظ الماضي، كما أن فيه ناسخاً ومنسوخاً، وكلّ ذلك لا يتناسب ونزول القرآن جملةً واحدةً في وقتٍ لم يحدث شيء من ذلك(١).

إن ما ذهب إليه «**معرفة**» وغيره من المفسّرين فيما تعقّلوه من معاني الإنزال والتنزيل لم يتعبّدوا فيه، كما هو صريح قول معرفة في تلخيص التمهيد، إذ إنه يمكن القول في هذا الكلام أيضاً أنه من التأويل بالرأي، لأنه لا يُستفاد هذا المعنى من ظاهر الآيات القرآنية التي تتحدّث في النزول على قلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتثبيت فؤاده، ولعلّ ما ذهب إليه الفيض الكاشاني والطباطبائي، هو أقرب للتعقّل مما ذكره معرفة وغيره من حصر الإنزال والتنزيل بالوقائع والأحداث، وكأنه هناك من يترقّب الحدث ليكون له موقف منه فيما زعموه من انتظار القرآن لحدوث الأسباب، وكأنّ مسبّب الأسباب هو الإنسان. إنّ الله تعالى هو مسبّب الأسباب، وليس منافياً للعقل أبداً، ولا هو من التأويل، أن يُقال بأنّ إنزال القرآن إنما أُنزل على قلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما أُنزل القرآن المفصّل على قلبه تدريجاً في مدّة الدعوة النبوية. وإذا صحّ هذا القول، فإنّه لا يبقى معنى لما سأله معرفة بأنه ما هي الفائدة الملحوظة من وراء نزول القرآن جملة واحدة في إحدى السماوات العُلى، ثم ينزل تدريجاً على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم(٢)؟

## ثانياً: المكي والمدني عند الطباطبائي

يجمع المفسرون للقرآن الكريم على أنه لا يمكن فهم القرآن وتفسيره بشكل أفضل دون الإطلاع على مباحث علوم القرآن، على اعتبار أن هذه المباحث والعلم بها، يؤدي إلى تيسير الفهم الأفضل للقرآن. وكما أشرنا في تمهيدنا لهذا الباب في الدراسة، أن وعي العلامة الطباطبائي بهذه العلوم وإحاطته بها آثر في منهجية

---

(١) معرفة، تلخيص التمهيد، ص٨٣.

(٢) م.ع، ص٨٣.

تفسيره للقرآن، حيث نجده في مبحث المكي والمدني من الآيات يأخذ بالسياق، ويستنطق القرآن للتعرف إلى أجواء الآيات وما تعالجه من مواضيع، وما تكشف عنه من أحداث، أو أشخاص، أو أحكام، أو غير ذلك مما يتعلق بأصول الاعتقاد، ومن خلال ذلك كان المفسّر يتعرف إلى زمان ومكان الآية، وما إذا كانت مكية، أو مدنية، ولعل الذي استلهمه المفسّر من احاطته بما ترامى من روايات في العلوم القرآنية، سواء في علم أسباب النزول، أم في المكي والمدني. أم في المحكم والمتشابه... إلى غير ذلك من العلوم القرآنية، هو الذي رسم له ملامح منهجه في التفسير، نظراً لما انطوت عليه الروايات من اختلاف وتناقض بلغ بها حد التعارض مع الآيات القرآنية، وخاصة حين بلغ الأمر ببعض المفسرين إلى إسقاط الرواية على النص وتلبيسه إياها على أنها سبب في النزول. فهذا كله أخرج المفسّر من أوهام الروايات، التي اكتنفها، في كثير من الأحيان، التأثير السياسي، ليدخل إلى القرآن سائلاً ومستنطقاً ومفسراً على قاعدة أن القرآن يصدق بعضه بعضاً. وأن الآيات القرآنية تشكل وسيلة مثلى ودقيقة لحل الكثير من المعضلات الموجودة في الأحاديث، وكما يقول المفسر: إن الآيات القرآنية، تعتمد على حقيقة واحدة، وهي الأساس الذي بني عليه بنيان الدين، وهو توحيده تعالى... ولا بد من فهم الآيات القرآنية كلها في ضوء هذه الحقيقة، وقد سميت آياته بالمثاني، لأن بعضها يوضح حال بعض، كما قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ﴾[(١)]، حيث جمع تعالى بين كون الكتاب متشابهاً يشبه بعض آياته بعضاً، وبين كون آياته مثاني[(٢)]. وانطلاقاً من هذه الرؤية، فإن المفسر في علومه القرآنية استهدى بالقرآن للخروج من تناقضات الروايات

(١) سورة الزمر، الآية: ٢٣.

(٢) الطباطبائي، الميزان، م. س، ج١٢، ص٢٢.

والأحداث والتاريخ الإسلامي بكل أحداثه وتفاعلاته. وهو إنما اختار منهجية تفسير القرآن بالقرآن لكونه الكتاب المبين، الذي يستطيع المفسر من خلاله أن يهتدي إلى كثير من الحقائق والمعارف، وهذا ما أشار إليه بقوله: «**ولو لم ينسَ السابقون هذا الأسلوب الرائد، واستمروا على نهجه، لانكشفت لهم الكثير من الأسرار القرآنية، فهذا الأسلوب سار عليه الأئمة الأطهار عليهم السلام ...**»[١].

وهكذا، فإن معنى أن يتعرف الباحث إلى ما يذهب إليه الطباطبائي في علم المكي والمدني من الآيات، وما لذلك من أثر في منهجيته، معناه لحاظ ما اختاره الطباطبائي من أسلوب وطريقة للتمييز بين ما هو مكي وما هو مدني، وقبل ذلك لا بد من التعرض إلى الإتجاهات التي كانت سائدة في عصر الطباطبائي، لأن منهجه في التفسير لم يستثنِ هذه الإتجاهات في تفسيره، وإنما توقف عندها ملياً واختار الإتجاه الذي يرى أنه يُفهم قرآنياً بشكل أفضل، وينسجم مع منهجه في كون دلالة السياق في الآيات القرآنية، هي التي توجه المفسر إلى رفع التعارض فيما بين الروايات، أو إلى إسقاطها عن درجة الاعتبار، يقول الطباطبائي: «**وللعلم بمكية السور ومدنيتها، ثم ترتيب نزولها أثر هام في البحوث المتعلقة بالدعوة النبوية وسيرها الروحي والسياسي والمدني في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم وتحليل سيرته الشريفة.**

والروايات ـ كما ترى ـ لا تصلح أن تنهض حجة مُعتمداً عليها في إثبات شيء من ذلك على أن فيما بينها من التعارض ما يسقطها عن الإعتبار. فالطريق المتعين لهذا الغرض هو التدبر في سياق الآيات والاستمداد بما يتحصّل من القرآئن والإمارات الداخلية والخارجية...»[٢].

هذه هي الحقيقة التي استفادها الطباطبائي من حركة التفسير القرآني في التاريخ الإسلامي، وهي استفادة مبنية على تنازع أهل التفسير فيما اضطربوا فيه

---

(١) م.ع، م.س، ج١٦، ص٦٤.

(٢) م.ع، ج١٣، ص٢٣٠.

من روايات، واختلفوا فيه من اتجاهات. وكما قلنا إنّه لا بد من عرض ما استقرت عليه الإتجاهات التي سلكها أهل التفسير لمعرفة المكي من المدني، وهي ثلاثة اتجاهات رئيسية. أما الإتجاه الأول: فهو الذي اعتبر بهجرة الرسولﷺ، ووصوله إلى المدينة؛ فرأى أن ما نزل قبل الهجرة، أو في أثناء الطريق قبل وصوله إلى المدينة فهو مكي، وما نزل بعد ذلك، فهو مدني، والملاك، في هذا الإتجاه، هو اعتبار زمني، فما نزل قبل وقت الهجرة، ولو في غير مكة، فهو مكي، وما نزل بعد الهجرة ولو في غير المدينة حتى ولو نزل في مكة عام الفتح، أو في حجة الوداع، فهو مدني باعتبار نزوله قبل الهجرة..[١].

أما الإتجاه الثاني، فهو يقول: أن ما نزل في مكة وما يحيط بها، ولو بعد الهجرة، فهو مكي، وما نزل في المدينة وما يحيط بها، فهو مدني، وما نزل خارج البلدين، بعيداً عنهما فهو لا مكي ولا مدني..[٢].

يبقى الإتجاه الثالث، وهو ما كان خطاباً لأهل مكة فهو مكي، وما كان خطاباً لأهل المدينة فهو مدني[٣]، وهذا مأخوذ من كلام ابن مسعود: «**كل شيء نزل فيه يا أيها الناس فهو بمكة، وكل شيء نزل فيه يا أيها الذين آمنوا فهو بالمدينة، قال الزركشي: «لأن الغالب على أهل مكة الكفر، والغالب على أهل المدينة الإيمان**»[٤].

وكما نلاحظ أن هناك اعتبارات عديدة، وآراء مختلفة عند أهل التفسير

(١) هذا الإتجاه هو المشهور بين علماء التفسير، وقد اختاره الطباطبائي، وأصحاب هذا الإتجاه يرون أن جميع الآيات النازلة في الحروب والأسفار للرسولﷺ، بما أنها نزلت بعد الهجرة فكلها مدنيات. انظر: السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد إبراهيم، القاهرة، طبع الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٧٥م، ج١، ص٩.

(٢) انظر: الطبرسي، أبو علي، مجمع البيان في تفسير القرآن، بيروت ١٩٥٥م، (لا ـ ت) ج٦، ص٢٩٣.

(٣) هذا الإتجاه يرفضه الطباطبائي بشدة، لأنه يقوم على اعتقاد خاطىء بأن الآيات ما يكون منها خطاب لأهل مكة، فهو لأهل مكة، وما كان خطاب لأهل المدينة، فهو لأهل المدينة، وليس هذا بصحيح بنظر الطباطبائي، باعتبار أن الخطابات القرآنية عامة وانطباقها على أهل مكة، أو على أهل المدينة، لا يعني كونها خطاباً خاصاً، وإنما هي بما تشتمل عليه من توجيه، أو نصح، أو حكم شرعي ذات دلالة عامة ما دام اللفظ فيها عاماً، را: الطباطبائي، القرآن في الإسلام م.ع، ص١٢٠ ـ ١٢١.

(٤) انظر: الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد إبراهيم، بيروت، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٢م، ج١، ص١٨٧.

لمعرفة المكي والمدني، وهذا كله ناشيء من كون ما استندوا إليه من روايات متضاربة لا تصلح أن يعتمد عليها في إثبات شيء من ذلك. وإذا كان هناك من اتجاه اختاره الطباطبائي، فهو اختار الإتجاه الزمني كأساس للتمييز بين المكي والمدني، لكونه هو المشهور. ونحن، كما يرى المفسر، إنما نؤثر الإتجاه الزمني في تفسير المكي والمدني تبعاً لذلك، ولأننا نرى أن وضع مصطلح المكي والمدني على أساس الترتيب الزمني الذي هو أنفع وأهم للدراسات القرآنية[١]. أما فيما يتعلق بمعرفة المكي والمدني، فقد ذهب الكثيرون من أهل التفسير إلى القول بأن السبيل الوحيد إلى ذلك هو ما ورد عن الصحابة في ذلك[٢]، وهذا ما رأى فيه الطباطبائي مزيداً من التحير والمتاهة لما هي عليه الروايات من تعارض فيما بينها، وأكد على أن الطريق المتعين للتحقق من ذلك هو التدبر في سياق الآيات، والاعتماد على الروايات القطعية لمعرفة ذلك، دون أن يعني ذلك مجانبة العقل والإجتهاد، كونه من غير الممكن تفسير أي أية من دون الاستعانة بالبراهين العقلية، وسند حجيّة هذا العقل هو القرآن، لكون القرآن نفسه يُقيم الأدلة القاطعة لبيان المعارف الإلهية[٣].

فالطباطبائي يرى أنه في سياق محاولة التمييز بين المكي والمدني، بدأ المفسرون بالإعتماد على الروايات والنصوص التاريخية التي تؤرخ السورة، أو الآية، وتشير إلى نزولها قبل الهجرة أو بعدها، وعن طريق تلك الروايات والنصوص التي تتبعها المفسرون استطاعوا أن يعرفوا عدداً كبيراً من السور والآيات وأن يميزوا بينها. وهذا ما لم يكن مستحيلاً على أهل التفسير، لما هي عليه كل سورة، أو آية

---

(١) الطباطبائي، القرآن في الإسلام، م.س، ص١٢٠.

(٢) انظر: الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، القاهرة، المطبعة الفنية، (لا.ت)، ج١، ص١٩٦.

(٣) الطباطبائي، محمد حسين، أسس الفلسفة والمذهب الواقعي، تعريب محمد الخاقاني، بيروت، دار التعارف، ط٢، ١٩٨٨م، ج٢، ص٥٧.

من خصائص تميز المكي عن المدني [١]، وهذه الخصائص التي تمتاز بها السور والآيات، هي غير أن يكون هناك طريق لمعرفة مواقع النزول أنها كانت بمكة، أو بالمدينة أو بغيرهما، فهذا كما يرى أهل التفسير قليل جداً، لأن الأوائل لم يُعيروا هذه الناحية المهمة اهتماماً معتداً به، سوى ما ذكروه في عرض الكلام استطراداً، وهي استفادة ضئيلة للغاية، ومن ثم يجب لمعرفة ذلك ملاحظة شواهد وقرائن من لفظ الآية، أو استفادة من لهجة الكلام، بالخطاب مع نوعية موقف الموجه إليهم، أكان في حرب، أم في سلم، وعد، أم وعيد، إرشاد، أم تكليف...[٢] .

لقد اختار الطباطبائي طريق القرآن، باعتباره المتعين لهذا الغرض، وذلك نظراً لأهمية العلم بالسور المكية والمدنية، ولما له من أثر في البحوث المتعلقة بالدعوة النبوية، وهنا تساءل المفسّر هل يركن إلى الروايات المتضاربة إلى حد

---

(١) يرى الطباطبائي أن هناك خصائص عامة في السور والآيات المكية، فمن خصائص المكية:
١ - قصر الآيات والسور وإيجازها وتجانسها الصوتي.
٢ - الدعوة إلى أصول الإيمان بالله واليوم الآخر...
٣ - الدعوة إلى الأخلاق والإستقامة.
٤ - مجادلة المشركين.
٥ - استعمال السور لخطاب: يا أيها الناس... هذه خصائص يغلب وجودها في السور المكية ويمكن أن تجد لذلك استثناءات كما في سورة الحج فهي مدنية وتستعمل خطاب: يا أيها الناس.
أما خصائص السور المدنية، فهي تتميز أولاً:
١ - طول السورة والآية والتفصيل فيها.
٢ - تفصيل البراهين والأدلة.
٣ - مجادلة أهل الكتاب.
٤ - التحدث عن المنافقين.
٥ - التفصيل لأحكام الحدود والفرائض والحقوق والقوانين السياسية والإجتماعية والدولية كسورة النساء مثلاً.
يقول الطباطبائي هذه مقاييس إذا حصل الإطمئنان والتأكد من تاريخ السورة، وأنها مكية أو مدنية يمكن الإعتماد عليها. ومن شأن التدبر في السياق القرآني ومضامينه أن يكشف عن المكي والمدني بعيداً عن الروايات المتناقضة والمتعارضة. را: الطباطبائي، الميزان، ج١٣، ص٢٣٠، وقا: القرآن في الإسلام، م.س، ص١٢٥. وقا: مع السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، م.س، ج١، ص٦٨ - ٦٩. فالسيوطي يرى أن التمييز بين المكي والمدني، إنما يتم بمراعاة الأسلوب والسياق، فقد ذكر أن ما كان خطابه: يا أيها الذين آمنوا، فهو مدني. وما كان خطابه: يا أيها الناس، فهو مكي، وهذا يرد عليه جملة أمور لا داعي للإطالة فيها.

(٢) انظر: محمد هادي، معرفة، تلخيص التمهيد، م.س، ص٩٣. فالعلامة ينقل ما روي عن معرفة المكي والمدني وذكر كلاماً للجعبري، أن لذلك طريقان: سماعي وقياسي، السماعي ما وصل إلينا نزوله بأحدهما، والقياسي بحسب السور: يا أيها الناس، أو: يا أيها الذين آمنوا، إلى غير ذلك، وهذا يدل على مدى الاضطراب، ما يؤكد صحة ما يذهب إليه الطباطبائي في أن الطريق المتعين لمعرفة ذلك هو القرآن والتدبر فيه».

التناقض لتحصيل هذا العلم، أم أنه يختار سبيل القرآن للتدبر في سياق الآيات، وفي لهجة الخطاب الإلهي الموجه إلى الناس؟

لا شك في أنه مع توفر السور والآيات على خصائص تميز المكي عن المدني، وهي خصائص عامة، يمكن للمفسر أن يهتدي إلى التمييز بينها، ولكن كيف السبيل إلى معرفة مواقع النزول، وترتيب النزول؟ فهذا ما حتم على المفسّر أن يلتمس طريق القرآن للتدبر في سياق الآيات، والاستمداد بما يتحصل من القرآن والإمارات الداخلية والخارجية للعلم بمكية السور ومدنيتها. ومن هنا، نرى أن ما يميز المفسّر عن سواه من المفسرين للقرآن، هو أنه من خلال إحاطته بعلوم القرآن استطاع الاهتداء إلى المنهج الإسلامي القويم في معالجة الكثير من القضايا الإسلامية، فكان منهج تفسير القرآن بالقرآن، لأن الروايات، الكثير منها، لا تنهض بهذه المهمة، ولا بد أن القرآن مبين لغيره، كما هو مبين لنفسه، كما يرى الطباطبائي، وهو من هذه الرؤية وبهدف تحصيل العلم بمكية السور ومدنيها قال الطباطبائي، وعلى ذلك نجري في هذا الكتاب، أي تفسير الميزان، والله المستعان[١].

هكذا، يتظهّر لنا أثر علوم القرآن، وتحديداً المكي والمدني، في منهج الطباطبائي، لأن الاختيار الذي كان سائداً في تاريخ المسلمين، وفي طريقة وسلوك المفسرين لمعرفة مواقع النزول وترتيب النزول، هو الاعتماد على ما ورد عن الصحابة في ذلك، وهذا ما لا يمكن أن يورث الاطمئنان. أما القرآن، فهو ناهض بهذه المهمة من خلاف التدبر في سياق الآيات، ويمكن التمثيل على ذلك بأن النصوص القرآنية التي تشتمل على تشريعات الحرب والدولة، فهي خصيصة موضوعية تدل على أن النص مدني، لأن طبيعة الدعوة في المرحلة الأولى قبل الهجرة لا تنسجم إطلاقاً مع التشريعات الدولية، فمن هنا نعرف أن النص مدني نزل في المرحلة الثانية من الدعوة..[٢].

---

(١) الطباطبائي، الميزان، ج١٣، م.س، ص٢٣١.

(٢) الطباطبائي، القرآن في الإسلام، م.س، ص١٢٤.

إن المقياس الذي وضعه الطباطبائي للعلم بالمكي والمدني هو السياق القرآني، بحيث يتم التعرف بأن مضامين هذه الآية أو تلك تناسب ما كان عليه الحال في مكة، فتكون مكية، أو تناسب ما كان عليه الحال في المدنية، فتكون مدنية، ومن خلال التعرف على ذلك، يمكن حينذاك التعرف إلى الناسخ والمنسوخ، لما أجمع عليه أهل التفسير من أن معرفة المكي والمدني لها فوائد، أهمها التعرف على الناسخ والمنسوخ، وذلك إذا وردت آيتان، أو آيات من القرآن في موضوع واحد، وكان الحكم في هاتين الآيتين أو الآيات مخالفاً للحكم في غيرها، ثم عرف أن بعضها مكي، وبعضها مدني، فالثاني يكون ناسخاً للأول باعتبار تأخره عنه[١]...

وانطلاقاً من رؤية الطباطبائي في تحديد الطريقة للعلم بالمكي والمدني، يمكن أن تعرض لنماذج من تفسيره الميزان للاستفادة من طريقة تدبره في السياق، يقول الطباطبائي: «**وما اختلفوا في مكيته ومدنيته سورة الرعد، والرحمن والجن والصف والتغابن...**»[٢]، وهو لأجل أن يبين معنى ما يفيده التدبر في السياق لحسم موضوع الجدل والخلاف حول آية من الآيات، يرى أن سورة الرعد مكية كلها على ما يدل عليه السياق، وما تشمل عليه من المضامين، ونقل عن بعضهم أنها مكية إلاّ آخر آية منها، فإنها نزلت بالمدينة في عبد الله بن سلام، وعُزي ذلك إلى الكلبي ومقاتل، ويدفعه أنها مختتم السورة قوبل بها ما في مفتتحها من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ﴾. وقيل: إن السورة مدنيّة كلها إلاّ آيتين منها وهما قوله تعالى: «**ولو أن قرآناً سيرت به الجبال**»، ونسب ذلك إلى الحسن وعكرمة وقتادة، ويدفعه سياق الآيات بما تشتمل عليه من المضامين، فإنها لا تناسب ما كان يجري عليه الحال في المدينة وبعد الهجرة..»[٣].

---

(١) الطباطبائي، تفسير الميزان، م. س، ج١، ص٦٥ ـ ٦٧، وقا: مع الزركشي، بدر الدين، البرهان في تفسير القرآن، م.س، ج١، ص٣١٧. وقا: مع السيوطي، الإتقان في تفسير القرآن، م.س، ج١، ص٣٦.

(٢) الطباطرائي، الميزان، م.س، ج١٣، ص٢٣٢.

(٣) م.ع، م.س، ج١١، ص٢٨٧.

ومن السور أيضاً، على سبيل المثال لا الحصر، يرى الطباطبائي أن سورة (يس) مكية بشهادة سياق آياتها ودلالة مضامينها، إذ إن أغراض السورة بيان الأصول الثلاثة للدين، التوحيد، والنبوة، والمعاد»[١].

كما نلاحظ في تفسيره أيضاً لسورة النساء، فهو يرى أنها مدنية لشهادة مضامين آياتها المتعرضة لجملة من الأحكام، كالزواج والمواريث والصلاة والجهاد... وتعرضها لحال أهل الكتاب، على خلاف ما زعم بعض المفسرين من أنها مكية..[٢].

إذاً، الطباطبائي، كما تبين لنا من رؤية مختصرة فيما ذهب إليه في موضوع المكي والمدني، يحسم الموقف في تفسيره وفي منهجه، معولاً على السياق ومضامين الآيات، طالما أنه يرى أن ما ينقل من روايات عن الكلبي ومقاتل وعكرمة وقتادة، وغيرهم، لا يورث الاطمئنان بل يؤدي إلى القول بخلاف سياق الآيات ومضامينها، وهنا يمكن أن نسأل: مَن تصدق؟ هل تصدق الطباطبائي، أم تصدق الروايات على تضاربها وتناقضها، وقد سبق القول أن الطباطبائي يرى أنها لا تصلح دليلاً وتسقط عن درجة الاعتبار. وهنا تكمن إشكالية كبرى في تاريخ المسلمين، وتحديداً في علم التفسير، حيث نجد أن الطباطبائي يتجاوز مألوفات القوم إلى منهج قرآني لا يمكن إلاّ أن يكون صحيحاً وواضحاً ومفسراً، ومصدّقاً لآياته.. فإذا فرضنا أن المفسر أخطأ في تدبر ما، أو في استخلاص نتيجة ما من دلالة آية أو سورة، فليس معنى هذا أن المنهج هو الذي أخطأ، وإنما الخطأ في تطبيق المنهج. فالقرآن يفسّر بعضه بعضاً، والسنة القطعية تعضده وتأتي بعده، كما يقول الطباطبائي، وهو سند حجيّتها، وهذا يعني أنه إذا لم تكن الرواية حجة قاطعة، فإنه لا يمكن الاعتماد عليها في التعرف إلى المكي والمدني، ويبقى السبيل الوحيد إلى ذلك هو القرآن،

(١) م.ع، م.س، ج١٧، ص٦٠.
(٢) م.ع، م.س، ج٤، ص١٣٨.

وهذا ما اختاره الطباطبائي تجنباً لمزالق الروايات التي تجعل من المكي مدنياً، ومن المدني مكياً مع ما يحدثه ذلك من اضطراب فيما يتعلق بأسباب النزول، ومعرفة الناسخ والمنسوخ والمطلق والمقيد، والعام والخاص. فإذا كانت ضمانة هذا العلم وغيره من العلوم القرآنية هي في القرآن فلما لم يلجأ إليه المفسرون، وهذا ما صدّرنا به الكلام عن الطباطبائي، الذي عبر عن ذلك بقوله: «**ولو لم ينسَ السابقون هذا الأسلوب الرائد، واستمروا على نهجه، لانكشفت لهم الكثير من الأسرار القرآنية**».

ثم إنه، ما هو الملزم لعلماء التفسير أن يتعبدوا بكثير من الروايات، أو أن يقوموا بإسقاطها على القرآن الكريم؟ طالما أن التدبر القرآني ودلالة السياق فيه تكشف عن المكي والمدني، وتمنع من الخطأ فيه فيما لو كان المفسّر متوفراً على الشروط والصفات التي تؤهله للبحوث القرآنية. فهذا القاضي أبو بكر، كما يروي الزركشي، يقول: «**كانت العادة تقضي بحفظ الصحابة ذلك، غير أنه لم يكن من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك قول. ولا ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ما نزل بمكة كذا وبالمدينة كذا، وإنما لم يفعله لأنه لم يؤمر به، ولم يجعل الله تعالى علم ذلك من فرائض الأمة، وكذلك الصحابة والتابعون لما لم يعتبروا ذلك من فرائض الدين، لم تتوفر الدواعي على إخبارهم به، ومواصلة ذلك على أسماعهم، وإذا كان الأمر على ذلك ساغ أن يختلف من جاء بعدهم في بعض القرآن، هل هو مكي، أو مدني؟ وأن يعملوا في القول بذلك ضرباً من الرأي والاجتهاد**»[١].

وكما يقال، هنا جوهر القول في عبقرية الطباطبائي، وفيما اختاره من طريق للعلم بالمكي والمدني، لأنه لم يرد أن يختلف في القرآن، هل هو مكي أو مدني، إذ كيف يمكن أن يقع الإختلاف، والقرآن لا اختلاف فيه، ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ

(١) انظر: الزركشي، بدر الدين، البرهان في تفسير القرآن، م.س، ج١، ص١٩٠ ـ ١٩٢.

لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾، وهذا هو مرتكز الطباطبائي في منهجه تفسير القرآن بالقرآن. إذ هو تجنب الروايات التي لا تنهض دليلاً، واعتصم بالقرآن بديلاً، ليكون له علم بالمكي والمدني من خلال التدبر بالسياق والمضامين القرآنية. أما أن يتعبد بعض المفسرين بالروايات مع ما هي عليهم من تضارب واختلاط بالسياسة، بسبب ما عايشه التاريخ الإسلامي من أحداث، ثم يكون العلم بالرأي الإجتهاد من دون إحكام الرؤية القرآنية فيما يتعلق بعلوم القرآن، فذلك مما يمنع من الاهتداء إلى السبيل الحق، ويحول دون الوصول إلى المعرفة الحقيقية بمواقع النزول[١]. وقد تبين لنا كيف أن الطباطبائي قد رد على كثير ممن ادعوا العلم بالمكي والمدني، ولكنهم لم يكونوا على شيء من ذلك. وإذا كان من موقف مما ذكره الزركشي عن القاضي أبي بكر، فإنه يمكن القول أن ذلك لم يجعل من فرائض الدين، وأن الرسول لم يقل هذا مكي، وهذا مدني، لكن ليس معنى هذا أن يُختلف في القرآن، أو أن يقال بالرأي والاجتهاد، طالما أن هناك منهجية علمية تؤدي إلى تحصيل المطلوب، وهي منهجية تفسير القرآن بالقرآن التي اهتدى إليها الطباطبائي، وجعلت منه مفسّراً في مصاف المفسرين العظماء، وهذا ما يعترف به كل مَن له باع في العلوم القرآنية، ولكن ما يؤسف له ويعجب منه، هو أن المفسرين تعبدوا بالروايات بمعزل عن تضاربها، واحتكموا إلى الرأي والاجتهاد، ناهيك عما تقلّدوا به في بحوثهم القرآنية، فاستحال عليهم الاهتداء وساغ لهم الإختلاف، فكانوا، كما قال الطباطبائي «**فقد اتسع الخرق على الراتق**»[٢].

---

(١) هناك خصائص عامة ذكرها الطباطبائي لمعرفة المكي والمدني، فهو مع استلهام مضمون وسياق الآيات يمكن للباحث أن يهتدي إلى التمييز بين المكي والمدني، وهذه الطريقة المثلى لإتقان هذا العلم، ولكن يبقى الأساس والمرتكز التدبر في سياق السور والآيات القرآنية، خصوصاً إذا ما علمنا أن تحصيل هذا الأمر، إنما كان يحصل بضروب من الرأي والاجتهاد...

(٢) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٢، ص١٦.

## ثالثاً: الطباطبائي وأسباب النزول

يرى علماء التفسير والشريعة أن علم أسباب النزول هو من العلوم القرآنية التي لا يُستغنى عنها، مما لها من فوائد اتفق العلماء عليها، إذ من دونها لا سبيل إلى معرفة الأحكام الشرعية، وقد جاء عن الإمام الصادق عليه السلام، أنه قال: «**اعلموا رحمكم الله أنه من لم يعرف من كتاب الله: الناسخ والمنسوخ، والخاص والعام، والمحكم والمتشابه، والرخص من العزائم، والمكي من المدني، وأسباب النزول، فليس بعالم القرآن ولا هو من أهله**»[١].

ويرى الطباطبائي، أن الحوادث والأحداث التي وقعت أيام الدعوة، وكذلك الحاجات الضرورية من الأحكام والقوانين الإسلامية، هي التي تسببت في نزول كثير من السور والآيات، ومعرفة هذه الأسباب يساعد إلى حد كبير في معرفة الآية المباركة، وما فيها من المعاني والأسرار[٢].

ومما قاله «**الواحدي**» في أسباب النزول، «**إذ هي أوفى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تصرف العناية إليها، لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها**»[٣].

إذن، علم أسباب النزول هو الذي يتكفل بالكشف عن الأحداث التاريخية، والوقائع التي كانت من دواعي نزول النص القرآني، فالنظر في القرآن الكريم، ومعرفة ما نزل منه ابتداءً دون ما سابق أثر، وما نزل منه لسبب سابق، وما نزل مفصحاً عن السبب، أو مجيباً عنه، أو مبيناً لحكمه، ومدى أخذ واقع الآية وما رافقها من ظروف وأحداث وأشخاص بنظر الاعتبار في مدلولها، كل ذلك وما إليه تكفل ببيانه علم أسباب النزول..[٤].

---

(١) انظر: الشاهرودي، على النمازي، مستدرك سفينة البحار، (ت:١٤٠٥هـ)، جماعة المدرسين، قم، ١٤١٩، ج٨، ص٢٠٠.

(٢) الطباطبائي، القرآن في الإسلام، م.س، ص١٢٣.

(٣) الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري، أسباب النزول، القاهرة، ط١، ١٣٧٩هـ، ص٤.

(٤) العطار، داود، موجز علوم القرآن، م.س، ص١٢٢.

إن ما يعنينا في هذه الدراسة، هو موقف الطباطبائي من أسباب النزول، والآثار التي تركها هذا العلم على منهج وأسلوب المفسّر في تناوله للآيات والروايات. وكما رأينا في دراسة المكي والمدني، فإن الطباطبائي تميز في كونه أخرج العلوم القرآنية من كونها مستغرقة في التاريخ ومتناثرة بالأهواء والآراء، لتكون علوماً قرآنية هادفة إلى فهم القرآن وتفسيره على النحو الذي يصيب الحكمة في ما أنزله الله تعالى، وقد اقتضى هذا الأمر من الطباطبائي أن يكون تفسير القرآن بالقرآن سبيله للوقوف على حقيقة الكثير من النصوص والروايات لنقدها وتمحيصها بما يؤدي إلى معرفة أسباب النزول على حقيقتها، باعتبارها المدخل الحقيقي لعلوم القرآن، وذلك من حيث تأثيرها الواضح فيما جاء في النص من عام وخاص، ومطلق ومقيد، وغيرها، فليس العلم بها لمجرد العلم، وإنما لكونها تخصص العام القرآني وتقيد مطلقه، وتفصل مجمله[1]، وقد تواترت الروايات القطعية في أنه لا يحق لمن لا يعرف هذا العلم أن يفسّر النص القرآني كما بين الإمام الصادق عليه السلام[2].

لقد انصبّ جهد الطباطبائي في علم أسباب النزول على تمييز الروايات وفاقاً للآيات والنصوص القطعية، قناعة منه بأن النص القرآني بات محكوماً لكثير من الروايات والآراء التي تحولت من كونها آراءً نظرية لتكون أسباب نزول، وهو من خلال منهجه القرآني استطاع تفنيد الكثير من الروايات، فأسقطها عن درجة الإعتبار، لكونها روايات اجتهادية في جانب، وسياسية في جانب آخر، وهذا ما عبر عنه بقوله: «**وإنما أوردت هذه الرواية... ليتبصر الباحث المتأمل أن ما**

---

(١) لا شك في أن سبب النزول ليس مختصراً بالقاعدة الأصولية التي تقول: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، أو بأن المورد لا يخصص الوارد، بل نجد أن منهج الطباطبائي يتجاوز ذلك إلى القول بأن سبب النزول بالنسبة للنص النازل يتدخل في عمليات البيان القرآني كلها، فله أثر في تقييد المطلق، وتأويل الظاهر، وبيان المجمل، وتخصيص العام، ويبقى شرط ذلك كله عند الطباطبائي التدبر في السياق القرآني لإحكام الطوق على تناقضات روايات أسباب النزول... كما سنرى لاحقاً...

(٢) انظر الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٨٢. فهو يقول فيمن ظل عن الطريق، ونسي حظاً مما ذكر به، «وذلك أنهم ضربوا بعض القرآن ببعض، واحتجوا بالمنسوخ وظنوا أنه الناسخ... ويحتجّوا بالخاص وهم يقدرون أنه العام، واحتجوا بأول الآية، وتركوا السبب في تأويلها، ولم ينظروا إلى ما يفتح الكلام وإلى ما يختمه... فضلوا وأضلوا».

**ذكروه من أسباب النزول كلها أو جلّها نظرية، بمعنى أنهم يروون غالباً الحوادث التاريخية، ثم يشفعونها بما يقبل الإنطباق عليها من الآيات الكريمة، فيعدونها أسباب النزول، وربما أدى ذلك إلى تجزئة آية واحدة، أو آيات ذات سياق واحد، ثم نسبة كل جزء إلى تنزيل واحد مستقل، وإن أوجب ذلك اختلال النظم للآيات وبطلان سياقها... وأضف إلى ذلك، أن لاختلاف المذاهب تأثيراً في لحن هذه الروايات... على أن للأجواء السياسية والبيئات الحاكمة في كل زمان أثراً قوياً في الحقائق، من حيث إخفائها أو إبهامها...»**[١].

هذا الكلام من المفسّر يكشف عما آلت إليه الأمور في حياة الناس، وفي مدارس علوم القرآن. إذ باتت النصوص الدينية أسيرة الأهواء المذهبية والسياسية، وليس هذا موقف من الطباطبائي يتفرد به، بل هذا ما ذكره الواحدي في أسباب النزول، كاشفاً عما آل إليه وضع العلماء في زمانه من تساهل في رواية أسباب النزول، يقول: «**كأنهم لا يلقون بالاً إلى الوعيد الذي أنذر الله به كل مَن افترى على الله كذباً، فقال متألماً: وأما اليوم فكل أحد يخترع شيئاً، ويختلق إفكاً وكذباً، ملقياً زمامه إلى الجهالة، غير مفكر في الوعيد للجاهل بسبب الآية...**»[٢].

وهكذا، فإن الطباطبائي لم يرد في حياته العلمية، وفي اجتهاده الشرعي، أن يكون معترضاً، أو مراقباً لما شهدته وتشهده الحياة الإسلامية والقرآن الكريم من افتراء تحت عناوين دينية وسياسية، بل حمله وعيه وعلمه واجتهاده على تنقية العلوم القرآنية مما شابها من آراء واجتهادات وتأويلات شتى، فكان منهجه الجديد في تفسير القرآن الكريم ليحكم من خلال مضامين آياته، والتدبر في سياقها على كثير من الروايات والأحاديث التي لا تنسجم مع رؤيته التوحيدية، ولا تعبر عن السنة القطعية التي تفسّر القرآن، كما في الكثير من الأحاديث التي لولاها لما استبان

---

(١) م.ع، م.س، ج٤، ص٧٤.

(٢) الواحدي، أسباب النزول، م.س، ج١، ص٣ ـ ٤.

التخصيص في عام [١]، ولا مطلق من مقيد[٢]، ولا مُبين من مجمل[٣]، وغير ذلك مما لأسباب النزول دخالة عظمى فيه، وأثر كبير في كشفه وبيانه.

كما أن الطباطبائي، فيما اختاره من طريقة وأسلوب ومنهج قرآني، قد وفق أيما توفيق في وضع اليد على كثير من الروايات التي لا تصلح لأن تكون دليلاً، أو سبباً للنزول بسبب تعارضها وتناقضها وضعف أسانيدها، ويمكن لأي باحث أن يتلمس ذلك في تفسير الميزان، وهذا لا يعني مطلقاً أن الطباطبائي قد أحدث توجهاً جديداً في علم أسباب النزول، وإنما حكّم الآيات ومضامينها في هذا العلم، فبدلاً من أن تكون الرواية حاكمة على النص القرآني، جعل النص القرآني حاكماً عليها، خلافاً لما كانت تحدثه السياسة والأطماع، أو تسوِّغه المصالح الإجتماعية والسياسية.

---

(١) قال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ﴾ المائدة، الآية: ٩٣. فهذه الآية نزلت حين أمر رسول الله أن يُنادى: ألا أن الخمر قد حرمت... فالآية ترفع الجناح عن الذين آمنوا في كل ما طعموا، فلفظها عام، إلا أن سبب النزول بين أنها لأفراد مخصوصين... فلا احتجاج بعموم اللفظ على إباحة شرب الخمر، لأن هذه الآية نزلت بعد التحريم العام للخمر... هذا مثال تطبيقي لأثر سبب النزول. تأمل.

(٢) من أمثلة التطبيق لأثر سبب النزول في المطلق والمقيد، وقبل هذا المثال نعرض باختصار لما ذهب إليه علماء الأصول فيما ذكروه عن تقييد اطلاق النص النازل إذا ما توفرت شروط هذا الأمر. الأول: أن يتعارض مطلق ومقيد، والثاني: أن يكون المطلق والمقيد مما اتحد حكمه وسببه باتفاق، أو مما قد اتحد حكمه واختلف سببه، أما فيما يعني التطبيق وأثر سبب التنزيل، فنعلم أن النص قد يأتي مطلقاً ويكون سبب نزوله مقيداً، باعتبار أن أسباب النزول وما نزل لأجلها من جنس نصوص الشرع، فيها العام والخاص والمطلق والمقيد، والتطبيقات كثيرة لهذا الأمر، ولكن من الأمثلة على ذلك، قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾، فقوله «فضلاً» مطلق، لأنه نكرة في سياق الإثبات... إلاّ أنه مع العودة إلى سبب النزول، فيتضح أن المراد بيانه، هو ما ورد عن ابن عباس في سبب نزولها، أنه قال: كانت عكاظ ومجنة أسواق في الجاهلية فتأثموا أن يتّجروا في المواسم فنزلت الآية، فيظهر أن سبب النزول أبان الأمر، واتضحت وظيفة سبب النزول في تقييد المطلق، ومفاد ذلك عدم منافاة الإتجار للإحرام، والحكم في المطلق والمقيد واحد، وهو رفع الحرج. وفي مثل هذه الصورة يحمل المطلق على المفيد ويصبح معنى الأية ليس عليكم جناح أن تتجروا. راجع مجمع البيان للطبرسي، م.س، ج٢، ص٤٦، ومما قاله السيد الخوئي: «إن المطلق ليس ناسخاً للمقيد وإن جاء متأخراً عنه. انظر: البيان في تفسير القرآن، م.س، ص٣٠٥.

(٣) وهكذا الحال في أمر سبب النزول في المجمل والمبين، إذ يمكن أن نعرض لمثال تطبيقي عن التيمم، حيث من عادة القرآن أن يشرع أحكاماً بصيغة مجملة كالصلاة التي لم يبين كيفيتها، ولا عدد ركعاتها، أو الزكاة، أو الصيام، أو الحج، ومن آثار أسباب النزول فيما يخص رفع الإجمال عن النصوص، قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ سورة النساء، الآية: ٤٣. نلاحظ أن حكم التيمم جاء مجملاً، إذ لم تبين الآية القدر الواجب مسحه من اليدين، هل هو الكفان، أو إلى المرفقين، أو إلى الإبطين؟ وهنا يظهر أن سبب النزول الذي أعطى بياناً أزال الإبهام، مما سهل على الأصولي والمجتهد استنباط الحكم الشرعي، حيث روى الكليني(٣٢٩هـ) عن الصادق الحديث عن أن عمار أصابته جناية فتمعك بالتراب، فسأله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا عمار تمعكت كما تتمعك الدابة، فقلت له: كيف التيمم؟ فوضع يداه على الأرض، ثم رفعهما فمسح وجهه ويديه فوق الكف قليلاً. را: الكافي، للكليني، ج٣، ص٦٢، بسنده عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى،... عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام . الحديث.

ولعلنا لا نجافي الحقيقة إن قلنا: إن الطباطبائي سار على خطى أسلافه من العلماء في التأسيس على القواعد الشرعية المعتبرة في الأصول والفقه، ولكنه تميز عنهم في منهج تفسير القرآن بالقرآن، الذي على أساسه بنى المفسّر موقفه من رويات أسباب النزول، فإذا لم تكن متواترة، أو قطعية الصدور، فإنه يجب عرضها على القرآن الكريم، عملاً بقول المعصوم عليه السلام: «**إذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهداً من كتاب الله تعالى، وإلاّ فالذي جاءكم به أولى به**»[(١)].

لا شك في أن طريقة الطباطبائي هذه أسقطت الكثير من روايات أسباب النزول عن الإعتبار، وما تبقى مما ينسجم مع روح الآيات يكسب كل الاعتبار والوثوق[(٢)]. على أن هذه الطريقة المبتكرة للطباطبائي، وإن كانت قد تميزت فيما احتكمت إليه من مضامين قرآنية إلى جانب الطرق المعتبرة في دراسة أحوال الرجال والمتون والمسانيد وغير ذلك، ولكنها برّزت الجانب القرآني وسياق آياته لإصدار الأحكام النهائية على الروايات. ومما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أن الفرق بين الطباطبائي وغيره من المفسرين ممن ركزوا على مسانيد الروايات، هو أن المفسر يرفض الخبط الذي نظر له السيوطي في الاتقان حول تعدد أسباب النزول، لأنه كثيراً ما يُدّعى صحة المسانيد، وتكون مضامين الروايات مخالفة للنص القرآني، فأيهما يكون مورد القبول. فالمفسر الطباطبائي بمقتضى منهجه كان يهتم بمتون الروايات ويعتبرها أساساً لصحة الرواية أو ضعفها، إن وافقت النص القرآن أو خالفته على الترتيب[(٣)]. أما السيوطي، وغيره من المفسرين، فكانت صحة السند أساساً في قبول الرواية، وقد أورد «**صبحي الصالح**» في بحثه القرآني عن أسباب النزول ما يثير العجب فيما رواه عن الواحدي، والطبري، والسيوطي، وغيرهم كثير[(٤)]، حيث

---

(١) را: الفيض الكاشاني، الحق المبين، (ت: ١٣٩٠هـ) الناشر: سازمان جاب دانشكاه، (لا ـ ت)، ج١، ص٨.

(٢) الطباطبائي، القرآن في الإسلام، م.س، ص١٢٥.

(٣) م.ع، ص١٢٦.

(٤) انظر: صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن، م.س، ص١٣٨ ـ ١٣٩.

بلغ الأمر حد الخرافة في روايات أسباب النزول، وهذا ما كان موضع تدبر عند الطباطبائي[١].

مما تقدم، يمكن أن نعرض لعناوين كبرى برّزها الطباطبائي في علم أسباب النزول، وينبغي أن تكون موضع تدبر واهتمام من قبل الباحثين في علوم القرآن، ومن هذه العناوين ما ذكره الطباطبائي من أن الأهداف القرآنية العليا التي هي المعارف العالية والدائمة لا تحتاج كثيراً، بل لا تحتاج أصلاً إلى أسباب نزول[٢]، وهنا يبدو لنا فارق أساسي بين الطباطبائي وغيره من المفسرين، وهو وإن لم يكن أساسياً، إلاّ أنه كاشف عن رؤية عميقة للمفسر في مجال أسباب النزول، إذ في الوقت الذي تحدث فيه المفسرون عما نزل ابتداءً[٣]، نجد المفسر يتحدث عن أهداف ومعارف عليا لا تحتاج إلى أسباب نزول، وهذا بذاته كاشف عما يرمز إليه المفسّر من تأسيس قرآني، لكونه يرى أن جميع المعارف الإلهية والحقائق الموجودة في القرآن تستند إلى حقيقة واحدة وهي أصلها جميعاً، وهي التوحيد، كما بينا في مبحث المكي والمدني..[٤].

أما العنوان الثاني، فهو متعلق بسبب النزول وأهمية معرفته، وهو ما نزلت من أجله آية، أو أكثر مجيبة عنه أو حاكية له، أو مبينة حكمه، وهذا ما له أمثلته الكثيرة

(١) لقد اعتمد الطباطبائي مبدأ الترجيح والموازنة بين رويات أسباب النزول، ورد الكثير مما روي عن الصحابة والتابعين في أسباب النزول، ولكنه حينما كان يطمئن لرواية، كان يعتبرها بالإشارة إلى طرق أخرى إن وجدت، وهذا يدل، كما يرى الأوسي، على مدى اهتمامه بروايات أسباب النزول، لاعتقاده بأنها قرائن توضح النص القرآني، وهذا ما يحتاج إلى مزيد تأمل وتدبر لكونه يخالف منهج الطباطبائي في التعامل مع متون الروايات في ضوء السياق القرآني، لأنه وحده الذي كان يورث الطباطبائي الاطمئنان في الروايات الخاصة بأسباب النزول...

(٢) الطباطبائي، القرآن في الإسلام، م.س، ص١٢٦.

(٣) يرى علماء التفسير، أن ما أنزل ابتداء غير مبني على سبب من سؤال أو حادثة، كأكثر الآيات المشتملة على قصص الأمم الغابرة مع أنبيائها، أو وصف بعض الوقائع الماضية، أو الأخبار الغيبية، أو تصوير قيام الساعة، وهي في القرآن كثيرة أنزلها الله لهداية الخلق إلى الصراط المستقيم وجعلها مرتبطة بالسياق القرآني سابقة ولاحقة، وهذا ما توقف عنده الطباطبائي ملياً، فهي وإن لم تكن مبنية على سبب أو حادثة، وإن كان منها ما بني على سبب كذي القرنين، وأهل الكهف وغير ذلك، إلاّ أن ما توقف عنده الطباطبائي، هو أن ما لم يكن بسبب ارتباط بالسياق القرآني، ويأتي في طليعة هذا السياق ما ذكره الطباطبائي عن المعارف العالية التي تجعل من كل آية على ارتبط وثيق معها، سواء كانت بسبب أم غير سبب...

(٤) م.ع، ج١٠، ص١٢٨.

في القرآن الكريم [١]، وكما تواتر في الروايات عن الأئمة المعصومين عليهم السلام، أن أكثر الناس قدرة على التفسير، أكثرهم علماً بأسباب النزول، ولهذا كان أمير المؤمنين أقدر الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على تفسير القرآن، لإحاطته علماً بأسباب النزول، وهو القائل «**والله ما نزلت آية إلاّ وأنا أعلم فيما نزلت، وفيمن نزلت، وأين نزلت**[٢]، **وهذا ما لم يستسغه صبحي الصالح**[٣].

من العناوين البارزة التي يتفق فيها الطباطبائي مع المفسرين شكلاً ويختلف معهم في المضمون، هو ما اصطلح عليه في علوم القرآن، بتعدد الأسباب والنازل واحد، أو تعدد النازل والسبب واحد، ففي الأول قد ينزل الشيء أكثر من مرة ويكون معظماً لشأنه وتذكيراً به عند حدوث سببه خوف نسيانه كما ذكر الزركشي[٤]، ومثاله كما يرى السيوطي، سورة الإخلاص التي نزلت مرتين، مرة في مكة جواباً للمشركين، ومرة في المدينة جواباً لأهل الكتاب من أهلها. وهكذا، تعددت الأسباب والنازل واحد، وهذا ما كان موضع إنكار للبعض، على رواية السيوطي[٥].

أما في الثاني، الذي هو تعدد النازل والسبب واحد، فمثاله قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ

---

(١) انظر: العطار، داود، موجز علوم القرآن، م.س، ص١٨٠.

(٢) انظر: المجلسي، بحار الأنوار، م.س، ج٣٥، ص٣٨٧.

(٣) لقد تجرأ صبحي الصالح فيما زعمه من قول أن الإمام علي عليه السلام أقسم بأنه يعلم بأسباب النزول، ولكن ذلك لا يعني أن يؤخذ كلامه بالمعنى الحرفي حتى ولو أقسم على هذا... وهذا إن كان صدر عنه، فهو من المبالغة على طريقة العرب... ويختم الصالح كلامه بالقول: وإما أن الرواة قد تزيّدوا في نقل هذا عنهم وعزوه إليهم... فإن في العبارة نفسها ضرباً من التفاخر بالعلم يصعب علينا تصديق صدوره عنهم، وهم الذين ضربت الأمثال في تواضعهم الجم وأدبهم الرفيع في الورع والإحجام عن الفتيا في الدين». هذا كلامه، را: مباحث في علوم القرآن، م.س، ص١٣٢ ـ ١٣٣.

(٤) الزركشي، بدر الدين، البرهان في تفسير القرآن، م.س، ج١، ص٢٩.

(٥) السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، م.س، ج١، ص٣٥.

(٦) سورة آل عمران، الآية: ١٩٥.

وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾[١].

حيث جاء في سبب هذه الآيات أن أم سلمة قالت: يا رسول الله لا أسمع الله ذكر النساء في الهجرة بشيء، فأنزل الله تعالى الآيات الآنفة الذكر، وبذلك يكون السبب واحداً، وهو سؤال أم سلمة، والنازل متعدداً، وهو هاتان الآيتان من سورة آل عمران والأحزاب. وفي جميع الأحوال، فإن الطباطبائي، لا يرى أن العناوين هي موضوع النقاش والتساؤل، أو القبول والرفض، إنما التطبيقات وما يذكره القوم في روايات غير منسجمة مع النص القرآني ومضمونه، على نحو ما مر معنا أن الآية الواحدة تذكر فيها عدة روايات في أسباب النزول يناقض بعضها بعضاً، ولا يمكن جمعها بشكل من الأشكال[٢].

يبقى أن نشير إلى عنوان مهم ذو أهمية كبيرة في منهج الطباطبائي وتفسيره، وهو القاعدة الأصولية التي تقول «**إن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب**». فالطباطبائي، كما جميع علماء الأصول، يرى أن السبب الذي نزل إثره الوحي لا يحبس التشريع العام ولا يقيّده، وإنما يكون ذلك السبب مجرّد مثير لنزول الوحي، فيشمله الحكم النازل، ويبقى هذا الحكم على عمومه سارياً على كل الوقائع والأحداث المماثلة لذلك السبب[٣]، وكما يرى الطباطبائي. أن ما ورد من شأن النزول لا يوجب قصر الحكم على الواقعة، فالمورد لا يخصص الوارد، لأن البيان عام والتعليل مطلق، فإن المدح النازل في حق أفراد من المؤمنين، أو الذم في حق

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٣٥.
(٢) الطباطبائي، القرآن في الإسلام، م.س، ص١٢٤.
(٣) العطار، داود، موجز علوم القرآن، م.س، ص١٣٣ ـ ١٣٥.

أفراد آخرين معلل بوجود صفات فيهم، لا يمكن قصرها على شخص مورد النزول مع وجود عين تلك الصفات في قوم آخرين بعدهم. وهكذا[١].

عموماً يمكن القول: إن المفسر ينطلق في فهم القواعد والأصول من اعتقاد راسخ لديه، أن القرآن نزل هدى للعالمين، وما بينّه من المعارف القرآنية والحقائق الدينية لا يختص بقوم دون قوم، أو بحال دون حال، ولا بعصر دون عصر لعموم التشريع، فالجري عند الطباطبائي، والذي أشرنا إليه في بحوث سابقة، هو عين القاعدة الأنفة «**العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب**»[٢]. ولفظ الجري، كما تقدم معنا، مأخوذ من قول المعصوم، أن القرآن يجري في حياة البشر مجرى الشمس والقمر، وقوله عليه السلام «**ظهر القرآن تنزيله، وبطنه تأويله**». فالقرآن عند الطباطبائي له اتساع من حيث انطباقه على المصاديق وبيان حالها، فالآية منه لا تختص بمورد نزولها بل يجري في كل مورد يتحد مع مورد النزول ملاكاً كالأمثال التي لا تختص بمواردها الأول، بل تتعداها إلى ما يناسبها وهذا المعنى هو المسمى، بجري القرآن[٣] وقد تقدم الكلام في بحوثنا عن معنى الجري والتفسير، حيث بين الطباطبائي، أنه غالباً ما يخطىء بعض المفسرين فيسمون التفسير بالجري، أو الجري بالتفسير، ومن شاء الإطلاع على دقة المفسر في استخدام هذه القاعدة فلينظر إلى البحوث الروائية في تفسيره الميزان[٤].

وهكذا، فإن خلاصة ما أفاده المفسّر رحمه الله، أن أسباب النزول هي من الأهمية بحيث لا يمكن أن تفهم الأحكام الشرعية من دونها لما لها من فائدة في إظهار الحقائق والأحكام، ولكن الطباطبائي تبقى له ميزته في كونه استطاع من خلال علم النزول وأسبابه أن يحدث نقلة نوعية في إطار المنهج والرؤية القرآنية،

---

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١، ص٤٢.
(٢) م.ع، ج٣، ص٧٣.
(٣) م.ع، ص٧٣ ـ ٧٤.
(٤) م.ع، ج١، ص٤٢.

إذ إنه لم يستند إلى الرواية وما تفيده من معنى إلاّ بعد عرضها على القرآن الكريم والتعرف إلى سياقها، فإذا لم يقبلها السياق القرآني طرحها جانباً، وهذا ما جعل من منهجه متميزاً لجهة التفسير والرواية معاً، ولم يسبق لأحد من المفسرين أن خلص إلى نتائج مهمة كالتي خلص إليها الطباطبائي في تفسيره، وإذا كان هذا يدل على شيء فإنه يدل على مدى ما تمتع به المفسّر من قدرات عقلية واجتهادية، أخرجته عن كونه مجرد مفسّر للقرآن، ليكون كاشفاً ومبدعاً لكثير من المواقف والحقائق الرسالية في تاريخ الأمة الحديث...

# الفصل الثاني

## النسخ عند الطباطبائي

### مدخل الفصل

أولاً: النسخ التكويني.

ثانياً: النسخ التشريعي.

ثالثاً: النسخ للحكم دون التلاوة.

## أولاً: النسخ التكويني

عرف الراغب الأصفهاني النسخ، بأنه ازالة شيء بشيء يتعقبّه كنسخ الشمس الظل، والظل الشمس، والشيب الشباب، فتارة يفهم منه الإزالة، وطوراً يفهم منه الإثبات، وتارة يفهم منه الأمران معاً، ونسخ الكتاب إزالة الحكم بحكم يتعقبّه، قال الله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[١]. قيل معناه ما نُزيل العمل بها أو نحذِفُها عن قلوب العباد، وقيل معناه ما نوجبه وننزّله من قولهم نسخت الكتاب[٢].

لا شك في أن كلام «**الراغب**» يختصر ما ذهب إليه أهل اللغة في معنى النسخ، فالجميع يرى بأن النسخ هو إزالة شيء بشيء يتعقّبه، وما زاده الراغب ويحتاج إلى مزيد تدبر وعناية، هو قوله، «**وتارة يفهم منه الأمران معاً**» أي الإزالة والإثبات، على اعتبار أن ما يذهب إليه أهل اللغة في التدليل على معنى النسخ، على سبيل التوضيح هو قولهم: نسخت الشمس الظل، وطالما أن عملية النسخ متبادلة، كما بين الراغب، كنسخ الشمس الظل والظل الشمس، فهذا مما يُفيد الإثبات والإزالة معاً، فكل من الشمس والظل ينسخ الآخر ويثبته، وهذه عبارة تحتاج إلى تدبر على نحو ما أشرنا، وهذا ما صرّح به الراغب بقوله: «**ونسخ الكتاب نقل صورته المجردة إلى كتاب أخر، وذلك لا يقتضي إزالة الصورة الأولى، بل يقتضي إثبات مثلها في مادة أُخرى، كاتخاذ نقش الخاتم في شموع كثيرة**»[٣].

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٠٦.

(٢) الراغب الأصفهاني، معجم مفردات الفاظ القرآن الكريم، م.س، ص٥١١.

(٣) م.ع، ص٥١٢.

وطالما أن الكلام هو في النسخ التكويني، فقد المح الطباطبائي إلى أن النسخ يعم التكوينيات[١]، باعتبار أنه لا شيء ثابت في عالم التكوين، والكل في تحول من شيء إلى شيء، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ۗ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[٢].

وقد سبق للشيخ المفيد رحمه الله (ت: ٤١٣هـ)، أن عرض لمعنى النسخ في كتابه أوائل المقالات، فقال: «**أقول: في معنى البداء ما يقوله المسلمون بأجمعهم في النسخ وأمثاله...**»[٣]. وهكذا، ترى أن الفقهاء لا يفرقون بين النسخ والبداء، سوى أن الأول خاص بالتشريعات، اصطلاحاً والثاني بالتكوينيات، فإن كل منهما في مفهومهما الأصلي، وهو تبدل الرأي، ممتنع بالقياس إلى علمه تعالى الأزلي المحيط، بلا فرق[٤].

إن إشارة الطباطبائي إلى أن النسخ يعم التكوينيات، تأتي في سياق رؤية موضوعية قرآنية في تفسيره، وهو وإن لم يفرد لهذا الموضوع عنواناً خاصاً في بحوثه، إلاّ أنه قدّم رؤيته المتميزة في تفسيره الميزان، مبيناً أن النسخ في التكوين هو كالنسخ في التشريع تماماً، على اعتبار أن كل شيء في العالمين التكويني والتشريعي إنما وضع لحكمة ومصلحة، وقد بيّن الله تعالى أن ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾[٥]، فهو الذي ينزل ما شاء، ويأذن فيما شاء، لكنه لا ينزل ولا يأذن في كل آية في كل وقت، فإن لكل وقت كتاباً كتبه لا يجري فيه إلا ما فيه...[٦].

---

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١، ص٢٤٩.
(٢) سورة الأعراف، الآية: ٥٤.
(٣) الشيخ المفيد، محمد بن النعمان، «ت: ٤١٣هـ»، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٣هـ، ص٩١.
(٤) معرفة، محمد هادي، تلخيص التمهيد، م.س، ص٤٠٤.
(٥) سورة الرعد، الآية: ٣٨.
(٦) الطباطبائي، للميزان، م.س، ج١١، ص٣٧٧.

لقد بحث الطباطبائي موضوع النسخ في تفسير قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾، ولعل أحداً من الباحثين لم يلتفت إلى ما تميز به بحثه من عمق في أفق النسخ التكويني، فنلاحظ أن الطباطبائي لم يبحث هذا الموضوع في سياق بحث البداء مثلاً، وإنما أخرجه برؤية أخرى تجاوزت ما أجمع عليه الفقهاء وعلماء الكلام، إلى القول بأن المحو قريب المعنى من النسخ، إذ يقال: نسخت الشمس الظل، أي ذهبت بأثره ورسمه، وقد قوبل المحو في الآية بالإثبات، والمحو هو إزالة الشيء بعد ثبوته برسمه. فالمسألة عند الطباطبائي لا تحتاج إلى تنظير كلامي، أو فلسفي،.. وإنما هي بحاجة إلى تدبّر في كتاب الله تعالى، فإذا فهمنا معنى النسخ التشريعي بأنه ظهور شيء بعد خفائه على الناس، وهو معلوم عند الله تعالى، فإن النسخ مجاله عند الطباطبائي يعم كل شيء، باعتبار الإطلاق في الآية التي جاءت بمثابة تعليل لقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾، وإذا اعتبرنا ما في الكتاب من آية، وكل شيء آية صح أن يقال لا يزال يمحو آية ويثبت آية، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ﴾[2]. وهنا تتجلى خلاصة موقف الطباطبائي التي تربط بين الآيات على نحو لم يسبق لأحد من المفسرين أن جاء بمثله، حيث نجد أن الطباطبائي لم يتحدث عن النسخ بما هو نسخ خاص، وإنما تحدث عنه بنحو مطلق، لقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾. وبما أن الآيات كلها، سواء أكانت تشريعية أم تكوينية، ترجع إلى أصلها، كما بينا في مبحث الإنزال والتنزيل في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾[3]، فلا يكون للنسخ معناه الخاص، كما أنه لا ضرورة حينئذ للتمييز بين نسخ الأحكام

(١) سورة البقرة، الآية: ١٠٦.
(٢) سورة النحل، الآية: ١٠١.
(٣) سورة الزخرف، الآية: ٤.

فنسميه تشريعاً، ونسخ التكوين فنسميه بداءً، بل هو محو وإثبات له أصله الذي لا يتغير ولا يتبدل، ولا تصعد إليه العقول، ولا تطاله الأيادي، فأمّ الكتاب في قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ ليس تعبيراً مجازياً، كما يقول بعض الحسيين المتكلمين، وإنما هو الأصل الذي ينشأ منه الشيء ويرجع إليه[1]، وهذا هو شأن الكتاب الذي أنزله الله تعالى وألبسه لباس القراءة العربية، ليكون مبشراً ونذيراً وتبياناً لكل شيء، فهو يرجع إلى أصله. يقول الطباطبائي: «**فالملخص من مضمون الآية أن لله تعالى في كل وقت وأجل كتاباً أي حكماً وقضاءً، وأنه يمحو ما يشاء من هذا الكتاب وهذه الأحكام والأقضية ويثبت ما يشاء... لكن عنده بالنسبة إلى كل وقت قضاء لا يتغير ولا يقبل المحو والإثبات، وهو الأصل الذي ترجع إليه الأقضية الأخرى وتنشأ منه فيمحو ويثبت على حسب ما يقتضيه هو..**»[2].

ولا شك في أن الطباطبائي في تجليه هذا يكون قد حسم الموقف نهائياً في معنى النسخ، سواء في معناه التشريعي، أم في معناه التكويني على أساس قوله تعالى: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[3]، باعتبارها آية مطلقة تطال كل آيات الله تعالى، والأمر يبقى متعلقاً بمشيئة الله تعالى الذي ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فله اختلاف التصرف بمشيئته، بحيث يكون له تعالى تبديل كتاب مكان كتاب ومحو كتاب وإثبات كتاب، وعنده أُم الكتاب، الذي هو أصل كل الآيات، سواء الآيات التي بدلت أو نسخت، أو نسيت، محيت أو ثبّتت، وهو الكتاب الذي قال فيه الله تعالى: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ﴾، المشعر بكون أصل الكتاب هو تأويل تفصيل الكتاب. وعليه، فإنه يكون معنى النسخ عند الطباطبائي، ما ينطوي عليه معنى المحو والإثبات، الذي هو عام بدلالة الإطلاق، وهذا ما بينه المفسّر بقوله: «**إن حكم المحو**

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ص٣٧٨.
(٢) م.ع، ص٣٧٩.
(٣) م.ع، ص٣٧٩.

**والإثبات عام لجميع الحوادث التي تداخله الأجال والأوقات، وهو جميع ما في السماوات والأرض وما بينهما، كما قال الله تعالى: ﴿مَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[١]، وذلك لإطلاق قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ واختصاص المورد بآيات النبوة، كما جاء في السياق القرآني لا يوجب تخصيص الآية، لأن المورد لا يخصص الوارد، وبذلك يظهر فساد قول القائل: إن ذلك في الأحكام، وهو النسخ، أو قول القائل: بأنه في صحائف الأعمال يمحوها الله ويثبت مكانها طاعة أو معصية... الخ»**[٢].

والحق يقال: إن ما قدمه الطباطبائي في معنى النسخ في تفسيره يمكن أن يكون قد حسم جدلاً فقهياً وكلامياً عمره مئات السنين، وذلك إنما كان منه بفضل تدبّره في آيات الله تعالى، والتي لم نجد أحداً ممن بحث في مجال ومعنى النسخ من أسس على هذا الفهم الجديد للمحو والإثبات، لأن مجمل البحوث، لا تزال تتحدث عن النسخ التكويني في إطار مباحث البداء، وترى فيه جائزاً ومستحيلاً كالنسخ التشريعي، مقتصرة في البحث عما إذا كان يجوز اطلاق البداء عليه تعالى أم لا يجوز، على نحو ما بُين في مباحث البداء، حيث فسّر قوله تعالى بالمحو والإثبات في مجال نسخ الأحكام في حين أن الآية، كما بين الطباطبائي تلحظ كل ما يطال عالم التغيّر والأحداث بما ضرب له من آجال وأوقات، وخص به من أحكام وقضاء كلها تعود إلى الأصل الثابت، الذي لا يتغير ولا يتبدّل، لقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾. إن لله تعالى في كل شيء آية، وهذه الآيات هي بين محو وإثبات، سواء كانت في التشريع أم في التكوين، وبذلك يفهم معنى النسخ والبداء معاً...

إن أدنى تأمل فيما انتهت إليه مباحث المتكلمين والفقهاء في معنى النسخ يمكن أن يقاربها التباحث في إطار التنظيرات الكلامية التي كانت سائدة، والتي كانت تفرضها

---

(١) م.ع، ص٣٧٩.

(٢) م.ع، ص٣٨٠.

منهجيات فقهية وكلامية خاصة بزمانها، ومكانها. ولهذا، فإن أدنى مقاربة للنصوص، فلا بد أن تظهر التمييز في الرؤية والمنهج، فضلاً عن المضمون ويمكن لنا أن نقارب هذه الرؤية بما ذهب إليه ابن شهر أشوب في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾، بأن الظاهر فيها لا يدل على أن الذي يأت يكون ناسخاً، بل هو إلى أن يكون غير ناسخ أقرب، ومعنى نأت بخير منها، أي أسهل عليكم في الأمر والنهي، فذلك خير لكم[١]، وهذا هو مفاد قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾، فأين هذا التفسير للآية مما ذهب إليه الطباطبائي في تفسيرها وفقاً لمنهجية تفسير القرآن بالقرآن؟هناك أسئلة كثيرة يمكن أن تطرح في سياق البحث عن النسخ، أو عن البداء، وكل ما يطرح يمكن أن تجد له أجوبة فيما عرض له الطباطبائي في تفسيره، والتي تتوافق مع كثير من النتائج التي خلص إليها الفقهاء والمتكلمون في بحوثهم عن البداء وما يجوز فيه وما لا يجوز، وقد تجد في بحوث الشيخ الطوسي في التبيان[٢]، أو في بحوث السيد الخوئي في البيان[٣]، ما يشير إلى جدوى المعالجات، إلاّ أنك في بحوث الطباطبائي تلحظ تمايز المنهجية لجهة التحول في جميع الرؤية والإفاضة في إعطاء البحث بعده القرآني الموضوعي، الذي استطاع المفسّر من خلاله ملاحظة الآيات في عالم تنزّلها من حيث هي ثابتة، أو مبدّلة، ناسخة أو منسوخة، على أن لله تعالى في كل شيء قضاءً ثابتاً لا يتغيّر، الذي عناه بقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾، وبهذا يظهر، كما يرى الطباطبائي، فساد ما ذكره بعضهم أن كل قضاء يقبل التغير[٤]... فالقضاء ينقسم إلى ما هو ثابت وغير ثابت على نحو ما تقدم في بحوث الإنزال والتنزيل...وإذا كان الفقهاء، وخاصة الإمامية،

---

(١) انظر: المازندراني، محمد بن علي بن شهراشوب، متشابه القرآن ومختلفه، انتشارات بيدار، قم، ط٣، ١٤١٠هـ، ج٢، ص١٥٢.

(٢) الطوسي، الشيخ أبو جعفر، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق أحمد العاملي، النجف، ١٣٦٤هـ، ج١، ص١٢.

(٣) الخوئي، السيد أبو القاسم، البيان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط٣، ١٩٧٤، ص٣٨٦.

(٤) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١١، ص٣٨٠.

قد عالجوا موضوع النسخ، أو البداء[١]، وبيّنوا أن هذا مما يمكن معالجته ضمن علاقة الفعل الإنساني بالعلم الإلهي، فهم لم يبتعدوا كثيراً عما أفاده الطباطبائي، ولكنهم لم يتحدثوا عن نحوين من القضاء، كما أنهم لم يلحظوا معنى أن يكون حكم المحو والإثبات عام بجميع الحوادث، وإن كانوا قد بيّنوا أن الظهور والتغير إنما هو مختص بلوح المحو والإثبات، وليس بالعلم الإلهي المشمول بأم الكتاب، والذي هو أصل جنس الكتاب بلغة الطباطبائي، فهذا العلم عندهم ثابت لا يتغيّر بأي نوع من أنواع التغيير، ولعل أصل التمايز بين الرؤيتين، هو أن الفقهاء ذهبوا إلى القول بالقضاء على أنحاء ثلاثة: قضاء الله لم يطلع عليه أحداً من الخلق، وقضاء أخبره الله للأنبياء والملائكة بأنه سيقع حتماً، وقضاء ثالث أخبر الله تعالى بوقوعه في الخارج إلاّ أنه موقوف على أن لا تتعلق مشيئة الله بخلافه، وهذا القسم هو الذي يقع فيه البداء[٢]. وكما بين الطباطبائي، أن القضاء الذي لم يُطلع عليه أحداً، هو الذي عناه بقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾. أما القضاء المتغير، فهو قضاء المحو والإثبات، وظهور أمر منه تعالى ثانياً بعدما كان الظاهر منه خلافه أولاً، فهو محو الأول وإثبات الثاني، والله سبحانه عالم بهما جميعاً، والكتابان ـ كما يرى الطباطبائي ـ أي كتاب المحو والإثبات وأم الكتاب، إما أن يكونا أمرين تتبعهما مراحل وجود الأشياء، وهما مرحلتان[٣]، إحداهما تقبل المحو والإثبات، والأخرى لا تقبل إلاّ الثبات، وإما أن يكونا عين تلك المرحلتين، وعلى أي حال ظهور أمر أو إرادة منه تعالى بعدما كان الظاهر خلافه واضح لا ينبغي الشك فيه...[٤]. وهكذا، نجد أن الطباطبائي لا يُبدي اهتماماً

---

(١) السيد الخوئي يبدأ كلامه في مبحث البداء بالتمييز، فهو يقول: «بمناسبة الحديث عن النسخ في الأحكام، وهو في أفق التشريع، وبمناسبة أن النسخ كالبداء، وهو في أفق التكوين...». م.ع، ص٣٨٦.

(٢) م.ع، ص٣٨٧.

(٣) يقول الطباطبائي في هاتين المرحلتين: إن للأمور والحوادث وجوداً بحسب ما تقتضيه أسبابها الناقصة من علة، أو شرط، أو مانع ربما تخلف عنه، ووجوداً بحسب ما تقتضيه أسبابها وعللها التامة، وهو ثابت غير موقوف ولا متخلف. الميزان، م.س، ج١١، ص٣٨٤.

(٤) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١١، ص٣٨٤.

بالقضاء الثالث الذي ذهب إليه الفقهاء، مستدلاً على ذلك بما روي عن أبي عبد الله عليه السلام فيما رواه عنه ابن سنان، أن الله يقدم ما يشاء، ويؤخر ما يشاء، ويمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء، وعنده أُم الكتاب، وكل أمر يريده الله فهو في علمه قبل أن يضعه، وليس شيء يبدو له إلاّ وقد كان في علمه إن الله لا يبدو له من جهل[١]. بيد أن ما يذهب إليه المفسّر (الطباطبائي) في إطار المحو والإثبات لا يخرجه عن أن يكون له رأيه بالنسخ بمعناه التشريعي، وهذا ما سيكون موضع بحث لاحقاً، إلاّ أنه فيما خلص إليه في مبحث المحو والإثبات من حيث هو حكم عام لجميع الحوادث، يجعل من بحثه أكثر وضوحاً لاعتباره المحو قريب من النسخ، وأنه ما في الكتاب آية، وكل شيء آية صح أن يقال لا يزال يمحو آية ويثبت آية، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ[٢]﴾. وإذا كان للنسخ هذا المعنى عند الطباطبائي، فإنه لا يكون إلاّ وفاقاً لما تقتضيه مصالح العباد والسنن الطبيعية في الوجود، لأن الإنسان ليس له حالة ثابتة في وجود هو أيضاً متغير، فهو يزول من حال إلى حال، وكذلك كل ما يحيط به، فليس له ثبات إلاّ من حيث كونه متغيراً، ولا تغير له إلاّ من حيث كونه ثابتاً، يقول الطباطبائي: «**لا دليل على تخصيص الآية الكريمة: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾، من جهة اللفظ البته. وللآية إطلاق لا ريب فيه، فإن ناموس التغير جار في جميع أرجاء العالم المشهود، وما من شيء قيس إلى زمانين في وجوده إلاّ لاح التغير في ذاته وصفاته وأعماله، وفي عين الحال إذا اعتبرت في نفسها، وبحسب وقوعها وجدت ثابتة غير متغيرة. فإن الشيء لا يتغيّر عما وقع عليه، فللأشياء المشهودة جهتان، جهة تغيّر تستتبع الموت والحياة والزوال والبقاء... وجهة ثبات لا تتغير مما هي عليه، وهما إما نفس كتاب المحو والإثبات وأُم الكتاب، وإما أمران**

---

(١) م.ع، ص٣٨٤.

(٢) سورة النحل، الآية: ١٠١.

**مترتبان على الكتابين وعلى أي حال الآية تقبل الصدق على هاتين الجهتين»**[١].

ولا شك في أن مما يؤيّد كلام الطباطبائي هو أن النسخ قائم في سنن الطبيعة، وهو سنة جارية فيها وظاهر في الجمادات والنباتات والحيوانات، وفي الإنسان أيضاً، فترى النواميس الطبيعة تقتضي أن يكون الهواء ساكناً في هذه الساعة، ثم يحدث ما يغيره، فتنسخ هذه الحال رياح تحدثها، وأمطار ترسلها... والإنسان هو من أكثر الكائنات تغيراً وتحولاً في جهة من جهاته، أفلا تكون من حكمة الخالق جل شأنه، أن يعدل الأحكام ويبدل الآيات على حسب قابليته في كل حال من أحواله... إن اللّه تعالى أحاط بكل شيء علماً، وكان على كل شيء مقتدراً، وقد قضت حكمته أن يتدرج الإنسان في وجوده، وفي مطاوي زمانه ومكانه، ليكون له الكمال في كدحه، فإذا ما بدا له أن أمراً تغير، أو آية تبدّلت، فليس له أن يحكم بالبداء والظهور[٢]، بحيث يكون الأمر علماً بعد جهل، أو ظهوراً بعد خفاء. فاللّه تعالى أحاط بكل شيء علماً، فلا ينسب له الرأي الجديد، الذي هو مستحيل عليه، فهذا مما ينطبق على البشر فيما يكون منهم من آراء وتشريعات وأحكام وأعمال. أما اللّه تعالى، فهو العالم بالمصالح الواقعية التي تقتضي أن يكون للناس هذا الحكم أو ذاك، وذلك بحسب ما هم عليه من حاجات وتبدلات، وغير ذلك ما هو معهود من تاريخ التحولات والتبدلات البشرية...

وإذا كان علماء اللغة قد استقر رأيهم في معنى النسخ بأنه الازالة، أو الإثبات، أو هو الأمرين معاً، فإن ذلك يجري على التكوين كما يجري في التشريع، وقوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ[٣]﴾، إنما هو ناظر إلى العالمين

---

(١) م.ع، ص٣٧٨.

(٢) يقول السيد الخوئي، باتفاق مع السيد الطباطبائي، أن الأشياء جميعها كانت متعينة في العلم الإلهي منذ الأزل على ما هي عليه من أن وجودها معلق على أن تتعلق المشيئة بها، حسب اقتضاء المصالح والمفاسد التي تختلف باختلاف الظروف التي يحيط بها العلم الإلهي. را: السيد الخوئي، البيان في تفسير القرآن، م.س، ص٣٨٦.

(٣) سورة الرعد، الآية: ٣٩.

معاً. وقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، إنما هو ناظر إلى ثبات علمه تعالى، بما هو علم مطلق، بكل ما هو كائن ويكون بحيث لا تخفى عليه خافية لا في الأرض ولا في السماء، وهذا ما أفادنا به السمع، وإلا فإن أحداً ما كان ليقول شيئاً فيما لا تحتويه الألفاظ، ولا تدركه العقول، ولكنه سبحانه، كما أفاد الشيخ المفيد، صيّرنا إلى ذلك بالسمع. وعليه، فإن معنى أن يكون عنده بأم الكتاب، معناه أن التكوين مشمول في هذا الكتاب، فلا تغيَّر فيه، ولا تبدل لديه، ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ﴾، وكما قال الله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٍ﴾(٢).

وهكذا، فإن معنى النسخ في التكوين هو هذا، أن ما سمته التغير والتبدل لا بد أن تكون له أحكامه التكوينية، كما تكون له أحكامه التشريعية، وقد لحظ الطباطبائي هذا القول بما أفاده في تفسيره من كون النسخ لا يختص بالتشريع، وإنما يشمل التكوين، لأنه ليس الإنسان وحده هو الذي يتغيّر، وإنما كل شيء يتغيّر ويتبدّل في عالم الكون والفساد، مما يقتضي أن تكون لهذا العالم أحكامه وتشريعاته أيضاً على نحو ما أفاد أهل اللغة من أن الشمس تنسخ والظل ينسخ، وهذا ما يجري على الليل والنهار وعلى كل حركة الوجود والزمان، على اعتبار أن الزمان هو مقدار الحركة ليس إلاّ.

فالطباطبائي لم يتميّز عن أسلافه فيما ذهب إليه في معنى النسخ التكويني، وإنما هو بمنحاه العقلي وروحه العرفانية أعطى تلويناً آخر للآيات القرآنية، ولمعنى تبدل الآيات، سواء أكانت آياتٍ أنفسية أم آيات آفاقية، والكل عنده مشتمل على المصلحة، سواء أكان ناسخاً، أو منسوخاً. أما ما عند الله تعالى في أُم الكتاب، فهو مما لا تناله العقول، ولا تلبسه المفردات والألفاظ، وإنما هو علم ثابت لا يتصف بأي

---

(١) سورة ق، الآية: ٢٩.

(٢) سورة الرعد، الآية: ٨.

نوع من أنواع التغيّر، وهذا مذهب الإمامية قاطبة فيما أجمعت عليه في معنى النسخ والبداء، سواء في عالم التكوين، أم في عالم التشريع.

## ثانياً النسخ التشريعي

تبين لنا مما سبق أن علوم القرآن مما لا يستغنى عنها في تفسير القرآن، وقد رأينا في المباحث السابقة أن الطباطبائي فيما أسس له من مواقف ورؤى قرآنية، إنما كان نتيجة اهتمامه بعلوم القرآن، فأثرت في منهجه التفسيري إلى حد أنه ما كان ليستطيع أن يقدم على تفسيره العظيم لولا أنه استوعب هذه العلوم، ورأى أن فيها ما يوجب على كل مفسر أن يتخذ من القرآن حكماً في قبول، أو رفض ما تناهى إليه القوم في كثير من الآراء والنظريات الدينية، فضلاً عما انتهوا إليه من تفاسير قرآنية تجاوزت المئات، وهي بدل أن تكشف الكنوز القرآنية والحقائق الدينية نجدها في الكثير مما انتهت إليه قد أعمت الكثير من هذه الحقائق، وذلك بسبب الإنصراف عن المقاصد، والإنحياز للمذاهب على نحو ما طالعتنا به الكثير من التفاسير القرآنية، التي رأى الطباطبائي أنه كان من الممكن، فيما لو اهتدت إلى المسالك الصحيحة، أن تتقدّم الكثير في مجال الرؤى الدينية، ولكنها غفلت عن ذلك فآل بها الأمر إلى أن تكون مجرد مناظرات وتأويلات في اللغة والبلاغة والرواية، وغير ذلك مما لا بد منه في التفسير، إلا أنه لا ينبغي أن يكون مقصوداً بذاته، كما فعل الكثير من المفسرين.

وانطلاقاً من ذلك، فإن الطباطبائي وجد في علوم القرآن سبيلاً إلى تحقيق الغاية المرجوة، وقد سبق لنا أن عرضنا لتأثير كل من علم المكي والمدني، وعلم أسباب النزول على منهج الطباطبائي في التفسير، وفي هذا المبحث سنبين آثر علم الناسخ والمنسوخ في منهجه نظراً لما لهذا المبحث من أهمية في علوم القرآن، إذ من دونه تستحيل الأحكام، وتزلّ الأقدام، على اعتبار أن الناسخ والمنسوخ له

ارتباط وثيق بعلم أسباب النزول، ويأتي في طليعة العلوم القرآنية التي لا بد من الإحاطة بها للاهتداء إلى ما أمر الله به ونهى عنه. ومن هنا تتبدى لنا خطورة الناسخ والمنسوخ، ومما روى عن الصادق عليه السلام أنه قال لبعض متفقهة أهل الكوفة: أنت فقيه أهل العراق؟ قال: نعم. قال: فبم تفتيهم؟ قال: بكتاب الله وسنة نبيِّه. فقال له الإمام عليه السلام: «**أتعرف كتاب الله حق معرفته، وتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: نعم. قال: لقد ادعيّت علماً، ما جعل الله ذلك إلاّ عند أهله**»(١).

ومما تجدر ملاحظته في الحديث المتقدم عن الصادق عليه السلام أنه سأل عما إذا كان يعرف الناسخ من المنسوخ دون غيره، رغم أنه عليه السلام في أحاديث كثيرة تواترت عنه ضمن كلامه ضرورة معرفة علوم القرآن الناسخ والمنسوخ، والخاص والعام، والمحكم والمتشابه... وإذا كان لهذا التخصيص من معنى في سؤاله لفقيه أهل العراق، فهو الإشارة إلى أهمية علم الناسخ والمنسوخ وتقدمه على سائر علوم القرآن الأخرى.

كما نلاحظ أيضاً، أنه ما من فقيه أو مفسّر، أو أصولي، إلا وأعطى هذا العلم أهميته، فالعلماء يصدرّون كلامهم دائماً بالقول: إنه لا يجوز لأحد أن يفسّر القرآن إلاّ بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ، مستدلين على ذلك بما قال الإمام علي عليه السلام لرجل في جامع الكوفة، وقد تحلق حوله الناس يسألونه، وهو يخلط الأمر بالنهي والإباحة بالخطر، فقال له الإمام عليه السلام أتعرف الناسخ من المنسوخ، قال: لا. قال عليه السلام: هلكت وأهلكت(٢).

وهكذا، فإن ما سنحاول التعرف إليه في هذا المبحث هو ما أضافه السيد الطباطبائي في علم الناسخ والمنسوخ، وأثر هذا العلم في منهجه التفسيري، حيث سبق لنا أن ذكرنا أن لعلوم القرآن دوراً مميزاً وبارزاً في منهج المفسّر، وهذا ما

---

(١) انظر الحر العاملي، وسائل الشيعة، م.س، ج٢٧، ص٤٨.

(٢) انظر الحر العاملي، وسائل الشيعة، م.س، ج٢٧، ص٤٧.

يبرزه المفسّر في تفسير الآيات المباركة التي تتحدث عن النسخ، كقوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾[2].

وقد لا يكون من المبالغة في شيء القول بأن الطباطبائي أضاف شيئاً جديداً ومميزاً عما ذهب إليه المفسرون في تفسير هذه الآيات المباركة، وقد تبدى هذا الجديد فيما عرض له المفسّر في معنى الآية والنسخ، وأن الآيات في إطلاقها تطال كل ما هو تشريعي وتكويني، هذا فضلاً عما ذهب إليه بقوله أن الآية قد تكون ذات جهة واحدة، وقد تكون ذات جهات كثيرة، فإذا ما نسخت في جهة، فإنه يكون لها من جهاتها الأخرى كل معانيها، كالآية في القرآن تنسخ من حيث حكمها الشرعي وتبقى من حيث بلاغتها وإعجازها، مع ما لهذا المعنى من ارتباط بالسياق القرآني وما يقدمه من مدلولات في إطار الكشف عن المراد بالظاهر من الآيات المباركة، إلى غير ذلك مما ذهب إليه المفسر في معنى التنافي بين تشريعين وقعا في القرآن، والنسبة بين الناسخ والمنسوخ، واختلافها عما بين العام والخاص، والمطلق والمقيد، إضافة إلى ما رآه من اشتمال كل من الناسخ والمنسوخ على المصلحة، إلى غير ذلك مما جعل من الطباطبائي أصولياً ومفسراً في آن واحد، خلافاً لما زعمه البعض أن الطباطبائي غلّب الطابع الفلسفي والعرفاني في تفسيره على الطابع الأصولي والفقهي. فإذا صح أن المفسر لم يتطرق إلى المباحث الفقهية، فذلك مما ذكره بنفسه في مقدمة تفسيره. أما أنه لم يُعطِ علم الأصول حقه، فذلك مما زعمه أخرون ولم يتثبتوا منه، وهذا ما سيكون موضع اهتمامنا في هذا المبحث. فنقول: إن الطباطبائي لخص كلامه في تفسير ما تقدم من آيات قرآنية على النحو الآتي:

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٠٦.

(٢) سورة الرعد، الآية: ٣٩.

**أولاً**: إن النسخ لا يختص بالأحكام الشرعية بل يعم التكوينيات، وهذا ما عرضنا له في البحث السابق.

**الثاني**: إن النسخ لا يتحقق من غير طرفين ناسخ ومنسوخ.

**ثالثاً**: إن الناسخ مشتمل على ما في المنسوخ من كمال ومصلحة.

**رابعاً**: إن الناسخ ينافي المنسوخ بحسب صورته، وإنما يرتفع التناقض بينهما من جهة اشتمال كليهما على المصلحة المشتركة...

**خامساً**: إن النسبة التي بين الناسخ والمنسوخ غير النسبة التي بين العام والخاص، وبين المطلق والمقيد[١]... وقبل أن نعرض لهذه العناوين بشيء من الإيجاز المفيد، لا بد أن نتحدث عما أجمع عليه الفقهاء فيما يتعلق بشروط النسخ، لأنه كثيراً ما اشتبه على بعض الباحثين تحديد معنى النسخ، ولعل ما أشار إليه الخوئي في بيانه كافٍ لتحديد هذا المعنى، فهو يقول: «النسخ هو رفع أمر ثابت في الشريعة المقدسة بارتفاع أمده وزمانه، سواء أكان ذلك الأمر المرتفع في الأحكام التكليفية أم الوضعية.. وإنما قيدنا الرفع بالأمر الثابت في الشريعة ليخرج به ارتفاع الحكم بسبب ارتفاع موضوعه خارجاً، كارتفاع وجوب الصوم بانتهاء شهر رمضان، وارتفاع وجوب الصلاة بخروج وقتها... فإن هذا النوع من ارتفاع الأحكام لا يسمى نسخاً، ولا إشكال في إمكانه ووقوعه، ولا خلاف فيه من أحد..[٢] .

ولتوضيح ذلك يقول السيد الخوئي: إن الحكم المجعول في الشريعة المقدسة له نحوان من الثبوت:

---

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١، ص٢٤٩.

(٢) الخوئي، أبو القاسم، البيان في تفسير القرآن، م.س، ص٢٧٨.

**أحدهما:** ثبوت ذلك الحكم في عالم التشريع والإنشاء[١].

**ثانيهما:** ثبوت ذلك الحكم في الخارج بمعنى أن الحكم يعود فعلياً بسبب فعلية موضوعية خارجاً[٢].

ولا شك في أن المعروف بين العقلاء من المسلمين وغيرهم هو جواز النسخ في المعنى المتنازع فيه. رفع الحكم عن موضوعه في عالم التشريع والإنشاء، وخالف في هذا اليهود والنصارى، فادعوا استحالة النسخ... هذا فيما يعود إلى معنى النسخ في الاصطلاح. أما فيما يعود إلى شروط النسخ، فقد أوضح الفقهاء في مجال هذا البحث، أن من شروط النسخ أن يتحقق الآتي:

**أولاً:** تحقق التنافي بين تشريعين وقعا في القرآن، بحيث لا يمكن اجتماعهما في تشريع مستمر، تنافياً ذاتياً[٣]. أما في صورة عدم التنافي بين آيتين، كما في آية الأنفاق وآية الزكاة، فلا نسخ أصلاً[٤].

**ثانياً:** أن يكون التنافي كلياً على الإطلاق لا جزئياً وفي بعض الجوانب، فإن هذا تخصيص في الحكم العام، وليس من النسخ في شيء[٥].

---

(١) يقول الخوئي: إن الحكم في هذه المرحلة يكون مجعولاً على نحو القضية الحقيقية، ولا فرق في ثبوتها بين وجود الموضوع في الخارج وعدمه وإنما يكون قوام الحكم بفرض وجود الموضوع. فإذا قال الشارع: شرب الخمر حرام ـ مثلاً ـ فليس معناه أن هنا خمراً في الخارج، وأن هذا الخمر محكوم بالحرمة، بل معناه أن الخمر متى ما فرض وجوده في الخارج، فهو حرام في الشريعة، سواء أكان في الخارج خمر بالفعل أم لم يكن، ورفع هذا الحكم في هذه المرحلة لا يكون إلاّ بالنسخ. را: السيد الخوئي، البيان في تفسير القرآن، م.س، ص٢٧٨.

(٢) إن ثبوت هذا الحكم في الخارج، كما يرى الفقهاء بمعنى أن الحكم يعود فعلياً بسبب فعلية موضوعه خارجاً، كما إذا تحقق وجود الخمر في الخارج فإن الحرمة المجعولة في الشريعة للخمر تكون ثابتة له بالفعل، وهذه الحرمة تستمر باستمرار موضوعها، فإذا انقلب خلاً فلا ريب في ارتفاع تلك الحرمة الفعلية التي ثبتت له في حال خمريته، ولكن ارتفاع هذا الحكم ليس من النسخ في شيء: وإنما الكلام في القسم الأول: رفع الحكم عن موضوعه...

(٣) معرفة، محمد هادي، تلخيص التمهيد، م.س، ص٤١٧.

(٤) إن تشريع الإسلام للإنفاق في سبيل الله ثابت مستمر، مندوب إليه في الإسلام، والزكاة واجبة، ولا تنافي بين استحباب الأول ووجوب الأخيرة أبدياً

(٥) معلوم عند الفقهاء أن المطلق ليس ناسخاً للمقيد وإن جاء متأخراً عنه. والعام ناسخ للخاص، ومما يمكن الإشارة إليه هنا هو أن آية القواعد من النساء لا تصلح ناسخة لآية الغض(سورة النور، الآية: ٣١). بعد أن كانت الأولى أخص من الثانية والخاص لا ينسخ العام، بل يخصِّصه بما عداه من أفراد الموضوع، وهكذا تحليل السمك والجراد لا يكون نسخاً لآية تحريم الميتة، حتى ولو فرضنا صدق الميتة على السمك، الذي أخرج من الماء حياً فمات...

**ثالثاً**: أن لا يكون الحكم السابق محدداً بأمد صريح، حيث الحكم بنفسه يرتفع عند انتهاء أمره، من غير حاجة إلى نسخ، وهذا ما عبر عنه السيد الخوئي بارتفاع الموضوع خارجاً، كارتفاع وجوب الصوم بانتهاء شهر رمضان.

**رابعاً**: أن يتعلق النسخ بالتشريعات، إذ لا نسخ فيما يتعلق بالأخبار...

وهكذا الإباحة الأصلية ترتفع بحدوث التشريع من غير أن يكون ذلك نسخاً، حيث تلك الإباحة لم تكن تشريع، وإنما كانت بحكم العقل الفطري (البراءة العقلية)، فموضوعها: عدم التشريع فترتفع بالتشريع، عموماً يمكن القول: إن هذه الشروط مشمولة بما ذكره السيد الخوئي في معنى النسخ وعدمه، وقد فصلنا القول فيها لمنع الإشتباه، وتحقيق الغاية من هذا البحث عن السيد الطباطبائي لمعرفة ما إذا كان السيد متمايز عن سواه فيما يعود إلى أثر هذا العلم في منهجه، وما هو الجديد في رؤيته التفسيرية على علم الناسخ والمنسوخ. ولهذا، فإن أول ما ينبغي الإشارة إليه هو قول الطباطبائي بأن وضع حكم مؤقت في حين لم تتم مقتضيات الحكم الدائم ثم وضع الحكم الدائم وإبدال الحكم المؤقت به، شيء ثابت لا إشكال فيه[1].

إن أهم ما ذهب إلي الطباطبائي في علم الناسخ والمنسوخ، هو أنه لا يرى أن السنة بنوعيها المتواتر والأحاد تنسخ القرآن[2]، وهذا الذي يذهب إليه المفسّر وإن لم يكن جديداً، إلاّ أنه بنى على رؤية تفسيرية جديدة للآيات لم تكن ملحوظة عند قدماء الفقهاء كالشيخ المفيد رحمه الله، الذي لم يكن يرى أن القرآن ينسخ بالسنة، بل القرآن ينسخ بعضه بعضاً، والسنة تنسخ به، كما تنسخ السنه بمثلها من السنة[3]...

فالطباطبائي يرى أن هذا النسخ، فيما لو قال أحد به، مخالف للأخبار المتواترة بعرض الأخبار على الكتاب وطرح ما خالفه والرجوع إليه، وهذا قول نسب أيضاً

(١) الطباطبائي، القرآن في الإسلام، م.س، ص٥٠.

(٢) م.ع، الميزان، م.س، ج٤، ص٢٨٢.

(٣) انظر: الشيخ المفيد، أوائل المقالات، م.س، ص١٤٤.

للشافعي، الذي رأى أن كتاب الله إنما ينسخ بالكتاب، وهكذا السنة لا ينسخها إلاّ سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[(١)].

إذاً المقياس عند الطباطبائي لمعرفة الناسخ والمنسوخ هو القرآن الكريم، لكونه الكتاب الكامل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو تبيان لكل شيء، ومن شأن التدبر فيه التحقق من طرفي الناسخ والمنسوخ اللذين يتحقق بهما النسخ، كما مر معنا في البند الثاني مما عرضه الطباطبائي. فهو يرى في تفسيره، ووفاقاً لمبتنياته الأصولية، أن الرافع للتنافي بين الناسخ والمنسوخ بعد استقراره بينهما بحسب الظهور اللفظي، هو الحكمة والمصلحة الموجودة بينهما. وقد ميز الطباطبائي بين الرافع للتنافي الحاصل بين الناسخ والمنسوخ من جهة وبين الرافع للتنافي الحاصل بين العام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين من جهة أخرى باعتبار الثاني هو قوة الظهور الموجودة في الخاص والمقيد والمبين بالنسبة لما يقابلها من العام والمطلق والمجمل[(٢)] ... ولا شك في أن تركيز المفسّر على تمييز الناسخ والمنسوخ عن سائر العلوم الأخرى، إنما يأتي في سياق اعتباره أن القرآن لا ينسخ بالسنة بنوعيها المتواتر والأحاد، وأن الحكم الثابت بالقرآن ينسخ بآية أخرى، فمرة تكون هذه الآية الناسخة ناظرة إلى الحكم المنسوخ ومبينة لرفعه، ومرة أخرى تكون هذه الآية الناسخة غير ناظرة إلى الحكم المنسوخ، وإنما يلتزم بالنسخ لمجرد التنافي بينهما فيلتزم بأن الآية المتأخرة ناسخة لحكم الآية المتقدمة[(٣)]. ولهذا، نجد المفسّر يعقد فصلاً كاملاً من بحوثه الروائية لتبيان تهافت ما ذهب إليه المفسرون وعلماء الأصول بشأن نسخ قوله تعالى: ﴿فَمَا

(١) انظر الأوسي، علي، الطباطبائي ومنهجه في التفسير، م.س، ص٢٢٤، نقلاً عن الرسالة، للشافعي، تحقيق وشرح أحمد محمود شاكر، مصر، ١٣٥٨هـ، ط١، ص١٠٦.

(٢) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١، ص٢٥٠.

(٣) سنتحدث لاحقاً عما يعنيه التنافي بين الناسخ والمنسوخ بحسب الظهور اللفظي، والذي لا يكون تعارضاً حقيقياً...

اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾[١]، فهو يرى أن ما ذهبوا إليه من قول بأن هذه الآية نسخت بآية المؤمنون: ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾، لا يصلح للنسخ باعتبارها مكية، وآية المتعة مدنية، يقول الطباطبائي: «**ولا تصلح المكية لنسخ المدنية... وأما النسخ بسائر الآيات كآية الميراث وآية الطلاق.. ففيه أن النسبة بينها وبين آية المتعة ليست نسبة الناسخ والمنسوخ، بل نسبة العام والمخصص، أو المطلق والمقَيّد... نعم ذهب بعض الأصوليين فيما إذا ورد خاص ثم عقبه عام يخالفه في الإثبات والنفي إلى أن العام ناسخ للخاص، لكن هذا مع ضعفه غير منطبق على مورد الكلام، وذلك لورود آيات الطلاق، وهي العام في سورة البقرة، وهي أول سورة مدنية نزلت قبل سورة النساء المشتملة على آية المتعة... فالخاص أعني آية المتعة متأخر عن العام على أي حال...**»[٢].

وفي هذا النص، كما أسلفنا سابقاً، يظهر المفسّر، مناقشة مع الأصوليين فيما ذهبوا إليه في معنى النسخ والتخصيص[٣]، ويحصر مراده في الآيات القرآنية، انسجاماً مع منهجه في التفسير، ثم يعقّب ذلك بالبحث الروائي ليبين أن النسخ بالسنة مما لا يستقيم لكونه مخالفاً للأخبار المتواترة، الآمرة بعرض الأخبار على الكتاب وطرح ما خالفه، والرجوع إلى الكتاب، فالسنة، على ما يبدو، من كلام المفسر، مفسرة للكتاب وليست ناسخة له، وقد ذهب السيد الخوئي، وغيره من الفقهاء إلى خلاف ذلك، على اعتبار أن الإجماع القطعي الذي يعني. عند الإمامية، الإجماع الكاشف عن رأي المعصوم، الذي هو سنة في أصله[٤].

---

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٤، ص٢٨٠ ـ ٢٨١.

(٢) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٤، ص٢٨٠ ـ ٢٨١.

(٣) يفترق النسخ عن التخصيص، أن الأول قطع لاستمرار التشريع السابق بالمرة. أما التخصيص فهو قصر الحكم العام على بعض أفراد الموضوع وإخراج البقية عن الشمول، قبل أن يعمل المكلفون بعموم التكليف. فالنسخ اختصاص للحكم ببعض الأزمان، والتخصيص اختصاصه ببعض الأفراد. ذاك تخصيص أزماني، وهذا تخصيص أفرادي ولا يشتبه أحدهما بالأخر. فكل من النسخ والتخصيص أداة كشف عن المراد الحقيقي للمشرّع الأول الحكيم.

(٤) انظر: السيد الخوئي، التبيان في تفسير القرآنم، م.س، ص٢٨٦.

أما فيما يتعلق بكلام الطباطبائي أن الناسخ يشتمل على ما في المنسوخ من كمال ومصلحة، فهذا مما عرض له المفسر في سياق الحديث عما يكون من تنافي بين الناسخ والمنسوخ بحسب الظهور اللفظي، فتكون الآية المتأخرة ناسخة لحكم الآية المتقدمة، ولتوضيح موقفه من النسخ نراه يميز ويفرق بين النسخ وبين سائر العناوين الأخرى في عموم وخصوص ومجمل ومبين، على اعتبار أن الرافع للتنافي بين الناسخ والمنسوخ هو الحكمة والمصلحة التي يشتمل عليها[١]، فلا يرى ثمة تعارض أو تناقض فإن قلت: فما تقول: في النسخ الواقع في القرآ ن وقد نص عليه القرآن نفسه ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾، وهل النسخ إلا اختلاف النظر لو سلمنا أنه ليس من قبيل المعارضة في القول؟ يجيب الطباطبائي: **«النسخ كما أنه ليس من المناقضة في القول وهو ظاهر، كذلك ليس من قبيل الاختلاف في النظر والحكم، وإنما هو ناشيء من الإختلاف في المصداق من حيث قبول انطباق الحكم يوماً لوجود مصلحته فيه وعدم قبوله الانطباق يوماً آخر لتبدل المصلحة من مصلحة أخرى توجب حكماً آخر، ومن أوضح الشهود على هذا أن الآيات المنسوخة الأحكام في القرآن مقترنة بقرائن لفظية تومىء إلى أن الحكم المذكور في الآية سينسخ كقوله تعالى:** ﴿وَٱلَّٰتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾[٢]، **يقول الطباطبائي:**

(١) يرى الأوسي في دراسته عن الطباطبائي، أن المفسر في موقفه من دعاوى النسخ يؤيد ما يتفق وفرض التنافي بين الناسخ والمنسوخ بحسب الظهور اللفظي، ففي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً﴾، ذكر المفسّر أنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَٰتٍ﴾، وهذا في الواقع ينسجم مع فرض المفسر بأن الرافع للتنافي بين الناسخ والمنسوخ هو تحقق المصلحة الموجودة بينهما، فإعراضهم عن المناجاة يُفوّت عليهم كثيراً من المنافع والمصالح العامة، ومن أجل حفظ تلك المنافع رفع الله عنهم وجوب الصدقة بين يدي المناجاة تقديماً للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وعلى النفع الخاص بالفقراء وأمرهم بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وإطاعة الله ورسوله: را: الأوسي، علي، الطباطبائي، ومنهجه في التفسير، م.س، ص٢٢٧.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٥.

**انظر إلى التلويح الذي تعطيه الجملة الأخيرة**[١]**، والآيات المنسوخة، كما يرى الطباطبائي لا تخلو من إيماء إلى النسخ، كما في قوله تعالى: ﴿فَٱعْفُواْ وَٱصْفَحُواْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ﴾**[٢]**، المنسوخ بآية القتال، وقوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾**[٣]**، المنسوخ بآية الجلد، فقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ﴾، وقوله: ﴿أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾، لا يخلو من اشعار بأن الحكم مؤقت مؤجل سيلحقه نسخ، ولا يعني هذا أن ما يفيد الغاية في الآيات المنسوخة هو مبنى النسخ لدى المفسر، وإنما هو مشعر به وملوح إليه، إذ إن الغاية تعد من المخصصات الكلامية، وهذا ما يراه المالكية والشافعية والحنابلة، أما الحنفية، فهم لا يعتبرونها مخصصات، وإنما هي جزء من الكلام متصلة به لا غنى لها عنه، ولا استقلال لها من دونه**[٤].

بهذا أجاب الطباطبائي على ما يعنيه التنافي بين النصوص، أو على ما إذا اقتضى أحد الدليلين المتساويين في القوة نقيض ما يقتضيه الأخر، إذ هو يرى أن التعارض هو في الظاهر، وليس تعارضاً حقيقياً، لأن كلام الله تعالى منزه عن الإختلاف، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[٥]. فالتعارض عند المفسر، هو مبنى النسخ، ويمكن من خلال التدبر في كتاب الله تعالى، أن يرفع التعارض، وكما يقول الأوسي في بيان هذا المعنى عند الطباطبائي: إنه في الواقع لا يوجد تعارض حقيقي بين آيات الكتاب، إذ إن ترتب النسخ على وقوعه دليل على أنه لم يبق بين النصين تعارض حقيقي من حيث أن الحكمين أحدهما منسوخ بالأخر يجب أن يختلف زمن العمل بهما، فاتحاد الزمان بين الحكمين، وهو شرط لتحقق التعارض،

---

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١، ص٦٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٠٩.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٤.

(٤) انظر مصطفى زيد، النسخ في القرآن الكريم، القاهرة دار الفكر العربي، ١٩٦٣، ج١، ص١١٤.

(٥) سورة النساء، الآية: ٨٢.

مانع من النسخ، واختلاف الزمن فيهما، وهو شرط لوقوع النسخ، مانع من التعارض[١].

وهكذا، فإن معنى تحقق المصلحة هو أن ينظر دائماً إلى اختلاف المصاديق من حيث قبول انطباق الحكم أو عدمه، لأن المصلحة كامنة سواء في النسخ، أم في المنسوخ، ولهذا، نجد أن الطباطبائي يعرض لكيفية التنافي بينهما، أي بين الناسخ والمنسوخ، فيرى أنه بحسب الصورة هو منافٍ له، ويرتفع التناقض بينهما لجهة اشتمال كليهما على المصلحة المشتركة، فإذا توفي نبي وبعث نبي أخر، وهما آيتان من آيات الله تعالى أحدهما ناسخ للآخر، كان ذلك جرياناً على ما يقتضيه ناموس الطبيعة في الحياة والموت والرزق والأجل وما يقتضيه اختلاف مصالح العباد بحسب اختلاف الأعصار وتكامل أفراد الإنسان. وهكذا الحال فيما إذا نسخ حكم ديني بحكم أخر، فإن هذا النسخ مشتمل على مصلحة الدين، وكل من الحكمين أطبق على مصلحة الوقت...[٢].

وانطلاقاً مما تقدم، نرى أن المفسر يرد الكثير من دعاوى الناسخ والمنسوخ من خلال القرآن وليس من خلال أي شيء آخر، لكونه يرى كفاية بالقرآن لقبول أو رد الأخبار، ومن جملة ما رده كما بين في تفسيره، دعوى ابن عباس أن قوله تعالى: ﴿وَٱبۡتَلُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ﴾، ﴿وَمَن كَانَ فَقِيرٗا فَلۡيَأۡكُلۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ﴾، منسوخة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ﴾، وقد رد الطباطبائي دعوى النسخ لكون النسبة بين الاثنتين ليست نسبة الناسخة إلى المنسوخة، مبيناً أن الآية الثانية لا تنافي في مضمونها مضمون الآية الأولى، فإن الأكل في الآية الأولى المجوزة مقيد بالمعروف، في حين أن الثانية محرمة بالظلم، ولا تنافي بين تجويز الأكل بالمعروف، وتحريم الأكل ظالماً. وعليه، فإن الآية غير منسوخة[٣].

(١) الألوسي، علي، الطباطبائي ومنهجه في التفسير، م.س، ص٢٢٥.

(٢) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١، ص٢٤٩.

(٣) م.ع، ج٤، ص١٧٨.

وهنا تبدو لنا ملاحظة عجيبة، وهي كيف يمكن أن يطمئن الباحث إلى ما يختزنه التاريخ الإسلامي من روايات بشأن الناسخ والمنسوخ، طالما أن ابن عباس لم يتمكن من تميز الناسخ من المنسوخ، أو أنه لم يعرف كيف يميز بين ما هو معروف، وما هو ظلم؟ وهذا ما يتهمه به الطباطبائي[١]، ولعل هذا هو منشأ أن يأخذ الطباطبائي بعلوم القرآن إلى القرآن، ليكون سبيله الوحيد إلى معرفة الناسخ والمنسوخ، وغيره مما اختلف فيه بين المسلمين، والذي لا يزال موضع خلاف بينهم حتى عصرنا الحاضر، وهو سيبقى إلى أن يرث الله الأرض وما عليها. هذا ملخص عام لما أثبته الطباطبائي فيما يتعلق بالناسخ والمنسوخ، سواء في عالم التكوين، أم في عالم التشريع. أما فيما يتعلق بصنوف النسخ الأخرى في القرآن، من قبيل نسخ الحكم والتلاوة معاً، أو نسخ التلاوة دون الحكم، وغير ذلك، فهذا مما لا سبيل إليه عند الطباطبائي، لكونه يؤسس علومه القرآنية على أساس متين، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[٢].

فالطباطبائي لا يكترث في تفسيره للقرآن ولا في موقفه الأصولي لما حاول بعض القدامى من أهل الحديث أن يثبتوه في مصنفاتهم بأن هذا النوع من النسخ، ونعني به نسخ الحكم والتلاوة معاً، قد وقع في القرآن بأن تسقط منه آية ذات حكم تشريعي، ولكن الطباطبائي لا يرى ذلك صحيحاً، وهو مرفوض عنده على اعتبار أن القرآن قد أسقط هذه الدعاوى، بقوله تعالى: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[٣]. وقد فصل الكلام السيد الخوئي في الرد على هذه المزاعم، مبيناً أن هذا الأمر شيء غريب، ولا يمكن الالتزام به، لأن من شأن الالتزام به القول

---

(١) مما يرده الطباطبائي من دعاوى النسخ هو ما ذهب إليه المفسرون في قوله تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ ... ﴾ أن الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ وقد رد الطباطبائي هذه الدعوى، بقوله: ولا وجه لهذا النسخ، وان الآية الأولى بيان كلي لحكم المواريث، ولا تنافي بينها وبين سائر آيات الارث المحكمة حتى يقال بانتساخها بها. را: الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٤، ص٢١١.

(٢) سورة النساء، الآية: ٨٢.

(٣) سورة فصلت، الآية: ٤٢.

بتحريف القرآن، بأن آية ذات حكم تشريعي، كانت تتلى حتى وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ثم نسيت أو سقطت، وهذا ما تنكره جماعة المسلمين قاطبة، فضلاً عن الطباطبائي الذي جعل مرجعه في الحكم على هذا كله القرآن الكريم، فإذا ما قلنا بوقوع ذلك، فكيف السبيل إلى علوم قرآنية لا يداخلها ريب، أو إلى أحكام شرعية مطمئن إليها. ثم أين هذا كله من قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1].

هناك صنف آخر من صنوف النسخ، وهو القول بنسخ التلاوة دون الحكم، وهذا أيضاً مرفوض عند الطباطبائي، لكونه على غرار الصنف الأول بلا فرق، لأن القائل به إنما يتمسك بأخبار آحاد زعمها صحيحة الاسناد، ساهياً عن أن نسخ آية محكمة لا يمكن إثباته بأخبار آحاد لا تفيد سوى الظن، وإن الظن لا يُغني عن الحق شيئاً. وكما نعلم أن مفاد هذا النسخ هو سقوط آية من القرآن كانت تقرأ، وكانت ذات حكم تشريعي، ثم نسخت ومحيت، لكن حكمها بقي مستراً غير منسوخ، وهذا يعني فيما يعنيه، إذا ما التزم به أن تكون هناك آيات منسية، ويعمل بها، وهذا قول صريح أيضا بتحريف القرآن، وهذا ما عبر عنه السيد الخوئي القول: «**أجمع المسلمون على أن النسخ لا يثبت بخبر الواحد، كما أن القرآن لا يثبت به، وذلك لأن الأمور المهمة التي جرت العادة بشيوعها بين الناس وانتشار الخبر عنها، لا تثبت بخبر الواحد، فإن اختصاص نقلها ببعض دون بعض بنفسه دليل على كذب الراوي أو خطأه، وعلى هذا فكيف يثبت بخبر الواحد أن آية الرجم في القرآن، وأنها نسخت؟ نعم جاء شخص بآية الرجم وادعّى أنها من القرآن، لكن المسلمين لم يقبلوا منه، لأن نقلها كان منحصراً به، فلم يثبتوها في المصاحف، لكن المتأخرين التزموا بأنها كانت منسوخة التلاوة باقية الحكم**»[2].

---

(١) سورة الحجر، الآية: ٩.

(٢) الخوئي، أبو القاسم، البيان في تفسير القرآن، م.س، ص٢٨٥.

لا شك في أن هذا النوع من النسخ يرفضه الطباطبائي، ويرى فيه تحريفاً للقرآن، وقد تحدى الله بعدم وجود الاختلاف فيه، فالآية تفسّر الآية، والبعض يبين البعض، والجملة تصدق الجملة، ولو كان من عند غير الله لاختلف النظم في الحسن والبهاء والقول في الشداقة والبلاغة والمعنى من حيث الفساد والصحة ومن حيث الاتقان والمتانة، فكيف يمكن إثبات هذا النسخ بخبر جاء من هنا وهناك؟ وعموماً، فإن السنة بنوعيها المتواتر والأحاد لا تنسخ القرآن[١]، وفي مطلق الأحوال، فقد أجمع المحققون على أن خبر الواحد لا ينسخ القرآن، باعتبار أن الظني لا يقاوم القطعي فيبطله، على ما أفاد الشاطبي[٢].

## ثالثاً: نسخ الحكم دون التلاوة

تقدم الكلام في أن الطباطبائي يرى أن التنافي بين النصين إنما هو التعارض الظاهر وليس التعارض الحقيقي، لأن كلام الله تعالى جل جلاله منزه عن الاختلاف، وأن الحكمين فيما إذا كان أحدها منسوخ بالأخر يجب أن يختلف زمن العمل بهما، فاتحاد الزمان بين الحكمين، وهو شرط تحقق التعارض، مانع من النسخ، واختلاف الزمن فيهما، وهو شرط لوقوع النسخ، مانع من التعارض. كما رأينا أيضاً أن الطباطبائي ميز بين الرافع للتنافي الحاصل بين الناسخ والمنسوخ من جهة، وبين الرافع للتنافي الحاصل بين العام والخاص، والمطلق والمقيد باعتبار أن الرافع للتنافي بين الناسخ والمنسوخ هو تحقق المصلحة الموجود بينهما.

فالنسخ عند الطباطبائي ليس من المناقضة في القول، ولا هو من قبيل الاختلاف في النظر والحكم، وإنما هو ناشيء من الاختلاف في المصداق من

---

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٤، ص٢٧٥.

(٢) انظر: الشاطبي، أبو اسحاق، الموافقات في أصول الشريعة، شرح الشيخ عبد الله دراز، مصر ١٣٨٨هـ، ج٣، ص١٠٦.

حيث قبول انطباق الحكم أو عدمه لوجود مصلحة[1]. وعليه، فإن مقتضى القول بأن النسبة بين الناسخ والمنسوخ غير النسبة التي بين العام والخاص، وبين المطلق والمقيد، أو بين المحكم والمتشابه أن يتنبه الباحث أو المفسر، كما يرى الطباطبائي، إلى تحقق المصلحة الموجودة، كما فرض في مثال النبي أو الإمام إذا توفي، وهو آية من آيات الله، فإن إماماً أخر يخلفه، فتنطبق مصلحة الدين.. على مصلحة الوقت، أو كما هو الحال في حكم العفو في أول الدعوة، وحكم الجهاد بعد ذلك حينما قوى الإسلام، إلى غير ذلك مما ورد في كتاب الله تعالى، وينطوي على إيماءات وتلميحات إلى النسخ. وفي ضوء هذا الذي تقدم، يمكن أن نتحدث عما يراه الطباطبائي في معنى نسخ الحكم دون التلاوة، الذي يرى الطباطبائي مثله مثل سائر المسلمين الذين أجمعوا عبر العصور على أن الآية من ناحية مفادها التشريعي منسوخة، ولكنها تبقى ثابتة في الكتاب الكريم يقرؤها المسلمون، وهذا ما عرض له السيد الخوئي في البيان أيضاً. ولكن قبل أن نعرض لأراء العلماء لا بد من التوقف عند رأي الطباطبائي فيما ذهب إليه في معنى الآية، فهو يقول: «**إن كون الشيء آية تختلف باختلاف الأشياء. والحيثيات والجهات، فالبعض من القرآن آية لله تعالى باعتبار عجز البشر عن الإتيان بمثله، والأحكام والتكاليف الإلهية آيات له تعالى... والموجودات العينية آيات له تعالى باعتبار كشفها بوجودها عن وجود صانعها، وبخصوصيات وجودها عن خصوصيات صفاته وأسمائه سبحانه... وأنبياء الله وأوليائه آيات له تعالى، باعتبار دعوتهم إليه بالقول والفعل والعمل، ولذلك كانت الآية تقبل الشدة**

(١) تقدم الكلام في أن النسخ إنما يطال الثابت في الشريعة من الأحكام، والذي هو الثبوت الواقعي الحقيقي، في مقابل الثبوت الظاهري بسبب الظهور اللفظي، ولذلك، كما بينا سابقاً، ميز الطباطبائي بين الرافع للتنافي بين الناسخ والمنسوخ، وبين الرافع للتنافي الحاصل بين العام والخاص، والمطلق والمقيد... وقد أجمع علماء الأصول على رفع الحكم ـ الثابت بظهور العموم والإطلاق ـ بالدليل المخصص أو المقيد لا يسمى نسخاً، بل يقال له: تخصيص أو تقييد أو نحوهما، باعتبار أن هذا الدليل الثاني المقدم على ظهور الدليل الأول يكون قرينة عليه وكاشفاً عن المراد الواقعي للشارع، فلا يكون رافعاً للحكم إلاّ ظاهراً، ولا رفع فيه للحكم حقيقة بخلاف النسخ. انظر: المظفر، محمد رضا، أصول الفقه، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط٢، ١٩٩٠م، ج٢، ص٤٨.

**والضعف، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾[١] ومن جهة أخرى، كما يرى الطباطبائي، الآية ربما كانت ذات جهة واحدة، وربما كانت ذات جهات كثيرة، ونسخها وإزالتها كما يتصور بجهته الواحدة كإهلاكها، كذلك يتصور ببعض جهاتها دون بعض إذا كانت ذات جهات كثيرة من حيث بلاغتها وإعجازها ونحو ذلك»**[٢].

وهذا الكلام من الطباطبائي، وهو من غرر كلامه في تفسيره «**الميزان**»، يؤكد أن الذين ذهبوا إلى القول بنسخ التلاوة دون الحكم، أو الذين قالوا بنسخ الحكم مع التلاوة معاً، هم إنما ذهبوا شططاً في القول وجهلاً في الدين، لكونهم لم يفهموا معنى قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ على اعتبار أن النسخ لا يوجب زوال نفس الآية من الوجود وبطلان تحققها، كما يرى المفسر، بل الحكم حيث علق على الوصف، وهو الآية والعلامة مع ما يلحق بها من التعليل في الآية بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾، مما أفاد أن المراد بالنسخ هو إذهاب أثر الآية من حيث أنها آية مع حفظ أصله، فبالنسخ يزول أثره من تكليف، أو غيره مع بقاء أصله، وهذا هو المستفاد من اقتران قوله: ننسها. بقوله: ﴿مَا نَنسَخْ﴾ فيكون معنى النسخ هو الإذهاب عن العين، كما يكون معنى الإنساء الإذهاب عن العلم[٣]، وهذه الإفاضة من المفسّر تكشف عن أنه لا يمكن أن يكون النسخ إذهاباً للأصل أو إمحاءً له، بدليل، كما نفهم طبعاً، أن النبي أو الإمام ينسخ أحدهما الآخر مع اشتمال كليهما على المصلحة المشتركة. فإذا كانت التوراة قد نسخت بالإنجيل، وإذا كانت الشرائع كلها قد نسخت بالقرآن، فليس معنى هذا ذهاب الأصل، وإن كان قد ذهب الأثر، أو التكليف في حدود ما نسخته الشريعة الإسلامية، إذ كيف

---

(١) سورة النجم، الآية: ١٨.

(٢) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١، ص٢٤٧.

(٣) م.ع، ص٢٤٧.

يكون نسخاً للأصل، وقد دعا الإسلام إلى الإيمان بالنبي عيسى عليه السلام وبكل الأنبياء الذين أرسلهم الله تعالى قبل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم؟ بل وأكثر من ذلك ألا ترى أنه لا يكتمل إيمان امرىء إلاّ بالإيمان بالله ورسله وملائكته دونما تفريق بينهم؟ أليس في ذلك اشتمال للمصلحة، فضلاً عما في هذه الآيات من وجوه لم تنسخ لما لها من أثر في حياة الأمم في كل زمان؟

هذه كلها أسئلة تطرح على من ذهب إلى القول جهلاً، أو خطأً بأن الإذهاب إنما حصل للأصل، كما حصل للأثر أو التكليف، على اعتبار أن هناك جهات كثيرة في الآيات لم تنسخ ولها معناها ومصلحتها، على الأقل، فيما ذهب إليه الطباطبائي من أن الآية تنسخ من حيث حكمها الشرعي وتبقى من حيث بلاغتها وإعجازها. وهذا هو القرآن المستور بين دفتين فيه الناسخ والمنسوخ، فيما يعود إلى التشريع وأحكامه دونما الأخبار، إلاّ أن هذا الناسخ والمنسوخ له موقعه في الآيات، سواء فيما يأتي قبله أم بعده، ولهذا نجد أن الطباطبائي في تفسيره يركز على السياق ودلالاته، سواء اللغوي، أم النحوي، أو غير ذلك من أنماط السياق التي لا بد منها في تفسير القرآن، وما من دلالة سياقية إلاّ وتلحظ بمعزل عن الناسخ والمنسوخ، كما نفهم طبعاً، لأن السياق كاشف عن الحقيقة، وقد اعتمده الطباطبائي، فتراه يرفض الكثير من الروايات والدلالات لكونها لا تستفاد من السياق، وهذا ما أثبته الطباطبائي في بحثه الروائي عن الناسخ والمنسوخ فيما روى عن أمير المؤمنين أنه قال: نسخ قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ قوله عزَّ وجل: ﴿...وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾، أي للرحمة خلقهم[1]. وقد بين الطباطبائي أن الدلالة فيها على أخذه بالنسخ أعم من النسخ في التشريع، باعتبار أن الآية الثانية تثبت حقيقة توجب تحديد الحقيقة التي تثبتها

(١) م.ع، ص٢٥١.

الآية الأولى، بمعنى أن الآية الثانية تثبت للخلق غاية، وهي الرحمة، والآية الأولى تثبت غاية العبادة للجميع...»[١] .

إن قول الطباطبائي بأن النسخ في الآية هو أعم من التشريع، هو ما ينبغي التأمل فيه في سياق فهم الناسخ والمنسوخ في القرآن وما ينطوي عليه من مصالح آنية أو مستقبلية قد لا يلتفت إليها العباد، فكيف لهم أن يتجرأوا على الله بادّعاء النسخ للحكم والتلاوة، أو التلاوة دون الحكم، إلى غير ذلك مما زعموه، ويؤدي إلى القول بتحريف القرآن، سواء من حيث أرادوا ذلك أم لم يريدوه.

مما تقدم، نخلص إلى القول بأن ما أجمع عليه المسلمون من نسخ للحكم دون التلاوة هو الحق الحقيق، لأنه يُبقي على الأصل ويحفظ الغاية والمصلحة من جهة أن الآية إذا كانت من عند الله تعالى كانت حافظة لمصلحة من المصالح الحقيقية التي لا تحفظ من دونها، فلو زالت الآية فاتت المصلحة ولن يقوم مقامها شيء تحفظ به تلك المصلحة، ويستدرك ما فات منها من فائدة الخلقة ومصلحة العباد، فتكون الآية بديلاً فلا تفوت المصلحة دونما توهم بأن شأنه تعالى كشأن عباده وإنما لكونه ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ ، فلا يعجز عن إقامة ما هو خير من الفائت، أو إقامة ما هو مثل الفائت مقامه، كما قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾[٢].

وكيف كان، فإن القول بنسخ الحكم دون التلاوة، عرض له الفقهاء على نحو يؤكد شمول النسخ للأحكام التكليفية والوضعية ولكل أمر بيد الشارع رفعه ووضعه بالجعل التشريعي بما هو شارع، ما يعني شمول النسخ تلاوة القرآن على القول به، باعتبار

---

(١) م.ع، ص٢٥٢.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٠٧.

أن القرآن هو من المجعولات الشرعية[١]. ولكن بما أن القول بذلك يؤدي إلى القول بتحريف القرآن، فإنه لا يمكن أن يصار إليه إلاّ بدليل قطعي، يقول المظفر: «**إن نسخ التلاوة في الحقيقة يرجع إلى القول بالتحريف لعدم ثبوت نسخ التلاوة بالدليل القطعي، سواء أكان نسخاً لأصل التلاوة، أو نسخاً لها ولما تضمنته من حكم معاً، وإن كان في القرآن ما يشعر بوقوع نسخ التلاوة، كقوله الله تعالى:** ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍ ﴾[٢]، **ولكن ليست الآية صريحة بوقوع ذلك، ولا ظاهرة، وإنما أكثر ما تدل عليه إمكان الوقوع**[٣].

ولا شك في أن الذي يهمنا في هذا المبحث هو ما يراه الطباطبائي في إمكان هذا النسخ، طالما أن اجماع الفقهاء وعلماء الأصول على أنه لا يصح الحكم بنسخ آية من القرآن إلاّ بدليل قطعي، سواء أكان النسخ بقرآن أو بسنة أو إجماع، هذا مضافاً إلى إجماعهم على أن في القرآن ناسخاً ومنسوخاً، وكل هذا قطعي لا شك فيه، ويبقى المبحوث فيه هو تشخيص موارد الناسخ والمنسوخ في القرآن، والقواعد الأصولية التي ننتفع بها في هذا المجال، هي أن الناسخ إن كان قطعياً أخذنا به واتبعناه، وإن كان ظنياً فلا حجة فيه، ولا يصح الأخذ به لما تقدم في الإجماع على عدم جواز الحكم بالنسخ إلاّ بدليل قطعي، ولهذا أجمع الفقهاء قاطبة على أن الأصل عدم النسخ عند الشك في النسخ دونما اعتبار لحجيّة الاستصحاب، كما ربما يتوهم البعض، بل حتى من لا يذهب إلى حجيّة الإستصحاب يقول بأصالة عدم النسخ، وما ذلك إلاّ من جهة هذا الاجماع على اشتراط العلم في ثبوت النسخ[٤].

وإذا كان المبحوث عنه في هذه الدراسة هو موقف الطباطبائي من نسخ الحكم

---

(١) يميز علماء الأصول بين المجعولات الشرعية والمجعولات التكوينية، ولا يشمل النسخ الاصطلاحي المجعولات التكوينية التي بيده تعالى رفعها ووضعها بما هو خالق الكائنات.

(٢) سورة النحل، الآية: ١٠١.

(٣) انظر: المظفر، محمد رضا، أصول الفقه، م.س، ٤٩.

(٤) م.ع، ص٥٢.

دون التلاوة، الذي لا دليل قطعي عليه، كما أسلفنا، فقد رأينا أن الطباطبائي لا يقول بنسخ السنة للقرآن، سواء المتواتر منها أو الآحاد، وهذا ما يقتضي منا أن نعرض لما فصله الفقهاء في نسخ الحكم دون التلاوة طالما هم متفقون على جوازه إمكاناً، وعلى تحققه بالفعل، حيث توجد في القرآن آيات منسوخة وآيات ناسخة، ومما بيّنه الفقهاء أن لهذا النسخ أنحاءً ثلاثة فصلّها السيد الخوئي على النحو الآتي:

أولاً: إن الحكم الثابت في القرآن ينسخ بالسنة المتواترة، أو بالإجماع القطعي الكاشف عن صدور النسخ عن المعصوم عليه السلام وهذا القسم من النسخ لا إشكال فيه عقلاً ونقلاً، فإن ثبتت في مورد فهو المتبع، وإلا فلا يلتزم بالنسخ، وقد عرفت أن النسخ لا يثبت بخبر الواحد، وهذا ما استشكل عليه الطباطبائي بقوله إن القرآن لا ينسخ بالسنة، سواء المتواتر أو الآحاد، وذلك نظراً لكون الأول قطعي، والثانية ظنية، وقد أجيب عليه بأن مفروض الكلام ما إذا كانت السنة متواترة وقطعية الصدور أيضاً. وهذا ما لا سبيل إليه عند الطباطبائي طالما هو يجعل من القرآن مرجعاً لقبول أو رد الأخبار والمرويات. فكيف يُنسخ بها؟ وهو الدليل على صحتها وقبولها ورفضها وفاقاً لمبدأ الطباطبائي ومنهجه في التفسير فقال: «**وأما النسخ بالسنة. ففيه بطلان هذا القسم من النسخ من أصله لكونه مخالفاً للأخبار المتواترة، الآمرة بعرض الأخبار على الكتاب وطرح ما خالفه والرجوع إليه...**»[1].

ثانياً: إن الحكم الثابت بالقرآن ينسخ بآية اخرى منه ناظرة إلى الحكم المنسوخ، ومبينة لرفعه، وهذا القسم أيضاً مما لا إشكال فيه، وقد مثلوا عليه بآية النجوى، وهذا ما رأى فيه الطباطبائي، بأن الرافع للتنافي بين الناسخ والمنسوخ هو تحقق المصلحة الموجودة بينهما، وهذا ما لا يختلف فيه مع أحد، ولكنه تميز فيما عرضه لناحية شمول كل من الناسخ والمنسوخ للمصلحة، على نحو ما بين في معنى نسخ

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٤، ص٢٨٢.

الآية وما يكون لها من جهة أو جهات..[١].

ثالثاً: إن الحكم الثابت بالقرآن، ووفقاً للسيد الخوئي طبعاً، ينسخ بآية أخرى غير ناظرة إلى الحكم السابق ولا مبيّنة لرفعه، وإنما يلتزم بالنسخ لمجرد التنافي بينهما فيلتزم بأن الآية المتأخرة ناسخة لحكم الآية المتقدمة، وهنا تثور ثائرة الطباطبائي على نحو ما سنرى، كون من يذهب إلى هذا الرأي، يعتقد بوجود التنافي الحقيقي بين الآيتين، وهذا ما عبر عنه السيد الخوئي بقوله: «**إن هذا القسم من النسخ غير واقع في القرآن، كيف وقد قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾**[٢]، **ولعل السيد الخوئي لم يلتفت إلى ما قد يثار من إشكالات حول ما يذهب إليه لجهة قوله:** «**والتحقيق أن هذا القسم من النسخ غير موجود في القرآن**»[٣]. ولا شك في أن ما يذهب إليه السيد الخوئي قد يصح فيما لو كان بين الآيات تنافياً كلياً لا جزئياً وفي بعض الوجوه، لأن الأخير أشبه بالتخصيص منه إلى النسخ المصطلح، وإن كان البعض قد قال بنسخ العام للخاص ونسخ المطلق للمقيد، الذي يرى السيد الخوئي أن المطلق لا ينسخ المقيد وإن جاء متأخراً عنه. وهنا تجدر الإشارة إلى أن أحداً لم يذهب إلى القول بالتنافي الحقيقي بين الآيات، وعلى فرض أنه موجود، فمن يستطيع الوقوف عليه إلاّ بنص من المعصوم، وهذا ما كان مثار تأمل وبحث عند السيد الطباطبائي، الذي رأى أن التنافي بين النصين في النسخ إنما هو التعارض الظاهر، وليس التعارض الحقيقي، لأن كلام الله تعالى وبمثل ما قال السيد الخوئي: «**منزه عن الاختلاف، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ على ما بينهما من اختلاف في الرؤية والموقف من حقيقة التنافي أو ظاهره!؟ وكما**

(١) م.ع، الميزان، ج١، ص٢٤٧.

(٢) سورة النساء، الآية: ٨٢.

(٣) الخوئي، أبو القاسم، البيان في تفسير القرآن، م.س، ص٢٨٧.

**بيّن الطباطبائي أن النسخ ليس من المناقضة في القول... وكذلك ليس من قبيل الاختلاف في النظر والحكم، وإنما هو ناشيء من الاختلاف في المصداق من حيث قبوله انطباق الحكم يوماً لوجود مصلحة فيه وعدم قبوله الانطباق يوماً آخر لتبدل المصلحة من مصلحة أخرى توجب حكماً آخر.**

وكما بينا سابقاً، أن التعارض الظاهر هو مبنى النسخ في آيات الكتاب الكريم عند الطباطبائي. وهكذا، فإن ما ذهب إليه السيد الخوئي لا يمكن حمله على الإلتباس، وإنما هو، كما يرى «**معرفة**» في تلخيص التمهيد، يجعل منه مستمسكاً لنكران هذا النحو من النسخ[(١)]، ويُجيب عليها، أنه لا تنافي بين الناسخ والمنسوخ في متن الواقع، وإنما هو تنافي ظاهري، وهذا ما عبر عنه الطباطبائي، ولعل «**معرفة**» تأثر به، إذ الحكم المنسوخ هو في الحقيقة حكم محدود في علم الله من أول تشريعه، غير أن ظاهره الدوام، على ما بين في علم الأصول، ومن ثمّ كان التنافي بينه وبين الناسخ المتأخر شكلياً محضاً، وهذا كله إنما يصح فيما لو وقف المفسّر أو الفقيه على حقيقة هذا التنافي، وعلم بأسباب النزول على النحو الذي يمكنه من معرفة المتقدم والمتأخر من الآيات الناسخة، إذ لا عبرة كما يقول «**معرفة**» بثبت آية قبل أخرى في المصحف، فهناك الكثير من الآيات الناسخة المتقدمة في ثبتها على المنسوخة، كما في آية البقرة، الآية: [(٢)]٢٣٤ من السورة ذاتها، وهي ناسخة لآية الاجتماع إلى الحول، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ

---

(١) يقول السيد الخوئي: «ولكن كثيراً من المفسرين وغيرهم لم يتأملوا حق التأمل في معاني الآيات الكريمة، فتوهموا وقوع التنافي بين كثير من الآيات، والتزموا لأجله بأن الآية المتأخرة ناسخة لحكم الآية المتقدمة، وحتى أن جملة منهم جعلوا من التنافي ما إذا كانت إحدى الآيتين قرينة عرفية على بيان المراد من الآية الأخرى، كالخاص بالنسبة إلى العام، وكالمقيد بالإضافة إلى المطلق، والتزموا بالنسخ في هذه الموارد وما يشببها، ومنشأ هذا قلة التدبر، أو التسامح في اطلاق لفظ النسخ بمعناه اللغوي، واستعماله في ذلك وإن كان شائعاً قبل تحقق المعنى المصطلح عليه، ولكن إطلاقه ـ بعد ذلك، مبني على التسامح لا محالة».

را: البيان في تفسير القرآن، م.س، ص٢٨٧.

(٢) قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗاۖ فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا فَعَلۡنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِ ...﴾ البقرة، الآية: ٢٣٤.

أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ...﴾[١] وهذا اجماع[٢].

عموماً يمكن القول: إن الاضطراب الحاصل في هذا العلم لا يحسمه إلاّ القرآن والسنة القطعية لكونها مفسرة للقرآن، إذ لا قرآن من دون سنة. وعليه، فإنه يبقى على الباحث أن يدرك رؤية وموقف الطباطبائي، فيما اختاره من أسلوب ومنهج للتفسير، ذلك أن المفسّر قد أقلقه التضارب في علوم القرآن فاختار منهج التفسير القرآني للوقوف على الحقائق القرآنية واكتشاف معارفها والحكم من خلال القرآن على كل ما اختلف بشأنه طالما أن المعصوم عليه السلام قد أرشد إلى الأخذ بالقرآن والعرض عليه، على قاعدة: «**إذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهداً من كتاب الله تعالى، وإلاّ فالذي جاءكم به أولى به..**»[٣].

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

(٢) معرفة، محمد هادي، تلخيص التمهيد، م.س، ٤٣١.

(٣) الحر العاملي، وسائل الشيعة، م.س، ج١٨، باب القضاء. ص٢١٥.

# الفصل الثالث

## المحكم والمتشابه
## عند الطباطبائي

### تمهيد

أولاً: المحكم والمتشابه في اللغة والإصطلاح.

ثانياً: المحكمات أم الكتاب.

ثالثاً: المحكم والمتشابه عند الطباطبائي.

# تمهيد

كان القرآن وما زال وسيبقى الكتاب الإلهي الذي أنزله اللّه تعالى لهداية البشر إلى سعادتهم في الدنيا والآخرة، فهو الكتاب المبين، لا تفنى عجائبه، ولا تنقضي غرائبه، ظاهره أنيق وباطنه عميق، كما قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم. كتاب يجري في حياة البشر مجرى الشمس والقمر إلى غير ذلك مما وُصف به القرآن، الذي قال اللّه تعالى فيه: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[1]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ أَجۡرٗا كَبِيرٗا﴾[2].

لقد سبق الكلام منا أن لعلوم القرآن أثراً كبيراً في منهج التفسير عند الطباطبائي، ولعل من أكثر المباحث اهتماماً وظهوراً في تفسيره، هو مبحث المحكم والمتشابه، الذي أدلى المفسّر فيه بدلوه مبيناً ومفنداً ومفسراً وشارحاً لكل الآراء والمذاهب، التي ذهبت مذاهب شتى في التأويل والتفسير، وهذا ما كان موضع اهتمامنا في الباب الثاني من هذه الدراسة، وقد شئنا الفصل بين مبحث التأويل ومباحث المحكم والمتشابه، لكون التأويل والتفسير يمكن أن يبحثا معاً، ومن غير الممكن علمياً ومنهجياً أن يتم الخلط بين المحكم والمتشابه من جهة، وبين التأويل والتفسير من جهة ثانية[3]، فكانت الخطة أن نفرد المحكم والمتشابه في مبحث علوم القرآن وأثرها على منهج الطباطبائي. وإذا كان البعض يرى أن

---

(١) سورة هود، الآية: ١.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٩.

(٣) يقول الطباطبائي: «إن القوم اختلفوا في المقام، وشاع الخلاف، واشتد الانحراق... والسبب العمدة في ذلك هو الخلط بين البحث عن المحكم والمتشابه وبين البحث عن معنى التأويل، فأوجب ذلك اختلافاً واختلالاً عجيباً في عقد المسألة وكيفية البحث والنتيجة المأخوذة منه... انظر: الميزان، ج٣، ص٣٧.

في هذا التقسيم خللاً ما، فذلك مما يمكن تبريره أيضاً لكون البحوث القديمة والجديدة ما زالت تربط بين المتشابه والتأويل، وهذا ما خالفه المفسّر في منهجه ما اقتضى منا الفصل بين المباحث في هذه الدراسة على هذا النحو، مفضلين أن يدرس المحكم والمتشابه في باب علوم القرآن وما تركته من أثر على منهج المفسّر في تفسيره للقرآن بالقرآن.

وطالما أن هذا المبحث هو من صميم البحوث القرآنية، فإنه يمكن البدء مما يمكن اعتباره تأسيساً للدراسة، ونعني بذلك التمييز بين ما هو قطعي الصدور، وما هو غير قطعي، على النحو الذي يساعد في منهجة هذه الدراسة لإيصالها إلى النتائج المتوخاة منها.

فالقرآن كما يجمع المسلمون هو الحجة القاطعة بين الله تعالى والعباد، وهو المصدر الأول لأحكام الشريعة الإسلامية بما تضمنته آياته من بيان ما شرعه الله للبشر. وأما ما سواه من سنة أو إجماع، أو عقل، فإليه ينتهي ومن منبعه يستقي، وكما يقول علماء الأصول: إن الذي يجب أن يعلم أنه قطعي الحجة من ناحية الصدور فقط لتواتره عند المسلمين جيلاً بعد جيل. وأما من ناحية الدلالة فليس قطعياً كله، لأن فيه متشابهاً ومحكماً. ثم المحكم: منه ما هو نص، أي قطعي الدلالة، ومنه ما هو ظاهر تتوقف حجيته على القول بحجية الظواهر. ثم إن فيه ناسخاً ومنسوخاً، وعاماً وخاصاً، ومطلقاً ومقيداً، ومجملاً ومبيّناً، وكل ذلك لا يجعله قطعي الدلالة في كثير من آياته[١].

هذا هو التأسيس الذي ينبغي أن ننطلق منه في مبحث المتشابه والمحكم، لكون الطباطبائي هو ممن يركّزون على حجيّة الظواهر في تفسيره، كما في قوله: «**إن القرآن الكريم قد أعطى للسامعين حجيّة واعتبار ظواهر الألفاظ، وهذه**

(١) انظر: المظفر، محمد رضا، أصول الفقه، م.س، ج٢، ص٤٧.

**الظواهر للآيات قد جعلت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجّة بعد القرآن مباشرة، وتعتبر حجة كالآيات القرآنية**»[١]، ومما لا بأس بذكره أيضاً في هذا السياق للتدليل على حجيّة ظواهر الكتاب، ما قاله السيد الخوئي، إن القرآن نزل حجة على الرسالة، وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد تحدى البشر على أن يأتوا ولو بسورة من مثله، ومعنى هذا: أن العرب كانت تفهم معاني القرآن من ظواهره، ولو كان القرآن من قبيل الألغاز لم تصح مطالبتهم بمعارضته، ولم يثبت لهم إعجازه، لأنهم ليسوا ممن يستطيعون فهمه، وهذا ينافي الغرض من إنزال القرآن ودعوة البشر إلى الإيمان به[٢].

إذن، المحكم والمتشابه في القرآن لا يتمّ البحث فيه من خارج ظواهر الكتاب، وإن كان هناك طرق أخرى لفهم المعارف الدينية، على اعتبار أن للقرآن باطناً أيضاً، ولكن هذا الباطن لا يُلغي ولا يبطل ظاهره، بل إنه بمنزلة الروح التي تمنح الجسم الحياة، ولا يمكن، كما يرى الطباطبائي، التخلي عن الأحكام الظاهرية التي مؤداها إصلاح المجتمع...[٣] .

وهكذا، فإن هدفية هذه الدراسة تكمن في تبيان ما استقاه المفسّر في توجيه منهجه، وذلك من خلال ما أعطاه المفسّر للمحكم والمتشابه من مدلولات أخرجت هذا العلم من كونه ألغازاً وتأويلاً، لتجعل منه علماً محكماً في مؤداه ونتائجه. وهذا ما ستكشف عنه هذه الدراسة، حيث نجد أن الطباطبائي قد فنّد معظم الاطروحات والتأويلات التي أحاطت بالمحكم والمتشابه في القرآن، وقد وجدنا أن أكثر البحوث تغمض النظر عن جديد الطباطبائي في هذا المجال، رغم أنها تردد كلامه وتفتخر بما يذهب إليه، ولكنها لا تركز على جديده فيما خلص إليه من نتائج بسبب ما تراه من تحمّل وتأويل في كلام الطباطبائي في علوم القرآن، وخاصة في علم المحكم والمتشابه.

---

(١) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٧٧.

(٢) الخوئي، أبو القاسم، البيان في تفسير القرآن، م.س، ص٢٦٤.

(٣) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٨٣.

## أولاً: المحكم والمتشابه في اللغة والإصطلاح

يقول ابن منظور: «**حكم**». الله تعالى أحكم الحاكمين، وهو الحكيم له الحُكمُ، وهي من صفات الله تعالى: الحكم والحكيم والحاكم، ومعاني هذه الأسماء متقاربة، والله أعلم بما أراد بها، وعلينا الإيمان بأنها من أسمائه. و«**حكم**» معناها الشيء الذي أحكم أصله ومنع منعاً «**أُحكِمت آياته**»، بحيث لا يمكن نفوذ شيء إليه، حتى يفصّله، «**ثم فصلّت**»، وفي الحديث صفة القرآن، وهو الذكر الحكيم، أو هو المحكم الذي لا اختلاف فيه، وفي حديث ابن عباس: قرأت المحكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يريد المفصّل من القرآن، لأنه لم يُنسخ منه شيء. وقيل: هو ما لم يكُن متشابهاً، لأنه أحكم بيانُهُ بنفسه، ولم يفتقر لغيره، والعرب تقول: حكمت وأحكمْت وحكمّت بمعنى منعت ورَدَدتُ. قال الأصمعي: أصل الحكومة رد الرجل عن الظلم، ومنه سميت حكمة اللجام، لأنها ترد الدابة. وكل هذه المعاني تفضي إلى الإتقان وتدل عليه...[١].

أما المتشابه، فهو من شبه، فيقال؛ الشِّبهُ والشَّبهُ والشبيهُ: المِثلُ، والجمع أشباه، وأشبه الشيء الشيء ماثلهُ... والمتشابهات من الأمور المشكلات، والمتشابهات: المتماثلاتُ.

والشُّبهة: الإلتباس. وأمور مُشتبهةُ ومُشبِّهة: مشكلةُ يُشبهُ بعضُها بعضاً... وشبّه عليه: خلط عليه الأمر حتى اشتبه بغيره، وفي التنزيل العزيز: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾. قيل: معناه يشبه بعضها بعضاً...[٢].

وقال الراغب الأصفهاني: «**الحقيقة هي في المماثلة من جهة الكيفية كاللون والطعم وكالعدالة والظلم، والشُبهة هو أن لا يتميز أحد الشيئين من الآخر لما بينهما من التشابه عيناً أو معنى. قال وأتُوا به متشابهاً، أي يشبه بعضه بعضاً**

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، م.س، ج٢، مادة «حكم»، ص٩٥٢.

(٢) م.ع، ج٤، مادة: «شبه»، ص٢١٩٠.

**لوناً لا طعماً وحقيقة، وقيل متماثلاً في الكمال والجودة... والمتشابه في القرآن ما أُشكل تفسيره لمشابهته بغيره، إما من حيث اللفظ، أو من حيث المعنى، فقال الفقهاء: المتشابه ما لا يُنبىء ظاهره عن مراده...»**[١].

إذاً المحكم، ما لم يكن متشابهاً، لأنه أحكم بنفسه، ولم يفتقر لغيره والمتشابه هو ما اشتبه بعضه ببعض واحتاج إلى غيره لبيانه وتفسيره، وقد فصّل القرآن معنى الإحكام دون تفصيل، باعتبار أن الكتاب كله محكماً، كما أوضح في المتشابه، فقال الله تعالى: ﴿مُّتَشَـٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾[٢]، هذا من حيث وصف الكتاب كل الكتاب. أما من حيث الآيات، فجاء البعض محكماً، والآخر متشابهاً، كما قال الله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾[٣]، يقول الطباطبائي: **«إنه تعالى وصف كتابه بأحكام الآيات، لكن اشتمال الآية، ﴿كِتَـٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَـٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾. على ذكر التفصيل بعد الإحكام دليل على أن المراد بالإحكام حال من الحالات التي كان عليها الكتاب قبل النزول، وهي كونه واحداً لم يطرأ عليه التجزؤ والتبعض بعد بتكثر آياته، فهو إتقان قبل وجود التكثر، بخلاف وصف الإحكام والإتقان الذي لبعض آياته بالنسبة إلى بعض آخر من جهة امتناعها عن التشابه في المراد...»**[٤].

لقد أكثر أهل اللغة من استعمال الأحاديث في التدليل على المحكم والمتشابه، ولعل أكثرهم اجتهد في ذلك من خارج دلالة النصوص، يقول ابن منظور: **«وفي الحديث عن صفة القرآن: آمنوا بمتشابهه، واعملوا بمحكمه؛ المتشابه: ما لم يُتلق معناه من لفظه، وهو على ضربين: أحدهما إذا رد إلى المحكم عُرف معناه، والآخر ما لا سبيل إلى معرفته. فالمتتبع له مبتغ للفتنة، لأنه لا يكاد ينتهي**

(١) الراغب الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن، م.س، ص٢٦٠.
(٢) سمي القرآن «مثاني» لأنه تثنى فيه القصص والأخبار والمواعظ والأحكام، ويثنى أيضاً في التلاوة فلا يمل لحسن مسموعه.
(٣) سورة آل عمران، الآية: ٧.
(٤) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٢٢ ـ ٢٣.

**إلى شيء تسكن نفسه إليه**»[١]. وهكذا، فعل الراغب أيضاً في مفرداته، إذ هو قسّم الآيات إلى محكم على الإطلاق، ومتشابه على الإطلاق، ومحكم من وجه متشابه من وجه[٢].

ولا شك في أن أهل اللغة أيضاً قد خلطوا بين اللغة والإصطلاح، وأفردوا بحوثاً في معنى المحكم والمتشابه، لا ليستدلوا على المراد اللغوي، وإنما للإفادة في مجال التأويل والتفسير، كما فعل الراغب وابن منظور وغيرهم، في حين أن الآية القرآنية محكمة، وترشد إلى أن المحكم والمتشابه يفسّر بعضه بعضاً، فلا يبقى اشتباه في التمييز، كما قال الراغب، ولا يكون متشابه لا سبيل إليه كما ذهب ابن منظور، لأن «**أم الكتاب**» كفيلةٌ بأن لا يبقى متشابهاً فيما لو لم يرد ابتغاء التأويل ابتغاء الفتنة. فإذا ما رد المتشابه إلى المحكم، فتصير المتشابهة عند ذلك محكمة بواسطة الآية المحكمة، والآية المحكمة محكمة بنفسها، وكما يقول الطباطبائي: «**إن هذا ما يتحصّل من معنى المحكم والمتشابه، ويتلقاه الفهم الساذج من مجموع قوله تعالى:** ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾، **فإن الآية محكمة بلا شك ولو فرض جميع القرآن غيرها متشابهاً**»[٣].

كما بين أهل اللغة أيضاً أن التشابه إنما هو تماثل وتوافق أشياء مختلفة واتحادها في بعض الأوصاف، كما قال ابن منظور: وأشبه الشيء بالشيء ماثله، وهذا ما وصف الله تعالى به كتابه، بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ ﴾، فيكون المؤدى، هو أن التماثل له اعتبار في سياق الكتاب كله، أما من حيث هو متشابه مع غيره، فذلك ما تقابل مع الإحكام، فيكون المحكم هو المعبر عنه، فلما كل هذه الضروب

(١) ابن منظور، لسان العرب، م.س، ج٤، ص٢١٩٠.
(٢) الراغب الأصفهاني، المعجم، م.س، ص٢٦١.
(٣) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٤، ص٢٤.

التي عرض لها الراغب في مفرداته[١]؟ طالما أن المحكم والمتشابه يجري على القرآن بأكمله بخلاف المعنى الإصطلاحي المتداول بين المتكلمين والمفسرين، الذين يفصلون بين الآيات، ويجعلون للمتشابه منها تأويلاً خاصاً، في حين أن لهذه الآيات مرجعاً ترجع إليه وتستبين من خلاله، ولعلّ ما ذكره ابن منظور معبراً عن هذا المعنى فيما رواه عن الضحاك أنه قال: المحكمات ما لم يُنسخ، والمتشابهات ما قد نسخ[٢]، وهذا يكشف، كما سنبين لاحقاً، كيف أن كثيراً من المفسرين قد فصلوا بين المحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، رغم أن الآيات القرآنية لا تتحدث عن هذا الانفصال، وإنما تتحدث عن آيات هي أم آيات أُخر، وبالرجوع إليها يعود القرآن كله محكماً، كما يرى الطباطبائي[٣].

وعموماً يمكن القول: إن معنى المحكم والمتشابه في اللغة والإصطلاح متداخل إلى حد أن أهل اللغة قد استفادوا من الآيات القرآنية فيما أسّسوا له من مفردات مبيّنة، كما هو الحال في لسان العرب، فقالوا: «**وأما قوله تعالى: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾، فإن أهل اللغة قالوا معنى متشابهاً يشبه بعضُه بعضاً في الجَودة والحُسن، وقال المفسرون: متشابهاً يُشبه بعضه بعضاً في الصورة، ويختلف في الطعم، ودليل المفسرين قوله تعالى: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾، لأن صورته**

---

(١) لقد عرض الراغب لضروب من المحكم والمتشابه، وهي: المتشابه في الجملة ثلاثة أضرب: متشابه من جهة اللفظ ومتشابه من جهة المعنى فقط، ومتشابه من جهتهما. والمتشابه من جهة اللفظ ضربان: أحدهما يرجع إلى الألفاظ المفردة، وذلك إما من جهة غرابته نحو الأبِّ وَيَزفُّون، وإما من جهة مشاركة في اللفظ كاليد والعين، والثاني: يرجعُ إلى جُملة الكلام المركب، وذلك ثلاثة أضرب، ضرب لاختصار الكلام، نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾، وضرب لبسط الكلام، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ، لأنه لو قيل ليس مثله شيء كان أظهر للسامع، وضرب لنظم الكلام، نحو: ﴿....أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا قَيِّمًا﴾ تقديره، الكتاب قيّماً ولم يجعل له عوجاً... والمتشابه من جهة المعنى واللفظ جميعاً خمسة أضرب، من جهة الكميّة كالعموم والخصوص نحو: «اقتلوا المشركين»، والثاني من جهة الكيفيّة، كالوجوب والندب، والثالث من جهة الزمان، كالناسخ والمنسوخ، والرابع من جهة المكان، نحو: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾، والخامس من جهة الشروط التي بها يصح الفعل أو يفسد كشروط الصلاة... وهذه الجملة إذا تصورت عُلِم أن كل ما ذكره المفسرون في تفسير المتشابه لا يخرج عن هذه التقاسيم... را: المعجم، م.س، ص٢٦١.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، م.س، ج٤، ص٢١٩٠.

(٣) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٤، ص٢٣.

**الصورة الأُولى، ولكنّ اختلاف الطعم مع اتفاق الصورة أبلغ وأغرب عند الخلق، لو رأيت تفاحاً فيه طعم كل الفاكهة لكان نهاية في العجب...»**[(١)].

إذن، ليس هناك كبير فرق فيما اصطلح عليه في المحكم والمتشابه، فالأول أُحكمت آياته من جهة إتقانه قبل تفصيله في أم الكتاب، ثم أحكمت على نحو التفصيل في عالم التنزيل، فكانت بإزاء آيات أخر متشابهات وممتنعة عن التشابه في المراد، وكذلك الحال في ما هو متشابه مثاني متماثل في آياته من حيث البلاغة والإعجاز والنظم وغير ذلك مما يمنع من المفاضلة بين أجزائه، ولكن بعض آياته قد تشابه في المراد منه فترجع إلى أم الكتاب لتكون محكمة، ولعله هذا هو سر المقابلة في قوله تعالى: ﴿ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ﴾ ، أن يكون الإحكام غاية المراد، بحيث يشهد الكتاب بعضه على بعض، ويُفسر بعضه بعضاً، وقد بين ابن منظور في لسان العرب هذا المعنى في الآيات التي نزلت في ذكر يوم القيامة، فقال: «**فهذا الذي تشابه عليهم، فأعلمهم الله الوجه الذي ينبغي أن يستدلوا به على أن هذا المتشابه عليهم كالظاهر لو تدبّروه، قال الله تعالى:** ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلٗا وَنَسِيَ خَلۡقَهُۥۖ قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ ٧٨ قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلۡقٍ عَلِيمٌ﴾[(٢)]**، أي إذا كنتم أقررتم بالإنشاء والإبتداء فلما تنكرون البعث والنشور...؟»**[(٣)].

## ثانياً: المحكمات أُمّ الكتاب

لقد توقف الفقهاء والمفسرون وعلماء الكلام كثيراً عند قوله تعالى: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ ، فقال الزمخشري: «**أي أصل الكتاب تحمل المتشابهات عليها وترد**

(١) ابن منظور، لسان العرب، م.ع، ص.ن.
(٢) سورة يس، الآية: ٧٨ - ٧٩.
(٣) ابن منظور، لسان العرب، م.س، ص.ن.

**إليها»**[١]، وقال عبد الله شبر: «**أصله، يرد إليها غيرها وأفرد أم على إرادة كل واحد، أو المجموع..**»[٢]، وقال الشريف الرضي: «**كيف جمع سبحانه بين قوله: ﴿هُنَّ﴾، وهو ضمير جمع، وبين قوله: ﴿أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ وهو اسم لواحد، فجعل الواحد صفة للجمع؟ وهذا فتٌ في عضد البلاغة، وثلم في جانب الفصاحة...**»[٣].

وقال الطباطبائي: «**إن الإضافة في قوله «أُمُّ الكتاب»** ليست لامية كقولنا: أُمُّ الأطفال، بل هي بمعنى من قولنا: نساء القوم وقدماء الفقهاء، ونحو ذلك، فالكتاب يشتمل على آيات هي أُمُّ آيات أخر، وفي إفراد كلمة الأم من غير جمع دلالة على كون المحكمات غير مختلفة في أنفسها بل هي متفقة مؤتلفة...»[٤].

إن قول الطباطبائي أن المحكمات غير مختلفة في أنفسها، لدليل واضح على أن المفسّر ينسجم مع رؤيته بأن حقيقة الكتاب هي واحدة في أُم الكتاب، الذي عبر عنه تعالى بالإنزال دون التنزيل، وهذا ما عرضنا له في بحث الإنزال والتنزيل، حيث رأينا أن المفسّر يتحدث عن القرآن في مقابل حقيقة الكتاب، أو الكتاب المبين، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾[٥]، وحقيقة الكتاب هي بمنزلة اللباس من المتلبس وبمنزلة المثال من الحقيقة، وهذا هو المصحح لأن يُطلق القرآن أحياناً على أصل الكتاب، كما في قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾[٦]. إن ما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أن المفسّر يرى أصل الكتاب في

---

(١) الزمخشري، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر، الكشاف، م.س، ج١، ص٣٣٢.

(٢) شبر، عبد الله، تفسير القرآن الكريم، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م، ص٨٥.

(٣) يقول الشريف الرضي في الجواب على سؤاله: «إن المراد بذلك كون هذه الآيات باجتماعها، وانضمام بعضها إلى بعض في إنزالها، أُماً للكتاب، وليست كل واحدة أماً بانفرادها؛ فلما كان الأمر على ما قلنا جاز وصف الواحد بالجمع، إذ كان في تعلق بعضه ببعض وأخذ بعضه برقاب بعض بمنزلة الواحد؛ ولأنه تعالى: لو قال أمهات الكتاب، لذهب ظن السامع إلى أن كل واحدة من الآيات أم للجميع؛ وليس المراد ذلك، بل المراد أن الآيات بأجمعها أماً للكتاب دون بعضها، لأن المراد بكونها أماً للكتاب أن بها يعلم ما هو المقصود بالكتاب من معالم الدين، وذلك لا يرجع إلى كل واحدة من الآيات، بل يرجع إلى جميعها. فالآم هنا بمعنى الأصل الذي يرجع إليه ويعتمد عليه...». را: حقائق التأويل، م.س، ص١٢٢.

(٤) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٢٣.

(٥) سورة الزخرف، الآية: ٤.

(٦) سورة البروج، الآية: ٢٢.

اللوح المحفوظ، والكتاب الذي أنزل على قلب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، تمَّ إلباسه لباس العربية ليكون مقروءاً وميسراً بلسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم للهداية، هو الكتاب الذي فصّل بعد أن كان محكماً غير مفصَّل، كما قالالله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ﴾، حيث صدّر الكلام بإنزال، لأن المقصود، كما يرى الطباطبائي، بيان بعض أوصاف مجموع الكتاب النازل وخواصه، وهو أنه مشتمل على آيات محكمة وأخرى متشابهة ترجع إلى المحكمات وتبين بها. فالكتاب مأخوذ بهذا النظر أمراً واحداً من غير نظر إلى تعدد وتكثر، فناسب استعمال الإنزال دون التنزيل[١]. وعليه، فإن ما يراه المفسّر في أم الكتاب في دائرة التنزيل غير ما يراه له في اللوح المحفوظ، أو في أُم الكتاب حيث أحكمت آياته قبل أن يطرو عليه التبعّض والتكثر. فكون المحكمات غير مختلفة في أنفسها بل هي متفقة مؤتلفة، كما يرى المفسّر، ناهيك عن إفراد كلمة الأم من غير جمع، فذلك إنما يؤكد عمق رؤية المفسّر لجهة أن الأم ـ بما هي أصل ـ واحدة، سواء في دائرة الإنزال، أم في دائرة التنزيل، وهذا الأصل هو المرجع، الذي في ضوئه يكون المتشابه محكماً ومقروأً ومفهوماً بعد أن لم يكن مفهوماً، لأن الغاية من تنزل الكتاب أن يكون له أصل ثابت واحد مؤتلف يرجع إليه، سواء أكان متشابهاً في ظاهر لفظه، أو في إبهامه، على اعتبار أن التشابه قد يكون في سمو المعنى وعلو المستوى، فليس دائماً الحديث عن المتشابه من حيث كونه غريباً أو متردداً بين معنى وآخر[٢].

لذا، فإن ما يريد بيانه المفسّر هو إخراج المتشابه عن كونه سرّاً يستدعي من الإنسان الإيمان به دون العمل، كما زعمت جماعة أن كون الآيات محكمة وأم الكتاب، وكونها أصلاً في الكتاب، وعليها تبتني قواعد الدين وأركانها، فيؤمن بها ويعمل بها، وليس الدين إلاّ مجموعاً من الاعتقاد والعمل، وأما الآيات المتشابهة، فهي لتزلزل

---

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٢٢.

(٢) معرفة، محمد هادي، تلخيص التمهيد، م.س، ص٤٥٢.

مرادها وتشابه مدلولها لا يعمل بها، بل إنما يؤمن بها إيماناً...»[١]، وهذا ما يرى فيه الطباطبائي خروجاً عن الأصل، عن أم الكتاب، لأن مقتضى إرجاع المتشابه إلى المحكم بيان المراد للاعتقاد والعمل بكل ما فصلّه الكتاب، وهذا ما بيّنه الشريف الرضي في جوابه على سؤال كيف جعل الواحد صفة للجمع، ولماذا جاء قوله تعالى ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ ﴿أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، ولم يقل أمهات الكتاب، فقال: «**فالأم هنا بمعنى الأصل الذي يرجع إليه ويعتمد عليه، لأن المحكم أصل للمتشابه يقدح به فيظهر مكنونه، ويستثير دفينه، وعلى ذلك سميت والدة الإنسان أمّاً، لأنها أصله الذي منه طلع وعنه تفرّع...**»[٢].

فالقول بأن المتشابه هو للأيمان دون العمل منافٍ تماماً لمنطوق النص ومفهومه، حيث تجد أن الذم إنما يكون لاتباع المتشابه بمعزل عن أرجاعه للمحكم بغرض ابتغاء الفتنة والإضلال، وتأويل القرآن وفاقاً للهوى، فإذا لم يكن الإتباع والتأويل ابتغاءً للفتنة، وكان الرجوع إلى المحكم، فإن الإتباع حينئذ يكون بالإيمان والعمل، ومن هنا يظهر، كما يرى المفسر، أن المراد باتباع المتشابه اتباعه عملاً واعتقاداً، ويبقى الإتباع المذموم اتباع للمتشابه من غير إرجاعه إلى المحكم، إذ على هذا التقدير يصير الإتباع إتباعاً للمحكم ولا ذمّ فيه[٣].

إن مقتضى وجود الأصل الذي هو مرتكز الكتاب للعلم والعمل، أن يكون الأصل الذي هو أُم الكتاب حاكماً على حركة الإنسان، فلا يقال بأن المتشابه بحاجة إلى التأويل، وهذا التأويل يتعذر الوصول إلى فهمه، كما هو مذهب الكثير من المفسرين قديماً وحديثاً. وبما أنه يتعذر فهمه، فنؤمن به دون العمل به[٤]. وهذا إذا ما وقع، فإنه يؤدي إلى أن يكون الأصل، الذي هو أم الكتاب، غير معمول به وغير مرجوع

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٥٠.
(٢) الشريف الرضي، حقائق التأويل، م.س، ص١٢٢.
(٣) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٢٦.
(٤) م.ع، ص٢٨.

إليه، بحيث تكون النتيجة خلافاً لما أمر اللّه به تعالى، هذا فضلاً عما يؤدي إليه ذلك من تأويل للكتاب وفاقاً للرأي، وكما بين مغنية، أنه ليس من شرط المتشابه أن لا ترجى معرفته، وإلاّ لما كان اللّه تعالى قد أمر بإرجاعه إلى المحكم ليكون موضوعاً للإيمان والعمل معاً بخلاف من يطلب المتشابه لمرض في قلبه وفساد في قصده[١].

إن المفسّر في منهجه يؤصّل لحقيقة المحكم والمتشابه في القرآن، فكان هذا العلم مثله مثل سائر علوم القرآن دافعاً للطباطبائي لإعادة النظر في منهج التفسير على النحو الذي استطعنا أن نكشف عنه بالمستطاع من القدرة والفهم، إلاّ أن الثابت لدى أكثر المفسرين والباحثين هو أن المفسّر أخرج المتشابه من دائرة التأويل التي كان معمولاً بها ومركوناً إليها باكتشافه لحقيقة التأويل من حيث هو تأويل لكل الكتاب، وليس للمتشابه وحسب، وهذه المنهجية الجديدة مرتكزة إلى ما يراه المفسّر من أصل له معناه، سواء في عالم الإنزال، أم في عالم التنزيل، هذا فضلاً عما سنبينه لاحقاً من معنى لهذا الأصل فيما خصّه به المفسّر من تمايز في المحكم والمتشابه في الآيات، ليزيل الإلتباس عن حقيقة هذا العلم من حيث هو علم محكم وهادف إلى الهداية.

لقد أثبت المفسر أن إنزال الكتاب، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾، إنما كان بقصد بيان بعض أوصاف الكتاب النازل بخواصه، كما عبر المفسّر، وهو أنه مشتمل على آيات محكمة وآخر متشابهة ترجع إلى المحكمات وتبين بها، فإذا كان للانزال هذا القصد، وهو حق لا لبس فيه، فكيف يفرد المتشابه عن المحكم لتأويله، أو لتعليق العمل به؟ وهل هذا معناه غير أن يكون القرآن بعيداً عن أصله، وغريباً عن مراده؟ والحق يقال: إن هذا الكتاب مثلما أنه خصّ

(١) انظر: مغنية، محمد جواد، تفسير الكاشف، دار العلم للملايين، بيروت ج٢، ط٣، ١٩٨١، ص١٣.

بأم الكتاب في عالم ما قبل التفصيل وحيث الإحكام، كما قال تعالى: «**وإنه في أم الكتاب لدينا لعلي حكيم**». فهو كذلك خص في عالم التنزيل والتفصيل والتفريق والتنجيم بأم الكتاب أيضاً ليكون محكماً وهادياً ومبشراً ونذيراً. وإذا كان لا بد من القول بالتأويل، فإن تأويل الكتاب هو تفصيل الكتاب كما بين الطباطبائي في تفسير قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ...﴾، وقوله الله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾[١]، حيث رأى المفسّر بأن أصل الكتاب هو تأويل تفصيل الكتاب[٢]، فهو لا يختص بالآيات المتشابهة، بل لجميع القرآن تأويل، فللآية المحكمة تأويل، كما للآية المتشابهة تأويل...[٣].

وهكذا، فإن معنى الرجوع إلى المحكمات من حيث هي أصل وأم الكتاب ليس مؤداه، كما يرى المفسّر أن لا يكون هناك متشابه في القرآن بحجة أنه كتاب هداية عامة، وبيان للناس وتبيان لكل شيء، وإنما مؤداه أن كل ما يحتاج إليه العباد من معارف وأحكام وبيان يكون محكماً لديهم وإلاّ انتفى أن يكون المحكم محكماً، وقد فرض محكم، وهذا خُلف، باعتبار أن الأصل هو الذي تحدث منه التفريعات، وليس العكس. وهذا إن كان يدل على شيء، فإنه يدل على أن أصل الكتاب ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ هو تأويل تفصيل الكتاب بما هو محكم ومتشابه، وقد أكد الطباطبائي هذا المعنى فيما عبر عنه في تفسيره، فقال: «**إن معنى الأمومة الذي دلّ عليه قوله تعالى: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ يتضمن عناية زائدة وهو أخص من معنى الأصل الذي فسّرت به الأم، فإن في هذه اللفظة أعني الأم عناية بالرجوع الذي فيه انتشاء واشتقاق وتبعّض، فلا تخلو اللفظة من الدلالة على كون المتشابهات ذات مداليل ترجع وتتفرّع على المحكمات، ولازمه كون المحكمات مبيّنة للمتشابهات**»[٤].

---

(١) سورة يونس، الآية: ٣٩.

(٢) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٢، ص١٨.

(٣) م.ع، ج٣، ص٣١.

(٤) م.ع، ص٥٠.

ولا شك في أن ما يذهب إليه المفسّر، هو في غاية المعنى والدقة، لكونه يرى بالتفرّع عن الأصل إحكاماً لكل ما هو متشابه، وبذلك تتحقق الغاية، فيكون الدين إيماناً وعملاً، دون أن يعني ذلك انتفاءً كلياً لما هو بحاجة لرجوع، سواء إلى عقل، أو لغة، أو طريقة عقلائية يستراح إليها في رفع الشبهات اللفظية[١]، وهذا ما أكده السيد الخوئي بقوله: «**إن لفظ المتشابه واضح المعنى، ولا إجمال فيه، ولا تشابه، ومعناه أن يكون للفظ وجهان من المعاني، أو أكثر، وجميع هذه المعاني في درجة واحدة بالنسبة إلى ذلك اللفظ، فإذا أطلق اللفظ احتمل في كل واحد من هذه المعاني أن يكون هو المراد، ولذلك فيجب التوقف في الحكم إلى أن تدل قرينة على التعيين، وعلى ذلك فلا يكون اللفظ الظاهر من المتشابه**»[٢].

إن الغاية، من مبحث المحكمات عند الطباطبائي، كما نلاحظ، هي القول بأن أصل الكتاب بما هو محكم ويرجع إليه في المتشابه من شأنه أن يُبقي على ظواهر الألفاظ بحيث تكون هي المدخل لفهم الشريعة، خلافاً لما إذا اعتمدنا التأويل في المتشابه، فإنه قد يُخرج، فيما لو جعل، الكثير من المعاني من دائرة الألفاظ المألوفة، والتي جعلت أساساً في فهم الشريعة وسبيلاً إليها، ولهذا، قال الطباطبائي: إن للمتشابه مفسّر وليس إلاّ المحكم[٣]، باعتباره الأصل، ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ وهذه اللفظة تؤكد، كما يرى الطباطبائي، على مرجعية هذا الأصل في فهم المتشابه، الذي هو متشابه في مراده، لا لكونه ذا تأويل[٤]، وهذا هو الشيء الذي خلص إليه منهج الطباطبائي في مبحث المحكم والمتشابه، حيث نرى أن المفسر قد استند إلى القرآن في توهين الكثير من الآراء في هذا العلم، وكشف عن

(١) يقول الطباطبائي: «إن اشتمال الآيات القرآنية على معانٍ مترتبة بعضها فوق بعض وبعضها تحت بعض مما لا ينكره إلاّ من حرم نعمة التدبر، إلاّ أنها جميعاً مداليل لفظية مختلفة من حيث الإنفهام وذكاء السامع المتدبر وبلادته... را: الميزان، م.ع، ص٥٥.

(٢) الخوئي، أبو القاسم، البيان في تفسير القرآن، م.س، ص٢٧٢.

(٣) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٧٣.

(٤) م.ع، ص٣١.

حقائق جديدة لم تكن مألوفة في العلوم والمعارف القرآنية، ولعل الفضل في ذلك كله يعود إلى المنهج الذي اختاره المفسّر في تفسيره القرآن بالقرآن، ليؤكد على أن هذا الكتاب يفسّر بعضه بعضاً، ويشهد بعضه على بعض، وهو كونه كذلك، فلا بد أن يكون نوراً وهادياً وتبياناً لكل شيء، وخاصة في مجال المعارف والعلوم والأحكام الإلهية، التي تبنى عليها سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة، فلا يعقل أن يكون فيه آيات متشابهات لا يتحصّل العلم بها، وقد بين الكتاب أن الأصل فيه هو الإحكام والبيان، وأن المتشابه يمكن حصول العلم به ورفع تشابهه على النحو الذي يؤدي إلى تحقيق الغاية مما أنزل لأجله الكتاب، بحيث تتحقق أوصافه، وتتبين مراميه وخواصه، لأن المقصود من الإنزال، كما بين المفسّر، أن يكون الأصل في التنزيل مقروءً مبيناً، ومفصلاً تفصيلاً، تحقيقاً للغاية المرجوة، وقد لا يكون من الخطأ القول: إن السر كامن في أن أم الكتاب في اللوح المحفوظ، تيسّر بلسان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ليكون بشيراً ونذيراً، وقد خص الكتاب بأم الكتاب ليكون سراً في الأرض كما هو سر في السماء، حيث هو لديه في أم الكتاب لعليّ حكيم.

## ثالثاً: المحكم والمتشابه عند الطباطبائي

لقد عرض الطباطبائي في تفسيره الميزان لوجوه. الرأي في المحكم والمتشابه، وقد بلغت عنده أكثر من أربعة عشرة وجهاً، في حين بلغت عند غيره أكثر من عشرين وجهاً على ما يذكر صاحب تفسير الأمثل، «**الشيرازي**»[1]. وهذا إن كان يدل على شيء، فإنه يدل على مدى استيعاب صاحب تفسير الميزان لوجوه الرأي، وحقيقة الاختلاف في علم المحكم والمتشابه وغيره من علوم القرآن ما حتم عليه

(١) يذكر الشيرازي الإحتمالات في تفسير المتشابه في القرآن، فهي عند الطبرسي في مجمع البيان خمسة احتمالات، وعند الرازي في التفسير الكبير أربعة احتمالات، وفي تفسير المحيط عشرين قولاً تقريباً في تفسيرها، وعند الطباطبائي، كما سنرى، ستة عشر قولاً، ونرى الشيرازي يبسط القول إلى احتمال واحد، وهو ما تتشابه أجزاؤه، وينحل هذا التشابه بعرضه على المحكم. را: الشيرازي ناصر مكارم، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ٢٠٠٧، ج٢، ص١٩٩.

أن يعيد النظر فيما انتهى إليه القوم، ويقوم وفاقاً لمنهجه في التفسير باستخلاص الرأي، والتعريف بحقيقة المشكلة التي تسببت بهذا الكم الهائل من التفسيرات لحقيقة المحكم والمتشابه، هذا فضلاً عن ما اختلفوا فيه لجهة تفسير أو تأويل المتشابه والغاية منه، ذلك هو الموقف الذي سنحاول استخلاصه مما عرض له الطباطبائي في تفسيره، لنرى ما إذا كان قد خلص إلى نتيجة منشودة في هذا المجال، وما إذا كان المفسّر قد أضاف رؤية ومذهباً جديداً إلى مَن سبقه من المفسرين؟ ولكن الإنصاف يقضي القول بأن المفسّر حقق نتائج باهرة في بحوثه، إذ إنه استطاع كما بينا في مقدمة هذا البحث الفصل بين المحكم والمتشابه وبين التأويل، والذي كان الخلط بينهما سبباً في شدة الإختلاف واشتداد الانحراف، وقد انسحب هذا النزاع والمشاجرة إلى الصدر الأول من مفسري الصحابة والتابعين، وكما يرى الطباطبائي، أن السبب العمدة في ذلك كان عدم التمييز في البحوث بين المحكم والمتشابه والتأويل[١]. فكان على المفسّر كما ينسب لنفسه أن يُحدث هذا الإنفصال ليخرج المتشابه من دائرة التأويل ويضعه في ما خصّه القرآن به من عودة إلى المحكم، الذي هو أصل الكتاب، وأم الكتاب، فيرتفع التشابه، وهو إنما يرتفع بتفسير المحكم له، وأما كون المنسوخات من المتشابهات، فهو كذلك، ووجه تشابهها ما يظهر منها من استمرار الحكم وبقائه، ويفسره الناسخ ببيان أن استمراره مقطوع...[٢].

وقبل أن نعرض لوجوه الرأي التي توقف عندها الطباطبائي فيما يخص هذا المبحث، لا بد أن نتوقف قليلاً عندما تواتر الحديث عنه من أسئلة حول المتشابه والحكمة من وجوده في القرآن، وذلك بعد أن ألمحنا إلى وجوه من الرأي ، بأن هناك

---

(١) الطباطبائي، الميزان. م.س، ج٣، ص٣٧.

(٢) م.ع، ص٧٩.

من قال: إن القرآن كله متشابهاً، أو أنه لا متشابه في القرآن[١]، إلى غير ذلك مما اختلف فيه قديماً وحديثاً. وكان السؤال الأبرز في سياق المحاججة أنه إذا كان المطلوب هو الهداية وعموم الهداية، فلما هذا المتشابه، وقد أجاب الطباطبائي على كثير من هذه الأسئلة بما هو معهود منه من الحكمة والتدبر في القرآن، فقال: إن الهداية الدينية لا تختص بطائفة دون طائفة من الناس، بل تعم جميع الطوائف والطبقات، وهذا ظاهر في الكتاب، وإذا كان ثمة اختلاف في الأفهام وعموم أمر الهداية، فذلك مما يمكن التعرف إليه من مساق الأمثال في القرآن بما ضربه الله تعالى من الآيات عن طريق الإشارة والكناية والتشبيه، حيث قال تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتۡ أَوۡدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا فَٱحۡتَمَلَ ٱلسَّيۡلُ زَبَدٗا رَّابِيٗاۖ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيۡهِ فِي ٱلنَّارِ ٱبۡتِغَآءَ حِلۡيَةٍ أَوۡ مَتَٰعٖ زَبَدٞ مِّثۡلُهُۥۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡحَقَّ وَٱلۡبَٰطِلَۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾[٢]. وبالجملة، كما يرى الطباطبائي أن المتحصل من الآية القرآنية، أن المعارف الإلهية كالماء الذي أنزله الله تعالى من السماء هي في نفسها ماء فحسب، من دون تقييد بكمية ولا كيفية، ثم إنها كالسيل السائل في الأودية تتقدّر بأقدار مختلفة من حيث السعة والضيق[٣]، وهكذا هو النور والعلم والحق وكل شيء أنزله الله تعالى. فالناس ينقسمون فيه، ويصدروّن عنه بحسب ما يكون لديهم من استعدادت لتلقي هذه الفيوضات والمعارف، إذ لا بخل في ساحته، ولا نقص في خزائنه، وكما يقول الطباطبائي: «**ومصالح الأحكام هي روابط تربط الأحكام بالمعارف الحقة، وهذا حكمها في نفسها مع قطع النظر عن البيان اللفظي، وهي في مسيرها ربما صحبت ما هو كالزبد يظهر ظهوراً ثم يسرع في الزوال، وذلك كالأحكام المنسوخة التي تنسخه**

(١) انظر: معرفة، محمد هادي، تلخيص التمهيد، م.س، ص٤٤٥-٤٥٠.
(٢) سورة الرعد، الآية: ١٧.
(٣) الطباطبائي، م.ع، ج٣، ص٧١.

**النواسخ من الآيات، فإن المنسوخ مقتضى ظاهر طباعه أن يدوم لكن الحكم الناسخ يبطل دوامه ويضع مكانه حكماً أخر، هذا بالنظر إلى نفس هذه المعارف مع قطع النظر عن ورودها في وادي البيان اللفظي**[١].

فالمحكم والمتشابه عند الطباطبائي فيما خصا به من بيانات لفظية ينزلان إلى سطح الأفهام، فمنهم من لا يدرك إلاّ الحسيات، ومنهم من يدرك فوق ذلك، لأن المعارف من حيث كونها واردة في ظرف اللفظ والدلالة، فإنها بورودها أودية الدلالات اللفظية تتقدّر بأقدارها، وهي تمر بالأذهان المختلفة، وكل يكون له بحسب ما يتسع له من اللفظ والمعنى، فيما يكون منه من استعداد وتلقي. ومن هنا يظهر، كما يقول الطباطبائي، أن المتشابهات إنما هي الآيات من حيث اشتمالها على الملاكات والمعارف دون متن الأحكام والقوانين الدينية[٢]. ولا شك في أن لهذا الكلام مجازه وحقيقته، ولكنه قابل للتحقق فيما لو علمنا أن الله تعالى أراد للإنسان الهداية بحسب ما يكون له من قدرة على تلقي المعارف المرادة، سواء في دائرة المحسوس أم في دائرة القلب والعقل، وغير ذلك مما يتمايز فيه البشر ويتفاضلون فيه، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾، ثم يخلص الطباطبائي إلى القول: «**فقد تبين أن من الواجب أن يشتمل القرآن الكريم على الآيات المتشابهة، وأن يرفع التشابه الواقع في آية بالإحكام الواقع في آية أخرى، وبذلك يندفع الإشكال باشتمال القرآن على المتشابهات لكونها مخلة بغرض هداية الإنسان**»[٣].

---

(١) م.ع، ص٧٢.

(٢) م.ع، ص٧٢.

(٣) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٧٣. ورا: أيضاً مبحث المفسّر في إجابته عن السبب في اشتمال الكتاب على المتشابه، ج٣، ص٦٥. يقول الطباطبائي في جوابه على سؤال عن سرّ اشتمال الكتاب على المتشابه، فهو يعرض لوجوه ثلاثة تستحق الذكر والإيراد. الوجه الأول، يرى أن سبب ذلك هو تمحيص القلوب في التصديق به، وهذا ما يذكره الزمخشري في تفسيره. والثاني: هو بعث العقل على البحث لكونه أعز القوى الإنسانية التي يجب تربيتها بتربية الإنسان. والثالث: أن الأنبياء بعثوا إلى الناس وفيهم العامة والخاصة، فاشتمل الكتاب على ما يلائم الخاصة والعامة، وهذا ما يرى فيه الطباطبائي مخالفة لمنطوق الآيات الدالة على أن القرآن يفسّر بعضه بعضاً، فكيف نقوم بتقسيم الناس بين ما له محكم وما له متشابه. ويختم المفسّر كلامه بالقول: إن وجود المتشابه في القرآن ضروري ناشيء عن وجود التأويل الموجب لتفسير بعضه بعضاً بالمعنى الذي أوضحناه للتأويل، أي المحكم والمتشابه معاً. را: الميزان، م.س، ج٣، ص٦٧. وقا: مع الزمخشري، الكشاف، م.س، ج١، ص٣٣٣.

هذا بخصوص ما قد يرد من سؤال بشأن الهداية والمراد من التشابه في القرآن. أما عن وجوه الرأي فيما خلص إليه أهل التفسير، والتي تجاوزت العشرة أراء، فإن الطباطبائي يلخص هذه الوجوه على النحو الذي يؤدي إلى المقصود من عرضها وبيان مقاصدها في ما رأته من قوله وحق في المحكم والمتشابه. وهنا تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الطباطبائي، وقبل أن يعرض لوجوه الرأي، وبهدف بيان موقفه ونتائج بحوثه، يؤسس لعرضه بما عنون به منهج تفسيره بأن القرآن ليس فيه اختلاف، وهو يفسّر بعضه بعضاً، يقول: «**إن كل من يتدبّر في آيات الله من أوله إلى آخره، لا يشك في أن ليس بين هذه الآيات آية إلا وفيها دلالة على المدلول، إما مدلول واحد لا يرتاب فيه العارف بالكلام، أو مداليل يلتبس بعضها ببعض، وهذه المعاني الملتبسة لا تخلو من حق المراد بالضرورة وإلاّ بطلت الدلالة، وهذا المعنى الواحد الذي هو حق المراد لا محالة لا يكون أجنبياً عن الأصول المسلمة في القرآن كوجود الصانع وتوحيده، وبعثة الأنبياء وتشريع الأحكام والمعاد ونحو ذلك، بل هو موافق لها، وهي تستلزمه وتنتجه وتعين المراد الحق من بين المداليل المتعددة المحتملة. فالقرآن بعضه يبين بعضاً، وبعضه أصل يرجع إليه البعض الآخر...**»[(١)].

ثم إن الطباطبائي فيما يؤسس له في معنى المحكم والمتشابه في القرآن، هو ينطلق في تأسيساته في ضوء حكمه على مناهج المفسرين الذين لم يهتدوا إلى المنهجية السلمية، التي تؤهلهم للكشف عن حقائق هذا العلم، وقد استفاد الطباطبائي مما عرضوا له، لكن لا على نحو التقليد والرواية، وإنما على نحو الدراية، باعتبار أنه وجد الخلل في مناهج المفسرين فأثر ذلك إيجاباً على رؤيته، ما جعله قادراً على تجاوز مناهجهم ليكون له منهجه الخاص في تفسير القرآن. ومن هنا

(١) م.ع، ص٢٥.

جاء تأثير علوم القرآن كافة على منهجه، فكان منهجاً قرآنياً متميزاً أخذ بعلوم القرآن إلى القرآن بمنهج القرآن، ولم يأخذ بالقرآن إلى ما أسسّوا له في علومهم ولم يسلم من اجتهادات الرأي، وروايات حكم على كثير منها المفسّر بالتضارب والسقوط وفقاً للقرآن فيما ركز عليه من سياق ودلالة وتفسير وتأويل.

لقد أحكم المفسّر منهجه في علم المتشابه والمحكم من خارج علم التأويل، كاشفاً عن أن هذا العلم هو لكل القرآن، أما فيما يخص المحكم والمتشابه، فإن دليله هو قول الله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾؛ وهو في مناقشته وتوهينه لوجوه الرأي في المحكم والمتشابه، القديمة والحديثة، أحكم منهجه في كون المراد بالمحكمات هي المتضمنة للأصول، من حيث هي الأصل والمرجع، المسلّمة من القرآن، وبالمتشابهات الآيات التي تتعيّن وتتضح معانيها بتلك الأصول[١]، وهذا ما حتم بل أوجب أن يكون الكلام في المحكم والمتشابه بعيداً عن التأويل الذي أُحكم المتشابه به لقرون من الزمن، ولا تكاد تجد تفسيراً أو منهجاً قديماً أو حديثاً، إلاّ وخلط بين المتشابه والتأويل غير ملتفت، سواء عن قصد أم عن غير قصد، إلى ما يعنيه الأصل الثابت الذي ينبغي أن يرجع إليه المتشابه.

فإن قلت: رجوع الفروع إلى الأصول مما لا ريب فيه فيما كان هناك أصول مُتعرّقة، وفروع متفرقة، سواء فيه المعارف القرآنية وغيرها، لكن ذلك لا يستوجب حصول التشابه، فما وجه ذلك؟

قلنا: وجهه أحد أمرين- الكلام للطباطبائي- فإن المعارف التي يُلقيها القرآن على قسمين: فمنها معارف عاليه خارجة عن حكم الحس والمادة، والأفهام العادية ولا تلبث دون أن تتردد فيها بين الحكم الجسماني الحسي، وبين غيره كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾، فيتبادر منها إلى الذهن

(١) م.ع، ص٣٥.

المستأنس بالمحسوس من الأحكام معانٍ هي من أوصاف الأجسام وخواصها، وتزول بالرجوع إلى الأصول التي تشتمل على نفي حكم المادة والجسم عن المورد، وهذا مما يطرد في جميع المعارف والبحوث غير المادية والغائبة عن الحواس...»[١].

بالتأكيد ليست هذه هي التأسيسات الوحيدة التي ارتكز إليها الطباطبائي في مناقشة أراء المفسرين في المحكم والمتشابه، بل هناك الكثير، ولكننا اخترنا هذا التأسيس باعتباره الأصل والمرتكز في تفنيد أرائهم، وهو الأصل الذي دعا الله تعالى إلى الأحتكام إليه في فهم المتشابه ولهذا، نجد المفسر يطالعنا في بحث المحكم والمتشابه باللآيات القرآنية دون غيرها، وقد ابتدأ كلامه بأن الإحكام والتشابه من الألفاظ المبيّنة المفاهيم في اللغة، وقد وصف بهما الكتاب، كما في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾، وقوله تعالى: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾، لكن قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ﴾، لما اشتمل على تقسيم آيات الكتاب إلى محكم ومتشابه، علمنا أن المراد بالإحكام والتشابه غير ما يتصف به تمام الكتاب، فكان من الحري البحث في معناهما وتشخيص مصداقهما من الآيات، بعد أن جاءت أقوال ربما تجاوزت العشرة، وهي الآتية:

**أولاً**: أن المتشابه هو الحروف المقطعة.

**ثانياً**: أن المحكمات هي الحروف المقطعة في فواتح السور والمتشابهات غيرها.

**ثالثاً**: أن المتشابه هو ما يسمى مجملاً والمحكم هو المبين.

**رابعاً**: أن المتشابه هو الآيات المنسوخة، والمحكمات هي الآيات الناسخة.

**خامساً**: أن المحكمات ما كان دليله واضحاً لائحاً كدلائل الوحدانية والقدرة

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٢٥.

والحكمة، والمتشابهات ما يحتاج في معرفته إلى تأمل وتدبّر[١].

**سادساً:** أن المحكم كل ما أمكن تحصيل العلم به بدليل جلي، أو خفي، والمتشابه ما لا سبيل إلى العلم به كوقت قيام الساعة ونحوه[٢].

**سابعاً:** أن المحكم هو آيات الأحكام، والمتشابهات غيرها مما يصرف بعضها بعضاً.

**ثامناً:** أن المحكم من الآيات ما لا يحتمل التأويل إلاّ وجهاً واحداً والمتشابه ما احتمل التأويل أوجهاً كثيرة[٣].

**تاسعاً:** أن المحكم ما أحكم وفصل فيه خبر الأنبياء مع أممهم، والمتشابه ما اشتبهت ألفاظه من قصصهم بالتكرير في سور متعددة.

**عاشراً:** أن المتشابه ما يحتاج إلى بيان والمحكم خلافه.

**الحادي عشر:** أن المحكم ما يؤمن به ويعمل به والمتشابه ما يؤمن به ولا يعمل به.

**الثاني عشر:** أن المتشابهات هي آيات الصفات خاصة أعم من صفات الله تعالى: كالعليم والحكيم، والخبير، وصفات أنبيائه.

**الثالث عشر:** أن المحكم ما للعقل إليه سبيل والمتشابه بخلافه.

**الرابع عشر:** أن المحكم ما أريد به ظاهره والمتشابه ما أُريد به خلاف ظاهره[٤].

---

(١) يرى الطباطبائي في هذا الوجه، أنه إذا كان المراد من كون الدليل واضحاً لائحاً أو محتاجاً إلى التأمل والتدبر كونه مضمون الآية ذا دليل عقلي قريب من البداهة، أو بديهي وعدم كونه كذلك، كان لازمه كون أيات الأحكام والفرائض ونحوها من المتشابه لفقدان الدليل العقلي اللائح الواضح، وحينئذٍ يكون اتباعها مذموماً مع أنها واجبة الاتباع، وإن كان المراد به كونه ذا دليل واضح لائح من نفس الكتاب وعدم كونه كذلك فجميع الآيات من هذه الجهة لا على وتيرة واحدة، وكيف لا؟ وهو كتاب متشابه مثاني، ونور، ومبين، ولازمه كونه الجميع محكماً وارتفاع المتشابه المقابل له من الكتاب، وهو خلاف الغرض وخلاف النص، انظر: الميزان، ج٣، ص٤٠. وهو رد في غاية الأحكام على من ذهب إلى هذا التقسيم بين المحكم والمتشابه.

(٢) نلاحظ أن هذا الرأي يخلط بين المتشابه وتأويل الآية، ويجيب عليه الطباطبائي: أن ما تعرضت له آيو من آيات الكتاب ليس بمتنع الفهم، ولا الوقوف عليه مستحيل، وما لا سبيل إلى الوقوف عليه كوقت قيام الساعة وسائر ما في الغيب المكنون لم يتعرض لبيانه آية من الآيات بلفظها حتى تسمى متشابهاً، ج٣، ص٤١.

(٣) هذا الرأي نسب للشافعي، وكأن المحكم فيه ما لا ظهور له إلاّ في معنى واحد كالنص والظاهر القوي في ظهوره، والمتشابه بخلافه.

(٤) هذا الرأي شائع عن المتأخرين، وعليه يبنى اصطلاحهم في التأويل: أنه المعنى المخالف لظاهر الكلام، وكأنه المراد، بحسب المفسر طبعاً، من قال: إن المحكم ما تأويله تنزيله، والمتشابه ما لا يدرك إلا بالتأويل.

**الخامس عشر:** أن المحكم ما أجمع على تأويله والمتشابه ما اختلف فيه[١].

**السادس عشر:** أن المتشابه ما أشكل تفسيره لمشابهته غيره، سواء أكان الإشكال من جهة اللفظ أم من جهة المعنى[٢].

هذه هي جملة الآراء التي عرض لها المفسّر في سياق مناقشة المحكم والمتشابه، وقد لا يكون من الضروري والمناسب أن نعرض لجملة المناقشات التي عرض لها المفسّر، وإنما قد يكون من الضروري أن نتعرَّف إلى خلاصة الرأي، ومن ثم معرفة ما إذا كان المفسّر قد أضاف جديداً، سواء في الرأي، أم في إصابة الحق فيما ادعى أنه الحق الحقيق في منهجه، طالما هو قد أبعد التأويل عن المتشابه ورده إلى الأصول المسلّمة، وهذا ما ينبغي أن يكون موضع اهتمام الباحثين في علوم القرآن، لكونه رأياً جديداً لم يسبق لأحد المفسرين أن عرض له على هذا النحو من خلال التأسيس للمتشابه والمحكم معاً، على اعتبار أن الكتاب كله هو مخصوص بالتأويل، فيكون المحكم مساوياً للمتشابه في هذا الأمر، بعد أن كان المحكم عند المفسرين غير ملحوظ فيما ادّعوا له تأويلاً[٣]، أو اغتربوا في تفسيره تأصيلاً، فكان للطباطبائي موقفه المتميز فيما عرض له في منهجه القرآني، حيث رأى أن الآيات ذاتها تنقسم إلى محكم ومتشابه، وذلك من جهة اشتمال الآية وحدها على مدلول متشابه وعدم اشتمالها. هذا فضلاً عما رآه المفسّر من تأويل للمحكم والمتشابه معاً في سياق أم الكتاب، أو ما سماه المفسّر بالأصول المسلّمة. ولعلنا لا نجانب الصواب

---

(١) هذا الرأي يستلزم أن يكون جميع الكتاب متشابهاً. لأن المراد بالإجماع والإختلاف كون مدلول الآية يختلف فيه أو لا يختلف فيه من حيث كون الآية هي موضوع النظر والاختلاف.

(٢) هذا الرأي منسوب إلى الراغب الأصفهاني وقد عرضنا له في مبحث اللغة والاصطلاح، وقد ناقشه الطباطبائي مستفيضاً فيه، مبيناً وجوه الرأي التي ذهب إليها الراغب. را: الميزان، م.س، ج٣، ص٧٧.

(٣) قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن المفسّر هو أيضاً أعطى للمحكم والمتشابه تأويلاً متميزاً قد لا يوافقه عليه أحد من المفسرين، وهو ما زعمه أن للآيات الشريفة وراء ما نعقله ونقرأه من القرآن أمراً هو من القرآن بمنزلة الروح من الجسد، وهو الذي يسميه تعالى بالكتاب الحكيم، وهو الذي تعتمد وتتكي عليه معارف القرآن المنزل ومضامينه، وليس من سنخ الألفاظ المفرقة المقطعة ولا المعاني المدلول به عليها، وهذا هو بعينه التأويل المذكور في الآيات المشتملة عليه لانطباق أوصافه ونعوته. وكما بينا سابقاً أن المفسّر «معرفة» اعترض على هذا الرأي للطباطبائي ورأى فيه مسحة عرفانية بعيدة عن الاستدلال، وهي تكاد تكون أقرب إلى الاستحسان منها إلى الاستدلال.

إن قلنا بأن المفسّر قد أجاد وأفاد فيما عرض له لجهة وجود المتشابه في القرآن والأسباب الموجبة له، وهذا ما تفيده حقيقة المقابلة بين المحكم والمتشابه، والتي تدلل على أن حقيقة الرجوع للمتشابه إنما هي رجوع بيان ليس إلاّ. على اعتبار أن الإحكام والتشابه هما وصفان يقبلان الإضافة والإختلاف بالجهات، بمعنى أن آية ما يمكن أن تكون محكمة من جهة، ومتشابهة من جهة أخرى، على أنه من الضروري الإشارة إلى أن أحداً من المفسرين لم يلتفت إلى هذا الوجه عند الطباطبائي، وقد يكون المانع من ذلك هو ملاحظة المتشابه فيما اعتبروه تأويلاً، فأخرجوا المحكم لكونه لا يحتاج إلى تأويل، فآل الأمر إلى أن يكون المحكم في جانب والمتشابه في جانب آخر فاستحال الرجوع، واتسع الخرق وعجز الراتق!!

وانطلاقاً مما تقدم، فإنه يمكن أن نشير إلى شيء من التطبيق الذي عرض له الطباطبائي في سياق رد المتشابه إلى المحكم على النحو الذي يفيد النفي والإثبات معاً، وهذا ما عرف عن الأئمة المعصومين عليهم السلام، الذين ارتكز الطباطبائي إلى نصوصهم فيما رد به على وجوه الأراء، ومن جملة هذه النصوص ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، إن الله تعالى وصف بذلك نفسه، وكذلك هو مستولٍ على العرش باين من خلقه من غير أن يكون العرش حاملاً له، ولا أن يكون حاوياً له، فهو حامل العرش، ونقول من ذلك ما قال الله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ﴾. يقول الطباطبائي: «**قوله عليه السلام ثبّتنا من العرش والكرسي ما ثبته، إشارة إلى طريقة أهل البيت عليهم السلام في تفسير الآيات المتشابهة في القرآن مما يرجع إلى أسمائه وصفاته وأفعاله وآياته الخارجة عن الحسّ بإرجاعها إلى المحكمات، ونفي ما تنفيه المحكمات عن ساحته تعالى، وإثبات ما ثبت بالآية، وهو أصل المعنى المجرّد عن شائبة النقص**

**والإمكان التي نفاها المحكمات..»**[١] .ولا شك في أن المفسّر بهذا المثال قد أوضح معنى أن يكون المتشابه راجعاً إلى المحكم في النفي والإثبات معاً، خلافاً لمن ذهب بالمتشابه إلى حد التأويل أو إلى حد التعطيل أو التجسيم، أو التشبيه إلى غير ذلك مما استكانت له الفرق الإسلامية في تاريخها. إن هذه الفرق، على اختلافها في المنبت والمذهب والتأويل، كانت تذهب في التأويل، أو في التفسير على رأي من يذهب إلى التمييز بينهما، إما إلى الإثبات، وإما إلى النفي. أما الطباطبائي فيما اقتبسه عن أهل البيت عليهم السلام فهو ينفي ويثبت بمقتضى رد المتشابه إلى المحكم، فإذا كان المتشابه يقول بالاستواء على العرش، فإن المحكم ينفي الاستواء بالمعنى المادي، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[٣]، هذه الآيات تنفي الجسمية وخواصها عنه تعالى. ومما تجدر ملاحظته هنا، هو أن الطباطبائي أخذ على الصحابة والتابعين ما كانوا يرجعون إليه، سواء في النفي، أم في الإثبات، فهو يرى أنهم في غير الأحكام والمعارف من الدين مما يرجع إلى أسمائه وصفاته وأفعاله وغيرها، إنهم ينفون عنه تعالى لوازم التشبيه بما ورد من آيات التنزيه ويسكتون عن المعنى الإثباتي الذي يبقى بعد النفي[٤]... ولكن هذا مدفوع بأن طريقة أئمة أهل البيت عليهم السلام المأثورة عنهم هي الإثبات والنفي معاً، والإمعان في البحث عن حقائق الدين دون النفي المجرد

(١) مقصود الطباطبائي في أصل المعنى المجرد، هو المعنى الذي يبقى ببقائه الإسم، وبعبارة أخرى مداره صدق الإسم وإن تغيّرت المصاديق واختلفت الخصوصيات، وتمثيلاً عن ذلك، يقول الطباطبائي: مثال ذلك السراج ظهر أول يوم وهو آلة الاستضاءة في ظلمة الليل ومصداقه يومئذ إناء يجعل فيه فتيلة دسمة ويشتعل رأسها فتشتعل بما تجذب من الدسومة وتضيء ما حولها، ثم انتقل هذا الإسم إلى الشموع والمصابيح النفطية، ولم يزل ينتقل من مصداق حتى استقر اليوم في السراج الكهربائي، الذي ليس معه من مادة المصداق الأولي ولا هيئته شيء أصلاً غير أنه آلة الاستضاءة في الظلمة وبذلك يسمّى سراجاً حقيقة. ونظيره السلاح الذي كان أول ما ظهر اسماً لمثل الفأس من النحاس، وهو اليوم يطلق حقيقة على المدافع والقنابل، وقد سرى هذا النوع من التحول والتطور إلى كثير من وسائل الحياة والأعمال التي يعيشها الإنسان في حياته. را: الميزان، م.س، ج١٤، ص١٢٩.

(٢) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٣) سورة الصافات، الآية: ١٥٩.

(٤) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١٤، ص١٢٨.

عن الإثبات والدليل على ذلك ما حفظ عنهم من الأحاديث، فلتراجع في مظانها[(١)].

فالمفسّر لم يتجاوز هذه الطريقة، بل استفادة منها إلى حد أن بحوثه الروائية في الميزان، تنطوي على كثير من الاستدلالات التي هي بأهمية تفسير الميزان، بل هي ميزان أخر في التفسير، وتحتاج إلى منهجية جديدة للخروج بنتائج هائلة تنطوي عليها هذه البحوث الروائية، وخاصة في مجال الاستفادة من الروايات التي استدل بها المفسر على المحكم والمتشابه في القرآن، ونكاد نقول على سائر علوم القرآن، لكون المفسّر في تظهير منهجيته الجديدة اعتمد على البحوث الروائية، حيث نجد إصراراه على غرر الأحاديث التي تثبت أن التفسير هو غير التأويل الذي يذهب إليه الكثير من المفسرين، إلى غير ذلك من المسائل التي اعتمدها المفسّر لتسويغ اطروحة أن القرآن والقرآن وحده هو محور حركة الوجود، ولا يسع الإنسان إلاّ أن يستفيد من منهجه للكشف عن أبكار الحقائق التي لا تزال مغمورة في عالمي التكوين والتشريع معاً. لذلك، نرى أن المفسر فيما يتعلق بالمحكم والمتشابه يعود قروناً إلى الوراء لإثبات حقيقة أن الصحابة والتابعين لم يفلحوا في الاستفادة المطلوبة من القرآن، بل اخفقوا لأنهم لم يرجعوا إلى القرآن والناطقين به حقيقة ليعرفوا أن ما نفوه كان يفترض فيهم أن يثبتوه ليصح القول منهم أنهم يرجعون بالمتشابه إلى المحكم، وهم حينما اخفقوا في هذا الأمر سرى ذلك بهم إلى سائر علوم القرآن، وخاصة إلى الناسخ والمنسوخ، على اعتبار أن الآيات هي متقابلة بين محكم ومتشابه وليست متقابلة بين ناسخ ومنسوخ، أو مكي ومدني، أو غير ذلك مما لا بد منه لفهم القرآن الكريم.

إن المفسّر بأخذ على أصحاب المذاهب سكوتهم عن الإثبات بعد النفي بسبب اختلال الرؤية والموقف فضلاً عن المنهج في معنى المحكم والمتشابه، فالمفسّر يرى

---

(١) م.ع، ص١٣٠.

أن الذي دعاهم إلى هذا الأمر، هو أن الثابت بعد المنفي خلاف ظاهر اللفظ فيكون من التأويل الذي حرّم الله ابتغاءه في قوله تعالى: ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ﴾. بناء على الوقف ﴿إِلَّا ٱللَّهُ ۗ﴾، بل تعدى بعضهم إلى مطلق التفسير فمنعه على قاعدة أن مَن فسّر فقد أوّل، ومن لم يفسّر لم يؤول، لأن التأويل هو التفسير، يقول الطباطبائي: «**لقد تقدم الكلام في المحكم والمتشابه بيان أن التأويل الذي يذمه تعالى غير المعنى المخالف لظاهر اللفظ وأن رد المتشابه إلى المحكم وبيانه به ليس من التأويل في شيء وكذا أن التأويل غير التفسير...**»[١].

يبقى أن نقول: إن المفسّر فيما ذهب إليه في بيان معنى المحكم والمتشابه مؤسسٌ على الكتاب والسنة القطعية وإلا كان الأمر تفسيراً بالرأي. وعليه، فإن معنى رد المتشابه إلى المحكم لا يكون فقط فيما نثبته من أسماء وصفات وأفعال، وإنما يكون أيضاً فيما ننفيه، لأن المحكم وظيفته أن تبقى للأسماء معانيها المجردة في حدود ما تبينه المحكمات. أما أن يكتفي البعض في رد المتشابه إلى المحكم من خلال سلوك طريق التأويل، وكذلك مما يمكن أن يؤدي إلى الخروج بالبحوث عن سياقاتها، وخصوصاً في فهم الكتاب العزيز والسنة النبوية، هذه السنة الكاشفة والمبنية هي التي مكّنت المفسّر من ولوج التفسير والتأويل معاً، ولو أن أهل الأراء سلكوا هذا السبيل، سبيل النفي والإثبات لبلغوا المرام، ولكنهم اكتفوا بالإثبات، فقالوا بالعلم أنه عدم الجهل، فعطلوا الذات والأسماء والصفات عن معانيها، ومن خرج منهم إلى التأويل فسرّها بمعان مخالفة للظواهر من كل ما احتمله عقل أو نقل، ما أدى إلى أن يكون المتشابه أكثر تشابهاً، والمحكم غير مأول ولا مفسّر، فكانوا حيارى في زلزال من الأمر وفي بلاء من الشك، كما هو حال أكثر الفرق الإسلامية، وقد عرض الطباطبائي لبعضها في تفسير الميزان، أمثال الطائفة المفوّضه، أو

---

(١) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١٤، ص١٣٠-١٣١.

الطائفة المسماة بالمؤولة، وكما يقول المفسّر: ولقد عرفت فيما مر أن حمل الآية على خلاف ظاهرها لا مسوّغ له ولا دليل يدل عليه. إن الكتاب لم ينزل ألغازاً وتعمية، ثم الحديث فيه محكم ومتشابه كالقرآن وإبقاء المتشابه في القرآن على ظاهره بالاستناد إلى ظاهر مثله الوارد في الحديث، هو في الحقيقة رد لمتشابه القرآن إلى متشابه الحديث، وقد أمرنا برد متشابه القرآن إلى محكمه[١]...!؟

وختاماً يمكن القول: إن الطباطبائي قدم جديده في المحكم والمتشابه، وقد أثبت أن القرآن يُغني عن كثير من الوسائل والطرق التي اتبعها القوم، ولو أن أهل التفسير سلكوا طريق القرآن وأرجعوا المتشابه إلى المحكم، لاكتشفوا الكثير من الحقائق[٢]، ولكنهم أولّوا الآيات والأحاديث واعتمدوا الرأي فضل الكثير منهم عن سواء السبيل، وعظم الخطب، واستبد الشك وكان ما كان مما لا طائل من ذكره، ولا تعويل على معرفته...

(١) م.ع، ج١٤، ص١٣٢.

(٢) يشير الطباطبائي في بحوثه إلى خطأ كبير وقع فيه المفسرون، بل وأكثر الفرق الإسلامية، وهو أنهم احتاطوا في البيانات الدينية الراجعة إلى أسمائه وصفاته تعالى، حيث اقتصروا على النفي في غير إثبات، في حين أنهم لم يسلكوا هذا المسلك فيما ورد في الكتاب والسنة من وصف أفعاله تعالى كالعرش والكرسي والحجب والقلم واللوح وكتب الأعمال وأبواب السماء وغيرها، بل حملوها على ما هو المعهود عندنا من مصاديق العرش والكرسي والقلم واللوح وغير ذلك مع أن الجميع ذو ملاك واحد وهو استلزام ما يجب تنزيهه تعالى عنه من الحاجة والإمكان، وهنا يسأل الطباطبائي: فأي فرق بين الآيات المتشابهة التي تثبت له السمع والبصر واليد والساق والرضا والأسف التي توهم التجسم المنتهي إلى الحاجة والإمكان، وبين الآيات التي تثبت له عرشاً وكرسياً ولوحاً وقلماً وهي توهم الحاجة والإمكان؟ ثم أي فرق بين المحكم الذي يرفع التشابه في الطائفة الأولى، وهو قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وبين المحكم الذي يرفع تشابه الطائفة الثانية، وهو قوله تعالى: ﴿هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ مثلاً.؟ را: الميزان، م.س، ج١٤، ص١٣٠-١٣١.

# الخاتمة

## خلاصة واستنتاج

أجمع العلماء والمفسرون على أن القرآن هو المصدر الأول لأحكام الشريعة الإسلامية، وأما ما سواه من سنّة، أو إجماع، أو عقل، فإليه ينتهي ومن منبعه يستقي، فهو الحجة القاطعة، والمعجزة الخالدة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا مما لا يختلف فيه إثنان من المسلمين[١]. وإذا كان للقرآن هذه الحجة القاطعة من حيث صدوره لتواتره عند المسلمين جيلاً بعد جيل، وإذا كان له هذا الإعجاز الخالد، فإن هذا لا يعني نفي المصادر الأخرى للفكر الصحيح والحجج الواضحة، كما يرى الطباطبائي[٢]، حيث أن القرآن قد دعا إلى إعمال العقل لتحصيل المعرفة وتحقيق الإيمان، كما قال الله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾[٣]. ولا شك في أن هذه القيمة للعلم في القرآن تركت أثرها في منهجية المفسّر، على اعتبار أن القرآن قد وضع الإنسان، وخاصة الإنسان المسلم أمام طرق للوصول إلى المفاهيم والمعارف الدينية، وهذه الطرق، كما يرى المفسّر، هي الظواهر الدينية والحجج العقلية[٤]. وهكذا، فإن العقل هو حجّة تستند إلى القرآن الكريم، وتصدر عنه وتنتهي إليه، ومن غير الممكن أن تتعارض حجيّة العقل مع حجيّة الوحي، لأن العقل والوحي حجّتان لله تعالى، كما قال المعصوم عليه السلام: «**يا هشام: إن لله على الناس حجتين؛ حجة ظاهرة، وحجة باطنة، فأما الظاهرة فالرسل والأنبياء والأئمة؛ وأما الباطنة فالعقول**»[٥].

لقد اخترنا أن تكون خاتمة هذه الدراسة خلاصة لما تميز به منهج الطباطبائي

(١) المظفر، محمد رضا، أصول الفقه، م.س، ج٢، ص٤٧.
(٢) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٧٣.
(٣) سورة طه، الآية: ١١٤.
(٤) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٧٣.
(٥) الكليني، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، (ت: ٣٢٩)، م.س، ج١، ص١٥.

من تقدير واعتبار للبراهين العقلية[١]، وهذا ما عبر عنه تلميذ الطباطبائي الشيخ الآملي بقوله: «**ولما كان القرآن الكريم يقدّر البراهين العقلية ويحترمها، بل هو نفسه يُقيم الأدلة القاطعة لبيان المعارف الإلهية، وهو كذلك سند حجيّة العقل، فإنه لا يمكن تفسير أي آية من دون الاستعانة بالبراهين العقلية، وبهذا التحليل الموجز تتضح لنا رفعة التفسير الذي كتبه الاستاذ العلامة**»[٢]. إن من أسرار تميّز منهج المفسّر، هو اعتباره للعقل لكون القرآن حافل بإقامة الأدلة والبراهين لهداية الناس إلى سبيل الله تعالى: ﴿لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾، ومن الفطرة إلى البراهين، وقد عبّر الإمام علي عليه السلام عن هذا المعنى بقوله: «**فبعث فيهم رُسُله، وواتر إليهم انبياءهُ ليستأدوهم ميثاق فطرته، ويذكرُوهُم منسيِّ نعمته ... ويُثيروا لهم دفائن العقول...**»[٣].

فالطباطبائي، كما تبين لنا في بحوث علوم القرآن التي تقدم الكلام فيها، اعتمد القرآن حجةً بالذات وجعل منه سنداً لحجيَّة المعصومين عليهم السلام، حيث تجده يركّز في تفسيره على العقل وإلى جانبه الروايات القطعية الصدور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله الأطهار عليهم السلام، ما أعطي لتفسيره هذا التميّز على النحو الذي ظهر فيه، وهذا ما لم يسبق لأحد من المفسرين أن سلك طريقه، كما بين المفسّر في مقدمة تفسيره[٤].

كما يمكن الإشارة أيضاً إلى أن المفسّر ورغم إيمانه بحجيّة العقل، فهو لم يسلك منهجية التفسير العقلي الخالص، أو المنهج الفلسفي المجرّد، وإنما فسّر القرآن بالقرآن مستنداً إلى حجيّة العقل القطعي وبيانات الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام الذين جعلهم الله تعالى مراجع لفهم معارف القرآن الكريم، هذا فضلاً عما يراه

---

(١) البرهان عند الطباطبائي حجة ومقدماته واقعية، وإن لم تكن مشهودة ومسلمة، وهي أمور يدركها الإنسان بداهة مع ما عنده من فطرة إلهية، كما نعلم أن عدد الثلاثة أصغر من عدد أربعة... را: الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٩٤.

(٢) آمالي، عبد الله، مجموعة مؤلفين، مركز الحضارة، م.س، ص٨٦.

(٣) الإمام علي عليه السلام، نهج البلاغة، م.س، الخطبة: ٣٧.

(٤) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١، ص٨-١٢.

المفسّر من ضرورة عرض الروايات على القرآن لقبولها، أو رفضها عملاً بقوله المعصوم: «**إذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهداً من كتاب الله، وإلاّ فالذي جاءكم به أولى به**»(١).

إن مرتكز ومستند الطباطبائي في تفسيره، هو أن القرآن فيه تبيان كل شيء، ويفسّر بعضه بعضاً، ويصدّق بعضه بعضاً، ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾(٢). وإذا كان القرآن تبياناً لكل شيء، فلا بد أن يكون مبيناً لنفسه(٣)، وهذا ما جعل المفسّر يخوض غمار التفسير وفاقاً للظواهر الدينية والحجج العقلية معاً للوصول إلى المفاهيم والمعارف الدينية دونما استغراق في البحوث الفلسفية، أو العقلية، أو الفقهية، مقتصراً في منهجه التفسيري على الإشارة إلى مواضع الخلاف الفقهي، وهو حيثما كان يرى ضرورة لبحث فلسفي، أو اجتماعي، أو روائي، كان يلجأ إلى إفراد بحوث خاصة لهذه الغاية منفصلة عن تفسير الآيات القرآنية، وذلك إنما كان منه بهدف معرفة معنى الآيات وما تنطوي عليه من مداليل وأحكام ومعارف دينية، لأن ملاحظته الأساسية على من سبقه إلى تفسير القرآن، هي ما احتشد في هذه التفاسير من بحوث في اللغة والتاريخ، وغير ذلك مما كان يخرج التفسير عن كونه تفسيراً ليجعل منه تاريخاً، أو بحثاً روائياً، أو لغوياً...

وانطلاقاً من ذلك، ترى أن الطباطبائي قد تميز في إعمال العقل والتفكير في تفسيره، إيماناً منه بأن القرآن قد حضّ أتباعه على ذلك، وهذا ما أشار إليه

---

(١) انظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة، م.س، ج١٨، كتاب القضاء، باب٩، ص٥٢.

(٢) سورة النساء، الآية: ٨٢.

(٣) يستفاد من بحوث الطباطبائي أن فهم القرآن الكريم غير ممكن من دون الاستناد إلى الرسول صلى الله عليه وآله وأهل البيت عليهم السلام، لأن الرسول هو المبين لمعارف القرآن، وإن من شأن الفصل بين القرآن وهذه الفئة الحقة أن يكون كليهما غائباً، وهذا ما شرحه تلميذ الطباطبائي الشيخ الآملي بقوله: «وأنه لو كان القرآن الكريم حاضراً في الظاهر، وكانت العترة الطاهرة غائبة، أو كان حضور العترة ظاهراً، وكان القرآن الكريم غائباً، فإن المؤكد هو أن كليهما غائب لثبوت ضرورة المعية وعدم افتراقهما عن بعضهما البعض من خلال شكل الوجود القرآني والعترة، وهذا هو مفاد حديث الثقلين: انظر: آملي، عبد الله، مجموعة مؤلفين، سلسلة أعلام الفكر، مركز الحضارة، م.س، ص٨٣.

المفسّر، بقوله: «**إن في القرآن ما يزيد على ثلاثمائة آية قرآنية تتضمن دعوة الناس إلى التفكر، أو التعقل، أو التذكر، أو تلقن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحجة لإثبات حق، أو لإبطال باطل، كقوله تعالى:** ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ ...﴾[١]، **أو تحكي الحجة عن أنبيائه وأوليائه كنوح وإبراهيم وموسى وسائر الأنبياء...**»[٢]. كما بين الطباطبائي أيضاً، أن القرآن هو الوحيد من بين الكتب السماوية الذي يعرّف للإنسان العلم والمعرفة بطريقة استدلالية، ويعتبر أن الحجة العقلية والاستدلال المنطقي من الأمور المسلّمة[٣]. وهنا يمكن أن تطرح ملابسة قديمة عرضت لها البحوث الفلسفية والكلامية في تاريخ المسلمين، وهي تتعلق بالإيمان والاستدلال، وبما إذا كان على الإنسان أن يؤمن قبل أن يستدل، أو أن يستدل قبل أن يؤمن، وهذه منهجية اختلف فيها الفلاسفة والمتكلمون قديماً وحديثاً، حيث رأى الفلاسفة ضرورة أن يستدل الإنسان على معارفه ليكون إيمانه برهانياً. أما المتكلمون، فقد عرّفوا منهجية علم الكلام بأنها الدفاع عن العقائد الإيمانية بالحجج العقلية[٤]، في حين نرى الطباطبائي يسلك مسلك الفلاسفة فيما اعتمده من تفكير عقلي ومنطقي في تفسيره، دونما استغراق في هذه المنهجية على نحو ما بينا سابقاً، وإنما بالمقدار الذي يفي بالمضامين ودلالات الآيات وما تظهره من حجج وبيّنات. فالمفسّر يقول بضرورة تقبل المعارف الإسلامية ثم الانتقال إلى الاحتجاج العقلي، واستنتاج المعارف الإسلامية منها، وهذا ما كان موضوع مناقشة مع المفكر الفرنسي «**هنري كوربان**»، حيث قال الطباطبائي: «**محّصوا في الاحتجاج العقلي واستنبطوا منه**

---

(١) سورة المائدة، الآية: ١٧.

(٢) الطباطبائي، م.س، ج٥، ص٢٦٠.

(٣) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٧٤. يقول الطباطبائي: «إن القرآن الكريم يؤيد التفكر العقلي، ويعتبره جزءاً من التفكير الديني، والتفكر العقلي بعد أن يصادق على صدق نبوة النبي صلى الله عليه وآله يجعل الظواهر القرآنية - بما فيها الوحي السماوي وأقوال النبي صلى الله عليه وآله وأهل البيت عليهم السلام من موارد الحجج العقلية... را: م.ع، ص٩٤.

(٤) انظر: الفضلي، عبد الهادي، خلاصة علم الكلام، دار التعارف، بيروت، ١٩٨٨، ص٢١٧.

**صحة المعارف، ومن ثم يكون القبول والرضا»**[١].

فالمفسّر يرى أن الإدراك العقلي الذي يحيل إليه القرآن الكريم، ويبني على تصديقه ما يدعو إليه من حق أو خير أو نفع، ويزجر عنه من باطل أو شر أو خير، إنما هو الذي نعرفه بالخلقة والفطرة، مما لا يتبدل ولا يتنازع فيه إنسان وإنسان، ولا يختلف فيه إثنان، وهذا إن كان يدل على شيء، فإنه يدل على أن الإنسان مفطور على التفكر والتعقل، وقد جاءه الوحي لإثارة دفائنه، وتحقيق مصالحه، وهدايته إلى سبيل كمالاته، وكما يقول الطباطبائي: «**لم يأمر الله تعالى عباده في كتابه ولا في آية واحدة أن يؤمنوا به، أو يسلكوا سبيلاً على العمياء وهم لا يشعرون، حتى أنه علل الشرائع والأحكام التي جعلها لهم مما لا سبيل للعقل إلاّ تفاصيل ملاكاته بأمور تجري مجرى الإحتجاجات، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۗ﴾**[٢]، **إلى غير ذلك من الآيات**[٣].

إن ما يؤسّس له الطباطبائي في منهجيته العقلية واستدلالاته البرهانية إنما هو يؤسس له في ضوء حجيّة الكتاب والسنة والعقل، لأن أهل البيت عليهم السلام هم سباقون إلى هذا التفكير العقلي والمنطقي، وقد عرض المفسّر لما تواتر عن الإمام علي عليه السلام من خطب وأقوال رصينة تحتوي على كنوز من الأفكار الفلسفية. وهذا إنما كان قبل عصر الترجمات والتعرف إلى الفلسفة اليونانية في أوائل القرن الثاني للهجرة. إن ما نعرفه عن أهل البيت عليهم السلام وما أرشدوا إليه من حقائق يؤكد على صحة هذا المنهج، فهي لم تخلُ من التفكير العقلي والفلسفي الذي انتقل إلى تلاميذهم. وإذا كانت بعض الفرق الإسلامية، كالأشاعرة والمعتزلة وغيرهما من الفرق قد عرفت

---

(١) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٧٤.
(٢) سورة العنكبوت، الآية: ٤٥.
(٣) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٥، ص٢٦٠.

هذا النحو من التفكير، فذلك إنما كان بفضل الفلسفة اليونانية وتأثيراتها على المتكلمين الذين راموا تطبيق المطالب الفلسفية على المعارف القرآنية فتفرقوا بذلك إلى فرقتين الأشاعرة والمعتزلة[١]...أما الفقهاء الشيعة، فهم تمسكوا بأهل العصمة الذين أمروا أتباعهم وتلاميذهم بأعمال العقل والتفكير، وفي هذا السياق يعرض الطباطبائي لموقف يرى فيه أن الذين عرفوا الصحابة، واطلعوا على ما عندهم، فهم يعلمون جيداً أن من بين الآثار التي تنسب إلى الصحابة وهي بالآلاف لم نجد أثراً واحداً يشتمل على التفكير الفلسفي، بل ينفرد الإمام علي عليه السلام بخطابه وبيانه المبهر في معرفة الله تعالى بأنه يتصف بالتفكير الفلسفي العميق[٢]، كما قال عليه السلام: «**إن الله تعالى سبق الأوقات كونه، والعدم وجوده.، والإبتداء أزله**»[٣]، إلى غير ذلك مما عرف عنه من خطب متواترة في التوحيد ومعرفة الله تعالى.

نعم، لقد حاول الطباطبائي إثبات هذا المنحى من التفكير العقلي من خلال القرآن والسنة وسيرة أهل البيت عليهم السلام، خلافاً لما زعمه البعض بأن هذه الأصول إنما روجت بين الناس لسد باب أهل البيت عليهم السلام، أو لصرف الناس عن اتباع الكتاب والسنة[٤]، أو لما رآه بعض آخر بأن هذا السلوك العقلي ربما انتهى بسالكه إلى ما يخالف صريح الكتاب والسنة كما نرى من أراء كثير من المتفلسفين[٥]...، وقد رد المفسّر على هذه المزاعم في تفسيره الميزان، مؤكداً على أن الإدراك العقلي الصحيح، هو منهج أهل البيت عليهم السلام، وقد نطق به لسان الوحي. وإذا كان البعض قد

(١) يقول الطباطبائي، «لما نقلت فلسفة اليونان في عصر الخلفاء إلى العربية، رام المتكلمون من المسلمين، وقد كانوا من تبعة القرآن إلى تطبيق المطالب الفلسفية على المعارف القرآنية، فتفرقوا بذلك إلى فرقتين الأشاعرة والمعتزلة، ثم نبغ أخرون في زمن الخلفاء وتسموا بالصوفية والعرفاء وكانوا يزعمون كشف الأسرار والعلم بحقائق القرآن، وكانوا يزعمون أنهم في غنى عن الرجوع إلى أهل العصمة... ولم يزل الأمر على ذلك إلى ما يقرب من أواسط القرن الثالث عشر من الهجرة، وعند ذلك أخذ العرفاء والفلاسفة في التدليس والتلبيس وتأويل مقاصد القرآن والحديث إلى ما يوافق المطالب الفلسفية والعرفانية حتى اشتبه الأمر على الأكثرين..» را: الميزان م.،، ج٥، ص٢٦٤.

(٢) الطباطبائي، الشيعة، في الإسلام، م.س.

(٣) للإمام علي، نهج البلاغة، الخطبة: ١٨٦.

(٤) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٥، ص٢٦٢.

(٥) م.ع، ج٥، ص٢٦٢.

رأى خلاف ذلك، ونسب إلى المفسّر تغليب النزعة العقلية، أو العرفانية في تفسيره، فذلك مما لا يستقيم مع المنهجية التي اعتمدها المفسّر، لأنه لم يتجاوز في ما أسّس له، وفيما اعتمده من مقدمات برهانية، وتفكيرات عقلية القرآن والسنة، طالما أن جميع المفسرين يجمعون على أن آيات القرآن الكريم في الكثير منها تدعوا إلى اتباع هذا المنهج العقلي في التفكير، وتشكل دافعاً أصلياً لظهور هذا المنحى العقلي في تعقل الأصول والمعارف الدينية، تماماً كما هي ـ أي الآيات القرآنية ـ تقف وراء ظهور العلوم النقلية في الإسلام[١]. وإذا كان البعض من المتفلسفة قد زعم أنه لا حاجة في فهم وتعقل البيانات الدينية إلى تعلم المنطق والفلسفة، لكونه معروفاً لدى أهل اللسان، فذلك مما يمكن اعتباره مصادرة على المطلوب، لأنهم يتجاهلون حقيقة أن القرآن من ناحية الدلالة ليس قطعياً كله، وإنما هناك ما هو نص قطعي الدلالة، وهناك ما هو ظاهر وتتوقف حجيّته على القول بحجيّة الظواهر[٢]... ثم إن فيه محكماً ومتشابهاً، وناسخاً ومنسوخاً... وكل ذلك لا يجعله قطعي الدلالة في كثير من آياته، ويمنع من القول بالوقوف على ما يتلقاه الفهم العادي من تلك الظواهر الدينية من غير أن يؤولها أو يتعداها إلى غيرها، وهذا ما يراه الحشوية والمشبهة وعدة من أصحاب الحديث[٣].

فالمفسّر يرد على ما زعمه الكثيرون من رفض الكتاب والسنة للمنهج العقلي، ويدعو إلى ضرورة اتباع الطريق الذي وضعه القرآن للمسلمين، وهو طريق التفكير

---

(١) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٧٤.

(٢) المظفر، محمد رضا، أصول الفقه، م.س، ج٢، ص١٧.

(٣) يرى الطباطبائي أن كلام هؤلاء فاسد فقد استعمل فيه الأصول المنطقية، وقد أُريد بذلك المنع عن استعمالها بعينها، ولم يقل القائل بأن القرآن يهدي إلى استعمال أصول المنطق: إنه يجب على كل مسلم أن يتعلم المنطق، لكن نفس الإستعمال مما لا محيص عنه، فما مثل هؤلاء في قولهم هذا إلاّ مثل من يقول: إن القرآن إنما يريد أن يهدينا إلى مقاصد الدين، فلا حاجة لنا إلى تعلم اللسان الذي هو تراث أهل الجاهلية، فكما أنه لا وقع لهذا الكلام بعد كون اللسان طريقاً يحتاج إليه الإنسان في مرحلة التخاطب بحسب الطبع وقد استعمله الله تعالى في كتابه والنبي صلى الله عليه وآله في سنته، كذلك لا معنى لما اعترض به على المنطق بعد كونه طريقاً معنوياً يحتاج إليه الإنسان في مرحلة التعقل بحسب الطبع وقد استعمله الله تعالى في كتابه، والنبي صلى الله عليه وآله في سنته. انظر: الميزان، ج٥، ص٢٧٠، ٢٧١.

والاستدلال المنطقي بعيداً عن التقليد، وعما زعمه الجاهلون الذين آثروا التقليد على العقل والتفكير، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ[١]﴾. فالتصديق والإيمان يجب أن يحصل الإنسان عليه، بدليل أو حجة، لا أن يكون إيماناً مسبقاً، ثم إقامة الأدلة وفقاً له، «**فالفكر الفلسفي طريق يدعمه القرآن ويصادق عليه**»[٢]، وهذا ما تدعو إليه الآيات القرآنية، فيما أرشدت إليه من دعوة إلى استعمال الطرق العقلية الصحيحة، منعاً للتقليد، وتعقلاً للإيمان، كما قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[٣]، وقد أفاد الطباطبائي أن أولي الألباب هم ذوو العقول، وأن العقل هو الذي به الاهتداء إلى الحق، وآيته صفة اتباع الحق[٤]، كما قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾[٥]، يقول الطباطبائي: «**أريد بالعقل الإلتزام بمقتضى ما يدعون إليه من الحق بتعقله، والاهتداء العقلي إلى أنه حق، ومن الواجب أن يخضع الإنسان للحق، وإن مما تفيده الآية، هو وجوب تعقل الحق وإلاّ كان سبباً مباشراً لدخول جهنم...**»[٦].

إذن، الطباطبائي، كما رأينا، لم يُغلّب النزعة العقلية في منهجه وتفسيره، ولكنه جعل منها أساساً ومرتكزاً لفهم الكثير من الآيات والروايات على اعتبار أن العقل والقلب والشرع كلها طرق أمر الحق باتباعها وفاقاً للأصول والقواعد الشرعية واللغوية والعلمية الحقة، وليس وفاقاً للرأي والإجتهاد فيه، وغير ذلك مما يمكن إدخاله في دائرة الهوى والاستحسان، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**من تكلم في القرآن برآيه**

(١) سورة البقرة، الآية: ١٧٠.
(٢) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٧٤.
(٣) سورة الزمر، الآية: ١٨.
(٤) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١٧، ص٢٥١.
(٥) سورة الملك، الآية: ١٠
(٦) الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١٩، ص٢٥٨.

**فأصاب فقد أخطأ**». أما إذا روعي التفسير العقلي فيما يحتاج إليه من أدوات لازمة له، بحيث تتوفر الشروط التي لا بد منها في عملية التفسير، وهي العلوم التي لا بد من الإحاطة بها كاللغة والتاريخ وعلوم القرآن والفقه والأصول والعقائد وعلوم أخرى تجاوزت عند المفسرين الخمسة عشر علماً، فهذا مما أمر الشارع به ودعا إليه من باب العقل والمنطق وأصول التفكير الصحيح، لأنه من المستحيل كما بين الطباطبائي أن يخالف الحكم الشرعي حكمي العقل والفطرة، أو يخالف حكم العقل حكمي الشرع والفطرة، أو يخالف حكم الفطرة حكمي العقل والشرع، فهذه أمور ثلاثة، هي كالسلسلة تدعم وتقوي بعضها بعضاً، فإذا غاب منها ركن غابت الأركان الأخرى، وجاءت النتائج على غير ما ينبغي أن تكون عليه من حق وخير، وخاصة فيما لو اختل العقل المخاطب[١]، والذي هو علامة الحياة كما في كثير من الروايات عن أهل البيت عليهم السلام، التي تعطي للعقل مكانته في الفهم والحياة، كما في الكافي مرفوعاً إلى أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «**مَن استحكمت لي فيه خصلة من خصال الخير احتملته عليها واغتفرت فَقْدَ سواها، ولا اغتفر فقد عقل ولا دين، لأن مفارقة الدين مفارقة للأمن، فلا يُتهنَّأ بحياة مع مخافة، وَفقْدَ العقل فقد الحياة ولا يقاس إلاّ بالأموات**»[٢]، وكما جاء عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «**لما خلق الله العقل استنطقه، ثم قال له: أقبل فأقبل، ثم قال له: أدبر فأدبر، ثم قال: وعزتي وجلالي ما خلقت خلقاً هو أحب إليّ منك... أما إني إياك آمر، وإياك أنهى، وإياك أُعاقب، وإياك أُثيب**»[٣]. وهناك الكثير من الروايات التي

(١) إن الكتاب والسنة هما الداعيان إلى التوسع في استعمال الطرق العقلية الصحيحة، وليست إلا المقدمات البديهية أو المتكئة على البديهة... كما ينهيان عن اتباع ما يخالفهما مخالفة صريحة قطعية، لأن الكتاب والسنة القطعية من مصاديق ما دلّ صريح العقل على كونهما من الحق والصدق، ومن المحال أن يبرهن العقل ثانياً على بطلان ما برهن على حقيقة أولاً، والحاجة إلى تمييز المقدمات العقلية الحقة من الباطلة ثم التعلق بالمقدمات الحقة، كالحاجة إلى تمييز الآيات والأخبار المحكمة من المتشابهة ثم التعلق بالمحكمة منها، وكالحاجة إلى تمييز الأخبار الصادرة حقاً من الأخبار الموضوعة... انظر: الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٥، ص٢٦٣.

(٢) انظر: الكليني، أصول الكافي، م.س، ج١، ص٢٧.

(٣) م.ع، ص١٠.

تفسّر معنى أن يكون العقل مخاطباً وحجّة لله تعالى، فلا يعقل أن يكون المنطق والاستدلال طريقاً لمخالفة صريح الكتاب والسنة، أو وسيلة لسد أبواب أهل العصمة ولهذا، اختار المفسّر منهجية العقل في تفسيره، لأن الوحي هو خطاب مع هذا العقل لإثارته وهدايته، وعليه المعوّل في قبول ما هو من الدين، وخاصة في مجال المعارف الاعتقادية والفروع العملية. أما أولئك الذين تنكّروا لحجيّة العقل، ورأوا بالتفكير والمنطق خروجاً عن الدين[(١)]. أو أصابهم الدور، سواء في العقل، أم في الشرع، فهؤلاء، كما يرى الطباطبائي، هم في حيرة من أمرهم، نظراً لما سهو عنه من أصول وقواعد وبديهيات، حيث توهموا أنه كيف يمكن الاستدلال على حجية المقدمات التي قامت عليها الحجج العقلية بالمقدمات العقلية القائلة بوجوب اتباع الحكم العقلي، وبعبارة أخرى لا حجة على حكم العقل إلاّ العقل نفسه، وهذا دور مصرح به فلا محيص في المسائل الخلافية من الرجوع إلى المعصوم، يقول الطباطبائي: «**هذا أسخف تشكيك أورد في هذا الباب، وإنما أُريد به تشييد بنيان فأنتج هدمه، فإن القائل أبطل به حكم العقل بالدور المصرح عن زعمه، ثم لما عاد إلى حكم الشرع لزمه أن يستدل عليه بحكم العقل وهو الدور، أو بحكم الشرع وهو الدور، فلم يزل حائراً يدور بين دورين. إلاّ أن يرجع إلى التقليد وهو حيرة ثانية**[(٢)]».

وانطلاقاً مما تقدم، نرى أن تأسيسات الطباطبائي من بديهيات عقلية، واستدلالات برهانية لا تفارق منهجه في التفسير، وكان لها الأثر البارز في علوم القرآن عنده، ما أضفى على منهجه النزعة العقلية، التي حتمت خروج منهج

---

(١) رد الطباطبائي على من زعم أن المنطق لو كان طريقاً موصلاً إلى الحق لم يقع الإختلاف بين أهل المنطق، فبين أن الخطأ إنما وقع في استعمال المنطق وليس في المنطق نفسه، فالمنطق آلة الاعتصام عن الخطأ، وذلك كالسيف فإنه آلة القطع ولكنه لا يقطع إلا عن استعمال صحيح. را: الميزان، ج٥، ص٢٥٦.

(٢) يقول الطباطبائي: لقد اشتبه الأمر على بعضهم في تحصيل معنى: وجوب متابعة حكم العقل، فإن أُريد وجوب المتابعة أن الإنسان مضطر على تصديق النتيجة إذا استدل بمقدمات علمية صحيحة مع التصور التام لأطراف القضايا فهذا أمر يشاهده الإنسان بالوجدان، ولا معنى لأن يسئل العقل عن الحجة بحجيّة حجته لبداهة حجيته، وهذا نظير البديهات، فإن الحجة على كل بديهي إنما هي نفسه، ومعناه أنه مستغن عن الحجة. را: الميزان، م.س، ج٥، ص٢٧١.

المفسّر من الرتابة والتقليد إلى اكتشاف الكثير من الكنوز القرآنية، وهذا كله جاء وفاق القواعد والأصول الشرعية الحقة، ولعل هذا هو الذي ميز منهج الطباطبائي وأسلوبه في تفسير القرآن بالقرآن، هذا المنهج الذي تميز أيضاً في أنه جعل السنة محوراً ومرتكزاً في تفسيره، لأن القرآن هو سند هذه السنة تماماً كما هو سند حجيّة العقل والأدلة القطعية. وعليه، فإنه قد يصح القول بأن للعقل أثراً كبيراً في منهجية الطباطبائي نظراً لكونه، برأي المفسّر، هو الأساس والطريق الحقيقي الموصل إلى أصول المعارف الإسلامية وفروعها العملية، ولكن جزئيات الأحكام ومصالحها الخاصة بها لم تكن في متناول العقل، وخارجة عن نطاقه، وهذا ما شرحه تلميذ الطباطبائي بقوله: «**كان العلامة الطباطبائي يمتلك الماماً في التفكير العقلي، ولذلك فهو يقوم بتفسير كل آية من آيات القرآن بطريقة يستعين بواسطتها بأي دليل، أو تأكيد يمكن العثور عليه بين المبادىء العقلية فيما يخص المعارف العقلية وليس الأحكام العبادية، كاستدلال أو دليل على ذلك، فإذا لم يعثر على أي دليل ضمن البحوث العقلية، فإنه كان يفسّر الآية المطلوبة، بحيث لا تتعارض مع أي دليل عقلي قاطع...**»[1]. بيد أن هذا التأسيس المنهجي الذي اختاره الطباطبائي باعتماد العقل والتفكير في آيات الله تعالى، لم يحصره في النظرية الاسلامية، أو في الأحكام النظرية والبديهات العقلية، بل تجاوز ذلك إلى نقد الكثير من النظريات والرؤى الفلسفية والمناهج الوضعية، التي تناهت إليه في أجواء النهضة العلمية التي سادت أوروبا، والتي كان مبتدأها في القرن السابع عشر مع الفيلسوف الانكليزي «**فرنسيس بيكون**» الذي اختار الاستقراء بديلاً للمنطق الأرسطي، ودعا إلى تجاوز النظريات الدينية إلى مصادر معرفة تقوم على الحس والعقل، بحيث تكون التجربة هي مقياس كل شيء في حياة الناس، وهذا ما كان

(١) عبد الله أملي، مجموعة مؤلفين، مركز الحضارة، م.س، ص٩٦.

مثار جدل بين الطباطبائي والفيلسوف الفرنسي «**هنري كوربان**»، الذي كان على تواصل دائم معه، وقد قيل أن كتاب «**الشيعة في الإسلام**»(١)، هو متضمن لكثير من الحوارات التي كانت تجري بين الطباطبائي والمحاورين له مثل كوربان» وغيره من العلماء، حيث كان المفسّر يرد على كثير من النظريات العلمية التي تقوم على استبعاد الدين عن الحياة، اعتقاداً من أصحابها بأن الدين يحول دون تحقيق سعادة الإنسان، ويحدّ من نفوذ العلم والعلماء، ما تسبب باختيار التجربة بديلاً للدين، وهذا ما أسّس له «**فرنسيس بيكون**»(٢) في كتابه الأوركانون، الذي كان المنطلق لمنهجية جديدة تعتمد الحس والتجربة، ولا شك في أن أدنى تأمل في تفسير الميزان يلحظ ردود المفسّر على هذه النظريات بجملة من البحوث الفلسفية التي عقدها لتهفيت مزاعم الوضعين وما اعتمدوه من مناهج في معاداة الدين والأخلاق والغيب، ويمكن ملاحظة هذا الأمر بدقة في تفسير الآيات الأولى من سورة البقرة التي أعقبها المفسر ببحثه الفلسفي مباشرة، باعتبار أن السورة المباركة تبدأ بقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾(٣)، حيث قدم الغيب على الصلاة والزكاة، فما كان من المفسّر إلاّ تبيان أن مصادر المعرفة هي الدين والوحي والعقل والحس، ولا يمكن استبعاد الدين والوحي لكونهما يشجعان على العلم، ويحثان على التجربة، وعلى اكتشاف قوانين الطبيعة خلافاً لما زعمه «**بيكون**»، «**ومل**»(٤)، وغيرهما. فالدين برأي الطباطبائي يهدي إلى التي هي أقوم،

---

(١) انظر: دراسات في منهج المفسرين، مركز نون، سلسلة المعارف الإسلامية، بيروت، ط١، ٢٠١٢، ص١٥٧.

(٢) بيكون هو فيلسوف انجليزي قاد الثورة العلمية عن طريق فلسفته القائمة على الملاحظة والتجريب، ومن الرواد الذين انتبهوا إلى غياب جدوى المنطق الأرسطي الذي يعتمد على القياس، وهو من أوائل الذين دعوا إلى تحرير الفكر والاصطباغ بالروح العلمية في العصور الحديثة في كل أوروبا، آمن بالعلم إيماناً مطلقاً، ودعا إلى اعتماد المنهج الاستقرائي الذي يكون الهدف منه ليس الحكمة بل العمل على اعتبار أن العلم هو الذي يثمر أعمالاً، ويؤدي إلى التغيير الحقيقي وليس الدين (ولد عام ١٥٦١ ـ وتوفي ١٥٢٦). انظر: مرسي أبو ذكرى، المقال وتطوره، دار المعارف، ١٩٨٢، ص٤٤.

(٣) سورة البقرة، آيات: ٢ ـ ٣.

(٤) جون ستيورات مل: فيلسوف بريطاني ولد عام ١٨٠٦، وتوفي عام ١٨٧٣، وهو أيضاً من أنصار المذهب التجريبي القائم على مفهوم المنفعة، وقف ضد النزعة اليقينية، وكان يجاهر باستمرار أن السعادة هي الغاية المحمودة للوجود البشري. انظر: ستيورات مل، ترجمة هيثم الزبيدي، ط١، ٢٠٠٧، مراجعة وتدقيق فادي حدادين، الدار الأهلية.

أي إلى الطريقة والمنهج القويم في الحياة، ولا يمكن أن يكون هناك طريق ومنهج وفكر هو أقوم مما يدعو إليه الدين والوحي. فالغيب عند الطباطبائي هو الحقيقة التي يجب أن تتجلى في كل شيء، سواء في الآفاق، أم في الأنفس، كما قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾[١]. وهذا هو سر تقديم الغيب على سائر ما ينبغي اعتقاده والقيام به من واجبات وفروض دينية وعلمية، كما قال علي عليه السلام «ما رأيت شيئاً إلاّ ورأيت الله قبله وبعده ومعه»، مما يدلل على أن الغيب ليس حائلاً بين الإنسان والعلم. فإذا كانت البحوث الإسلامية وغير الإسلامية قد قصّرت في إبراز الدور العقلي والفلسفي، وأخفقت في مجال التفكير والاستدلال المنطقي، واستكانت إلى كثير من الفرق التي تعادي العلم وتمتنع عن استنطاق النصوص القرآنية، ولم تهتدِ إلى حقائق الوجود، سواء في التكوين، أم في التشريع، فذلك ليس معناه أن الدين أو الوحي، أو العقل، هو سبب ذلك، أو أنه هو الذي يحول دون سعادة الإنسان في الحياة. فالمنهج القويم عند الطباطبائي هو ما بينه الدين والوحي، وما أسس له الأنبياء والأئمة المعصومون في طريق الهداية والتغيير معاً. إن الدين والوحي، كما يرى المفسر، هو الأساس والمرتكز الذي ينبغي الاحتكام إليه في البحث عن الحقائق، سواء في مجال العلوم الطبيعية، أم في مجال العلوم الإنسانية والدينية، وهو لتأكيد هذه الحقيقة نراه يفنّد مزاعم الوضعين في بحوث الفلسفة، ويظهر مدى التناقض الحاكم في نظرياتهم العلمية[٢]، على اعتبار أن

---

(١) سورة فصلت، الآية: ٥٣.

(٢) لقد فند الطباطبائي مزاعم الوضعيين والماديين وكل الذين دعوا إلى الاحتكام للحس والتجربة، مبيناً تهافت نظرياتهم، ومن جملة ما قاله: «إن التجربة، وهي تكرار الحس، ليست لوحدها آله للتمييز بين الخطأ والصواب، بل هي إحدى المقدمات من قياس يحتج به على المطلوب إلى جانب مقدمات عقلية غير حسية وغير تجريبية. وعلى افتراض أن جميع العلوم الحسية مؤيدة بالتجربة في باب العمل، لكن نفس التجربة لم تثبت بتجربة أخرى، وهكذا إلى ما لا نهاية، بل العلم بصمته من طريق غير طريق الحس، فالاعتماد على الحس والتجربة هو اعتماد على العلم العقلي وجوباً، هذا فضلاً عما بينّه الطباطبائي في سياق الاستدلال على أصالة العقل في مقابل من يذهب إلى القول بأصالة الحس والتجربة، فهو يرى أن الحس يتعامل مع أعداد محدودة في الجزئيات بتكرار المشاهدة لصياغة القانون العام الذي تتدرج تحته عموم هذه الجزئيات غير كاف إلاّ بنظر عقلي... فمن تكرار المشاهدات الجزئية يمكن الحكم عقلياً بأن جميع المعادن مثلاً تتمدد بالتسخين. وهذا الحكم هو حكم عقلي. را: الميزان، م.س، ج٥، ص٥١..

نجاح التجارب وتطور العلم ليس دليلاً على نفي الغيب، وعلى عدم صحة الإيمان، وقد سوّغ المفسّر هذا المعنى بقوله أنه لا يوجد كتاب ديني قد أعطى العقل والعلم من الأهمية مثل ما أعطى القرآن من ذلك، فالخلل ليس في النظرية الإسلامية، وإنما هو فيما اعتمده الناس من طرق إليها، ولو أنهم اهتدوا إلى طريقها السليم التي تدعو إليه لما جهلوا حقيقة ما تدعوهم إليه، وتحثهم على الإتيان به من علم ومنهجية قويمة سليمة، سواء في مجال العمل، أم في مجال الفكر، أم في مجال الاعتقاد.

لقد بيّن المفسّر أنه لا يمكن التأسيس للمعرفة بعيداً عن الوحي والدين والعقل، وهنا تكمن مسؤولية العلماء، سواء في مجال الطبيعة، أم في مجال المعارف الدينية، باعتبار أن العالم وظيفته اكتشاف قوانين وحقائق الوجود، وليس انتاج القوانين والحقيقة، فهذه الأخيرة لا تصنع ولا تنتج وإنما هي كامنة، ومنهجية الحق لا بد أن تكشف عنها، كما قال علي عليه السلام **«هو الله الحق المبين، أحق وأبين مما ترى العيون... لم تبلغه العقول»**[١]. فالله تعالى هو الذي حقق الوجود، وهو عالم الغيب والشهادة، وهو الصانع والمدبر والخالق لأسرار وحقائق هذا الوجود، كما قال الله تعالى: ﴿صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍۚ﴾[٢]، وهذا ما يدلل على أن صناعات البشر ليست إبداعاً، وإنما هي اكتشاف العالم، وطريق ذلك هو العلم والعقل والحس. أما الموقف من الغيب، فهو مما لا ينبغي الذهاب إليه بالنكران، لأن غاية ما يمكن القول فيه أنه ممكن الوقوع إذ لا سبيل إلى نفيه[٣]، والإيمان به هو إيمان بالخلق والوجود

---

(١) الإمام علي عليه السلام، نهج البلاغة، م.س، الخطبة: ١٥٥.

(٢) سورة النحل، الآية: ٨٨.

(٣) يجمع العلماء والمفسرون على أن هناك غيبيات في القرآن لا سبيل للعقل إليها، مثل الإيمان بالجن، والملائكة والقيامة، والجنة والنار، وانفلاق البحر، وولادة عيسى عليه السلام، والإسراء والمعراج، فهذا كله من الإيمان بالغيب الذي لا مسرح للعقل فيه، وهو لا يثبت أكثر من إمكان وقوعه، ولا مجال للملاحظة والتجربة فيه. فلا محيص، كما يقول الطباطبائي، من الرجوع إلى المنقولات لإثباته في ضوء المنهج النقلي، وفي ضوء هذا يمكن القول إن جميع أفكار الدين تدخل مجال البحث، فبعض في مجال الغيب، وهو مما استقلّ به، وبعض في مجال ما وراء الطبيعة، وبعض في مجال الطبيعة والإنسان، ولكل منهجه الذي يعتمد للدراسة... را: الفضلي، عبد الهادي، أصول البحث، دار المؤرخ العربي، بيروت، ١٩٩٢، ص٤٢.

وبالقدرة التي وسعت كل شيء علماً، وحققت هذا الوجود بالكنوز والأسرار والحقائق التي يقوم العلماء باكتشافها، سواء في الأرض، أم في السماء، فالله تعالى هو الخالق، وهو المصور، وهو البارئ، ومثلما أن وظيفة الفقيه هي اكتشاف الأحكام الإلهية من كتاب التشريع، فإن على العلماء أن يكتشفوا الأحكام والقوانين والحقائق الكامنة في هذا الوجود، ولعل ما أفاده الطباطبائي في تفسيره هو أن العلماء في مناهجهم الوضعية وفي نظرياتهم المادية لم يخلقوا شيئاً، ولم يخرجوا العلم عن كونه وسيلة لاكتشاف حقائق الوجود، وهذا ما لا يُبقي لهم متسعاً كيما يقولوا أن الدين حائل دون اكتشاف الحقيقة، وهو أعظم حقيقة في الوجود بما انطوت عليه من ترشيد وهداية إلى ما هو أقوم في مناهج الحياة(١).

عموماً يمكن القول: إن أثر العقل في منهج الطباطبائي ظاهر فيما اختاره المفسّر من أدلة وبراهين قاطعة دعت الآيات إلى الامتثال لها والاستناد إليها، وهذا ما ظهر جلياً في تفسيره للقرآن، حيث تراه يؤسس لمنهجية فريدة في علم التفسير، إلاّ أن ذلك، كما بينا في دراستنا هذه، لم يحمله على تجاوز محورية السنة القطعية والعقل القطعي، أي الاستغراق بالرأي في التفسير على النحو الذي نجده عند كثير من المفسرين، فهو اختار الظواهر الدينية والحجج العقلية لتبيان معالم منهجيته في علم التفسير، كما ظهر في سائر علوم القرآن عنده، كما أنه لم يخضع تفسيره إلى التاريخ والرواية إلاّ في ضوء التفكير والاستدلال والروايات القطعية المفسّرة للقرآن دونما استغراق في التحليلات الكلامية والفلسفية، وهذا ما جعل تفسيره تفسيراً قرآنياً بامتياز، حيث استطاع الإلتفات

---

(١) إن من ألطف وأدق ما ذهب إليه المفسّر في إطار مصادر المعرفة، قوله: إن الغيب خلاف الشهادة، وينطبق على ما لا يقع عليه الحس، وهو الله سبحانه وآياته الكبرى الغائبة عن حواسنا، ومنها الوحي، وهو الذي أشير إليه بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ فالمراد بالإيمان بالغيب في مقابل الإيمان بالوحي والإيقان بالأخرة، هو الله والإيمان به تعالى ليتم بذلك الإيمان بالأصول الثالثة للدين، والقرآن يؤكد على عدم القصر على الحس فقط ويحرص على اتباع سليم العقل وخالص اللب. را: الميزان، م.س، ج١، ص٤٩.

بدقة إلى ما يدعو إليه القرآن من تفكر وتعقل وتذكر وتدبّر، وغير ذلك مما يساعد على اكتشاف الأسرار والكنوز والمعارف القرآنية من حيث كونها تعطي القيمة الكبرى للعقل وتجعله مصدراً أساسياً لاكتشاف أصول المعارف الإسلامية وفروعها، وبذلك يكون المفسّر قد التزم بالحجة الظاهرة والباطنة معاً لتظهير منهجية مختلفة في التفسير، وقوام هذه المنهجية هو الظواهر الدينية من حيث هي ظواهر كاشفة عن مراد المولى واليها يستند العلماء والمفسرون في كتاب الله تعالى، وهو ما يسميه العلماء بحجيّة الظواهر، إضافة إلى العقل الذي مؤداه اكتشاف الحقائق وأصول المعارف، فالأولي بيانات لفظية مستفادة من أبسط الألفاظ، والثانية هي العقل الموصل إلى أصول المعارف، وهناك طريق ثالث يرى المفسّر له أهمية في طريق اتباع الحق، وهو طريق المشاهدة الباطنية، التي تبدأ بتهذيب النفس، وتنتهي بالعلم اللدني الذي لا يناله إلاّ العلماء الذين انفصلوا عن كل شيء سوى الله(١).

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول: إن أثر العقل في منهج الطباطبائي لا يمكن إيفاءه حقه في هذه الدراسة لتبيان معالمه الكاملة، إلاّ أن ذلك لم يمنعنا من تسليط الضوء على ما يراه المفسّر من قيمة ودور وآثر للعقل في التفسير، وقد ألمحنا في بحوثنا السابقة عن المفسّر فيما عرضنا له من بحوث في علوم القرآن، حيث تبين لنا أن العقل كان حاكماً على كثير من الرؤى والمواقف التي اختارها المؤلف في بحوثه القرآنية، وخاصة في مبحث المحكم والمتشابه، إضافة إلى مبحث التأويل للقرآن الذي بين فيه المفسّر أن الهدف من إنزال القرآن وتنزيله هو التعقل، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ما يؤكد نظرية المفسّر في كون إعمال العقل هو شرط ضروري لاكتشاف حقائق القرآن، دون أن يعني ذلك أن المفسّر

---

(١) الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، م.س، ص٧٦-٧٧.

قد اختار النزعة العقلية المجردة، وإنما هو اختارها بالقدر الذي يسمح له بأن يخرج تفسيراً قرآنياً جديداً وفريداً وفاقاً لما أمر الله به ودعا إلى الاستناد إليه في كتابه العزيز، الذي أعطى الحجيّة بعد القرآن مباشرة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، والأئمة عليهم السلام والعقل. وفي ضوء هذا كله يمكن الحديث عن رؤية ومنهجية مكتملة للمفسّر في تفسير القرآن...

اللهمّ أنر قلوبنا بنور الإيمان والمعرفة، الذي جعلته في القرآن لأهل الإيمان، إنّك سميع مجيب.

**والحمد لله رب العالمين**

**أُنجز هذا الكتاب يوم ولادة صاحب العصر والزمان عجل الله فرجه الشريف**

**الواقع في ١٥ شعبان المعظم/١٤٣٤ هـ**

**الشيخ عارف هنديجاني فرد**

# المراجع والمصادر


١- القرآن الكريم.
٢- الإمام علي عليه السلام، نهج البلاغة.
٣- القرآن الكريم، المعجم المفهرس، محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩١م.
٤- نهج البلاغة، الإمام علي، المعجم المفهرس، وضعه كاظم محمدي، ومحمد دشتي، دار الأضواء، بيروت، ١٩٨٦م.
٥- ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير القرآن، التحرير والتنوير، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م.
٦- ابن منظور، لسان العرب، بيروت، (لا-ت).
٧- الإحسائي، ابن أبي جمهور، عوالي اللآلي(٨٤٠هـ)، دار سيد الشهداء، قم، ٤٠٥هـ.
٨- الاستر آبادي، شرف الدين، تأويل الآيات الظاهرة في فضائل الفترة الظاهرة، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٩هـ.
٩- الآصفي، محمد مهدي، مدرسة النجف وتطور الحركة الإسلامية فيها، مطبعة النعمان، النجف ١٣٨٤هـ.
١٠- آل صفا، علي جابر، نظرية المعرفة والادراكات الاعتبارية عند العلامة الطباطبائي، بيروت، دار الهادي، ٢٠٠١م.
١١- آملي، عبدالله، محمد حسين الطباطبائي، مفسراً وفيلسوفاً، دراسات في فكر الطباطبائي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٢م.
١٢- الأمين، السيد محسن، أعيان الشيعة، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف، بيروت، ١٩٩٢م.

١٣- الأوسي، علي، الطباطبائي ومنهجه في تفسير الميزان، طهران، ١٩٨٥م.
١٤- جعفر آل محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، مطبعة العرفان، صيدا، ١٣٥٣هـ.
١٥- جعفريان، حبيبة، زندكي سيد محمد حسين الطباطبائي(بالفارسية)، انتشارات روايت فتح، طهران، ١٣٨٤هـ.
١٦- حاتم، عبد الرحمن، قدوة العارفين، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠١م.
١٧- الحر العاملي، محمد بن الحسن بن علي بن الحسين،(ت ١١٠٤هـ)، وسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ١٤١٤هـ.
١٨- حسيني الطهراني، سيد محمد حسين، مهر تابان، مشهد، ١٤٢٣هـ.
١٩- الحكيم، محمد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن، دار الهلال، النجف الأشرف، ١٤٢٧هـ.
٢٠- الحيدري، كمال، أصول التفسير والتأويل، مقارنة منهجية بين آراء الطباطبائي وابرز المفسرين، دار فراقد، إيران، ٢٠٠٦م.
٢١- الحيدري، كمال، دروس في الحكمة المتعالية، شرح كتابة بداية الحكمة، إيران، دار فراقد، ١٩٩٩م.
٢٢- الخوئي، أبو القاسم، البيان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي، بيروت ١٩٧٤م.
٢٣- الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤م.
٢٤- الراغب الأصفهاني، معجم ألفاظ القرآن الكريم، در الفكر للطباعة والنشر، بيروت،(لا-ت).
٢٥- الرفاعي، عبد الجبار، تطور الدرس الفلسفي في الحوزة العلمية، بيروت، دار الهادي، ٢٠٠٥م.
٢٦- الرفاعي، عبد الجبار، مبادئ الفلسفة الإسلامية، دار الهادي، بيروت ٢٠٠١م.
٢٧- زاهد، عبد الأمير، مقدمات منهجية في تفسير النص القرآني، مطبعة الضياء، النجف الأشرف، ٢٠٠٨م.

٢٨- الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، القاهرة،(لا-ت).

٢٩- الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٢م.

٣٠- الزمخشري، أساس البلاغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.

٣١- الزمخشري، جارالله محمود بن عمر بن محمد،(ت ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،(لا-ت).

٣٢- زيد، مصطفى، النسخ في القرآن الكريم، القاهرة، دار الفكر، ١٩٦٣م.

٣٣- السبحاني، جعفر، الشمولية عند الطباطبائي، دراسات في فكر الطباطبائي، مركز الحضارة للتنمية، تعريب عباس صافي، بيروت، ٢٠١٢م.

٣٤- السبحاني، جعفر، المفاهيم التفسيرية في علوم القرآن، بيروت، دار الولاء، ١٤٢٦هـ.

٣٥- السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علم القرآن، تحقيق محمد إبراهيم، القاهرة، الهيئة العامة للآداب، ١٩٧٥م.

٣٦- الشاطبي، أبو إسحاق، الموافقات في أصول الشريعة، شرح عبدالله دراز، مصر، ١٣٨٨هـ.

٣٧- الشاهرودي، علي النمازي، مستدرك سفينة البحار، جماعة المدرسين، قم، ١٤١٩هـ.

٣٨- شبر، عبدالله، تفسير القرآن الكريم، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ٢٠٠٩م.

٣٩- الشريف الرضي، تلخيص البيان في مجازات القرآن، دار الأضواء، بيروت، ١٩٨٦م.

٤٠- الشريف الرضي، حقائق التأويل في متشابه التنزيل، دار المهاجر، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٤١- الشيخ المفيد، تصحيح اعتقادات الإمامية،(ت ٤١٣هـ) تحقيق حسن دركاهي، دار المفيد، بيروت، ١٩٩٣م.

٤٢- الشيرازي، ناصر مكارم، تفسير الأمثل في كتاب الله المنزل، مؤسسة الأعلمي، ٢٠٠٧م.
٤٣- الصالح، صبحي، مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٩م.
٤٤- الصدر، محمد باقر، الإسلام يقود الحياة، دار التعارف، بيروت، ١٩٩٠م.
٤٥- الصدر، محمد باقر، المدرسة القرآنية، دار التعارف، بيروت، ١٩٩٣م.
٤٦- الصدوق، الحسين بن موسى بن بابويه، معاني الأخيار(ت ٣٨١هـ)، تحقيق على أكبر الغفاري، انتشارات إسلامي، ١٣٦١هـ.
٤٧- الطباطبائي، محمد حسين، أسس الفلسفة والمذهب الواقعي، تعريب محمد عبد المنعم الحاقاني، بيروت، دار التعارف، ١٩٨٨م.
٤٨- الطباطبائي، محمد حسين، أصول الفلسفة، ترجمة: جعفر سبحاني، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، إيران، ١٤٢٦هـ.
٤٩- الطباطبائي، محمد حسين، الإنسان والعقيدة، تحقيق الشيخ الربيعي، الشيخ علي الأسدي، قم، ٢٠٠٥م.
٥٠- الطباطبائي، محمد حسين، الشيعة في الإسلام، مركز بقية الله الأعظم، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
٥١- الطباطبائي، محمد حسين، القرآن في الإسلام، دار الزهراء، بيروت، ١٣٩٨هـ.
٥٢- الطباطبائي، محمد حسين، تفسير الميزان، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٩٨٣م.
٥٣- الطباطبائي، محمد حسين، رسالة التشييع، قم، مؤسسة أم القرى، ١٤١٨هـ.
٥٤- الطباطبائي، محمد حسين، نظرية السياسة والحكم في الإسلام، الدار الإسلامية، بيروت، ١٩٨٢م.
٥٥- الطبرسي، ابي علي الفضل ابن الحسين، مجمع البيان في تفسير القرآن، انتشارات بيدار، إيران، ١٤٠٦هـ.
٥٦- الطبري، محمد جرير، تاريخ الأمم والملوك، مؤسسة الأعلمي، بيروت، (لا-ت).

٥٧- الطهراني، الشيخ آغا بزرك، طبقات أعلام الشيعة، نقباء البشر في القرن الرابع عشر، مشهد، دار المرتضى للنشر، ١٤٠٤هـ.
٥٨- الطهراني، محمد حسين، الشمس الساطعة، تعريب عباس نور الدين وعبد الرحمن مبارك، بيروت، دار المحجة البيضاء، م١٩٩٧.
٥٩- الطوسي، أبو جعفر، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق احمد العاملي، النجف، ١٣٦٤هـ.
٦٠- العطار، داود، موجز في علوم القرآن، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٩٩٥م.
٦١- العياشي، محمد بن مسعود، تفسير القرآن، انتشارات، ميدار، (لا-ت).
٦٢- الفضلي، عبد الهادي، أصول البحث، دار المؤرخ العربي، بيروت، ١٩٩٢م.
٦٣- الفضلي، عبد الهادي، خلاصة علم الكلام، دار التعارف، بيروت، ١٩٨٨م.
٦٤- الفيض الكاشاني، الحق المبين، الناشر: سازمان جاب دانشكاه، (لا-ت).
٦٥- القمي، علي بن إبراهيم، تفسير القرآن، صححه وعلق عليه طيب الموسوي، دار الكتاب، قم، إيران (لا-ت).
٦٦- كليبكاني، علي رباني، إيضاح الحكمة، ترجمة وشرح بداية الحكمة، بالفارسية، طهران، ١٩٩٩م.
٦٧- الكليني، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، موسوعة روائية، (ت ٣٢٩هـ)، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٦٥هـ.
٦٨- كوربان، هنري، تاريخ الفلسفة الإسلامية، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٣م.
٦٩- المازندراني، محمد بن علي بن شهراشوب، متشابه القرآن ومختلفه، انتشارات بيدار، قم، ١٤١٠هـ.
٧٠- المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٩٩٠م.
٧١- محمد الغروي، مع علماء النجف الأشرف، بيروت، دار الثقلين، ١٩٩٩م.
٧٢- مسلم، مصطفى، مباحث في إعجاز القرآن، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٨م.
٧٣- المظفر، محمد رضا، أصول الفقه، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٩٩٠م.
٧٤- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة وكامل المهندس،

مكتبة لبنان، ١٩٨٤م.

٧٥- المعجم الوسيط، إخراج: إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، مصر، ١٩٦٠م.

٧٦- معرفة، محمد هادي، التفسير والمفسرون في ثوبه القشيب، الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية، إيران، مشهد، ١٤٢٥هـ.

٧٧- معرفة، محمد هادي، تلخيص التمهيد، دار الميزان، بيروت، ١٩٩١م.

٧٨- مغنية، محمد جواد، تفسير الكاشف، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨١م.

٧٩- مغنية، محمد جواد، حول الدراسة في النجف الأشرف، مجلة العرفان، ج٤٩، ١٣٨١هـ.

٨٠- المفيد، محمد بن النعمان، أوائل المقالات، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٣م.

٨١- الملا صدرا، صدر الدين الشيرازي، شرح أصول الكافي، كتاب الحجة، مؤسسة مطالعات، إيران.

٨٢- الملا صدرا، مفاتيح الغيب، صححه محمد خواجوي، مؤسسة مطالعات، إيران(لا-ت).

٨٣- الواحدي، أبو الحسن على ابن احمد النيسابوري، أسباب النزول، القاهرة، ١٣٧٣هـ.

٨٤- اليازجي، ناصيف، العرف الطيب في ديوان أبي الطيب، بيروت،(لا-ت).

٨٥- يوسف البحراني، الحدائق الناظرة في أحكام العترة الطاهرة،(ت ١١٨٦هـ)، تحقيق محمد تقي الأيرواني، جماعة المدرسين، قم.

# الفهرس

إهداء ..... ٥
مزايا تفسير الميزان: ..... ٨
منهجه العلمي والتفسيري: ..... ٩
البصمات التي تركها على الفكر الإسلامي: ..... ١٠
البحث عن تفسيره جدير بالعناية: ..... ١١

## الباب الأول

**العلاّمة الطباطبائي: عصره وحياته وعلمه** ..... ١٥
تمهيد الباب ..... ١٧

## الفصل الأول

**عصر السيد الطباطبائي** ..... ٢١
مدخل ..... ٢٣
أولاً: البيئة العلمية في النجف وأثرها على الطباطبائي ..... ٢٤
ثانياً: العلامة الطباطبائي والسيد علي القاضي ..... ٣٢
ثالثاً: العلامة الطباطبائي في قم المقدسة ..... ٣٦

## الفصل الثاني

**حياة العلامة السيد الطباطبائي** ........ ٤١
مدخل ........ ٤٣
أولاً: اسمه ونسبه ........ ٤٤
ثانياً: حياته ونشأته الدراسية ........ ٤٤
ثالثاً: مكانته بين أقرانه ........ ٥٢
رابعاً: مكانته الاجتماعية والعلمية ........ ٥٥

## الفصل الثالث

**حقيقة القرآن وأسلوب التفسير عند الطباطبائي** ........ ٦٥
تمهيد الفصل ........ ٦٧
أولاً: حقيقة القرآن ومراتب المعرفة ........ ٧٠
ثانياً: أسلوب الطباطبائي في تفسير الميزان ........ ٧٦
ثالثاً: مبادىء القرآن العامة وأسلوب التفسير ........ ٨٣

## الباب الثاني

**منهج الطباطبائي: خصائص ومميزات** ........ ٩٥
تمهيد الباب ........ ٩٧

## الفصل الأول

**منهج الطباطبائي في التفسير** ........ ١٠١
أولاً: منهج تفسير القرآن بالقرآن ........ ١٠٣
ثانياً: منهج الطباطبائي ومناهج المفسرين ........ ١١٥

ثالثاً: دلالة السياق في تفسير الطباطبائي ١٢٩

## الفصل الثاني

**التأويل والتفسير عند الطباطبائي** ١٣٩
أولاً: تأويل القرآن عند الطباطبائي ١٤١
ثانياً: بين التفسير والتأويل ١٥٠
ثالثاً: الظاهر والباطن عند الطباطبائي ١٥٦

## الفصل الثالث

**القرآن والراسخون في العلم** ١٦٧
أولاً: علم التأويل والراسخون في العلم ١٦٩
ثانياً: بين الراسخين في العلم والربانيين ١٧٩
ثالثاً: القرآن والمطهرون عند الطباطبائي ١٨٥

## الباب الثالث

**علوم القرآن وأثرها في منهج الطباطبائي** ١٩٣
تمهيد الباب ١٩٥

## الفصل الأول

**نزول القرآن: أسبابه والأقوال فيه** ١٩٧
أولاً: الإنزال والتنزيل عند الطباطبائي ١٩٩
ثانياً: المكي والمدني عند الطباطبائي ٢١١
ثالثاً: الطباطبائي وأسباب النزول ٢٢٢

## الفصل الثاني

**النسخ عند الطباطبائي**........ ٢٣٣
أولاً: النسخ التكويني........ ٢٣٥
ثانياً النسخ التشريعي........ ٢٤٥
ثالثاً: نسخ الحكم دون التلاوة........ ٢٥٨

## الفصل الثالث

**المحكم والمتشابه عند الطباطبائي**........ ٢٦٩
تمهيد........ ٢٧١
أولاً: المحكم والمتشابه في اللغة والإصطلاح........ ٢٧٤
ثانياً: المحكمات أُمُّ الكتاب........ ٢٧٨
ثالثاً: المحكم والمتشابه عند الطباطبائي........ ٢٨٥

## الخاتمة

**خلاصة واستنتاج**........ ٢٩٩
المراجع والمصادر........ ٣١٩
الفهرس........ ٣٢٥